شرح المفصّل في صنعة الإعراب

الموسوم

بالتخمير

الجزء الثالث

تأليف

صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي

٥٥٥ - ٦١٧ هـ

تحقيق

الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين

مكة المكرمة - جامعة أم القرى

دار الغرب الإسلامي

شرح المفصل في صنعة الاعراب

الموسوم

بالتخمير

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى
١٩٩٠

دار الغرب الإسلامي
ص. ب: ١١٣/٥٧٨٧
بيروت - لبنان

بسم الله الرحمٰـــن الـرحيــــم
وبه أستعين، وعليـــه أتـوكـــــل

[بابُ النَّسب]

قال جارُ اللَّه: «ومن أصنافِ الاسم المنسوبُ وهو: اسمُ الأب أو البلد الملحق بآخره ياء مشددة مكسورٌ ما قبلها علامةً للنسبة إليه كما أُلحقت التاء علامةً للتأنيث وذلك نحو هاشِمِيٍّ وبَصْرِيٍّ».

قال المُشرِّحُ: ـ هدى الله سَعْيَهُ ـ هذا الكلام يُنَبِّهُكَ لسرٍّ وذلك أنهم قالوا النِّسبة إلى الجمع لا تجوزُ، وهاهنا قد أُشير إلى عدم علّة الجواز، وهي أن المنسوب إليه في الحقيقة هو الوالد أو المولد، ولا بدّ أن يكون الوالد والمولد [فرداً][1]، فإذا نُسبت إلى غيرهما فعلى التَّشبيه، ولم يتمّ التَّشبيه بدون الوحـدة.

فإنْ سألتَ[2]: في هذا الكلام نظرٌ، وذلك [أنه][3] أدرج في تفسير المنسوب لفظِ النِّسبة، وذلك لا يجوزُ؛ لأنَّه تفسيرُ الشيءِ بنفسه؛ ولأنَّه لا حاجةَ إلى قوله للنِّسبة؟

---

(١) في (أ) «مُرَاداً».

(٢) نقل الأندلسي في شرحه: ٥٨/٣ كلام الخوارزمي هنا، قال: «واعتراض الخوارزمي عليه فقال: أدرج في تفسير المنسوب لفظ النسبة وذلك لا يجوز...» ونقل كلامه كله ثم قال: «أقول تحرير العبارات الحدية والرسمية ليس من أبحاث هذه الصناعة فالأليق مسامحتهم فيها».

(٣) من (ب).

أَجبتُ: النِّسبةُ الإعرابيَّةُ غيرُ، والنسبةُ اللُّغوية [غيرُ][1] إذ النِّسبة اللُّغوية هي المشهورةُ فيما بينَ النَّاس، فأقول: أيَّ بأسٍ فيما لو فسر النسبة الإعرابية بشيءٍ من جُملةِ النِّسبةِ المشهورةِ اللُّغويةِ، ألا ترى أنك لو قلتَ في النسبة الإعرابية: هي النسبة اللغوية إذ زِيْدَ عليها كذا وكذا لما كنتَ مُنحرفاً عن الصَّواب فكذلك هذا؛ لأنَّ معناه النِّسبةُ الإعرابيَّةُ هي النِّسبةُ اللُّغويَةُ إذا كانت بياءٍ مُشدَّدةٍ مَكسورٍ ما قَبلها.

أمَّا قولُهُ: لا حاجةَ إلى قوله: «للنِّسبة».

فنقولُ: لا نُسلِّمُ؛ لأنَّه لو أَهْمَلَ قوله: «للنِّسبة» لانتَقَضَ الحدُّ بما لو سُمِّيَ رجل ببغدادِي فإنه ليس بمنسوبٍ مع أنّه اسمُ البلدِ المُلحق بآخره ياءٌ مشددةٌ.

فإن سألتَ: المَعْنِيّ بالمنسوبِ اسمُ البلدِ الملحق بآخره ياء مشدَّدةً، واسمُ البلد مرادٌ؟

أجبتُ فهذا لا يكون استدراكاً؛ لأنَّ بقيَّةَ اللَّفظِ غيرُ كافيةٍ ـ اللَّهمَّ ـ إلا إذا زِيْدَ فيها شيءٌ آخرُ.

قالَ جارُ اللَّه: «وكما انقسمَ التأنيثُ إلى حقيقيٍّ وغيرِ حَقيقيٍّ فكذلك النِّسبةُ، فالحقيقيُّ ما كان مؤثراً في المعنى واللَّفظ، وغير الحقيقي ما تَعَلَّق باللَّفْظِ فحسبُ، نحو كُرسيّ وبَرْدِيّ».

قال المُشَرِّحُ: البَرْدِيُّ ـ بالفتح ـ: نبتٌ معروف، قال[2]:

---

(١) من (ب).

(٢) البيت للأعشى، ديوانه: ٦٧ وقبله:

مَلِيْكِيَّةٌ جَاوَرَتْ بالحِجَازِ ... قوماً عُدَاةً وأرضاً شَطِيْرَا
بِمَا قَدْ تَرَبَّعُ روضَ القَطَا ... وَرَوْضَ التَّنَاضِبِ حتى تَصِيْرَا
كَبَرْدِيَّةِ الغِيْلِ وَسْطَ الغَرِيْـ ... ـفِ إذا خَالَطَ المَاءُ فيها السُّرُوْرَا

قالَ جارُ اللَّه: «وكما جاءَت / التاءُ فارقةً[1] بين الجِنْسِ وواحدة [١٠٤/أ] فكذلك اليَاءُ في نحو رُوميٍّ ورُوم ٍ ومَجوسيٍّ ومَجُوسٍ».

قال المُشَرِّحُ: بيانُ كونِ التَّاءِ فارقةً بينَ الجنسِ وواحده [٢]ما مرّ في بيان كون التاءِ فارقةً بين الجنس وواحده[٢] في نحو تمرةٍ وتَمرٍ، وتُفَّاحةٍ وتُفاحٍ، ورُمانةٍ ورُمَّانٍ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «والنِّسبةُ مما يَطرق[٣] على الاسم لتغييرات شتى، لانتقاله بها عن معنى إلى معنى، وحال إلى حال».

قال المُشَرِّحُ: العلة[٤] في وقوع التَّعابير المتفرقة بالنسبة، أن النسبةَ بمنزلةِ اللَّقبِ فيتحرى به الظرف والوزن.

وقول الشيخ ـ رحمه الله ـ «لانتقاله بها عن معنى إلى معنى وحال إلى حال» ليس بشيءٍ، ألا تَرى أن النسبةَ كما يَنتقل بها الاسم من معنى إلى معنى وحالٍ إلى حالٍ فكذلك تاء التأنيث مما يَنتقل به الاسمُ من مَعنى إلى مَعنى وحَالٍ إلى حالٍ، وكذلك الإضافةُ، وهكذا اللامُ المعرِّفةُ، وكلٌّ منها لا يتطرق[٥] على الاسم لتغييرات شتى.

= وينظر: اللسان: (برد) عن المحكم، وفي شرح الأندلسي: ٣/٥٩ عن المؤلف (موضع الشاهد فقط).

(١) ساقط من (ب).

(٢ ـ ٢) ساقط من (ب).

(٣) في (ب) «طرق».

(٤) نقل الأندلسي في شرحه: ٣/٦٠ نصَّ المؤلفِ ثم عقَّب عليه بقوله: «أقولُ: هذا الَّذي ذكره سخيفٌ؛ لأنه إما أن يقول بأن تاءَ التأنيثِ ولامَ الإضافة تطرق على الاسم تغيرات، أو لا. فإن قال بذلك التحقت بيَاءِ النِّسبة وكانت من جملة المطرقات على الاسم أحكاماً لم تكن له قبل ذلك. . . ثم قال: وكلامُ المؤلفِ سديدٌ ولا معنى لاعتراضه أصلاً.

(٥) في (ب): «يطرق».

قالَ جارُ اللَّه: «[(فصل)][1]: والتَّغييراتُ على ضربين: جاريةٍ على القياسِ المُطَّردِ في كلامِهِمْ، ومعدولةٍ على ذلك، فمن الجاريةِ على قياسِ كلامِهم حَذْفُهُم التَّاءَ ونوني التَّثنية والجَمعِ كقولهم: بَصْرِيُّ وهِنْدِيٌّ وزَيْدِيٌّ، في البَصْرَةِ، وهِنْدَانِ وزَيْدُوْنَ اسمَيْنِ».

قالَ المُشَرِّحُ: أمّا تاءُ التأنيثِ فلأنَّ المنسوبَ كلَّه بمنزلةِ صفةٍ، وتاءُ التأنيثِ لا تكونُ وسطَ الصِّفةِ، وكذلك ألفُ التَّثنيةِ أو ياؤها أو واوُ الجمعِ أو ياؤُهُ مع النُّون نحو هِنْدِيّ وزَيْدي، في هندان وزيدون اسمين، لأنَّ فضلةَ التَّثنيةِ تلحقُ آخر الاسم[2].

قال جارُ اللَّه: «ومن ذلك نحو قُنَّسري ونَصيبي ويَبْري فيمن جعلَ الإعرابَ قبلَ النُّون ومن جعلَه مُتعقب الإعراب قال: قُنَّسريني».

قالَ المُشَرِّحُ: من جعلَ الإعرابَ قبلَ النُّون في قُنَّسرين قال: قُنّسري، ومن جَعَلَهُ في النون نفسه ألزمَ النون قال: قُنّسريني؛ وهذا[3] لأنَّ النُّون في غيرِ النِّسبة[4] جعل معقب الإعراب وألزم الياء وذلك نحو[5]:

دَعَـانِيَ من نَجْـدٍ فـإنَّ سِنِيْنَـهُ   لَعِبْنَ بِنَـا شِيْبـاً وشَيَّبْننا مُـرْدَا

وقد مضى هذا.

فإن سألتَ: فلمَ انكسرَ ما قبلَ ياءِ النِّسْبَةِ؟

---

(١) ساقط من (أ).
(٢) نقل الأندلسي في شرحه: ٦١/٣ هذا النص ثم قال: «أقول: هذا أيضاً ليس بشيءٍ، لأنَّ علامتي التَّثنية والجَمع هما آخرُ الاسمِ المُثنى والمَجموعِ، ألا تَرَى أنَّهما حرفَا الإعراب».
(٣) في (ب): «وهذا النون لأن. . .».
(٤) نقل الأندلسي في شرحه: ٦١/٣ نص المؤلف.
(٥) تقدم ذكره في الجزء الثاني.

أجبتُ: تَشْبيهاً لياءِ النِّسْبَةِ بياءِ الإِضَافةِ، ولهذا كان المتقدمون من النُّحاة يترجمون بابَ النِّسبة بباب الإضافة، ومن ثمَّ اشتركا في اللَّفظ وهو الياءُ وانكسارُ المضافِ إلا أنَّه شدَّد بياء النسبة لكونها لازمةً بخلافِ الإِضافةِ.

قال جارُ اللَّهِ: «وقد جاءَ مثلُ ذلك في التَّثنيةِ، قالوا: خَليلانيٌّ، وجاءني خليلانُ اسمُ رجلٍ وعلى هذا قوله:

* ألا يا دِيَارَ الحَيِّ بالسَّبُعَانِ *»

قال المشرح: السَّبُعَانِ ـ بفتح السِّيْنِ وضمِّ الباءِ ـ: موضع[١]. تمامه[٢]:

* أملَّ عَلَيْها بالبِلَى المَلَوَانِ[٣] *

قال جار اللَّه: «(فصل) وتقول في نَمِرٍ وشَقِرَةَ والدُّئِلِ ونحوها مما كُسرت عَينُهُ نَمَرِيٌّ وشَقَرِيٌّ ودُؤَلِيٌّ بالفتحِ قِيَاسٌ مُتْلَئِبٌ[٤]».

قال المُشَرِّحُ: إنّما تُفتح العَين هاهُنا فراراً من اجتماعِ الكسرات.

نَمِرُ[٥]: قبيلةٌ، وشَقِرَةُ: قَبيلةٌ في بني ضَبَّة[٦] منقولةٌ من الشّقرة لواحدة الشقر، وهي شقائق النُّعمان ويقال لها بالفارسية: (لاله كوهى) قال طرفة[٧]:

وتَسَاقَى القَوْمُ كَأْساً مُرَّةً   وعلا الخَيْلَ دماءٌ كالشَّقِرْ

الدُّئِلُ: دويبةٌ شبيهةٌ بابن عُرسٍ. قالَ أحمدُ بن يحيى[٨]: لا نعرف

---

(١) معجم البُلدان: ٣/١٨٥.

(٢) البنت لتميم بن مُقبل في ديوانه: ٣٣٥، ويروى لابن أحمر ديوانه: ١٨٨.

(٣) ويرَوَى عجزه:

* خلت حجج بعدي لهنَّ ثماني *

(٤) مُتْلَئِبٌ: مُطَّرِدٍ، ومعناهُ: مستقيمٌ.

(٥) جمهرة أنساب العرب: ٣٠٠ ـ ٣٠٢، النَّمرُ بن قاسطٍ بن هنب.

(٦) الاشتقاق لابن دريد: ١٩٧، قال عن ضبة: «ومن قبائلهم شقرة بن ربيعة...».

(٧) ديوان طرفة: ٦٤، وفيه: «الشقر: شقائق النُّعمان، وقالَ الأصمعيّ: شجرٌ له ثمر أَحمر».

(٨) نص المؤلف كله في الصحاح: (دأل). وينظر: اللسان أيضاً.

اسماً جاء على فُعِل غيرَ هذا[1]. قالَ الأَخْفَشُ: وإلى المُسمى بهذا الاسمِ نُسب أبو الأسود الدؤلي، وربّما قالُوا: أبو الأسود الدُّولي، قلبوا الهمزةَ واواً؛ لأنَّ الهمزةَ إذا انْفَتَحت وكانَ قبلَها ضَمَّةٌ فتخفيفها أن تَقلبها واواً محضةً، كما قالُوا في جؤن: جُوَن، وفي مؤن: مُوَن. وعن الكَلْبِيِّ[2] هو أبو الأَسود الدُّيْلِيُّ، فقُلبت الهمزة ياءً حين انكسرت، وإذا انقلبت ياء كُسرت الدَّالُ لتَسْلَمَ اليَاء، كما تقول: قيلَ وبيعَ. قالَ أيضاً: واسمه ظَالمُ بن عَمرٍو بن سُليمان بن عَمْرو بن حِلْسِ بن نُفَاثَةَ بن عَدِيّ بن الدُّئل. الأَصْمَعِيُّ: أخبرني عِيْسى بن عُمَر: الدِّيل بن بكر الكِناني إنّما هو الدُّئل، فَتَرَكَ أَهْلُ الحِجَازِ الهمزةَ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «ومنهم من يَقولُ يَثْرَبِيٌّ وتَغْلَبِيٌّ فيفتحُ والشائِعُ الكسرُ».

قالَ المُشَرِّحُ: بين هذا الفصلِ والفصلِ المُتَقَدِّمِ فصلٌ، وذلك أنه في الفصل المتقدمِ يَستغرق الكَسرات المُتوالية أكثر الاسم / بخلاف يَثربي [١٠٤/ب] وتَغلبي. ابنُ السَّراج[3] أما تَغْلِب فحقُّ النَّسبِ أن تأتي به على القياسِ وتَدعه على لَفظه فتقولُ: تَغْلِبِيّ، لأنَّ فيه حرفين غيرَ مكسورينِ، التاءُ مفتوحةً والعينُ ساكنةً.

قال جارُ اللَّه: «(فصل) وتحذف الياءُ والواوُ من كلٍّ (فَعيلة) و (فَعولة)

---

(١) قال ابن خالوية في ليس: ٦٤: «ليس في كلام العرب اسم على (فُعِل) إلا حرفاً واحداً دُئِل: دُوَيْبَةٌ، قال الشَّاعرُ:

جَاءُوا بِجَمْعٍ لَوْ قِيْسَ مُعْرَسُهُ ... ما كانَ إلا كمُعْرَسِ الدُّئِلِ

وهذا شيءٌ غَرِيْبٌ نَادِرٌ».

(٢) جمهرة النَّسب: ١٥٢ قال: «ومن بني حلس بن نفاثة أبو الأسود، وهو ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل بن عمرو بن حلس بن نفاثة بن عدي بن الدّئل. ويقال: اسم أبي الأسود عثمان. وكان عبد الله بن عباس ولّى أبا الأسود البصرة حين خرج إلى صفين».

توفي أبو اسود سنة (٦٩ هـ).

ترجمته في: إنباه الرُّواة: ١٣/١، والخزانة: ١٣٦/١... وغيرهما.

(٣) الأصول لابن السراج: ٦٤/٣.

فيقال فيهما فَعَلِيّ نحو قولك: حَنَفِيّ وشَنَئِيّ».

قالَ المُشَرِّحُ: لما أعلُّوا الاسمَ بحذف الياء[1] منه في النسب إلى رَبِيْعَةَ وحَنِيْفَةَ ألزموه الإعلال بحذفِ الياءِ منه أيضاً فقالوا: رَبَعِيٌّ وحَنَفِيٌّ، أَلا تَرى أنَّهم لما أعلُّوا لامَ الكلمةِ بالقَلْبِ في مثل عَصًى، أعلُّوا الفاءَ بالكسرِ فقالوا: عِصِيٌّ، ولأنَّه لو نُسِبَ إلى (فَعيله) بدون حذفِ الياءِ لالتَبَسَ بالمَنسوب إلى (فَعيل) فكذلك لو نسبت إلى (فَعولة) باستيفاء الواو لالتبسَ بالمنسوبِ إلى (فَعول)، ألا تراكَ تقولُ في النِّسبة إلى سَلُولٍ سَلُوْلِيٌّ.

فإن سألتَ: فكيفَ لم تُحذف الياء والواو من (فَعِيْلٍ) و(فَعُولٍ) في النِّسبة؟.

أجبتُ: لأنَّ (فَعِيْلًا) و(فَعُوْلًا) مقدمان على (فَعيلةٍ) و(فَعولةٍ)، والأصلُ عدمُ الحذفِ فنسبْتَ إليهما كما هُما بخلافِ ما إذا نَسَبْتَ إلى (فَعِيْلَةٍ) و(فَعُوْلَةٍ) مست الحاجةُ إلى التفرقةِ بينهما فحذفت عنهما الياء والواوَ.

فإن سألتَ: حذفُ الياءِ والواوِ من (فَعولٍ) و(فَعيلٍ) أولى، لأنَّ (فَعِيلةَ) و(فَعُوْلَةَ) قد حُذف عنهما التاء فلو حذف الياء أيضاً لكان ذلك إجْحَافًا؟

أجبتُ: حذفُ الياءِ والواوِ من (فَعِيلةٍ) و(فَعُولةٍ) أولى لأنَّه رُبما تطرَّقَ إليهما من الحذفِ ضَعْفاً، والوَهَنُ إلى المضعوف أسرعُ. حَنَفِيٌّ: منسوبٌ إلى حَنِيْفَة[2] وهو حَيٌّ من العَرَبِ، وهو حَنِيْفَةَ بن لُجَيْمٍ بن صَعْب بن عَلِيّ ابن بَكْرِ بن وَائل[3].

وقالَ بعضُهُم في النَّسَبِ إلى فِقْهِ أبي حَنيفة حَنِيْفِيٌّ، ذكره ابن

(١) نقل الأندلسي نص المؤلف هذا في شرحه: ٦٢/٣ وأسقط كثيراً من عباراته.

(٢) في (أ): «أبي حنيفة».

(٣) جمهرة أنساب العرب: ٣٠٩.

الدَّهان[١] في كتاب له موسوم بـ (معاني [الحروف][٢]) فكأنه طلب الفرقَ بين المَنسوبِ إلى حَنيفة، ومذهبِ أبي حنيفة. أزدُ شَنوءة[٣]: قَبيلةٌ، يقال: أَزْدُ السَّراةِ، وأزدُ عُمان، وأَزْدُ شَنُوْءَة قال[٤]:

وكُنْتُ كذِيْ رِجْلَين رَجْلٍ صَحِيْحَةٍ ... ورجلٍ بها رَيْبٌ من الحَدَثَانِ
فأمَّا الَّتي صَحَّت فأَزْدُ شَنُوْءَةٍ ... وأمَّا الَّتي شَلَّتْ فأَزدُ عُمانِ

قال جارُ اللَّه: «إلا ما كانَ مضعَّفاً أو مُعْتَلَّ العينِ نحو شَديدة وطَويلة فإنَّك تقول فيهما: شديديٌّ وطويليٌّ».

قال المُشَرِّحُ: حذف الياء من (فعيلة) مضاعفاً إما إلباسٌ وإمَّا استثقالٌ، ومن (فَعيلة) معتلة العين إمّا خلافُ الأصلِ، وإما إلباسٌ.

بنو طَويلة ـ فيما أَظُنُّ ـ: قَبِيْلَةٌ.

قال جارُ اللَّه: «ومن كلّ (فُعَيْلَةٍ) فيقال فيها فُعَلِيٌّ نحو: عُقَلِيٌّ وجُهَنِيٌّ».

قالَ المُشَرِّحُ: [(٥ـ هدى الله سعيه ـ٥)]. بنو عُقيلة: قبيلةٌ. وجُهينة

---

(١) ابن الدهان: (٤٩٤ ـ ٥٦٩ هـ).
سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الله نحويٌّ بغداديٌّ من طبقة الجواليقي وابن الشجري وابن الخشاب.
أخباره في: معجم الأدباء: ٢١٩/١١، وإنباه الرواة: ٤٧/٢.
(٢) لم أعثر على هذا الكتاب، وفي (أ) (معاني المعروف).
(٣) يقسم علماء الأنساب الأزد إلى أربعة أقسام الأقسام الثلاثة التي ذكرها المؤلف وأزد الشام.
(٤) هذان البيتان من قصيدة للنجاشي الحارثي أورد ابن الشجري تسعة أبيات منها في حماسته: ١٢٦/١ ـ ١٢٩ ومنها البيتان المذكوران هنا مع اختلاف في الرواية. كما أورد منها نصر بن مزاحم في وقعة صفين: ٥٢٤ ـ ٥٢٦ واحداً وثلاثين بيتاً. ولم يورد البيتين، وأورد رداً لابن مقبل العامري عليه. كما أوردها أبو عبيدة في كتاب الخيل ص: ١٦٢. ورُبما نسبت القصيدة أو بعض أبياتها إلى يزيد بن مفرغ، ديوانه: ٢٥٤. والبيتان في نوادر أبي زيد: ١٠، والخزانة: ٤٠٠/١.
(٥ ـ ٥) ساقط من (أ).

أيضاً. وفي أمثالهم[1]: (عِنْدَ جُهَيْنَةَ الخَبَرُ اليَقِيْنُ).

قال جارُ اللَّه: (فصلٌ) وتحذف الياء المتحركة من كلِّ مثالٍ قبلَ آخره ياآن مدغمة إحداهُما في الأُخرى نحو قولك: في أُسَيِّدٍ وحُمَيِّرٍ [2]وسيّدٍ وميِّتٍ[2] أُسَيِّديٌّ وحُمَيِّرِيٌّ وسيِّدِيٌّ ومَيِّتِيٌّ».

قال المشرح: إنّما تُحذف الياء استيحاشاً للكسراتِ والياءات».

قال جارُ الله: «قال سيبويه[3]: ولا أظنُّهم قالوا: طائِيٌّ إلا فراراً من طَيِّئِيٍّ وكانَ القياسُ طَيْئِيٌّ ولكنَّهم جَعَلُوا الأَلِفَ مكانَ الياءِ».

قالَ المُشَرِّحُ: فَرُّوا من تَخلُّل الهمزةِ المكسورةِ للياءات وكسرة الهمزة هاهُنا تُوازي الكَسرتين، وزيادةٌ في حيرى[4].

قال جارُ اللَّه: «وأمَّا مُهَيِّمٌ تَصغير مَهوِّمٍ، فلا يقالُ فيه إلا مُهَيِّمِيٌّ على التعويض، والقِياسُ في مهيِّمٍ من هَيَّمَهُ مُهَيِّمِيٌّ بالحذف».

قال المُشَرِّحُ: أما الأول فتفادياً من التَّغايير، وطريقُـهُ: أن يدخـل التصغير بين الهاء والواو ثم اطرح إحدى الواوين، ثم نَقلب الواو ياء، ثم تُدغم إحداهما في الأخرى ثم تزاد فيه ياء للتَّعويض.

وأما الثاني فكأُسَيِّدِيٌّ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): وتقول: في (فَعيـل) و(فعيلة) و(فُعَيْل) و(فُعيلة) من المُعتل اللام فَعَلِيّ ،وفُعَلى كقولك: غَنَوِيٌّ، ضَرَوِيٌّ وقُصَوِيٌّ وأُمَوِيٌّ».

---

(١) المثل في جمهرة الأمثال: ١/٤٤، وروايته: «جفينة» بالفاء.

(٢ - ٢) في (ب): «وميت وسيد».

(٣) الكتاب: ٢/٨٦.

(٤) كذا في النسخ ولعلها في «حُميّريّ».

قال المُشَرِّحُ: تحذف أولاً ياءَ (فَعيل) و(فُعيل)، ثم تقلب الياءَ فيه واواً.

[غَنَوِيٌّ] هو المنسوبُ إلى غُنى، وهو حيٌّ من غَطَفَان[1].

ضَرِيَّةُ: قَرْيَةٌ[2] لبني كلاب على طريقِ البَصرة. [قال]: وهي إلى مكة تقرب.

قُصَيُّ بن كِلاب[3]: من أَجدادِ النَّبِيِّ ﷺ.

١٠٥/أ] أُميَّـة /: قَبيلةٌ[4] من قُريش، وهمـا أُميَّتان الأَصغـرُ والأكبـرُ أبنـاءُ عبدِ شمسٍ بن عبدِ مناف، أولادُ عَبْلَةَ، فمِنْ أولادِ أُميةَ الكُبرى: أبو سفيان ابن حرب والعباس والأعياض. وأُمية الصُّغرى هم ثلاثةُ أخوةٌ لأمٍّ اسمها عَبْلَةَ يقال لهم: العَبَلَاتُ بالتَّحريك.

قال جارُ اللَّهِ: «وقال بعضهم أُمَيِّيٌّ».

قال المُشَرِّحُ: أمَيِّيٌّ: صحَّ بتشديد الياءين، وكذلك: قُصَيِّيٌّ أيضاً، وقد كنت[5] سمعته بتخفيف الياء الأولى، وهو خطأٌ، وإنما جاز ذلك، لأن الياءَ المشددةَ جرت مُجرى الحرف الصحيح، بدليـل أنها تتحمَّـلُ حركـات الإعراب.

قال جارُ اللَّهِ: «قالوا في تحيَّة نَحَوِيٌّ».

قال المُشَرِّحُ: هي مصدرُ حيَّاهُ تَحِيَّةً.

---

(١) وهم غُنَيٌّ بن عمرو بن أعصر. جمهرة أنساب العرب: ٢٤٧.

(٢) معجم البلدان: ٤٥٧/٣، ولا تزال تعرف حتى اليوم بهذه التسمية. وهي تابعة لمنطقة القصيم.

(٣) جمهرة أنساب العرب: ١٤.

(٤) جمهرة أنساب العرب: ٧٨ فما بعدها.

(٥) في (ب): «وكنت قد سمعته...».

قال جارَ اللَّهِ: «وفي (فَعُولٍ) (فَعوليٌّ) كقولك في عدوٌ عَدَوِيٌّ، وفرَّق سيبويه بينه وبين (فَعولة) فقال في عَدُوَّة عَدَوِيٌّ كما قالوا في شَنوءة شَنائِيٌّ، ولم يفرق المُبرد، وقال فيهما فَعُولي».

قال المُشَرِّحُ: حجةُ سيبويـه: الفرقُ بين المنسـوبِ إلى (فعول)، و (فعولة) ومن ثم قالوا: شنائيٌّ.

حجةُ المبردِ[1]: أن التفرقةَ بينهما توقعُ اللَّبْسَةَ بينَ المنسوبِ إلى (فَعولة) والمنسوبِ إلى (فَعِيْلٍ) وهما عَدُوَّةٍ وعَدِيٍّ.

قال جارُ اللَّهِ: «(فصل) الألف في الآخرِ لا تخلو من أن تقعَ ثالثةً أو رابعةً، مُنقلبةً أو زائدةً، أو خامسةً فصاعداً. فالثالثةُ والرابعةُ المنقلبةُ تقلبان واواً كقولك: [2]عَصَويٌّ وَرَحَوِيٌّ[2]، ومَلْهَوِيٌّ و[مَرْمَوِي[3]] وأعْشَوِيٌّ».

قال المُشَرِّحُ: في هذه المواضع تُقلب الألفُ واواً ذهاباً عن توالي الياءات.

فإن سألتَ لِمَ[4] تُقلب الألفُ؟

أجبتُ: لأنَّ النِّسبةَ[5] لا تتمُّ إلا بشيئين: الياءِ المشدَّدةِ وكسرِ ما قبل الياءِ، فالألف لا تَنْكَسِرُ؛ لأنَّها لا تقبلُ الحركةَ.

فإن سألت: لم[6] لا تقلبُ همزةً؟

أجبتُ: لأنَّ الهمزةَ لَيست من جنسِ الألفِ بخلافِ الواوِ فإنَّها من جِنسها؛ لأنَّ كُلًّا منهما حرفُ علَّةٍ.

(١) المقتضب: ٣/١٤٠.
(٢ ـ ٢) في (أ): «رحوي وعصوي».
(٣) ساقط من الأصل.
(٤) في (أ): «لم لم تقلب».
(٥) في (أ): «لأنَّ من النسبة».
(٦) في (ب): «ولم...».

قالَ جارُ اللَّهِ: «وفي الزَّائِدَةِ ثلاثةُ أوجهٍ: الحذفُ وهو أحسنُها كقولك: حُبْلِيٌّ ودُنْيِيٌّ، والقلبُ، وأن تفصِلَ بين الياءِ والواوِ بألفٍ كقولِكَ: دُنْيَاوِيٌّ».

قال المُشَرِّحُ: في لفظِ الشَّيخِ هاهُنا وَهْمُ خُصوصٍ ولو قال (١بأن يُفصلَ١) بين اللَّامِ والياءِ، لارتفعَ الوهمُ، وهذا لأنَّه كما يَجوزُ دُنْيِيٌّ ودَنْيَوِيٌّ ودنياوي فكذلك حُبليٌّ وحُبْلَوِيٌّ وحُبْلَاوِيٌّ كفاطِمِيٍّ ومَلْهَوِيٍّ وحَمْرَاوِيٍّ.

فإن سألتَ: الألفُ ألزمُ من الياء؟

أجبتُ لكنَّ الياءَ أقوى، وذلِكَ (٢لأنَّ الألفَ٢) شيءٌ خَفِيٌّ يَجْري مَجرى النَّفَس لا مُعتمد له، ولذلك لا يُمكن تَضْعِيْفُهُ فكان طرحُهُ أَولى(٣).

وأمَّا حُبلوِيٌّ فلأنَّ الألفَ المقصورةَ لها شَبَهٌ بالواقِعَةِ لاماً ولذلك تقولُ في التثنية حُبليان كمَرْمَيَان ومَلْهَيَان.

وأمَّا حُبلاوِيٌّ فللتشبيه بحمْرَاوِيٍّ، ولذلك يُجمع ما في آخره الألفِ المقصورةِ والممدودةِ على فُعالى كحُبالى(٤) وصَحارى محافظةً على صورةِ المَنسوبِ إليه.

قالَ جارُ اللَّه: «وليس فيما وراءَ ذلك إلا الحذف كقولك: مُرامِيٌّ وحُبَارِيّ وقَبَعْثَرِيٌّ وجَمَزِيٌّ في حكمِ حُبَارَى».

قال المُشَرِّحُ: إنما حُذفت الألفُ لاستطالة الاسمِ، وهو منسوبٌ إلى قَبعثرى وهو اسمُ رجلٍ عن الغوري(٥) منقول من القبعثرى وهو العَظِيْمُ الشَّديد عن المُبَرِّدِ. وقيل العَظِيْمُ الخَلْقِ الكَثِيرُ الشَّعْرِ من الإبل والنَّاس.

(١ - ١) ساقط من (ب).

(٢ - ٢) ساقط من (ب).

(٣) في (ب): «أسهل».

(٤) في (ب): «وحبالى».

(٥) هو والدُ الغَضْبَان بن القِبَعْثَرَى تقدم في الجزء الأول.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) والياءُ المكسورُ ما قبلها في الآخر لا تَخلو من أن تقعَ ثالثةً أو رابعةَ أو خامسةً فصاعداً فالثالثة تقلبُ واواً كقولك: عَمَوِيٌّ وشَجَوِيٌّ».

قالَ المُشَرِّحُ: في شَجٍّ وعَمٍ كأنَّه فُتحت العين المكسورة ومُدّت فتولَّد منها ألفٌ حتَّى صارَ مثل عصاً، ثم قلبت الألفُ واواً، كذا ذكره النحويون.

وعندي أنه بقلب الياءِ واواً، ولذلك قالُوا: راوِيٌّ في المَنسوبِ إلى رايَةٍ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وفي الرَّابعَةِ وَجْهَانِ: الحذفُ وهو أحسنُهما[1] والقَلْبُ، كقولك: قاضِيٌّ وحانِيٌّ وقاضَوِيٌّ وحانَوِيٌّ قال:

وَكَيْفَ لَنَا بالشُّرْبِ إن لَمْ يَكُنْ لَنَا دَرَاهِمُ عندَ الحَانَـوِيِّ ولا نَقْـدُ»

قال المُشَرِّحُ: أمَّا الحَذْفُ فللاستطالةِ، وأمَّا القلبُ فعلى الأَصلِ، كأنَّه قُلِبَتْ الكسرةُ فتحةً، كما في تَغْلِبِيٍّ ورِيْمَ إِشْبَاعُهَا فانقلبتِ الياءُ ألفاً، ثم قُلبَتْ في النِّسبةِ واواً. والحانَوِيُّ: منسوبٌ إلى / الحانِيةِ وهي الحانوتُ، وهما [١٠٥/ب] من[2] فاعِلة وفَعَلُوت من حَنَوْتُ.

قال ابنُ جني[3]: وذلك أنَّ الحانوتَ مشتَمِلٌ على من فيه فكأنَّه يَحنُو عليه، وأمَّا الحانَةُ محذوفةٌ من الحانِيَةِ نحو البالة من باليت.

هذا البيتُ لعُمَارَةَ[4] ويروي:

(١) في (أ): «أحسنها».
(٢) ساقط من (ب).
(٣) المحتسب لابن جني: ١/١٣٤ وفيه: «يشتمل». وفيه: «من قولهم: ما باليت بهم بالة».
(٤) نسبه إليه شيخُ الخوارزمي ناصر بن أبي المكارم المطرزي إثبات المحصل: ١٠٣، وتابع المؤلف ابنُ يعيش في شرحه: ٥/١٥١، والأندلسيّ في شرحه: ٣/٦٦ والبيت من أبيات مختلف في نسبتها، قال ابن المستوفى: «قال أبو جعفر أحمد بن محمد: وسألت أبا الحسن الأخفش [الصغير] لمن البيت؟ فقال: أنشدني ثعلب وذكر أنه للفرزدق. وقال غيره: هو =

وكيفَ لَنَا بالشُّرْبِ مِنْهَا وما لَنَا دوانيقُ ... ...

وبعده:

أنَعْتَانُ أم نَدَّانُ أم يَنْبَري لَنَا أغرُّ كَنَصْلِ السَّيْفِ أَبْرزَهُ الغِمْدُ

اعتانَ: اشترى بنَسِيْئَةٍ، من العِيْنَةِ -بالكسر- وهي السَّلَفُ إِدَّانَ: واستَدَانَ بمعنىً: أغرُّ، أي: كريمٌ يقول: أم يظهرُ لنا رجلٌ كريمُ العشرةِ، سخيُّ المُعامَلَةِ فيشتري لنا خَمْراً.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وليس فيما وراءَ ذلك إلا الحذفُ كقولِكَ: مُشترى ومُسْتَقىٰ».

قال المُشَرِّحُ: الياءُ إذا كانت خامسةً فصاعداً حُذفت للاستطالة.

قال جارُ اللَّهِ: «وقالوا في مُحَيٍّ محوي محيي كقولهم أموي وأميي».

قال المُشَرِّحُ: أما مُحوي فللفرار من الياءات، وأما محيّيٌّ فلما ذكرناه في أميي، وكلاهما بتشديدين.

= لأعرابي، وقيل البيتان الأولان لذي الرُّمة وبقية الأبيات لمجهول وهي:

[ف]والله ما ندري إذا لم يكن لنا دراهمُ عند الحانَوِيِّ ولا نَقْدُ
أنَدَّانُ أم نَعْتَانُ أم يَنْبَري لَنَا فتىً مثل نصلِ السيفِ شيمته الحَمْدُ
فما حرَّمَ الرَّحمنُ تَمْراً فَتَتُّهُ وماءَ سقانا من رَكِيَّتِهِ سَعْدُ
إذا طُرِحا في الدَّنِّ صرَّح منهما شرابٌ إذا ما صُبَّ في صَحْنِهِ وردُ
نُباكر حدَّ الرَّاحِ حتَّى كأنَّما نَرى بالضُّحى أطنابَ قُبَّتِنا تَغْدُو

... ثم قال: وأنشد أبو محمد الأعرابي الأسود هذا البيت للفرزدق من أبيات ذكرها...».

وتروى الأبيات لابن مقبل، ملحقات ديوانه: ٣٦٢.

توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ١٠٣، والمنخل: ١٣٠، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٥١/٥ وشرحه للأندلسي: ٦٧/٣.

والبيت من شواهد الكتاب: ٧١/٢، والمحتسب: ١٣٤/١، ٢٣٦/٢، وشرح الشواهد للعيني: ٥٣٨/٤، والتصريح: ٣٢٩/٢.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ)[1]: وتقولُ في غَزوٍ وظَبْيٍ غزوي وظبيي».

قال المُشَرِّحُ: وذلك لجريه مجرى الصَّحيح في تحمُّلِ الحركات.

قال جارُ اللَّه: «واختُلِفَ[2] فيما لحقه من ذلك التَّاءِ، فعند الخليل وسيبويه لا فصل. وقال يونس: في ظُبْيَةٍ ودُمْيَةٍ وقِنيَةٍ: ظَبْوِي ودُمَوِيٌّ وقِنَوِيٌّ، وكذلك بنات الواو كعُروة وغَزوة ورِشوة. وكان الخليل يعذره في بناتِ الياءِ دون بنات الواو، وعلى مذهب يونس جاء قولهم: قروي وزَنوي[3] في قَرية وبني زَنْيَة»[4].

قال المُشرِّحُ: الخليلُ وسيبويه[5] لم يفصِلا بينهما كما لم يفصل في النِّسبةِ بين ابن وبنت، ألا ترى أنَّهم قالوا: بَنَوِيٌّ في الموضعين، كان الخليلُ يعذره في بناتِ الياءِ، لأن بنات الياء تنظم فيها الياءات، ولم تجر مجرى الصَّحيح في تحمل حركات الإعراب لأنَّ حركات الإعراب في ظبية تجري على تاء التأنيث، فقلبت [إلى][6] الواو؛ لأن المقلوب إليه لا بد من أن يكون من حروف العلَّة كالمقلوب وقد تعذَّر الياء فبقي الألف والواو وقد تعذر الألف أيضاً؛ لأن من شرط النِّسبة أن يكون ما قبل الياء مكسوراً فتعين الواو.

وأما الفتحةُ فإنَّه يفتقر فيه إلى التَّفرقةِ بين المَوضعين، والتفرقةُ بفتحة العين أولى. وأمَّا بيانُ أنه يفتقر فيه إلى التَّفرقة بين المَوضعين فظاهرٌ. وأمّا بيان أن التفرقة بفتحة العين أولى؛ فلأنَّ التفرقة بالتّصرف في الكلمة

---

(١) ساقط من (ب).

(٢) عبارة المفصل: (ط) و«اختلفوا فيما لحقته التاء من ذلك».

(٣) في (ب): «زنَويّ وبنَويّ..» ولفظة «بنوي» غير موجودة في نسخ المفصل أيضاً.

(٤) بنو الزِّنْيَة: قبيلَة عربيّة معروفة من بني أسد بن خُزيمة. قال ابن حزم في جمهرة أنساب العرب: ١٩٣ «وأراد النبي ﷺ أن يبدل اسمهم فأبوا لضعف عقولهم...».

(٥) نقل الأندلسي في شرحه: ٦٧/٣ نص كلام المؤلف هنا كاملاً.
ورأى الخليل وسيبويه ويونس في الكتاب: ٧٤/٢، وينظر شرحه للسيرافي: ١٥٣/٤.

(٦) ساقط من (أ)، وهي موجودة في شرح الأندلسي.

والتَّصرفُ بأحدِ أوجهٍ سبعةٍ، تَسكينٍ(١)، وتَحريكٍ، وحذفٍ، وإبدالٍ، وتفريقٍ، وتقديمٍ، وتأخيرٍ.

وجهُ الحصرِ أنَّ الكلمةَ حروفٌ وترتيبٌ، فبعد ذلك [متى](٢) وقع التصرف في الحروفِ، فإمَّا أن يقعَ في نفسِ الحرفِ، وإمَّا في ما فيه، وما فيه إمّا حركةٌ وإمَّا سكونٌ(٣)، فإما أن يسكنَ المتحرك وإما أن يحركَ السَّاكنُ فهذان اثنان، وإن وقعَ في نفسِ الحرفِ وذلك بطرحِهِ فإمَّا أن يعوَّضَ من المَطْروحِ، وإمَّا أن لا يعوَّضَ، فلئن لم يُعَوَّضْ فهو الحذفُ، وإن عوِّضَ فهو الإبدالُ، فهذان اثنان آخران فصار(٤) المجموعُ أربعةً.

وإن وقع في ترتيبٍ فذلك إما بتوسط زيادة بين الحرفَين وهو التَّفريق، وإما أن يكونَ بتقديمٍ وتأخيرٍ فهذه ثلاثةٌ فيصير المجموع سبعةً، والتصرف هاهُنا بالتَّسكين(٥) لا يجوزُ؛ لأنه إمّا أن يقعَ في أولِ الاسمِ أو في وسطِهِ أو في آخرِهِ. لا يجوزُ أن يقعَ في أولِهِ؛ لأنَّ أولَ الكلمةِ لا يجوزُ في كلامِ العربِ تسكينها، ولا يجوزُ أن تقعَ في آخره؛ لأنَّ إحدى(٦) ياءي النسبةِ ساكنةً فيلزمُ التقاء الساكنين لا على حدٍّ، ولا يجوز أن تقعَ في الوسط؛ لأنَّ وسطه ساكنٌ، وتسكينُ الساكن لا يكونُ، ولا يجوز أن يقعَ سائرِ(٧) الأشياءِ وهي الحَذفُ والتعويضُ والتَّفريقُ والتّقديمُ والتأخيرُ؛ لأنَّها أقوى التغايير فتعيَّنَ الحركةُ، والحركةُ إمّا فتحةٌ وإمّا كسرةٌ وإمّا ضمةٌ، ولا وجهَ إلى أن يكونَ بالكسرةِ والضمةِ لأنَّهما أقوى الحركاتِ(٨)، فتعينت الفتحةُ. بعد ذلك لا

---

(١) في (ب): «تكسير».
(٢) في (أ): «إذا» ويؤيد ما أثبته نص الأندلسي المنقول من هنا.
(٣) في (ب): «أو سكون».
(٤) ساقط من (ب).
(٥) في (ب): «بالتسكين هاهنا».
(٦) ساقط من (ب).
(٧) في (ب): «لسائر».
(٨) في (ب): «الحركة».

يخلو من أن يقعَ في أولِ الاسمِ أو في آخرِهِ أو في وسطِهِ، لا وجهَ إلى أن يقعَ في أولِهِ لكونِهِ مفتوحاً، ولا[1] في آخرِهِ؛ لأنَّ ما قبل ياءِ النّسبةِ مكسورٌ فتعينَ فتحُ وسطِهِ، وإذا انفتَحَ لزمَ إبدالُ الياءِ واواً؛ لأنَّ تركَ الإبدالِ لكونه يَجري مَجرى الصحيحِ لسكون وسطِهِ، وإذا تحرك لم يبقَ جارياً هذا في المفتوح ألفاً.

فأمَّا إذا انكسرَ الفاء / أو انضمّ، فإما أن يمكنَ [2]انفتـاحُهُ أو لا يُمكنَ[2]، فإن لم يمكنْ حَصَلَ الغَرَضُ وتَعَيَّنَتِ العينُ للفَتْحَةِ، وإنْ أمكن قلنا: فتحة العين أولى لقُربه[3] من الطَّرفِ، ولذلك أعلُّوا نحو صُيّمٍ وقُيَّمٍ ولم يعلُّوا نحو صوّام وقوّام، وعلى مذهب يونس جاء قَرَوِيٌّ وزَنَوِيٌّ في قرية وبني زَنْية، وأمَّا النّسبةُ إلى نحو بنتٍ وأُختٍ عنده فبنتي وأختي، لأنَّ التاءَ ليست تاءَ التأنيثِ، إنّما هي بدلٌ فخذه بَحْثاً[4] مؤنساً في تقريرِ مذهَبِ يُونس. [١٠٦/أ]

قال جار الله: «وتقول في طيٍّ وليّةٍ: طَوَوِيٌّ ولَوَوِيٌّ، وفي حَيَّةٍ حَيَوِيٌّ وفي دَوٍّ وكُوَّةٍ دَوِّيٌّ وكُوِّيٌّ».

قال المشرحُ: الأول[5] بدون التّاءِ والثاني مع التاءِ. والياءُ الأولى في طَوَوِيٌّ ولَوَوِيٌّ رُدت إلى أصلِهَا وقُلبت الثانيةُ هرباً من انتظامِ الياءات.

فإن سألتَ فلمَ تَحرَّكت الواوُ الأولى في طَوَوِيٌّ؟

أجبتُ: لأنَّها لو لم تتحرك للزمَ من ذلك أن تكونَ الواوُ والياءُ إذا

---

(١) في (ب): «وفي آخره».
(٢ ـ ٢) ساقط من (ب).
(٣) في (ب): «للقرب».
(٤) في (ب): «بينا».
(٥) نقل الأندلسي في شرحه: ٦٨/٣ نص المؤلف كاملاً وبه شرح كلام الزمخشري دون زيادة.

اجتمعا وسبق أحدهما بالسكونِ فإنه تقلب الياءُ واواً وتُدغم أحدهُما في الثَّانِيَة، وهذا مَكرُوهٌ عندهم.

وأمَّا حيَّةٌ ففي النسبةِ إليها مذهبان:

أحدُهما حيّيّ كقُصَيّيٌّ وأُمَيِّيٌّ بياءين مشددتين.

والثاني: ـ كما ذكره الشَّيْخُ رحمه الله ـ حَيَوِيٌّ فتح الياء الساكنةِ لغلبةِ الياءات، كما فُتحت المكسورةُ لغلبت الكَسْرَاتِ فصار حيّاً، ثم عُومل معاملة رَحىً وعَصاً.

فإن سألتَ: فكيفَ لم تَكُنِ [الياء[1]] في طيٍّ وليَّةٍ كما هما في حيَّةٍ؟

أجبتُ: لأن الياءَ الأولى في حية ليس أصلها الواو، بخلاف الياء الأولى في طيٍّ وليَّةٍ.

فإن سألتَ: فكيفَ لم يُفرق بينَ المنسوبِ إلى فَعْلٍ والمنسوبِ إلى [2]فعلة كما فرق عند سيبويه بين المنسوبِ إلى فعول[2] وفعولة؟

أجبتُ: لأنهم فرقوا[3] في غيـر المشددتين المنسـوبين إلى فعول وفعولة، أما هاهنا فبخلافه، لأنه[4] لم يفرق سيبويه بين المنسوبين إلى فعل وفعلة بدَليلِ ظبيّيٍ في المَنسوبِ إلى ظَبْيٍ وظَبْيَةٍ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): وتقول في مرمى مرميٌّ تشبيهاً في قولهم تميمي وهجري وشافعي، تميميٌّ وهجـريٌّ وشافعيٌّ، ومنهم من يقـول: مرمَوِيٌّ».

---

(١) في (أ): «الحكم».

(٢ ـ ٢) ساقط من (ب).

(٣) ساقط من (ب).

(٤) في (ب): «فلأنه».

قال المُشَرِّحُ: النِّسبةُ إلى شافعي شافِعي[1] بغير تفاوتٍ، ومما يشبه هذه المسألة فُلكٌ وفُلكٌ في المفردِ والجمعِ؛ وهذا لأنَّه لا يَجْتَمِعُ في [اسمٍ][2] علامتا نسبةٍ، ومن ثَمَّ لم يجيزوا [3]النسبةَ إلى فاعل وفعَّالٍ، ومن قال شفعوي فقد أخطأ وهكذا[3] النِّسبة إلى مَرْمَى مَرْمَى بلا تفاوتٍ، ومنهم من يقول: مَرْمَوِيٌّ، لأنَّ أصلَه مَرْمُوْيٌّ على وزن مَفعولٍ، وأمَّا مرمى: المنسوب فوزنُه مفعي. وهجري: منسوبٌ إلى هجر[4] وهو اسم بلدٍ مذكرٍ مصروفٍ، ومنه: «قلال هجر».

قال جارُ اللَّهِ: «وفي بخاتي اسم رجل بخاتي».

قال المُشَرِّحُ: الأولُ غيرُ منصرفٍ، والثاني مُنْصَرِفٌ.

فإن سألتَ: فما وجهُ الفرقِ.

أجبتُ: لأنَّ الأولَ بمنزلةِ قُمارى، وأمَّا الثاني فكسَرَابِيّ.

قال جارُ اللَّه: «(فصل): وما في آخره ألف ممدودة، وإن كان منصرفاً ككساء ورداء وعلباء وحرباء قيل كسائيٌّ، وعلبائيٌّ، والقلب جائِزٌ كقولك: كساوِيٌّ، وإن لم يَنصرف فالقلبُ كحمراويٍّ وخنفساويٍّ ومعيوراويٍّ وزكرياويٍّ».

قالَ المشرحُ: إنما قيلَ كسائيٌّ؛ لأنَّ الأصلَ عدمُ القلبِ، ويجوزُ كساويٌّ، لأنَّه أخفُّ؛ إنما قُلبت الهمزةَ في نحو حمراوي لئلا تتوسط علامة

---

(١) ساقط من (ب).

(٢) في (أ): «في النسبة...».

(٣ـ٣) ساقط من (ب).

(٤) هي قاعدة البحرين، وتعرف الآن بالأحساء في شرق المملكة العربية السعودية، انظر: معجم البلدان: ٥/٣٩٣، ونقل ياقوت عن الماورديّ في الحاوي قوله: «الذي جاء في الحديث ذكر القلال الهجريّة، قيل: إنها كانت تجلب من هجر إلى المدينة، ثم انقطع ذلك فعدمت وقيل: هجر: قرية قرب المدينة. وقال: بل عملت بالمدينة على مثل قلال هجر».

التأنيث، ولأنه ربما تَلحق بآخره تاء تأنيث فتجتمعُ في اسم علامتا تأنيثٍ.

فإن سألتَ فما بالهم يقولون في النّسبة إلى كسائي كسائي وكساوي[1] ثم قالوا في النسبة إلى شتاء شتوي؟.

أجبتُ: لأنَّه ليس نسبة إلى شتاء، بل إلى شَتْوةٍ، وهذا مما يؤيد مذهب يُونس.

الخُنْفُسَاءُ: بضم الخاءِ والفاءِ وقد مضت، الأعيارُ والمعيورا جمعا عَيْرٍ[2]، وهو الحِمارُ، ونحوهما أشياخ ومشيوخاء جمع شيخٍ[3].

قال جارُ اللَّه: «(فصل): وتقول في سقايةٍ وعظايةٍ سقائيٌّ وعظائيٌّ، وفي شقاوةٍ شقاويٌّ».

قال المُشَرِّحُ: شقائيٌّ وعظائيٌّ بالهمزِ.

فإن سألت: فكيفَ فرُّوا عن الهمزةِ في كساويٍّ، وهاهُنا فروا إليها؟

أجبتُ: لأنَّهم هناك فرُّوا إلى الأخف، وهاهنا إلى[4] الأثقل، ولأن الواوَ في كساويّ أصلٌ.

فإن سألتَ: فلمَ أجازُوا في رداء رداوي، ولم يجيزوا في سقاية سقاوي؟

[١٠٦/ب] أَجبتُ: لأن همزةَ رداءٍ / تشبهُ همزةَ التأنيث من حيثُ إنّها وقعت مذ كانت متطرفةً، ومن حيثُ إنه لم يلحق بها علامة التأنيث بخلاف همزةِ سقايةٍ فإنّه لا شبه بينها وبين همزةِ التّأنيث.

---

(١) في (ب): «كساوى».

(٢) في (أ): «عيور».

(٣) اللسان: (شيخ).

(٤) في (ب): «عن».

العظاء: بالمدِّ والفَتْحِ دُوَيْبَةٌ أكبرُ من الوَزَغَةِ، الواحدة عظاءَةٌ وعظايَةٌ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وفي رايةٍ[1]: رايِيٌّ رائِيٌّ وراوِيٌّ».

قال المُشَرِّحُ: أمَّا رايِيٌّ: فكظَبْيِيٍّ في ظَبيةٍ، وأمّا رائي فكشقائي، وأمّا راوِيٌّ بالواوِ فلئن الهمزةَ لو كانت متطرفةً في مثلِ هذا لقلبت واواً كقولهم: شتاوِي في النّسبةِ إلى شتاءٍ، وهاهنا وإن لم تكن الهمزة موجودةً في الأصل إلا أنها بعد حذفِ الياءِ صارت الهمزةُ مقدرةً والمقدرة كالمنطوقِ بها.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وكذلك في آية وثاية ونحوهما».

قال المُشَرِّحُ: الثَّوِيَّةُ مأوى الغَنَمِ. قال أبو زَيْدٍ[2]: وكذلك الثّاية غير مهموز. والثّاية أيضاً: حِجارةٌ ترفعُ فتكون علماً باللَّيلِ للرَّاعِي إذا رَجَعَ، ومنها ثَوَى: إذا أَقَامَ.

قال جارُ اللَّه: «(فصل): وما كانَ على حرفَين فعلى[3] ثلاثةِ أضربٍ: ما يُردُّ ساقِطُهُ وما لا يُرَدُّ وما يَسوغُ فيه الأمران. نحو أَبَوِيٌّ وأخوِيٌّ وضعوِيٌّ ومنه سَتَهِيٌّ في آست.

قالَ المُشَرِّحُ: الاسمُ إذا كان على حرفين والسّاقِطُ لامُ الكلمةِ فهو على صِنفين.

أحدُهما: أن يردّ في التَّثنية أو جمعِ سلامةِ المؤنَّث كقولهم: أبوانِ وضَعَوَات فيردّ في النّسبةِ، إذ النّسبَةُ أعودُ بالسّاقِطِ من التّثنية ولذلك قالُوا ـ في السَّعةِ ـ: دَمَوِيٌّ ويَدَوِيٌّ ولم يَقُوْلُوا على ما ذَكَرَهُ أبو سَعِيْدٍ السِّيْرَافِي:[4] يَدَيَانِ ولا دَمَيَانِ إلّا في ضرُوْرَةِ الشِّعْرِ، لأنَّ جمعَ سلامةِ المؤنَّثِ ليسَ مقـام

---

(١) في (ب): «رواية».

(٢) الصحاح: ٢٢٩٦/٦ (ثوى) عن أبي زَيْدٍ.

(٣) في (ب): «فهو على...».

(٤) شرح الكتاب: ١٦٣/٤، ١٦٤.

الضّرورة، بخلافِ النسبةِ فإنها بمنزلةِ مقامِ الضَّرورة إذا المنسوب يتجشم له ما لا يتجشم لغيره من الأسماء فيقال أبوي[1] وعَضوي. ويجوز في النّسبةِ إلى الآست آستي وآستَهي نصّ على جوازِ كلا الأمرين فيه الإمامان عبد القاهر الجرجاني وأبو سعيدٍ السيرافي[2].

وشيخُنا ـ رحمه الله ـ قد أفردَهُ فيما لا يجوزُ فيه إلا أحدُ الأمرين فكان مُستدركاً عليه.

قال جارُ اللَّهِ: «والثاني نحو عَدِيّ وزَنِي وكذا الباب إلا ما اعتل لامه مثل شِيَه فإنك تقول فيه وشوي، وقال أبوالحسن: وشيي على الأصلِ، وعن ناسٍ من العربِ عدوِيّ، ومنه سَهى[3] في سهٍ».

قال المُشَرِّحُ: والثاني: أن يكونَ الساقِطُ غيرَ اللامِ فتقولُ في عدةٍ وزنةٍ عدي وزني إلا ما كان منه معتلَّ اللاّمِ فإنَّك لا تقولُ فيه شيي[4] فراراً عن ازدحامِ المُجانسة المُستثقلة، ولكنَّك تقولُ: وِشَوِيّ على كسرِ الواوِ وفتحِ الشّين، وهو مذهبُ سيبويه، وأمَّا الأخفشُ فيقول: وشيي[5].

احتج الأخفشُ بأنَّ الواوَ لمّا رُدت إلى الكلمةِ رُدت [6]الشين أيضاً إلى أصلها[6] أيضاً من السُّكونِ.

حجةُ سيبويه: أنّها لما عادت ولم تُغير[7] الشين عن كسرتها إذ كانت لازمة لها في أكثر أحوالها، والواو كالعاريةِ فيها فتحصل الواوُ والشينُ

---

(١) في (ب) «بنوي».

(٢) شرح الكتاب: ٤/ ١٦٠، ونص كلامه: «فإن تركته على حاله قلت: أسمى وأستى... وإن شئت حذفت الزوائد التي في الاسم ورددته إلى أصله... فقلت: بنوي وستهي...».

(٣) في (ب): «ستهي».

(٤) في (ب): «شيئاً».

(٥) الكتاب: ٢/ ٨٠، ورأى الأخفش في شرح الكتاب لأبي سعيد السيرافي: ٤/ ١٦٣.

(٦ ـ ٦) في (ب): «إلى أصلها السين أيضاً».

(٧) في (ب): «تغني».

مكسورتين، وقد عُلم أن الثّاني إذا كان مكسوراً انقلب[١] ألفاً، ثم صارت الألفُ واواً في النِّسبةِ، كما تَصيرُ ألفَ المقصورِ واواً فيصيرُ لفظَها وشوِيٌّ.

فإن سألتَ[٢]: فكيفَ لم تَعدِ الواوُ المحذوفةُ في زني وعدي وعادت في وَشوِيٍّ؟

أجبتُ: لأنَّ [الياءَ][٣] المتطرفةَ ضعيفةٌ ولذلك تَسقط كالتنوين فيصيرُ كأن الاسمَ المظهرَ على حرفٍ واحدٍ بخلاف عدي.

تخميـــر: إذا رُددت الواوُ إلى شية. قال سيبويه: تقول في النِّداء: يا وشي أقبل، والأخفشُ يقولُ: يا وشيي أقبل، وقولُ سيبويه أظهرُ، لأنَّ الاسمَ [٤][مسلوبٌ مجهودُ القلبِ][٤] فاقتضى[٥] رد [المتجانسة][٦] المحذوف منه [إليه][٧] ولم يقتصر استرداد ما هو فيه، لأنه يتناقض العلّة الموجبة للرد، وعن ناس من العرب عدوي وهو مذهب الفراءِ كما يقال شيوي.

قالَ جارُ اللَّهِ: «والثالثُ: نحو غَدِيٍّ وغَدَوِيٍّ، ودَمِيٍّ ودَمَوِيٍّ ويَدَيٍّ ويَدَوِيٍّ، وحِرِيٍّ وحِرَحِيٍّ، وأبو الحسن يُسكن ما أَصلُهُ السُّكون فيقولُ: غَذْوِيٌّ ويَدْيِيٌّ».

قالَ المُشَرِّحُ: الثالثُ: أن لا يردَّ فيجوزُ فيه[٨] الأمرانِ، لأنَّه كثيرٌ [ما]

---

(١) في (أ): «انقلبت».
(٢) شرح المفصل للأندلسي: ٧٢/٣.
(٣) ساقط من الأصل.
(٤ - ٤) بياض في الأصل، وما أثبته من (ب) وشرح المفصل للأندلسي الذي نقل النص عن الخوارزمي.
(٥) في (أ): «اقتصر»، وفي (ب): «اقتضى» والتصحيح من شرح المفصل للأندلسي.
(٦) في (أ): «المجانسة».
(٧) ساقط من (أ).
(٨) في (أ): «الأمران فيه».

يَدخُلُ في المَنسوب ما ليس منه تَسويةً للفظه، فلئن يدخلُ فيه ما هو منه أَولى، وذلك نحو غَدٍ غَدَوِيٌّ ويَدٍ يَدَوِيٌّ.

فإن سألتَ: فقد قالوا في أصلِ غَدٍ ويَدٍ[1] غَدْوٌ ويَدْيٌ، بسكون العين؛ لأنه الأصلَ إلى[2] أن يقوم / على الحركةِ دليلٌ فلم تحرك هاهنا في [١٠٧/أ] النسبةِ إلى العينِ، وكيفَ لم يُعامل معاملةَ ظَبْيٍ وغَزْوٍ؟

أجبتُ: ما الدليل على تحرك العين هاهُنا؟، وهذا لأن أبا الحسن يسكن ما أصله السُّكون، فيقول غَدْوي[3] ويَدْوي وكذلك بَنْوي وسَمْوي، ولئن سلَّمنا تحرك العين قلنا: العين في ظَبْيٍ وغَزْوٍ ساكن أما هاهُنا فقد تحركَ، ويقيَ كذلك إلى زمانِ النِّسبة. الحر: مخفف وأصله: حرحٌ بدليل أنَّ جمعَه أحراحٌ وحَرَحَى بفتح الراء. ذكره السيرافي في (شرح الكتاب)[4].

قال جارُ اللّه «ومنه أبنيٌّ وبَنَويٌّ وأسميٌّ وسَمَويٌّ - بتحريك الميم - وقياسُ قولِ الأخفشِ إسكانُها.

قال المُشَرِّحُ قوله[5]: «ومنه ابني وبنوي» ليس من قول أبي الحَسن وإنما هو معطوفٌ على قولـه: وحِـرِيٌّ حِرَحِـيٌّ، وهذا لأنَّ لامَ الكلمةِ لا تعودُ في هذين الاسمين، فيكونُ فيه الوجهان.

---

(١) في (أ): «يد وغد»، والنص من هنا إلى آخر الفقرة نقله الأندلسي في شرحه: ٧٣/٣ إلا يسيراً.
(٢) ساقط من (ب).
(٣) في (أ): «يدوي وغدوي»، وأشار ناسخ (ب) إلى قراءة نسخة أخرى (يديني).
(٤) نقل الأندلسي في شرحه: ٧٣/٣ عبارات المؤلف هنا وبها شَرَحَ كلام الزمخشري دون زيادة.
(٥) شرح الكتاب: ١٥٩/٤، قال: «وإنما ألزمنا الفتحة الحرف الثاني وإن كان ساكناً في أصل البنية لأن الحرف الثاني كانت الحركة له لازمة للإعراب، وإنما ردوا الحرف الذاهل لقلة الحروف...».

الابـنُ[١]: أصلُه بنوٌ، والذَّاهب منه واوٌ، كما ذهب من أبٍ وأخٍ، لأنَّك تقول في مؤنثه: بنتٌ وأختٌ، ولم نرَ هذه التاء تلحق مؤنثاً إلا ومذكرُهُ محذوفُ الواوِ، دلَّ على ذلك أخواتٌ، وكذلك هَنَوات فيمن رَدَّ، وهو فَعَلَ ـ بالتحريك ـ لأنَّ جَمْعهُ أبناءٌ مثل شَجَرٌ وأَشْجَارٌ[٢] وجَبَلٌ وأَجْبالٌ وجَمَلٌ وأجمَالٌ.

فإن سألت: ما لا يجوزُ أن يكون فُعْلاً بكسر الفاء أو انضمامها كجِذْعٍ وأجْذَاعٍ وقُفْلٍ وأَقْفَالٍ؟

أجبتُ: لأنَّك تقولُ في جَمعه أيضاً بَنُون ـ بفتح الباء ـ ولا يجوز أيضاً أن يكونَ فعْلاً ساكنة العين، لأنَّ الثابت[٣] في جَمْعِهِ أَفْعُلٌ أو فُعُوْلٌ مثل أَكْلُبٍ في كَلْبٍ، وفُلُوْسٍ في فَلْسٍ.

الأَخْفَشُ: هو أبو الحَسَن المذكور سابقاً.

قالَ جارُ اللَّه: «(فصل): وتقولُ في بنتٍ وأختٍ بَنَوِيٌّ وأَخَوِيٌّ عندَ الخليلِ وسيبَويه وعندَ يُونس بنتيٌّ وأختِيٌّ».

قال المُشَرِّحُ: إنما قالا في النسبة إليهما بَنَوِيٌّ وأَخَوِيٌّ من أجلِ أنَّ التَّاء فيهما وإن لم تكن تاء تأنيثٍ لسكون ما قبله إلا أن الإبدال[٤] لما اختص بالمؤنثِ جَرى مَجرى علمَ التأنيثِ، ولذلك[٥] قالوا: رأيتُ بناتِك وأخواتِك، ومررت ببناتِك وأخواتِك، كما يُقال رأيت هنواتِـك وضعواتِـك، ومررت بهنواتِك وضعواتِكَ فصارَ كضعَةٍ وهَنَةٍ فكما أنك تقول هناك: ضَعوي وهَنوي، كذلك تقول: بَنوي وأخوي، وقال يونُسُ: بنيي وأُخيي على الظَّاهر، فلذلك

(١) في (ب): «إلا ابن...».
(٢) في (ب): «سحر وإسحار»، بالسين والحاء المهملتين.
(٣) في (ب): «لأن الباب...».
(٤) شرح المفصل للأندلسي: ٧٤/٣.
(٥) في (ب): «فلذلك»، وما أثبت في الأصل يؤيده نص الأندلسي المنقول عنه.

لو وقَفْتَ على بنتٍ وأُختٍ وقفت عليهما بالتاءِ بخلافِ نحوِ[1] ضَعَةٍ وهَنَةٍ، فلذلك يقولون: رأيت بناتَك ـ بالفَتح ـ فيجرونه مجرى التَّاء الأصلية.

قالَ جارُ اللَّه: «وتقول: كلتي وكلتوي على المذهبين».

قالَ المُشَرِّحُ: النِّسبَةُ إلى «كلا» عند[1] الكُلِّ كِلَوِيّ، وكذلك إلى كلتا أيضاً، عند سيبويه[2]، وهذا لأنَّ ألفها عند سيبويه للتأنيث والتاء بدل[3] من لامِ الفعلِ وهي واوٌ، والأصلُ كلوي، وإنما أبدلت لأنَّ التَّاءَ على التأنيثِ، والألفُ في كلتا قد تَصيرُ ياءً، وذلك مع المضمر فتخرج عن علمِ التأنيثِ، فصارَ في إبدالِ الواوِ تاءً تأكيداً للتَّأنِيْثِ، ولعلَّ النِّسبةَ إلى كِلْتَا عندَ الخليلِ كذلك.

فإن سألتَ: فكيفَ ينطبق كلتي وكلتوي على [4]مذهبين ومذهبهما[4]؟

أجبتُ: لا يعني بالمذهبين مذهبي يونس وسيبويه، بل مذهب يونس وأبي عُمر[5] الجَرمي، وهذا لأنَّ كلتا عنده فعتل والألف منقلبةٌ والألف المُنقلبة إذا كانت رابعة مقصورة فهي في النِّسبةِ واو [6]وهذا الموضع من حيَّاتِ هذا الكتاب وعقاربِهِ[6].

قالَ جا ر اللَّه: «(فصلٌ): ويُنسب إلى الصَّدْرِ من المُرَكَّبِ فيقالُ: مَعْدِيٌّ وحَضْرِيٌّ، وخَمْسِيٌّ في خمسةَ عشرَ اسماً».

قال المُشَرِّحُ: النِّسبةُ إلى الصدر الأول من المركبة كالتصغير.

قالَ جارُ اللَّه: «وكذلك اثني واثنوي في اثني عشر اسماً».

---

(1) ساقط من (ب).
(2) الكتاب: ٨٢/٢.
(3) النص في شرح المفصل للأندلسي: ٧٥/٣ مع بعض الاختلاف.
(٤ ـ ٤) كذا في النسختين، وفي شرح الأندلسي: «على مذهبيهما».
(5) في (ب): «عمرو».
(٦ ـ ٦) غير الأندلسي هذه العبارة بقوله: «وهذا الموضع من رديء هذا الكتاب».

قال المُشَرِّحُ: ولو سَمَّيْتَ باثنين أو اثنتي عشر لقلت في النسبة إليه ثَنَوِيٌّ في قول من قال: بَنَوِيّ، واثنيي في قول من قال: ابنيي.

قال جارُ اللَّه: «ولا ينسب إليه وهو عددٌ».

قال المُشَرِّحُ: لأنَّ من شرطِ المنسوبِ إليه الوحدة، ومن ثم قالوا النِّسبةُ إلى الجمعِ لا تجوزُ، ولم توجد هنا الوحدة لا لفظاً ولا معنىً.

قال جارُ اللَّه: «ومنه نحو تأبَّط شرّاً وبَرَقَ نَحْرُهُ وتقول تأبَّطِيٌّ وبَرَقِيٌّ». / [١٠٧/ب]

قال المُشَرِّحُ: إنما تَحذف[1] منه الشَّطرَ لِئَلَّا تمزج بين ثلاثةٍ.

فإن سألتَ: كيفَ حُذف منه الشَّطر الأخير نسبةً ولم يحذف منه تَرخيماً.

أجبتُ: لأنَّ الترخيمَ ليس من المعاني الأَصليّةِ وإنما هو بمنزلة الاختصار في الكلام بخلافِ النسبةِ.

قالَ جارُ اللَّه: «(فصل): والمضافُ على ضربين مضافٌ إلى اسم يتناول مسمىً على حِيَاله كابنِ الزُّبيرِ وابنِ كُراعٍ، ومنه الكُنى كأبي مُسلم وأَبي بكرٍ، ومضافٌ [إلى][2] ما لا يَنفصلُ في المعنى عن الأول كامرىءِ القيسِ [وعبدِ القيسِ][3] فالنَّسبُ إلى الضَّربِ الأول: زُبيري وكُراعي ومُسلمي وبَكري، وإلى الثاني: عَبْدِيٌّ ومَرَئِيٌّ. قالَ ذُو الرُّمَةَ:

* ويَذْهَبُ بَيْنَهَا المَرَئِيُّ لَغْواً *

قال المُشرِّحُ: الإضافةُ على ضَربين:

---

(١) نقل الأندلسي في شرحه: ٧٦/٣ شرح هذه الفقرة.

(٢) ساقط من (أ).

(٣) ساقط من النسختين.

أحدُهما: أن يكونَ لِتَوْضيح المُضافِ بالمُضافِ إليه كابنِ الزُّبير وابنِ كُراعٍ.

والثاني: أن لا تكون، بأن تكون تجعل الاسمين علماً لشيءٍ، ففي الأول تَحذِف المُضاف والنِّسبة إليه كزُبيري وكُراعي، وفي الثاني: المضاف إليه كعَبدي ومَرَئِيّ.

كان ذو الرُّمة يهجو بني امرىء القيس، وليس بالشّاعر، بل رجلاً آخرَ اسمه ذلك[1] فرآه جرير بن الخَطَفَي وهو يُنْشأُ فقال: هل أُعينك ببيتٍ أو بيتين؟ وأنشأ[2]:

يَعُدُّ النَّاسِبُونَ إلى تَمِيْمٍ ... بيوتَ المَجْدِ أربعةً كِبَارَا
يَعُدُّونَ الرِّبَابَ وآل سَعْدٍ ... وعَمْراً ثُمَّ حَنْظَلَةَ الخِيَارَا
ويَذْهَبُ بَيْنَهَا المَرَئِيُّ لَغْواً ... كما أَلْغَيْتَ في الدِّيَةِ الحُوَارَا

ثم مرَّ به الفرزدق فقال: أَنشدني قصيدتَك، فلما بلغَ هذه الأبيات قال له الفَرزدق: توقّف فتَوقفَ، ثم قالَ له: أَعِدْهَا فأعدها ثم استَعادها مرةً أخرى فأَعادها، قالَ الفرزدقُ: واللّهِ واللّهِ لقد علمكها منه أشدُّ لَحْيَيْنِ منك.

الحُوار: هو الفَصِيْلُ.

قال جارُ اللّهِ: «وقد يصاغُ منها اسمٌ فينسبَ إليه كعبدريّ وعبقَسِيٍّ وعبشَمِيٍّ».

قال المُشَرِّحُ: العَبْدرِيُّ: منسوبٌ إلى عبدِ ربّه، وهو بن حَقٍّ بن أَوس

(١) هم بنو امرىء القيس بن زيد مناة بن تميم. (جمهرة النسب: ٢١٤).
(٢) الأبيات في ديوان ذي الرمة: ١٣٧٧ ـ ١٣٧٩، والقصة مشهورة في كتب الأدب. ورواية الديوان:

* يعدُّون الرِّبَابَ لَها وَعَمْراً *

ابن ثَعلبة بن طَريف بن الخَـرزج بن ساعـدة بن الحارث[١] الأنصـاري السَّـاعـدي، شهـد بـدراً. انتُـزع الكـلام من كـلامِ النَّمـرِيِّ صـاحب (الاستيعـاب)[٢]، وفي (مقتضب المُبـرد)[٣]: فيقــولـون في النَّسب إلى عبد القيس: عبقَسِيّ، وإلى عبدِ الدّار عبدَري. عَبْقَسِيٌّ: منسوبٌ إلى عبد القيس. عَبْشَمِيّ: منسوبٌ إلى عبدِ شَمْسٍ. قالَ المُبرد: وقد تَشْتقُ العربُ من الاسمين اسماً واحداً لاجتناب اللبس، وذلك لكثرة ما يقع عبدُ في أسمائهم [مضافاً][٤].

قال جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): وإذا نسبتَ إلى الجمعِ رد إلى الواحد كقولهم: مِسْمَعِيٌّ، ومُهلبي وفَرضي وصَحفي».

قال المُشَرِّحُ: الجمعُ ضَربان: جمعٌ له واحدٌ، وجمعٌ لا واحدَ له، فإذا نَسبت إلى الجَمعِ الذي له واحدَ رُدّ إلى[٥] واحده ضرورةَ أن المنسوبَ إليه في الحقيقة هو الوَلد أو المولد، فإذا نسبتَ إلى غيره فعلى التَّشبيه، وإنما تتم النِّسبةُ إذا اعتَبر الوحدة ضرورة أن الوالد والمولد لا يكونُ غيرَ واحدٍ، ومن ثَمَّ قالوا: النِّسبةُ إلى العَددِ لا تَجُوزُ، وهو عددٌ وجمعٌ لا واحدَ له فتكون النِّسبة إليه كما هو بلا تَغييرٍ وتَبديلٍ، ومنه شاوِيٌّ في شاة.

المَسَامِعَةُ[٦]: قومٌ نَزَلُوا بالبَصرة فنُسبت إليهم المحلة، ومن المُحدثين المَعروفين بها أبو يَعلى[٧] محمدُ بن شدَّادِ بن عيسى المَسْمَعِيُّ كانَ أحدَ

(١) غير موجود في الاستيعاب.
(٢) الاستيعاب: ١٠٠٥/٣.
(٣) المقتضب: ١٤٢/٣.
(٤) في (ب)، ويؤيده ما في المقتضب: ١٤٢/٣.
(٥) نقل الأندلسي في شرحه: ٧٨/٣ أغلب شرح هذه الفقرة مع اختصاره في بعض المواضع.
(٦) المسامعة من بني ربيعة بن قيس بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن علي بن بكر بن وائل... وقصة نزولهم البصرة في جمهرة أنساب العرب: ٣٢٠.
(٧) من أصحاب النَّظّام روى أحاديثَ منكرةً. ومذهب العدل والتوحيد هو مذهب المعتزلة. والمذكور من شيوخهم. أخباره في: اللُّباب: ١٣٩/٣، والعِبر: ٣٠١/٢، ولسان الميزان: =

المُتَكَلِّمين على مذهبِ العدلِ والتَّوحيدِ، والواحد من المسامعة مِسْمَعِيٌّ بكسرِ المِيمِ الأُولى، وأنشد النَّحْوِيُّون[1]:

* كَرَرْتُ فلم أَنْكَل عن الظَّربِ مِسْمَعَا *

أمَّا المُهلبي فقد مَضَى.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وأما الأَنصاري والأَبناوي والأَعرابي فلجريها مجرى القبائل كأنمارِيٍّ وضبَابِيٍّ وكِلَابِيٍّ، ومنه المَعَافِرِيُّ والمَدَائِنِيُّ».

قال المُشَرِّحُ: البَنوي: منسوب إلى أَبناءِ فارس، وهم الذين استَصحبهم إلى اليَمن سيفُ بن ذي يَزَن.

وأمَّا الأَبناوي فمنسوب إلى قبائلِ بني سَعدِ بن زَيدِ بن مَنَاةِ[2] في (حاشية المفصل)[3] إنّما جازَ النِّسبة إلى الجمعِ في الأعرابي لأنه على أَفضلِ البَدْوِ يَقَعُ خاصةً، دون غيرهم من العربِ فصارَ بمنزلةِ اسمٍ مفردٍ.

ثوبٌ مَعَافريٌّ بفتح الميم منسوبٌ إلى مَعَافِرِ بن مُرٍّ أخي تَميم بن مُرٍّ،

= ١٩٩/٥. جاء في حاشية نسخة (ب): «هو أحد الرؤساء المتقدمين وأتباعه يقال لهم: المِسْمَعِيَّة ومن مذهبه أن لا توبةَ لفاسقٍ. من شرح العيون للحاكم».

(١) صدر البيت:

* لقد عَلِمَتْ أُولي المُغيرة أَنَّني *

وسيذكره المؤلف منسوباً إلى قائله في بابِ الأسماء المتصلة بالأفعال.

(٢) قال أبو سعيد السيرافي في شرح الكتاب: ١٦٩/٤ «والأبناء من بني سعد على ما أخبرنا أبو محمد السكري عن علي بن عبد العزيز عن أبي عبيد أن الأبناء هم ولد سعد إلا كعباً وعمر. وقال علي بن عبد العزيز عن أبي إسحاق العباسي وكان أمير مكة عالماً بأنساب العرب أن الأبناء هم خمسة من بني سعد عبد شمس ومالك وعوف وعوافة وقثم. وسائر ولد سعد لا يقال لهم الأبناء». وينظر جمهرة أنساب العرب: ٢١٥. وأبو إسحاق العباسي: هو إبراهيم بن محمد بن إسماعيل بن جعفر. جمهرة أنساب العرب: ٣٤، والعقد الثمين: ٢٤٧/٣.

(٣) حاشية المفصل: ٤٨.

عن سيبويه[1]. وقال الغُوري: المَعَافِرُ موضعٌ باليمنِ[2]، والبُرُودُ المَعَافِرِيَّة منسوبةٌ إليه، وعن الأصمعي: يقال / : ثوبٌ مَعَافِرٌ بغيرِ نسبةٍ، وعليه حَدِيْثُ مَعَاذ [ـ رضي الله عنه[3] ـ]: «أو عِدْلُهُ مَعافر». ونظيرُه المَنْدَلِيُّ: والمَندل والمِنْدَل في الأصل من قرى الهِند[4]. مَدَائِن[5] موضعٌ. [١٠٨/أ]

تخميـر: اِعلم[6] أنَّ غيرَ القياسِ من المنسوب مبني على حُرُوفٍ خمسةٍ:

الحرفُ الأَوَّلُ: خَرْطُ الكلمةِ وتثقيفُها.

الحرفُ الثاني: تفخيمُ النسبةِ وتعظيمُها.

الحرفُ الثالثُ: إيضاحُ المنسوبِ إليه.

الحرفُ الرابعُ: دفعُ المُشاركةِ.

الحرفُ الخامسُ: رِعايةُ الموازنةِ.

فاحفظ هذه الحروف لموضعها.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ): ومن المَعدولةِ عن القِيَاسِ قولهم: بَدَوِيٌّ

---

(١) الكتاب: ٢/٨٩ وعبارته: «وهو فيما يزعمون معافر بن مر أخو تميم بن مر...» وينظر شرح السيرافي: ٤/١٦٩، والمعروف في كتب النسب أنه معافر بن يعفر بن مالك أخي عمرو بن مالك بن الحارث بن مرة بن أدد بن زيد. قبيلة يمنية قحطانية. وتميم بن مر قبيلة مضرية عدنانية. ينظر جمهرة أنساب العرب: ٤١٨، ٤٨٥، واللباب: ٣/٢٢٩.

(٢) معجم البلدان: ٥/١٥٣ ذكر القبيلة ثم قال: «لهم مخلاف باليمن ينسب إليه الثياب المعافرية، قال الأصمعي...».

(٣) ساقط من (أ).

(٤) معجم البلدان: ٥/٢٠٩.

(٥) المدائن: عاصمة الفرس معروفة فتحها سعد بن أبي وقَّاصٍ رضي الله عنه في صفر سنة (١٦) هجرية في خلافة عمر رضي الله عنه.

(٦) نقل الأندلسي في شرحه: ٣/٧٩ نص كلام المؤلف هنا.

وبِصْريٌّ وعُلَويٌّ وطائِيٌّ وسُهْلِيٌّ ودُهْرِيٌّ وأَمَوِيٌّ وثَقَفِيٌّ، وبَحْرَانِيٌّ وصَنْعَانِيٌّ وقُرَشِيٌّ وهُذَلِيٌّ، قال(١):

هُذَيْلِيَّةٌ تدعو إذا هي فاخَرَتْ … أباً هُذَلِيًّا من غَطَارِفَةِ نُجْدِ»

قال المُشَرِّحُ: أما بَدَوِيٌّ: فهو من باب رعايةِ المُوازنة ألا تَرى أنَّه يُقال في مقابلته حَضَرِيٌّ، وأمَّا بِصْرِيٌّ - بالكسر - فهو على ما ذكره أبو سعيدٍ السِّيرافي(٢) منسوبٌ إلى بِصر، وهي حِجَارَةٌ بيضٌ تكونُ بالبصرةِ. قال الجَوهري(٣): البَصْرَةُ حجارةٌ رخوةٌ إلى البياضِ ما هي وبها سُميت البَصْرَةُ قال(٤):

* جَوَانِبُهُ من بَصْرَةٍ وسَلَامِ *

فإذا أسقَطت منه الهاء قلتَ بِصرٌ - بالكسر - قال(٥):

إن يكُ جلمودُ بِصْرٍ لا أؤبِّسه … أوقِدْ عليه فأَحميه فيَنْصَدِعُ

---

(١) البيت لم ينسب إلى قائله.
توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ١٠٤، والمنخل: ١٣١، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠٦.
وهو من شواهد الأنصاف: ١٤٥.

(٢) شرح الكتاب: ١٤٧/٤ قال: «وقالوا في البصرة بصري وأما كسر الباء فمن الناس من يقول: نسبوه إلى بصر وهي حجارة بيض تكون في الموضع الذي يسمى بالبصرة، وإنما نسبوا إلى ما فيها، قال الشاعر:
إن تك جلمود بصر لا أؤبسه … أوقد عليه فأحميه فينصدع
وبعض النحويين قال: كسروا الباء اتباعاً لكسرة الزاي لأن الحاجز بينهما ساكن غير حصين...».

(٣) الصحاح: (بصر): ٥٩١/٢.

(٤) البيت لذي الرمة في ديوانه: ١٠٧١.
* تَدَاعَيْنَ باسمِ الشِّيْبِ في مُتَثَلِّمٍ *
• وقد تقدم ذكره.

(٥) البيت للعباس بن مرداس السُّلمي، ديوانه: ٨٦ وينسب إلى خفاف بن ندبة السُّلمي في ديوانه: ١٣٥.

وبالفتح منسوبٌ إلى البَصرة، لكنَّ هذا القول لا يطابق ما ذكره الشَّيخُ ـ رحمه الله ـ إذ لو كان كذلك لما كانَ من المَعدولةِ عن القياس ، وكأنَّه كُسرَ ليكون فرقاً بين المَنسوب إلى المدينة وبينَ المنسوبِ إلى البَصرة بمعنى الحِجَارة، ونظيرُهُ السُّهيلي بالضم في المنسوبِ إلى السَّهل خلافِ الحَزنِ فيه شَبَهٌ بعُلوي لأنَّ السهلَ والحزنَ في هذا المعنى كالعُلوِ والسُّفلِ ، وبالفتح منسوبُ إلى رجلٍ وكذلك دُهري ـ بالضم ـ منسوب[١]، الذي أتى عليه دَهْرٌ كَثيرٌ. وبالفتحِ القائِلُ بقدمِ الدَّهْرِ، وهذا من بابِ دفعِ المُشاركة. وأمَّا عُلْويٌّ ـ بالضمّ ـ في عالية الحجازِ فالقياسُ فيه عالوي كحانـوي، فأقيم عُلويٌّ ـ بالضم ـ مقامه؛ لأنَّه في معناه، وهو أخفُّ منه، وهذا من بابِ خرطِ الكلمةِ وتَثقيفِها، ومن بابِ دفعِ المشاركةِ أيضاً؛ لأنَّه يقال في النِّسبة إلى عالية العراق عالوي على القِيَاسِ.

وأمَّا طائِيٌّ: فالقياس فيه طيِّئِيٌّ على ما ذكرنا، وهذا من باب الخرط والتثقيف، وكذلك أُمويّ بالنسبة إلى أُمية، ومنه ثَقَفِيٌّ في المنسوب إلى ثَقِيْف، لكن الخرط والتثقيف هما[٢] على نوعين:

أحدهما: أن تَخرج الكلمة من الاعتدال خروجاً فاحشاً نحو جلولي[٣] وحروري[٤] لموضعين، فلا يتوقف خَرطُهُما وتثقيفهما على شيءٍ، فيقال فيه: جلولي وحَرَوْرِيٌّ، ونحوهما خُراسيٌّ في خراسان.

والثاني: أن تخرج الكلمة من الاعتدال خروجاً غيرَ فاحشٍ فيتوقف خرطها وتثقيفها على شريطَتين:

أحدهما: كثرةُ الاستعمال.

---

(١) ساقط من (ب).

(٢) ساقط من (ب).

(٣) في معجم البلدان: ٢/ ١٥٦.

(٤) المصدر السابق: ٢/ ٢٤٥، وكلاهما بالمد (جلولاء وحروراء).

والثاني: قلّةُ الالتباس.

والشريطتان موجودتان في ثَقفي.

أما بَحْرَانِيٌّ[1] فكما يقال فيهما البحرين، فكذلك يقال: هذان البحران عن الغُوري واللَّيث[2]، وهي موضع بينَ عُمان والبَصرة، لكن هذا القول لا يوافق ما ذكره الشيخ ـ رحمه الله ـ لأنَّه لو كان كذلك لما كان البَحراني من المعدولةِ عن القِياس ويعضده ما أنشده ابن أَعثم الكُوفي في (فتوحه)[3]:

* وقُلْنَا لَهُ البَحْرَيْنِ أَرْضٌ مَنِيْعَةٌ *

وإنما هو من بابِ خرطِ الكلمةِ وتثقيفها.

وأمَّا صنعاني في النسبة إلى صَنعاء وهي قصبةُ اليمنِ، والقياسُ: صنعاوي، وإنما ترك كي لا[4] يتوهم أنه منسوبٌ إلى صفةِ الصَّنع، ومثلها بَهراني في النسبة إلى بَهراء القَبِيْلَة من قُضاعة[5].

وأمَّا قُرشيٌّ: فلأن قريشاً ـ في الأصلِ ـ دابةٌ في البحرِ قال[6]:

وقريشٌ هي التي تَسكن البَحْرَ بها سُمِّيت قريشٌ قُريشا.

فمن قال قُرَشِيٌّ فلا فرقَ بين النِّسبتين، ومن قال قريشي لم يعتد

---

(١) نقل الأندلسي في شرحه: ٣/ ٨٠ شرح هذه الفقرة كاملاً.

(٢) العين: ٣/ ٢٢٠.

(٣) طبع الفتوح في مطبعة دائرة المعارف العثمانية في حيدر آباد بالهند، اطلعت عليه ولم أهتد إلى موضع الشاهد فيه.

(٤) في (ب): «لأن لا».

(٥) جمهرة أنساب العرب: ٤٤١، ٤٧٨.

(٦) هذا البيت مختلف في نسبته فنسب إلى اللهبي، ولتبع وللمشمرخ بن عمرو الحميري. ينظر: المقتضب: ٣/ ٣٦٢، والبحر المحيط: ٨/ ٥١٣، وخزانة الأدب: ١/ ٩٨. ورأيته في قصيدة في مجموع مخطوط فيه فوائد متفرقة جمعها الشيخ كمال الدين الزملكاني، في مكتبة رباط مظهر الفاروقي بالمدينة المنورة.

بالنِّسبةِ إلى المنقولِ عنه، لأنها شيءٌ لا يكادُ يقعُ.

هُذَيْلُ[1]: حيٌّ من مُضر وهو ابنُ مدركة بن إلياس بن مضر.

النُّجُدُ ـ بالضم ـ: جمع نَجْدٍ وهو الشُّجاعُ، تقول: نَجُدَ الرجل فهو نَجِيْدٌ.

قال جارُ اللَّه: «وفُقمي ومُلحي وزَباني وعُبَدِيٌّ وجُذَمِيٌّ في فُقَيْمِ كِنَانَةَ، ومُلَيْحِ خُزاعَةَ، وزِبْيَنَة وبني عَبِيْدَةَ وجَذِيْمَةَ».

قال المُشَرِّحُ: أما فُقَمي[2] ومُلَحي فمن باب دفع المشاركة وذلك أنهم قالوا في فُقَيْم دارم: فُقَيْمِيّ، وفي فُقيم كنانة: فَقَمِيٌّ / كما قالوا في مُليح [١٠٨/ب] سعدٍ: مُلَيْحي، وفي مليح خزاعة: مُلَحِيّ، وفقيم كنانة ومليح خزاعة: هم نَسَأَةُ الشُّهورِ، وذلك أَنَّهم كانُوا إذا صَدَرُوا من مِنىً يقومُ رجلٌ من كنانة فيقول: أنا الذي لا يرد لي قضاء فيقولون: فأنسنا شهراً، أي: أخر عنّا حُرمة المُحرم واجعلها في صَفَر لأنهم كانوا يكرهون أن تتوالى عليهم ثلاثةُ أشهرٍ لا يَغِيْرُون فيها لأنَّ معاشهم كان الغارة، فيُحلّ لهم المُحرم. وكذلك ملحي في هذا الباب.

أما زَبانيٌّ: في زَبينة فلتفخيم النسبة وتعظيمها ومثله يماني على قولِ من يشدِّدُ، قالَ أُمية بن خَلَف[3]:

---

(١) جمهرة أنساب العرب: ١٩٦.

(٢) نقل الأندلسي في شرحه: ٨١/٣ شرح هذه الفقرة بتمامها.

(٣) هو أمية بن خلف الجُمحي، وفي شرح الشواهد للعيني: ٥٦٣/٤ الخزاعي، يهجو بهذا البيت حسان بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه، وقبله:

أَليس أبوك فينا كان قَيناً ... لدى الغابات فسلا في الحفاظِ

فأجابه حسان رضي الله عنه بقوله:

أتاني عن أُميَّ نَثَا كلامٍ ... وما هو في المغيب بذي حفاظِ

بنى للوم فاقتصرت يداه ... عن المجد الرفيع لدى اللفاظِ

سأنشر إن بقيت له كلاماً ... يسيَّرُ في المَجامع من عُكاظِ =

يَمَانِيّاً يضلّ يشبُّ كِيْراً   ويَنْفُخ دائماً لَهَبَ الشُّوَاظِ

وقال الطِّرِمَّاحُ(١):

* يَمَانِيٌّ تَبَوَّعُ للمَسَاعِي *

فإن سألتَ: فما بالهم لم يقولوا حنافي مكان حَنَفِيٍّ؟

أجبتُ: واضع هذا النسب غيرُ واحدٍ، والناس مختلفو الذوقِ فمنهم من يَميل إلى شيءٍ، ومنهم من يَميل عنه وهذا كما في المَطعومات والمَلبوسات.

* وللنَّاسِ فيما يَعْشَقُونَ مَذَاهِبُ(٢) *

وأمَّا عُبْدِيٌّ في بني عَبِيدَةَ فلئلا يتوهم أنه إلى العَبَدَةَ بمعنى الغَضَبِ والأَنَفَةِ منسوبٌ، أو إلى عَبَدَةَ وهو من أسماءِ الرّجال.

فإن سألتَ: فضَمُّها أيضاً يوهم أنَّه منسوبٌ إلى عُبَيْدَةَ؟

أجبتُ: ويلٌ أهونُ من ويلين.

أمَّا جُذمي في جُذيمة، فلأن الجُذَيْمَةَ جُذيمتان: [جَذِيْمَة عبدِ القَيسِ، وجُذيمة أَسدٍ](٣).

= قوافي كالسّلام إذا استمرت   إلى الصمّ المعجرفة الغلاظِ

والأبيات طويلة في ديوانه: ١/١٥٣. والشاهد في الصحاح (يمن): ٦/٢٢٢٠، وأمالي ابن الشجري: ١/١٢٦، ٢/٩١.

(١) ديوان الطرماح: ٥٥٤، وقبل البيت:

ألا مَنْ مُبلغٌ عني بَشِيْراً   عَلانِيَةً ونِعْمَ أَخُو العَلانِ
يمانِيٌّ تَبَوَّعُ لِلمَسَاعِي   يَدَاهُ وكلُّ ذي حَسَبٍ يَمَانِي

والشاهدان في: أساس البلاغة: (بوع).

(٢) صدره:

* تَعَشَّقْتُها شَمْطاء شابَ وَلِيْدُهَا *

(٣) زيادة من (ب).

فالنسبةُ إلى جذيمة عبد القَيس بالفتح على الأصل، وإلى جُذَيمةَ أسدٍ بالضم وهذا أيضاً من باب [رفع][(١)] بالمُشاركة.

قال جارُ اللّهِ: «وخُراسي وخُرَسِيٌّ ونِتَاجٌ خَرَفِيٌّ، وجَلولي وحَروري وبَهراني ورَوحاني في بَهْراء ورَوْحاء وخُرَيبي في خُرَيْبَةَ وسُليمي وعُميري في سَليمة من الأزد، وعَميرة من كَلْبٍ، وسَليقي لرجلٍ يكون[(٢)] من أهلِ السَّلِيْقَةِ».

قال المُشَرِّحُ: أمَّا خُراسي فقد ذكرناهُ، وأمَّا خُرسي[(٣)] فلأن طائفةً من الخُرَاسانِيّة يقولون في خُرَاسَان: خُرْسَانٌ كعثمان فهو لذلك، وحكم خرسيٍ حكم خراسيٍّ، وهذا من باب الخَرطِ والتَّثْقِيْفِ، ولأنَّ الألف والنُّون تقابل تاءَ التأنيثِ، وتاءُ التأنيثِ تَسْقُطُ في النِّسْبَةِ فكذلك الألفُ والنونُ.

وأمَّا «نتاج خَرَفي» فهو أيضاً من هذا الباب.

فإن سألت: فما بالهم لم يقولوا في الرّبيعي من النتاج ربعي؟

أجبتُ: لأنّه يلتَبِسُ بالمنسوبِ إلى رَبيعة.

وأمَّا جلولي وحروري فقد ذكرناها، وأمَّا بَهراني ورَوْحاني فالقياسُ فيه بَهْراوِيٌّ ورَوْحَاوِيٌّ، كأنه أبدل فيها[(٤)] النون من الهمزة ثم[(٥)] يُنسب إليها ونحوها صَنْعَانِيٌّ، وهذا من باب دفعِ المُشاركةِ؛ لأنَّ بَهراء صفةُ مؤنثةٍ من بَهَرَ إذا غَلَبَ، ولأنّه يُقال: قَصْعَةٌ رَوْحاءُ أي: قريبةُ القَعرِ، ونعامةٌ روحاء: وهي التي صدرُ قدميها تَتَبَاعَدَانِ، وعَقِبَاها يَتَدَانَيَانِ.

---

(١) من (ب).

(٢) ساقط من (ب).

(٣) نقل الأندلسي في شرحه: ٨١/٣ شرح هذه الفقرة صدرها بقوله: «قال صدر الأفاضل...».

(٤) في (ب): «فيه».

(٥) في (ب): «كما».

فإن سألتَ فلمَ وقعَ بهذا الحرفِ المُغيِّر الإبدالُ؟.

أجبتُ: لأن بينَ همزةِ التأنيثِ والألفِ والنُّونِ المضارعتين مضارعةً، والنُّون الواقعة بعد الألفِ أشبهُ حرفي المضارعة بـالهمزةِ. في (حـاشية المفصل)[1] وخُرَيْبَةَ موضع[2] يسمى بُصَيْرَةَ الصُّغْرَىٰ، وأمَّا خُزَيْبَة بالزاي فمعدن الذهب[3]، وهو من بابِ إيضاحِ المنسوب إليـه وعكسه ثَقَفِيٌّ، وكذلك عُميري من المكانَ وهو العامرُ.

أجبتُ: كما جازَ أن يقالَ: بقعة عُميرة أيضاً فيعود الوهم جذعة. السَّلِيْقِيُّ: منسوب إلى السَّلِيْقَةِ وهي الطَّبِيْعَةُ، أنشد الشَّيْخُ ـ رحمه الله[4] ـ:

ولستُ بـنحـويٍ يـلوكُ لِسَـانَـهُ ... ولَـكنْ سَـلِيْقِـيٌّ أَقُـوْلُ فَـأُعْـرِبُ

وهذا من بابِ دفعِ المشاركةِ لأنَّ السلوقَ هو القاعُ.

تخميـر: النسبةُ إلى فَعِيْلَةَ تأتي على أربعةِ أوجهٍ:

قياسيٌّ: وهو فَعَلِيٌّ كحَنَفِيٌّ.

وعلى خلافِ القياسِ: وهو فُعْلِيٌّ بالضم كجُذْمِيٌّ.

وفَعَالِيٌّ: كزَبانِيٌّ.

---

(١) لم أجده في نسختي من حاشية المفصل التي يغلب على ظني أنها مختصرة من الأصل.

(٢) معجم البلدان: ٣٦٣/٢، ونقل ياقوت عن العمراني قـال: سمعتُهُ من شيخنـا ـ يعني الزَّمخشري ـ بالرَّاءِ قال: وقال الغُوري خزيبة بالزَّاي موضع بالبصرة تسمى بُصيرة الصغرى وهذا وهم لا ريبَ فيه. لأن الموضع إلى الآن معروف بالبصرة بالرَّاء المهملة».

(٣) في تهذيب اللغة: ١١٢/٧: «وقال أبو عمرو: العرب تسمي معدن الذهب خزيبة، وأنشد:

وَلَـقَـدْ تَـرَكْتُ خُـزَيْـبَـةَ كـلٍّ وَغْـدٍ ... يُـمَـشِّـي بـيـن خَـاتَـامٍ وطَـاقٍ»

وذكر ياقوت ـ رحمه الله ـ خزيبةً ـ بالزي ـ وقال: اسم معدن، وأنشدَ الفَرَّاء في أماليه، وذكر البيت المتقدم.

(٤) حاشية المفصل: ٤٨.

والبيت مشهور وهو غير منسوب، ينظر: شرح الشواهد للعيني: ٥٤٣/٤، وشرح التصريح: ٣٣١/٢، وشرح شواهد الشافية: ١١٢.

وفَعِيْلِيّ: كعَمِيْرِيٍّ.

تخميـر آخر: وأمّا مروَزِيٌّ ورازِيٌّ[1]: فالأصلُ في لغةِ بلادهم[2]: مَرْوَجِي ورَاجِي حرفٌ بين الجِيْمِ والسِّيْنِ، فأبدلتِ العَرَبُ منه زاياً لجهرِها وصَفِيْرِها من غيرِ إطباقِ الحنكِ الأعلى على الأسفلِ، فهي لذلك أخفُّ، ولذلك أبدلَ الزاي من السينِ، والصَّاد في الصِّراطِ لأنَّ الزَّايَ أندى صوتاً بالجَهرِ الذي لها من السِّين والصاد.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصل): وقد يُبنى على فَعَّالٍ وفاعل ما فيه معنى النَّسب من غير إلحاقِ الياءَين كقولهم: بتَّاتٌ وعوَّاجٌ وبوَّابٌ وجمَّالٌ، ولابِنٌ وتامرٌ / ودَارِعٌ ونابِلٌ». [١٠٩/أ]

قال المُشَرِّحُ: البَتُّ: هو الطَّيْلَسَانُ من خَزٍّ، وفي (الصحاح)[3] البَتِّي الذي يَعمله أو يَبيعه، والبَتَّاتُ مثله. قالَ سيبويه[4]: يقال لصاحبِ العاجِ: عوَّاجٌ، ويقالُ لصاحبِ الثّياب: ثوَّابٌ. الجمَّالَةُ: أصحابُ الجمالِ، ومثله الخيَّالةُ والحَمَّارَةُ، والجَمَّالُ مُفْرَدُهَا.

رجل لابنٌ وتامرٌ أي: ذو لَبَنٍ وتمرٍ، وقد يكون من قولهم: لَبَّنَهُ: إذا سَقَاهُ اللَّبَنَ، وألبَنَهُ وألبنُهُ يقال: نحن نَلْبُنُ جيراننا كما يقال: تَمَرْتُهُم فأنا تَامِرٌ أي: أَطْعَمْتُهُم قال[5]:

إذا نَحْنُ لم نَقْرِ المُضَافَ ذَبِيْحَةً تَمَـرْنَـاهُ تَمْـراً أو لَبَنَّـاهُ رَاعِيَـا

وقالَ الحُطَيْئَةُ[6]:

(١) ساقط من (ب).
(٢) نقل الأندلسي في شرحه: ٨٢/٣، هذه الفقرة بتمامها.
(٣) الصحاح: ٢٤٢/١ (بتت).
(٤) الكتاب: ٩٠/٢.
(٥) أساس البلاغة: ٨٣.
(٦) ديوان الحطيئة: ١٧، والبيت من شواهد الكتاب: ٩٠/٢، ومجاز القرآن: ١٦٤/٢، والخصائص: ٢٨٢/٣.

وَغَرَرْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنَّكَ لابِنٌ في الصَّيْفِ تَامِرْ

رجلٌ دارِعٌ: عليه دِرْعٌ، كأنه ذُو دروعٍ. والنَّابِلُ الذي يَعْمَلُ النَّبْلَ.

قالَ جارُ اللَّه: «والفرق بينهما أن فَعَّالاً لذي صَنْعَةٍ يزاولها ويديمها وعليه أسماءُ المحترفين، وفاعِلٌ لمن يُلابس الشيءَ في الجُملةِ».

قالَ المُشرِّحُ: أعتبره بشاتِمٍ وشتَّامٍ وضاربٍ وضرَّابٍ وقاتلٍ وقتَّالٍ.

قالَ جارُ اللَّه: «وقالَ الخليلُ: إنما قالُوا: عيشةٌ راضِيَةٌ أي ذاتُ رضاً، ورجلٌ طاعِمٌ كاسٍ على ذا».

قال المشرح: في شعرِ الحُطَيْئَةِ[1]:

دَعِ المَكَـارِمَ لَا تَـرْحَـلْ لِبُغْيَتِهَـا   واقعُدْ فإِنَّكَ أنتَ الطَّاعِمُ الكـاسِي

قال الفراء[2]: يَعني المَكْسُوُّ كقولـك: ماءٌ دافِقٌ أي: مدفُوْقٌ وعيشةٌ راضيةٌ؛ لأنّه يُقال: كُسِيَ[3] العُريان، ولا يقال كَسَا.

---

(١) ديوان الحطيئة: ٥٤، والشاهد في الأزهية: ١٨٥، والكامل: ١/٣٥١، وشرح شواهد الشافية: ١٢٠.

(٢) معاني القرآن: ٢/١٦.

(٣) ساقط من (ب).

[باب أسماء العدد]

قالَ جارُ اللّهِ: «ومن أصنافِ الاسمِ أسماءُ العددِ، وهذه الأسماء أصولها اثنتا عشر كلمة، وهي الواحد والاثنان[1] إلى العشرة والمائة والألف، وما عَداها من أسماءِ العددِ فمتشعب منها وعامتها تُشفع بأسماء المعدودات لتدلَّ على الأجناسِ ومقاديرِها كقولك: ثلاثة أثواب، وعشرة دراهم وأحدَ عشرَ ديناراً، وعشرون رجلاً، ومائة درهمٍ، وألف ثوبٍ».

قال المُشَرِّحُ: إذا قلت ثلاثةُ دراهمٍ فالدّراهم تدلُّ على الجنس[2] والثلاثةُ تدلُّ على المقدارِ.

اِعلم أنَّ مراتبَ العددِ ثلاثٌ:

مرتبةُ الآحادِ.

ومرتبةُ العشراتِ.

ومرتبةُ المِئِين.

فإذا زادت عادت المَراتِبُ، والشَّيْخُ [ـ رحمه الله[3] ـ] قد أورد لكلِّ مرتبةٍ مثالين.

---

(١) ساقط من (ب).

(٢) سقطت هذه الكلمة من (ب) بسبب خرم أرضة أصاب النسخة.

(٣) في (ب).

قال جارُ اللَّه: «وما خَلا الواحِدُ والاثنين فإنَّك لا تقول فيهما واحدُ رجالٍ ولا اثنا درهمٍ، بل تَلفِظُ باسمِ الجنسِ مفرداً، وبه مثنى كقولك: رجلٌ ورجلانِ، فتحصلُ[1] لك الدّلالتان معاً بلفظةٍ واحدةٍ وقد عَملَ على القِيَاسِ المرفوضِ مَن قَالَ:

* ظَرْفُ عَجُوزٍ فيه ثِنْتا حَنْظَلِ *»

قالَ المُشَرِّحُ: ما قبله[2]:

تَـقـولُ يـا ربَّـاهُ يـا ربَّ هـلِ
إن كـنـتَ مـن هـذا مُنَجِّي أَحْبُلِيْ
إمَّـا بـتَـطْلِيْـقٍ وإمَّـا بـارحَلِي
كـأنَّ خِـصْيَيْـهِ مـن الـتَّـدَلْـدُلِ
ظَـرفُ عَجُـوْزٍ [3]فيـه ثِنْتـا حَنْـظَلِ[3]

حكى هذا الشَّاعر عن امرأة أنّها دَعَت على زَوْجِها، وطلبَتْ منه الرَّاحةَ، وقولها (هَلِ) أرادت هل يُحسِنُ[4] إليَّ بتفريقٍ بيني وبينَه مُنَجِّي: خبرُ كان لكنَّه أسكن الياءَ للضَّرورة. الأَحْبُلُ: جمعُ حَبْلٍ وهو ما بينهما من العَقْدِ، «عنى بتطليقٍ» صريحُ الطلاقِ و«بارحلي» الكنايةُ عنه.

تقولُ: إن كنتَ تُنَجِّيْنِي من هذا الـرجلِ عِشْتُ، فحـذفَ جوابَ الشَّرطِ.

---

(١) في (ب): «فحصل».
(٢) تقدم ذكره في باب المثنى ولم يكمل الأبيات هناك وأكملها هنا.
وأضيف هنا أنني وجدت هذين البيتين في شرح شواهد الإيضاح لمجهول منسوبين إلى جندل بن المثنى الطهري قال: ـ فيما زعم ـ الجرمي.
(٣ ـ ٣) في (ب): «ظرف عجوز... البيت».
(٤) شرح الألفاظ من كتاب أبي محمد السيرافي شرح أبيات سيبويه: ٢/٣٦٢، ٣٦٣.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ)[1]: وقد سَلَكَ سبيلَ قياسِ التَّذكيرِ والتأنيثِ في الواحدِ والاثنين فقيلَ: واحدةٌ واثنتانِ وثِنْتَان، وخولف عنه في الثَّلاثةِ إلى العَشرةِ، فأُلحقت التاء في المذكرِ وطُرحت عن المؤنثِ فقيلَ: ثمانيةُ رجالٍ وثماني نسوةٍ، وعشرةُ رجالٍ وعشرُ نِسْوَةٍ».

قال المُشَرِّحُ: [ضمن][2] المخالفةَ معنى المَعدول فعُديت تعديتُهُ وفي التنزيل[3]: ﴿ فلْيَحْذَرِ الّذين يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾.

اِعلم[4] أن ألفاظ العدد ليست ـ في الأصلِ ـ صفاتٌ، إنّما هي أسماء، وهي مع التاء، لكنها قريبة من الوَصفِ، فلما صارَت صفاتاً وقعت بحكمِ الأصالةِ في يدِ المذكَّر، فلما احتِيْج فيه إلى التَّفرقةِ بينَ المذكرِ والمؤنثِ طُرح [عنها][5] الهاء في المؤنث إذ الفَرقُ بينها في الصَّحيحةِ يَدورُ على ثُبوتِ التاءِ وعدمِ ثبوتِهِ، ولهذه المَسألة أن فِعَالاً وفُعالاً في المذكر يُكسَّر على أفعلة بالتاء كجِرَابٍ وأَجْرِبَةٍ وغُلامٍ وأَغْلِمَةٍ، وفِعَالاً وفُعَالاً في المؤنث على أَفْعُلٍ كذِرَاعٍ وأَذْرُعٍ وعُقَابٍ وأَعْقُبٍ.

قال جارُ اللَّهِ: / «(فصل): والمُمَيَّز على ضَربين مجرورٍ ومنصوبٍ، [١٠٩/ب] فالمجرورُ على ضربين مفردٍ ومجموعٍ، فالمفردُ مميزُ المائة والألف، والمجموعُ مميَّزُ الثلاثةِ إلى العشرة، والمنصوبُ مميزُ أَحَدَ عَشَرَ إلى تِسْعَةٍ وتسعين، ولا يكونُ إلا مُفْرَداً».

---

(١) ساقط من (ب).

(٢) ساقط من (أ).

(٣) سورة النور: اية: ٦٣.

(٤) نقل الأندلسي في شرحه: ٨٦/٣ نص كلام المؤلف، فقال: «ومنهم من يقول: إنهم أنثوا في المُذكر، لأنَّه ينبىء عن جماعةٍ والمذكر هو السابق فلما جاؤوا إلى المؤنث ذكروه أرادوا الفرق، وإلى هذا أشار الخوارزمي في شرح هذا الكتاب حيث قال: وألفاظ العدد ـ في الأصل ـ ليست صفات. . .».

(٥) ساقط من (ب)، وفي الأصل: «عنه»، والتّصحيح من نصّ الأندلسي المنقول من هذا الموضع.

قالَ المُشَرِّحُ: أمَّا الإضافةُ إلى المَرتبةِ الأولى فلأن[1] التمييزَ بالإضافةِ أسبقُ، فيكونُ أولى، وهذا لأنَّ تمييزَ الشيءِ على وجهين: تَمييزٍ بالإضافة، وتَمييزٍ بغيرها، أمَّا الأولُ فكقولك: راقودُ خلٍ.

وأمَّا الثاني فنحو: راقودٌ من خَلٍ، وراقودٌ خلًّا، والتَّمييز بالإضافةِ مقدمٌ على المُمَيَّزِ بغيرها، ألا تَرى أنَّ الإضافةَ تلحق الاسمَ وهو مفردٌ بدليلِ أنَّها تلحقه وهو غيرُ منوَّنٍ بخلاف النوعين الآخرين من التَّمييز فإنّهما لا يلحقان إلا بعدَ تَركيبه بشيءٍ آخر بدليلِ أنّهما يلحقان وهو منوَّنٌ، والتّنوين كلمةٌ، فيكونان ضرورةً متأخرين عن تَمييزِ الإضافةِ.

وأمَّا إضافتُهُ إلى الجمعِ فلأنَّ الإضافةَ هاهُنا بمعنى «من» وذلك يَقتضي كون المضافِ إليه جَمعاً، ألا تَراك تقولُ: جاءَني ثلاثةٌ من الرجالِ، ولا تقولُ: ثلاثةٌ من رجلٍ.

وأما[2] امتناعُ الإضافةِ في المرتبة الثانية فلأنَّ أصلَ الكلامِ: جاءَني واحدَ وعشرةَ رجلاً [3]ورجالاً[3]، ثم جاءَني واحدٌ وعشرةُ رجلاً اكتفاء بأحدِ المميزين، ضرورةَ أن الجنسَ واحدٌ، ثم واحدَ عشرةَ رجلاً إجراء للتركيب بينهما، ثم واحد عشر رجلاً تفرقةً بين النوعين ثم أحدَ عشرَ رجلاً، إيماءً إلى [أن][4] التَّركيب من أولِ الأمرِ، وهذا التّرتِيْبُ يقتضي سبقَ التَّمييزِ للإضافةِ[5] هاهُنا، وكذلك يقتَضي إفرادَ المُميزِ ضرورةَ أنَّ واحداً مُفردٌ.

فإن سألتَ فلمَ لَم يَجز إضافة هذا المُركب كما هو، وهذا كما لو سَمَّيت رجلاً بحضرموت فإنك تقولُ [مررت][6] بحضرموتَ البلدِ؟

---

(١) في (ب): «فإن...».
(٢) نقله الأندلسي في شرحه: ٨٧/٣.
(٣ - ٣) ساقط من (أ).
(٤) ساقط من (أ).
(٥) في الأصل: «الإضافة».
(٦) ساقط من النسختين، والتصحيح من نص الأندلسي المنقول من هنا.

أجبتُ: لا يجوزُ لئلا يلزمَ من ذلك المَزجُ بين ثلاثةِ أشياء.

وأمَّا ما ذكره من المَسألةِ فإن[1] الإضافةَ هاهُنا ألزمُ لكونِ العَدَدِ مفتقراً إلى التَّبْيِيْن.

وأمَّا إضافته إلى المفردِ في المرتبة فلأنَّ المرتبة الثالثة مركبةٌ من الآحادِ والعَشَرَاتِ. وحكمُ العَدَدِ في المَرْتَبَةِ الأُولى الإضَافةُ، ثم الإضـافةُ إلى الجمعِ، وحكمُ العددِ في المرتبةِ الثانيةِ الإفرادُ، ثم انتِصَابُ المفـردِ، فأخذُوا[2] الأَول من كلٍّ واحدٍ من الحُكمين، فقالُوا بأنه مضافُ إليه مفردٌ.

قالَ جارُ اللَّه: «ومِمّا شَذَّ من ذلك قولهم: ثلاثُماية إلى تِسعماية، اجتَزؤُوا بلفظِ الواحدِ عن الجَمعِ كقوله[3]:

كُلُوا في بَعْضِ بَـطْنِكُـمُ تَعِفُّـوا فَـإنَّ زَمَـانَـكُـمْ زَمَـنٌ خَـمِيْصُ»

قال المُشَرِّحُ: اجتَزؤُوا[4] في ثلاثمائة إلى تسعمائة بلفظِ المفردِ لأنَّ الأَعدادَ آحادٌ وعشراتٌ ومئيون، وما وَرَاءَ المميَّز حكمها حكم المرتبة الأُولى، [5][وترك جمع المائة فيما إذا أُضيفَ إليها العَدَدُ لئلَّا يوهمَ أنَّه قد عادَ بعينِهِ حكم المَرتبة الأُولى][5]، وذلك استحسانٌ.

---

(١) في (ب): «فالإضافة...».
(٢) في (ب): «واحد...»، وفي الأصل بدون ألف بعد الواو، والتصحيح من نص الأندلسي.
(٣) البيت غير منسوب.
توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٠٥، والمنخل: ١٣٢، والكوفي: ١٧٢، وشرح الأندلسي: ٣/٨٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢١/١٦، ٢٢.
وهو من شواهد الكتاب: ١/١٠٨، وشرح شواهده لابن السيرافي: ١/٣٧٤، وشرحها لابن خلف: ١١٧ ومعاني القرآن: ١/٣٠٧، ٢/١٠٢، والمقتضب: ٢/١٧٢، والأصول: ١/٢٤٥، والمحتسب: ٢/٨٧، وأمالي ابن الشجري: ١/٣١١، ٢/٢٥، ٣٨، ٢٤٣، وأسرار العربية: ٢٢٣، والخزانة: ٣/٣٧٩.
(٤) نقل الأندلسي في شرحه: ٣/٨٨، ٨٩ نص كلام المؤلف هنا.
(٥ ـ ٥) ساقط من (أ)، ومن نص الأندلسي المتقدم ذكره.

تَعُفُّوا: من العِفَّةِ، ويُروى[1]: (تَعِيْشُوا) كانُوا يَتَلَصَّصُونَ ويتعاوَزون لأنَّهم كانُوا في زمن قحطٍ فقالَ لهم ذلك. وقوله: (زَمَنٌ خَمِيْصٌ) كقولِـهِ: [2]نهارُهُ صائِمٌ، وليلُـهُ قائِمٌ[2]، ثم أقامَ المُفردَ مقامَ الجمعِ «في بطنكم»، ونظيره ما أنشدَه المُبرد في (المقتضب)[3]:

إن تُـقْتَـلُوا اليَـوْمَ فَـقَـدْ سُبِيْنَـا في حَلْقِكُمْ عَـظْمٌ وقَـدْ شَجِيْنَـا

ويروى: (وقد شَرِبنا). وقال عَلْقَمَةُ بن عَبَدَةَ[4]:

بِهـا جِيَفُ الحَسْرَىٰ فـأمَّا عِـظَامُها فَـبِيْضٌ وأمّـا جِـلْدُهَـا فَـصَلِيْـبُ

وأَنشدَ [الشيخُ][5] أبو عليٍّ الفارسي[6]:

* قد عضَّ أعناقَهم جِلْدُ الجواميس *

قالَ جارُ اللّهِ: «وقد رَجَعَ إلى القياسِ[7] مَنْ قال[8]:

---

(1) هي رواية الفراء في المعاني، والمبرد في المقتضب.

(٢ ـ ٢) في (ب): «نهار... وليل».

(٣) المقتضب: ١٧٢/٢.
والشاهد للمسيَّب بن زيدِ مناة. وهو من شواهد سيبويه: ١٠٧/١، وشرح أبياته لابن السيرافي: ٢١٢/١، وشرحها لابن خلف: ١١٧.
وينظر: الأصول: ٢٤٤/١، والمحتسب: ٨٧/٢، والخزانة: ٣٧٩/٣.

(٤) ديوان علقمة: ٤٠.
والشاهد في الكتاب: ١٠٧/١، وشرح شواهده لابن السيرافي: ١٣٤/١، وشرحها لابن خلف: ١١٧.
وينظر: شرح المفضليات: ٧٧٧، والخزانة: ٣٧٩/٣.

(٥) في (ب).

(٦) البيت لجرير في ديوانه: ٣٢٥ وصدره:

(٧) في (ب): «القياض».

(٨) البيت للفرزدق في ديوانه: ٢١٠/٢.
توجيه شرح البيت وإعرابه في إثبات المحصل: ١٠٥، ١٠٦، والمنخل: ١٣٣، وشرح المفصل للأندلسي: ٨٨/٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٢/٦ والشاهد في المقتضب: ١٧٠/٢، وأمالي ابن الشجري: ٢٤/٢، ٦٤، وشرح التصريح: ٢٧٢/٢، والخزانة: =

ثَلاثُ مئينٍ للمُلُوكِ وفى بها رِدَائِي وجَـلَّتْ عـن وُجُـوهِ الأَهَـاتِـمِ

قـالَ المُشرِّحُ: في (حَـوَاشي المُفصل)[1] يـريد: [2]رهنَ ردائـهِ[2] بدِيَاتِهِمْ.

الأَهْتَمُ: لقبٌ سمي به سِنان[3]، لأنّه هُتِمَت ثَنِيَّتُهُ يومَ الكُلابِ يعني: جلت العارَ عن وجوههم.

قول جار اللَّه: «وقالوا: ثلاثةٌ أثواباً، وأنشد صاحبُ (الكتابِ[4]):

إذا عـاشَ الفَتى مـائتين عـامـاً فـقـد ذَهَبَ الـلَّذَاذَة[5] والـفَـتَـاءُ

قال المُشَرِّحُ: ثلاثةٌ أثواباً ثلاثةُ أثوابٍ على الإضافة، وثلاثةٌ أثوابٌ على عطفِ البيانِ. قال الإمام عبد القاهر الجرجاني: ولم يقولوا: ثلاثةٌ أثوابٌ إلا في لغةٍ شاذةٍ.

= ٣٠٢/٣.

وقصة هذا البيت ذكرها ابن المستوفي بالتفصيل في إثبات المحصل عن أبي عبيدة، وعن أبي عبيدة أيضاً نقلها البغدادي في الخزانة.

(١) حواشي المفصل: ٤٩.

(٢ - ٢) في (ب): «دفعت رداء».

(٣) نقل البغدادي كلام الخوارزمي هنا عن بعض فضلاء العجم وهو صاحب شرح أبيات المفصل واسمه فخر الدين الخوارزمي وأشير إليه دائماً بـ (الخوازمـي)، والخوارزمي هذا نقل عن صدر الأفاضل ومثله جاء في شرح المفصل للأندلسي وإثبات المحصل لابن المستوفي، وكلهم نقلوا عن (التخمير). واعترض على هذا البغدادي في الخزانة: ٣٠٣/٣ فقال: «يعني بالأهاتم: الأهتم بن سنان بن خالد بن منقر بن عبيد بن الحارث بن عمرو بن كعب بن سعد ابن زيد بن مناة بـن تميم. فعرف أن الأهتم ليس لقب لسنان بن خالد ولا سنان هو ابن سمي كما تقدم...».

(٤) البيت للرَّبيع بن ضُبع الفَزَاري.

الكتاب: ١٠٦/١، وينظر: شرح أبياته لابن السيرافي: وشرحها لابن خلف: ١١٢.

والشاهد في المقتضب: ١٦٩/٢، ومجالس ثعلب: ٣٣٢، والأصول: ٢٤٤/١، وشرح التصريح: ٢٧٣/٢، والخزانة: ٣٠٦/٣.

(٥) في (ب): «اليشاشة»، وكتب في الهامش «اللذاذة» قراءة نسخة أخرى وبها روي البيت أيضاً.

قالَ جا ر اللَّه: «وقوله عزَّ من قائلٍ[1]: ﴿ ثَلاَثُمَائةٍ سنينَ ﴾ على البَدَلِ، وكذلك قوله[2]: ﴿ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطَاً ﴾، قال أبو إسحاق[3]: ولو [١١٠/أ] انتصب / على التمييزِ وَجَبَ أن يكونوا لبثوا تِسعماية سنة».

قال المُشَرِّحُ: في (الكشاف)[4] «سنينَ» عطف بيانٍ لثلاثمائة وهو أقربُ إلى الصواب، وهذا لأنَّ التمييزَ وعطف البيان كلاهما التَّفسير، فإذا تعذَّر أحدهُما أُقيمَ الآخرُ مقامه، ومن ثم قالوا: أثوابٌ في قوله ثلاثةٌ أثوابٌ عطفُ بيان.

وأمـا الاحتجاج بقـول أبي إسحاق[5]، فـلأنَّك إذا قلت: جـاءني أحدَ عشر رجلاً فمعناه: جاءني جملة من الرِّجال بالغة هذا المبلغ من العدد وكلُّ واحد منهم رجلٌ، ولو قلت: جاءَني أحد عشر رجالاً لكـان معناه جاءني[6] جملة من الرجال بالغة هذا المبلغ من العدد كل واحد منها رجال، وأدنى الجمع ثلاثةٌ فيكون ثلاثة وثلاثين فكذلك هاهنا.

قال جارُ اللَّه: «وحقُّ مميز العشرة فما دونها أن يكون جمع قلة لتطابق عدد القلة، تقول: ثلاثةُ أفلسٍ وخمسة أثواب وثمانية أجربة وعشرة غلمة، إلا عند إعواز جمعِ القلة كقولهم: ثلاثة شسوع لفقد السماع في أشسع وأشساع، وقد رُوي عن الأخفش أنه أثبت أشسعاً، وقد يُستعار جمع الكثرة لموضع جمعِ القلةِ كقوله تعالى[7]: ﴿ ثَلاَثَةُ قُرُوْءٍ ﴾.

---

(١) سورة الكهف: آية: ٢٥.

(٢) سورة الأعراف: آية: ١٦٠.

(٣) لم يرد في هذا الموضع من المعاني.

(٤) الكشاف: ٢/٤١٨.

(٥) نقله الأندلسي في شرحه: ٣/٩١ بدأه بقوله: «قال صدر الأفاضل: وأما الاحتجاج لمذهب أبي إسحاق...».

(٦) ساقط من (ب).

(٧) سورة البقرة: آية: ٢٢٨.

قال المُشَرِّحُ: ولذلك لا يحسن أن تقول أربع نساء، وعقد القلة الذي هو النِّسوة موجود، قاله الإمام عبد القاهر الجرجاني. هذا كما يستعار القلة للكثرة في نحو قوله تعالى(١): ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَاداً لِكَلِمَاتِ رَبِّي...﴾.

وقول حسان(٢):

لَنَا الجَفَنَاتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بالضُّحَى وأسيافُنا يقطرنَ من نَجْدَةٍ دَمَا

وقد أورد الشَّيخ ـ رحمه الله ـ في هذا الفصل جمعُ تكسيرات جمع القلة.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ): وأحد عشر إلى تسعة عشر مبني إلاَّ اثني عشر».

قال المُشَرِّحُ: وذلك(٣) لعدم إمكان البناء، ألا ترى أن الاثنين معربٌ، لأنَّه مثنى، والمثنى لا يكون إلا معرباً، تقول [هذان](٤) اثنان من الرجال، ورأيت اِثنين من الرجال ومررت باثنين منهم.

قال جارُ اللَّه: «وحكم آخر شطريه حكمُ نون التثنية، ولذلك لا يضاف إضافة أخواته فلا يقال: هذه اثنا عشركَ كما قيل: هذه أحد عَشَرك».

قال المُشَرِّحُ: إنما(٥) كان حكم آخر شطريه حكم نون التثنية؛ لأنَّ الشطر الأول مثنى سقط منه النون، وثبت مكانه كلمةً بينها وبين النون معاقبة

---

(١) سورة الكهف: آية: ١٠٩.

(٢) ديوانه: ١/ ٣٥.

والشاهد في الكتاب: ٢/ ١٨١، والمقتضب: ٢/ ١٨٨، والمحتسب: ١/ ١٨٧، ١٨٨، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥/ ١٠ والخزانة: ٣/ ٤٣٠.

(٣) نقل الأندلسي في شرحه: ٣/ ٩٢ شرح هذه الفقرة.

(٤) في (أ): «هذا اثنان».

(٥) نقل الأندلسي في شرحه: ٣/ ٩٣ شرح هذه الفقرة.

فتكون تلك الكلمة بمنزلةِ النُّون، والمركب بمنزلةِ اسمٍ منون، والمنونُ لا يضافُ ونظيرةُ هذه المسألة: صرفُ ما لا ينصرف في الشِّعرِ جائزٌ إلا [(أفعل من)[1]] عند الكوفيين.

فإن سألتَ: الشطرَ الثاني من أخواته بمنزلةِ التّنوين، لأن بينه وبينَ التّنوين معاقبة؟

أجبتُ: المعاقبةُ هناك بينه وبين إعراب الشطر الأول، متى ذهب الشطر الثاني عاد الإعراب. ومتى ذهب الإعراب عاد الشطر الثاني فيكون المركب بمنزلة معرب، والمعربُ مما يضافُ. ومما يشبه اثني عشر في الإعراب وما فوقه وما تحته هذان وهذا وهؤلاء.

قال جارُ اللَّه: «(فصلٌ): وتقول في تأنيث هذه المركبات إحدى عشرة، واثنتا عشرة أو ثنتا عشرة وثلاث عشرة وثماني عشرة تُثبت علامة التأنيثِ في أحد الشطرين لتنزيلهما منزلة شيءٍ واحدٍ وتعرب الثّنتين كما أعربتَ الاثنين».

قال المُشَرِّحُ: الألف في «إحدى» من إحدى عشرة[2]، والتاء في «اثنتا» من اثنتا عشرة هي علامةُ التأنيث.

فإن سألت: فكيف لم تلحق علامة آخر المركب؟

أجبتُ: أنهم لم يمزِجُوا بين ثلاثٍ كلمات، وعلامة التأنيث متى كانت في الوسط فهي أخفى لأنها أوقع في الطَّيِّ.

تخميـــر: هذه الأعداد علامة تأنيثها طرحُ التاءِ إلى العشرة الأولى فإن

---

(١) في (أ): «الا أفعل فمن عند...».

(٢) نقل الأندلسي في شرحه: ٩٤/٣ شرح هذه الفقرة واختصر الكلام وربط بعضه ببعض بعد حذف السؤال والجواب.

العلامة في ذلك مع إسكان الشين، ولولا ذلك للزم (1 إما تكرار علامة التذكير وإما تناقض الشطرين تأنيثاً وتذكيراً1).

قال جارُ اللَّه: «وشين العشرة يُسكنها أهل الحجاز ويَكسُرُها بنو تميمٍ».

قال المُشَرِّحُ: وأما قراءة(2) الأعمش(3): ﴿ اثنتا عَشَرَة ﴾ - بفتح الشِّين - فهي غَلَطٌ.

قال جارُ اللَّه: «وأكثر العرب على فتح الياء من ثماني عشرة، ومنهم من يسكنها».

قال المُشَرِّحُ: ثماني عشرة كالحادي عشر فإنه يجوز في الياء منهما(4) اللُّغتان.

قال جارُ اللَّهِ: «فصل وما لحق بآخره الواوُ والنُّون نحو العِشرين / [110/ب] والثَّلاثين يستوي فيه المذكَّرُ والمؤنَّث، وذلك على سبيل التَّغليب كقوله:

دَعَتْني أَخَاها بعدَما كانَ بَيْنَنَا ... مِنَ الأمرِ ما لا يَفْعَلُ الأَخَوَانِ

قالَ المُشَرِّحُ: متى جازَ تَغْلِيْبُ أحدِ الشيئين على الآخر في نحو

(1 - 1) مكرر في الأصل.

(2) نقل الأندلسي في شرحه: 94/3 شرح هذا الموضع.

(3) الأعمش هو: سليمان بن مهران، أبو محمد الأسدي الكاهلي - مولاهم - الكوفي: (60 - 148 هـ).

أخباره في: معرفة القراء الكبار: 92/1، وغاية النهاية: 315/1، وشذرات الذهب: 220/1.

وقراءة الأعمش منسوبة إليه في اللسان: (عشر) قال: «قال الأزهري: وأهل اللغة والنحو لا يعرفون فتح الشين في هذا الموضع وروى عن الأعمش أنه قرأ ﴿ وقطعناهم اثنتي عشر ﴾ بفتح الشين وكسرها وأهل اللغة لا يعرفونه». [سورة الأعراف: آية: 160].

والقراءة في المحتسب: 261/1، والبحر المحيط: 406/4.

(4) في (ب): «فيهما».

العُمرين والقَمرين اسماً فلئن يجوز تغليب أحدهما على الآخر تذكيراً وتأنيثاً أولى. ما قبل البيت(١):

دَعَتْنِي أخاهَا أمَّ عمروٍ ولم أكُنْ أخَاهَا وَلَمْ أَرْضَعْ لَهَا بِلَبَانِ

عَنى بالأخوين: الأخُ والأختُ، واللَّبَانُ مَضَى في قوله(٢):

رَضِيْعَى لَبَانِ... ... ...

والخَرَقُ في هذه المسألة أن كلًّا من هذه الأعداد المجموعة جمعُ سلامةِ المُذكر، مؤنثٌ من وجهٍ مذكرٌ من وجهٍ فيُطلق على كلِّ القبيلين أمَّا أنَّه مؤنث من وجهٍ فلأن ثلاثاً وأربعاً مؤنث، وأما أنه مذكر من وجه فلكونه مجموعاً بالواو والنون.

قالَ جارُ اللَّه: «(فصلٌ): والعدَ د موضوعُ على الوقف تقول: واحد واثنان ثلاثة، لأنَّ المعاني الموجبة للإعرابِ مفقودة، وكذلك أسماء حروفُ التهجي وما شاكل ذلك إذا عددت تعديداً فإذا قلت: هذا واحد، ورأيت ثلاثة فالإعرابُ، كما تقول: هذه كاف، وكتبت [جيماً](٣)».

قال المُشَرِّحُ: الإعراب لا يكون إلا عند العقدِ والتركيب، لأنه وضع ليدل على المعاني الحادثة عندَ العقدِ والتركيبِ، فما لم تُوجد المعاني لم

(١) البيتان لعبد الرحمٰن بن الحكم.
إعراب الشاهد وشرحه في إثبات المحصل: ١٠٧، والمنخل: ١٣٣، وشرح المفصل للأندلسي: ٩٥/٣، ٩٧، وشرحه لابن يعيش: ٢٧/٦، وينظر: الكامل للمبرد: ٧٣/١، والمقرب: ١٣٥.

(٢) البيت بتمامه:
رضيعي لبان ثدي أم تقاسما بأسحم داج عوض لا نتفرق
وهو للأعشى تقدم ذكره.

(٣) في (أ): «وكتبت كافاً»، وما أثبته تؤيده نسخ المفصل وشروحه.

يكن الإعراب، وما لم يوجد التركيب لم تكن[1] المعاني، فإذاً ما لم يوجد التركيب لم تكن المعاني.

قالَ الشيخ أبو علي الفارسي: وما لم[2] يبن على الوقف أنهم قالوا: ثلثهربعة، فألقوا حركة الهمزةِ على الهاءِ لسكونها، ولم يقلبوها تاء[3] وإن كانت موصولة لما كانت النية بعدها الوقف.

تخميـر: [إذا][4] تهجيت حروف المعجم فنطقت بها كالأصوات منقطعة محكية فإنها مقصورة كقولك في هجاء[5] بيت: باياتا، فإن أنت [6]أدخلت اللام[6] أو أعربت أضفت فإنّك تمد البتة فتقول: كتبت باءً وياء وتاء.

قالَ الشَّيخُ أبو عَلِيٍّ الفارسي: الواحدُ الذي مؤنثه إحدى إنما هو اسم وليس بوصف ولذلك جاء إحدى على بناءٍ لا يكون للصفات أبداً، كما كان الذي هو مذكر كذلك.

وقال أحمد بن يحيى: قالُوا هذه إحدى الأحد وواحد الأحدين وواحد الآحاد وأنشد:

عـدَّونِيَ الثَّعلبَ فيمـا [عُـدَدِ][7] حتَّى استثَارُوا بِيَ إحدَى الأَحَدِ
ليثاً هِزَبْراً ذا سِلاَحٍ [مُعْتَدِ][8]

---

(١) في (ب): «توجد».
(٢) في (ب): «ومما لم».
(٣) في (أ).
(٤) ساقط من (أ).
(٥) ساقط من (ب).
(٦ ـ ٦) هذه العبارة مقدمة على العبارة التي بعدها في (ب).
(٧) في (أ): «عددو».
(٨) ضبط البيتان الثاني والثالث بكسر الدال، وأثبت الناسخ في (أ) بعد الدال ياء إشباعاً لحركة الدال. وضبطها ناسخ (ب) جميعاً بالسكون، وهما في المحكم: ٣٧٨/٣، وعنه في اللسان: (وحد).

قالَ أحمد: إحدى الأحدِ كما تقول: واحدٌ لا مثيل له[1].

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصل): والهمزة في أحد وإحدى منقلبة عن وحد ولا يستعمل أحداً وإحدى في الأعداد إلا في المنفية».

قال المُشَرِّحُ: أحدٌ أصله: وَحَدٌ، وإحدى: أصلها وُحدي وأحدٌ: له موقعان؛ أحدهما: أن يقع في النفي كقولك: ما في الدار أحد.

والثاني: أن تقع في الأعداد المنيفة كقولك: أحد وعشرون أحد وثلاثون أحد وأربعون، ولا تقول: أحد إثنان ثلاثة.

فإن سألت: فـ «أحدٌ» في قوله:

* إلّا على أحد لا يعرف القمـرا *

من أيِّ القبيلين هو؟ فإن زعمتَ أنّه الواقعُ في الأعدادِ فأين الإنافة؟

وإن زعمتَ أنه الواقع في النَّفي فأينَ النّفي؟

أجبتُ: إنّه بمنزلة الواقع في الأعداد، وذلك لكونه محكياً وهذا لأن أول البيت[2]:

---

(1) جاء في أساس البلاغة: «زنزلت به إحدى الأحد، أي: إحدى الدواهي، قال رجل من غَطَفَان:

إنـكُمُ لَـنْ تَـنْـتَـهُـوا عــن الـحَـسَـدْ
حتّى يُـدليكـم إلى إحـدى الأحَـدْ
وتَـحـلبـوا صِـرْمَـاء لـم تَـرَ أحَـدْ

(2) البيت لذي الرمة في ديوانه: ١١٦٣ من قصيدة أولها:

يـا دار ميـة بـالخلصـاء غيـرهـا ... سـافي العجـاج على ميثـانهـا الكـدرا

يمدح بها عمر بين هُبيرة الفَزَارِيّ، وقبل البيت مما يتعلق بمعناه:

أنتَ الـرَّبيـعُ إذا مـا لَمْ يكن مـطرٌ ... والسـائس الحـازم المفعـول مـا أمَـرَا
مـا زِلْتَ في دَرَجَـاتِ الأمـر مُـرْتَقِبـاً ... تَسْمُـو ويَنْمَى بِـكَ الفَـرْعَانِ من مُضَـرَا
حتَّى بَهَـرْتَ فَمَـا تَخْفَىٰ عَلَى أَحَـدٍ ... ... الـبـيـتَ

وهو من شواهد الكتاب: ١/٤٢٨، ومعاني القرآن للفراء ٣/٢٨١، والأصول: ١/٨٥، والانصاف: ٩١، والأشموني: ١/٢٤٦، والخزانة: ٤/٤٩.

حَتَّى ظَهَرْتَ فَمَا تَخْفَى عَلى أَحَدٍ إلاّ عـلى... ... ... البيـت

فلولا «أحد» المتقدم لما جاز هذا الثاني [كذا](١) قال ابن السراج(٢)، ونظير ذلك أن يقول القائل ما في الدار أحد، فتقول مجيباً له: بلى واحدٌ.

قال جارُ اللّه: «(فصل): وتقول في تعريفِ الأعدادِ: ثلاثةُ الأثواب، وعشـرةُ الغِلْمة، وأربعـةُ الأدؤر، وعشرُ الجـواري والأحـدَ عشـرَ درهمـاً [والسبعـةَ عشرَ دينـاراً والإحدى عشـرةَ امـرأةً والأحـدُ والعشـرون ومـائـة الدّراهم](٣) ومئتا الدّينار، وثلا ثمائةَ الدّرهم وألفُ الرّجل».

قال المُشَـرِّحُ: الأعدادُ إما مفردةٌ وإما مركبةٌ. أمَّا المفردةُ فلا شكَّ في تعريفها باللاّم، وهي بمنزلةِ سائرِ الأسماءِ. وأمَّا المركبةُ فإما مضافةٌ وإمَّا غيرُ مضافةٍ، أمَّا المضافةُ فتعريفها بتعريفِ المضافِ بالمضافِ(٤) إليه كما في سائرِ المواضع تقول: ثلاثة الأثواب ومائة الدراهم.

وأمَّا غيرُ مضافةٍ(٥) فمعطوفة إما صريحاً وإما ضمناً، إمَّا صريحاً فلا بدّ من اللام في المعطوف كما في المعطوف عليه، كما في سائر المواضع، تقول: جاءَني الأحد والعشرون كما تقول: جاءني الفاضِلُ(٦) والفقيهُ.

وإمَّا ضِمْناً فتعريف الأولِ دونَ الثّاني لنزولهما منزلة اسمٍ واحدٍ تقول: أخذتُ الأحدَ عشـرَ درهماً والتسعـة عشر دينـاراً. قال الإمـامُ عبدُ القـاهر الجُرجاني: ولا يجوزُ الخمسة العشر.

قالَ جارُ اللّهِ: / «وروى الكسائي: الخمسة الأثواب، وعن أبي زيدٍ [١١١/أ]

---

(١) في (ب).
(٢) الأصول: ١/٨٥.
(٣) في (ب).
(٤) ساقط من (ب).
(٥) في (ب): «المضافة».
(٦) في (ب): «القاضي الفقيه...».

أن قوماً من العرب يقولونه غيرَ فُصَحَاء».

قال المُشَرِّحُ: هذه المسألة قد مضت في المجـرورات. ومذهب البصريين قياسٌ وهو ظاهرٌ. وأمَّا مذهبُ الكوفيين فاستحسان، وهذا لأنَّ أسماءَ العددِ ـ وإن كانت بأصلِ الوضعِ غير جارية، إلا أنها قريبة من الجَرَيَان جداً على تأويل معدودة ولذلك يجوز أن تقول: مررت بأفراس ثلاثةٍ ورجالٍ عشرةٍ بخلاف سائر الأسماء[1] فإذا أضيفت فالإضافة فيها لفظية، ألا ترى أنك إذا قلت اشتريت هذا العدد بخمسة أثواب وبعته بالخمسة الأثواب فمعناه: بالمعدود من الثياب هذا القدر من العدد.

فما [نقله][2] الكوفيون له وجه صحيحٌ والنفسُ تنزع إليه فوجب أن يجوزَ، وهذا لأنَّ الذوق يقتضي أن يتعرفَ المضاف في مثل ذلك المقام في الحالِ بالمضافِ ولن يتعرَّف بالمضاف إليه، إلا أنه يتوقف [تعرفه][3] على وقت لحاق المضاف بالمضاف إليه والذَّوقُ لا يتوقف.

قالَ جارُ اللَّه: «(فصـل): وتقول: الأولُ والثـاني والثالثُ والأولى والثـانيـة والثالثةُ إلى العاشرِ والعاشرة والحادِيْ عشر [والثانِيْ عشر] ـ بفتح الياء وسكونها ـ والحادِية عشرة والثـانية عشـرة، والحادي قلب الـواحد، والثالث عشر إلى التاسع عشر يُبنى الاسمين على الفتحِ كما بنيتها في أحَدَ عشَرَ».

قال المُشَرِّحُ: كأنهم قلبوا الواحد إلى الحادي ليكون مناسباً لإحدى.

تخميـر: اِعلم[4] أنَّهم لم يشتقُّوا من لفظ الاثنين كما اشتقوا من لفظ

(١) في (ب): «الأسامي».
(٢) في (أ): «تقبله».
(٣) ساقط من (أ).
(٤) نقله الأندلسي في شرحه: ٣/٩٥.

الثلاثة والأربعة والخمسة، فقالوا ثلاثون وأربعون وخمسون هلمَّ جَرا إلى التسعين[1]، لأنّهم لو اشتقوا من لفظِ الاثنين لكان لا يتمُّ معناه إلا بزيادةِ واو ونون أو ياء ونون، وذلك يفضي إلى أن يكون للاسم إعرابان، وذلك غير جائز، ولما لم يبق من الآحاد إلى العشرة اشتقوا من لفظها عوضاً عن اشتقاقهم من لفظ الاثنين.

فإن سألتَ: فلم كسروا العين من عشرين؟.

أجبتُ: لأنّهم لما كان الأَصلُ لم يشتقوا من لفظِ الاثنين وأول الثّنتين مكسورٌ كسروا أول العِشرين ليدلُّوا بالكسرة على الأصل.

فإن سألتَ: كيف خصصت لفظ الثنتين دون لفظ الاثنين؟.

أجبتُ: لأن هذا النوع من العَددِ جمعُوا فيه بين لفظين ضدين أحدهما مختصٌ بالتذكير والآخر بالتأنيث على ما مضى.

قالَ جارُ اللَّهِ: (فصل): وإذا أضيفَ اسمُ الفاعل المشتق من العَدد لم يخلوا أن تضيفه إلى من هو منه كقوله تعالى[2]: ﴿ثانِي اثنَين﴾ و﴿ثالثُ ثلاثة﴾[3] أو إلى ما دونه كقوله[4]: ﴿ما يَكُونُ من نجْوى ثلاثةٍ إلا هو رابعهم﴾ وقوله ﴿خامسهم﴾ و﴿سادسهم﴾ فهو من الأول بمعنى واحدٍ من الجماعةِ المضافِ هو إليها، وفي الثاني بمعنى جاعِلُها على العَددِ الذي هو منه، وهو من قولهم: ربعتهم وخمستهم، فإذا جاوزت العشرةَ لم يكن إلا الوجهَ الأولَ، تقول: هو حادي أحد عشر وثاني اثني عشر، وثالث ثلاثة عشر إلى تاسع تسعة عشر،ومنهم مَن يقول: حادي عشر أحد عشر وثالث عشر ثلاثة

(١) في (ب): «التسعة».
(٢) سورة التوبة: آية: ٤٠.
(٣) سورة المائدة: آية: ٧٣.
(٤) سورة المجادلة: آية: ٧.

عشر إلى تاسع [عشر][1] تسعة عشر.

قال المُشَرِّحُ: هاهُنا المضاف إليه مركَّبٌ.

تخمير: تقول: كانُوا تسعة وعشرون فثلثتهم أي: صرت بهم تمام ثلاثين وكانوا تسعة وثلاثين فربعتهم، مثل لفظ الثلاثة والأربعة. وكذلك إلى المائة نُقل عن أبي عبيدة. [2]والله أعلم[2].

(١) ساقط من (أ).

(٢) ساقط من (ب).

[بابُ المقصور والممدود]

قال جارُ اللَّهِ: «ومن أصنافِ الاسمِ المَقْصُورُ والمَمْدُودُ:

المَقصور: ما في آخره ألفٌ نحو العصا والرحا.

والممدود: ما في آخره همزة قبلها ألف كالرِّدَاءِ والكساء».

قال المشرح: القصر - في اللغة -: الحبس، يقال: قصرت الشيء أقصره قصراً: إذا حبسته، ومنه مقصورة الجامع؛ لأنها كالمحبوسة، وهذا كتسميتهم الحجرة، ومنه أيضاً القصر(١) للمعقل لأنه يُحبس فيه(٢) عن العدو، ومنه أيضاً قوصرة التَّمر؛ لأن التمر كالمحتبس فيها.

وسمي المقصور مقصوراً؛ لأنه ممنوع عن الإعراب محبوس وهذا لأن المقصور لا يحتمل الإعراب.

فإن سألتَ: فهل يجوزُ أن تُسمى «ذا» و«تا» و«يا» و«لا» و«ما» و«با» ونحوها من الأسماء المبنية والحروف مقصورةً؟

أجبتُ: لا يجوز هذا؛ لأنَّ المقصورُ لولا القَصْرُ لكانَ مطْلَقاً مُعرباً، وهذه الكَلِمُ / لولا القَصْرُ فيها لما كانَتْ مُطلقةً معربةً. [١١١/ب]

---

(١) في (ب): «القصير».

(٢) ساقط من (ب).

أمَّا الحروف فظاهرٌ، وأما تلك الأَسماءِ فكذلك؛ لأَنَّها بمنزلة الحروفِ لا حظَّ لها البتَّة من الإعراب، وذلك لما بينها وبين الحروف من المناسبة، بخلافِ نحو الرّحا والعَصا، فإنه لولا الألفُ المَقصورة فيه لانسكب عليه الإعراب. ولأمرٍ جعل النَّحويون نحو العصا والرّحا [وبابه][1] وسُعدى من المعرباتِ، و «ذ» و «تا» و «هؤلاء» من قبيلِ المبنى، مع أن الإعراب في كلا الموضعين ممتنعٌ وفي كليهما مقدَّرٌ، وهذا بخلافِ ما في آخره همزةٌ قبلها ألفٌ فإنَّه قابلٌ للإعراب.

قال جارُ اللَّه: «وكلاهما منه ما طَريقُ معرفتِهِ القياسُ، ومنه ما لا يُعرف إلا بالسَّماعِ، فالقياسِيُّ طريقُ معرفته أن تَنظر إلى نظيره من الصحيح فإن انفتح ما قبلَ آخره فهو مقصورٌ، وإن وقعت قبل آخره ألفٌ فهو ممدودٌ».

قالَ المُشَرِّحُ: نظائر الموضعين يساق إليك في الفصل الثاني.

قالَ جارُ اللَّه: «(فصلٌ): فأسماءُ[2] المفاعيل مما[3] اعتُل آخره من الثلاثي المَزيد فيه والرُّباعي نحو معطي ومشتري ومُستلقي مقصوراتٌ؛ لكون نظائرِهِنَّ مفتوحات ما قبل الآخرِ كمُخرجٍ ومُشتركٍ ومُدحرجٍ».

قال المُشَرِّحُ: المُخرج نظير المُعطي، والمُشترك نظير المُشتري والمدحرج نظير المُستلقي، وما قبل آخرها هو الرّاء وهو مفتوح.

قالَ جارُ اللَّهِ: «ومن ذلك مَغْزًى وملْهًى كقولك: مَخْرَجٌ ومَدْخَلٌ».

قال المُشَرِّحُ: [نظير][4] ما قبل الآخر في جميع هذه الأمثلة من الصحيح مفتوحٌ، فلا جرمَ [أنْ][4] كانت الألفُ الواقعةُ في المعتلِ مقصورةً.

---

(١) من (ب).

(٢) في (ب): «أسماء. . .».

(٣) في (ب): «ما اعتل. . .».

(٤) ساقط من الأصل.

قال جارُ اللّه: «ونحو العَشا والصَّدَى والطَّوَى؛ لأنّ نظائرها الحَوَلُ والفَرَقُ والعَطَشُ».

قالَ المُشَرِّحُ: الحَـوَلُ والعَشَا: مصدر الأفعل، فهما متماثلان من هذا الوجه، لا من حيث أنَّ كلاًّ منهما مختص بالعين الفَرَقُ والصَّدَىٰ: مصدر الفَعِل بكسر العين: والعَطَش والطوى مصدرا فعلان.

قالَ جارُ اللّهِ: «الغَرَاءُ في مصدر غَرِيَ فهو غرٍ شاذٌّ، هكذا أَثبته سيبويه، وعن الفراء مثلُهُ، والأَصمعي يقصره».

قال المُشَرِّحُ: أمَّا الأصمعي[1] فقد مَضى على القِياس. وأما سيبويه[2] والفَرَّاء[3] فقد خَالفاه.

وجهُ العذر فيه أنَّ فعالاً في باب[4] فعل يفعَل للذهاب والزوال كالبَراح والنَّفاد والفَناء، وذلك أنَّ من عري بشيءٍ فقال زال في تركه ومفارقتـه اختياره.

قال جارُ اللّهِ: «ومن ذلك جمعُ فُعلةٍ وفِعْلةٍ نحو عُرًى وجِزًى في عُروةٍ وجِزْيَةٍ».

قال المُشَرِّحُ: وذلك لأنَّ نظائِرَهما مفتوحات الأَواخِر، نحو: ظُلمةٍ وظُلَمٍ وغُرْفَةٍ وغُرَفٍ، ونحو: قِرْبَةٍ وقِرَبٍ وكِسْرَةٍ وكِسَرٍ.

---

(١) رأي الأصمعي في شرح الكتاب لأبي سعيد السيرافي: ٣/٥ قال: الغراء: ممدود، وقد اختلف فيه أهل اللغة، فأما الأصمعي فكان يقول: غرى مقصور، وكان الفراء يقول: غراء ممدود، وقول كثير ينشد على وجهين:

إذا قيلَ مَهْلاً فاضت العينُ بالبكاء غَـرَاءً ومـدَّتـهـا مَـدَامِـعُ نُـهَّـلُ

. . . . . . إلخ [ديوان كثير:].

(٢) الكتاب: ٢/١٦٢.

(٣) المنقوص والممدود للفراء: ١٩، ٢٥.

(٤) ساقط من (ب).

قال جارُ اللّه: «(فصلٌ): والإعْطَاءُ والرِّمَاءُ والاشْتِرَاءُ والاحبِنْطَاءُ وما شاكل ذلك من المصادر ممدوداتٌ، لوقوع الألفِ قبل الأواخرِ في نظائرهنَّ الصّحاحُ، كقولك: الإكرامُ والطِّلابُ والافْتِتَاحُ والاحْرِنْجَامُ».

قال المُشَرِّحُ: الاحبِنْطَاءُ: مصدرُ احبَنْطَيْتُ من الحَبَنْطَى، وهو القَصِيْرُ البَطِيْنُ[١] يهمزُ ولا يهمزُ، والألفُ والنونُ للإلحاقِ بسَفَرْجَلٍ رجلٌ حبنطىً ـ بالتنوين ـ وحبنطاة ومحبنط. الاحرِنْجَامُ: مصدَرُ احرَنْجَمَ القومُ: إذا [اجْتَمَعُوا][٢].

قال جارُ اللّهِ: «وكذلك العُوَّاءُ والثُّغَاءُ والدُّعاء[٣] وما كان صوتاً كقولك النُّباحُ والصُّراخُ والضُّباحُ».

قال المشرحُ: اعلم[٤] أنَّ (فُعالًا) من أبنية المبالغة نحو عُراض وطُوال وشُراع وخُفاف. فجاءت عليه الأدواء، لأنَّ قليلَ الدَّاءِ مكروهٌ مستكثرٌ، وذلك نحو الخُراجِ والكُبادِ والدُّوارِ[٥] والصُّداعِ والرُّعافِ والخُناقِ والسُّعالِ والجُذامِ والزُّكامِ، لأنَّ الصوتَ لا يعلُو إلا لمُهمٍّ وحادِثٍ. قالَ ابنُ جنى: ولمَّا كانت الأصواتُ منحطَّةً عن رُتْبَةِ الأدْوَاءِ أَتوا فيها بـ(فَعِيْلٍ)، كما أَتوا بـ(فُعالٍ) فقالوا: الضَّغيب والضُّغاب، والشَّحيجُ والشُّحاجَ، والنَّهيق والنُّهاق، لأن (فَعِيْلًا) في المُبالغة دون (فُعال).

قالَ جارُ اللّهِ: «قال الخَليل [٦]بن أحمد[٦]: مدُّوا البكاءَ على ذا،

---

(١) في (أ): «البطيء» ويشهد لصحة ما أثبته ما جاء في الصحاح: (حبط).

(٢) في (أ): «إذا أزد حموا» والمعنى لا يختلف كثيراً ويؤيد ما أثبته ما جاء في تهذيب اللغة: ٣٠٩/٥ «أبو عبيد عن الأصمعي قال: المحرنجم: المجتمع».

(٣) سقطت من (ب) وذكرت في هامش الورقة على أنها قراءة نسخة أخرى.

(٤) نقل الأندلسي في شرحه: ١٠٦/٣ نص المؤلف في هذه الفقرة بتمامها، ثم وصلها بشرح الفقرة التي تليها دون إشارة إلى الخوارزمي خلاف عادته.

(٥) في (ب): «الدوار والصداع...».

(٦ ـ ٦) في (أ) فقط وهي غير موجودة في نسخ المفصل وشروحه.

والذين قَصَرُوهُ جعلوه كالحُزْنِ».

قالَ المُشرِّحُ: البُكاءُ: يمدُّ ويقصرُ، فإذا مددتَ أردتَ الصَّوتَ الذي يكونُ مع البُكاءِ، وإذا قَصَرْتَ أردتَ الدُّموعَ وخُروجَها قال[1]:

بَكَتْ عَيْنِي وحقَّ لـهـا بُكَـاهَـا   ومـا يُغْنِي البُكَـاءُ ولا العَـوِيْـلُ

فهذا وقوله: جعلوه كالحُزن بمعنى واحد، والمعنى: أن مَنْ قَصره لم يَجْعَلْهُ صوتاً. في (حاشِيَةِ المُفَصَّل)[2] البُكاءُ ما كان بصوتٍ والبُكَـا ـ بغير مدٍّ ـ / ما كان بغيرِ صوتٍ. الرِّوَايَةُ: «في الحَزَنِ» قوله: «جعلوه كالحَزَنِ» [١١٢/أ] فتح الحاء والزَّاي.

قال جارُ اللَّهِ: «والعِلاجُ كالصَّوتِ [نحو: النُّزَاءِ ونظيره القُمَاصُ][3]».

قال المُشرح: وقع في الشَّاةِ [نُزَاء][4] ـ بالضمِّ ـ وهو داءٌ يأخذُها فتَنْزُوا منه حتى تَموتَ. قَمَصَ الفَرَسُ وغيره يُقْمُصُ يقمِصُ أي: استن، وفي (الصحاح) يقالُ: هذه دابةٌ فيها القُماص ولا تقل قِماص[5]، وفي المَثَلِ[6]: (ما بالبَعِيْرِ من قُمَاصٍ) يُضرب لمن ذلَّ بعدَ عزٍّ، وهذا لأنَّ العِلاجَ لا يخلو عن صَوْتٍ.

---

(١) البيت لكعب بن مالك الأنصاري في ديوانه: ٢٥٢.
وهو من شواهد الكتاب: ٣٤/١، والمقتضب: ١٥٢/٤ والمحتسب: ٤٣/٢، والإنصاف: ١٨٧، والخزانة: ٣٣٩/١.

(٢) لم يرد هذا النَّص في حاشِيةِ المُفصل التي بين يدي، وهي نسخة (ليدن) وأنا أجزم بأنَّها مختصرة من الأصل.

(٣) ساقط من الأصل.

(٤) في (أ): «ثفاء»، وما أثبته في الصحاح: (نزا)، والنص هنا منقول منه.

(٥) جاء في تهذيب اللُّغة: ٣٨٧/٨ «... والقميص: البرذون الكثير القُماصِ والقِماصِ، والضمُّ أفصحُ».

(٦) جمهرة الأمثال: ٢٢٧/٢ قال: «هكذا روى لنا، والصحيح «أما بالعير من قُماصٍ».

قال جارُ اللَّهِ: «ومن ذلك [ما][1] جمعَ على أفعِلةٍ[2]، نحو قَباءٍ وأَقْبِيَةٍ، وكِسَاءٍ وأَكْسِيَةٍ، كقولك: قَذَالٌ وأَقْذِلَةٌ، وحِمَارٌ وأَحمرةٌ».

قالَ المُشَرِّحُ: ما كانَ على وزنِ فَعالٍ ـ بفتح الفاء ـ وفِعال ـ بكسرها ـ فإنه يكسَّر على أَفْعِلَةٍ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وقوله:

* في لَيْلَةٍ من جُمادَى ذاتِ أَنْدِيَةٍ *

في الشُّذُوْذِ كأنجِدَةٍ في جَمْع نَجْدٍ».

قالَ المُشَرِّح: هذان الجَمعان[3] مع شذوذهما لهما عندي وجه.

أمَّا أنديةٌ فلأنَّ مُفرَدَها ـ وإن كان في نفسِه فعلاً ـ لكنه بالنظر إلى ما يُقابله وهو الجفَافُ فَعَالٌ ومن ثمّ كَسَّرُوه على أَفْعِلَةٍ أَلاَ تَرَى إلى إمالَتِهِمْ ﴿ النَّاس ﴾[4] وإن لم يُوجد فيه لـلإمالـة مُوجب نـظراً لها إلى كسـرةِ ﴿ الجِنَّةِ ﴾[5] من ذلك بَدَوِيٌّ ـ بالتحريك ـ لوقوعه في مقابلة القَـرَوِيّ، وقالُوا: هذه عَـدُوَّةُ اللَّهِ حَمْلاً على صدِيْقة.

وأمَّا أَنْجِدَةٍ فجمع نِجَادٍ جَمْعُ نجْدٍ. [6]ومن فَتَح كالبَحَرِ فمن مُتُونِ نَجَادٍ إلى بُطُونِ وهَادٍ[6].

---

(1) ساقط من (أ).
(2) في (ب): «على لفظه...».
(3) نقل الأندلسي في شرحه: ١٠٧/٣ نص المؤلف هنا ثم قال: «أقول أندية في الشذوذ كأنجدة في جمع نجد إذ قياسه أن يقال منه نداء ـ بالمد ـ كما قيل: قباء وأقبية...».
(4) سورة الناس: آية: ١. والقراءة في السبعة لابن مجاهد: ٧٠٣.
(5) سورة الناس: آية: ٦.
(٦ ـ ٦) لم يتبين لي معنى هذه العبارة، والذي يظهر لي أن المؤلف نقلها عن بعض عبارات الكتاب كـ «فتوح ابن أعثم» أو «اليميني» للعتبي أو المقامات... وما أشبهها.

ومن أبيات السقط[1]:

* يَجُوبُونَ [الغَوائِرَ][2] والنِّجَادَا *

تمامه[3]:

* لا يُبْصِرُ الكَلْبُ من ظَلْمَائِهَا الطُّنُبَا *

والشِّتاءُ عندهم جُمادى لجمودِ الماءِ فيه، ذَكَرَهُ الفَرْغَانيُّ[4] وفي (دِرْعِيَّاتِ أبي العلاء)[5]:

---

(١) صدر في شروح السقط: ٧٨٢:

* كأن بني سبيكة فوق طَيْرٍ *

(٢) في (أ): «العوالي».

(٣) البيت لمُرَّة بن مَحْكان التَّميمي السَّعْديّ، من بني سعد بن زيد مناة بن تميم. شاعرٌ أمويٌّ عاصر جريراً والفرزدق وكان شريفاً.

أخباره في: معجم الشعراء: ٣٨٣، والاشتقاق: ١٥١.

والبيت من قصيدة جيِّدةٍ في الحماسة: ٥٠٨ (رواية الجواليقي) وأولها:

أنا ابنُ مَحْكَان أخوالي بنو مَطَرٍ ... أنمى إليهم وكانُوا مَعْشَراً نُجُبا
يا ربَّةَ البَيْت قُومي غيرَ صاغِرةٍ ... ضُمِّي إليكِ رَحَالَ البيتِ والقُرَبا
وخَبِّرِيهِمْ أَنُدْنِيهِمْ ونُنْزِلُهُمْ ... في باحةِ الدَّار أم نَبْنِي لَهُمْ قُبَبا
في ليلةٍ من جُمادَى ذاتِ أَنْدِيَةٍ ... لا يُبصر الكلبُ من ظلمائِها الطُّنُبَا
لا يَنْبَحُ الكَلْبُ فيها غيرُ واحدةٍ ... حتَّى يَلُفَّ على خَيْشُومِهِ الذَّنَبا
لِمُرْمِلِ الزَّادِ مَعْنِيٍّ بحَاجَتِهِ ... من كانَ يَكْرَهُ ذَماً أو يَقِي حَسَبا
وقُمت مُسْتَبْطِناً سيفي وأعرضَ لي ... مثلُ المُجادل كُوماً بُرِّكَتْ عُصَبا
فصادَفَ السَّيْفُ منها ساقَ مُتْلِيَةٍ ... جَلْسٍ فصادَفَ منه ساقَها عَطَبَا
زَيَّافَةٍ بنتِ زَيَّافٍ مُذَكَّرَةٍ ... لمَّا نَعَوْهَا لِرَاعِي سَرْحِنَا انْتَحَبَا

والشاهد في إثبات المحصل: ١٠٧، والمنخل: ١٣٤، وشرح المفصل للأندلسي: ١٠٧/٣.

وينظر: المقتضب: ٨١/٣، والخصائص: ٥٢/٣، ٢٣٧، والمقصور والممدود: ١٣٤، والعيني: ٥١٠/٤.

(٤) نقله المؤلف أيضاً عن الفرغانيّ في شرح سقط الزند: ١٩١٢، وينظر: الأيام واللَّيالي للفرّاء: ٤٣. والفرغاني بفتح الفاء (الأنساب: ٢٧٤/٩).

(٥) شروح سقط الزند: ١٩١٢، وفي (ب) «يفرغ بارد».

كمُغْتَسِلٍ أَعْلَى جُمَادَى بِبَارِدٍ   وما سَجْلُ ماءٍ حين يفرَغُ سائحُ

قالَ جارُ اللَّهِ: «[فصل][1]: وأمَّا السَّماعِيُّ فنحو الرّجا والرّحا والخَفاءِ والإِبَاءِ، وما أشبهَ ذلك مما لَيس فيه إلى القِيَاسِ سبيلٌ».

قال المُشَرِّحُ: الرّجا: هو الجانب وتثنيته رجوان، والرحا: ـ بالحاء ـ هو الذي يُدار للطحنِ.

---

(١) ساقط من الأصل.

[بابُ الأسماء
المتصلة بالأفعال]

قال جارُ اللَّه: «ومن أصنافِ الاسمِ الأَسْمَاءُ المُتَّصِلَةُ بالأَفْعَالِ هي ثمانيةُ أسماءٍ: المصدرُ، اسمُ الفاعل، اسمُ المفعول، الصفةُ المشبهة، اسمُ التفضيل، اسما الزمانِ والمكانِ، اســمُ الآلةِ».

[بابُ المَصْدَر]

المَصْدَرُ: أبنيتُهُ في الثُّلاثي المجَرَّدِ كثيرةٌ مختلفةٌ، يرتقي ما ذكره سيبويه منها إلى اثنين وثَلاثين بناءً وهي: فَعْلٌ وفِعْلٌ وفُعْلٌ فَعْلَةٌ وفِعْلَةٌ وفُعْلَةٌ، وفَعْلَى وفُعْلَى وفِعْلَى، فَعْلانٌ وفِعْلانٌ وفُعْلانٌ فَعَلان، فَعَلٌ فِعِلٌ فِعَلٌ فُعَلٌ، فَعَلَةٌ وفَعِلَةٌ، وفَعَالٌ وفِعَالٌ وفُعَالٌ فَعَالةٌ وفِعَالَةٌ، فُعُوْلٌ وفَعُوْلٌ، فَعِيْلٌ فُعُولَةٌ، مَفْعَلٌ مَفْعِلٌ، مَفْعَلةٌ ومَفْعِلَةٌ. وذلك نحو: قَتْلٍ وفِسْقٍ وشُغْلٍ ورَحْمَةٍ ونِشْدَةٍ وكُدْرَةٍ ودَعْوَى وذِكْرى وبُشرى، ولَيَّانٍ، وحِرْمَانٍ، وغفْـرَانٍ، ونَزَوَانٍ وطَلَبٍ وخَنِقٍ وصَغَرٍ وهُدًى وغَلَبَةٍ وسَرِقَةٍ وذهابٍ وصِرَافٍ وسُؤَالٍ وزَهَادَةٍ ودِرايَةٍ، ودُخُولٍ وقَبُولٍ ووجِيْفٍ[1] وصُهُوبَةٍ ومَدْخَلٍ، ومَرْجِعٍ ومَسْعَاةٍ ومَحْمَدَةٍ».

قال المشرح: أمَّا (فَعْلٌ) فمصدر الدُّعاء، ثم من الأبواب لا سيما من باب فَعِلَ يفعِل ويـفعُـل ـ بالكسـرِ والضمّ ـ إذا كان سالماً وفي الباب الثالث

---

(١) في (ب) و«خبيب» ثم أُصلحت في هامش الورقة قراءة نسخة أخرى.

إذا كان متعدياً ونحو ذلك: ضربه ضرباً وقتله قتلاً وحمِدَ الله حمداً، قالوا: (فَعْلٌ) في البابين المتقدمين للمتعدي، وفُعُولٌ للازم، وقد يتَبَادلَانِ[1] نحو تَمكَ السَّنَامُ يَتْمُكُ ـ بالضم ـ طالَ وارتفعَ تَمْكاً[2]، ووَرَدَ الماءَ وُرُوْداً، وربما اجتمعا: سَكَتَ سَكْتاً وسُكُوتاً وصَمَتَ صَمْتاً وصُمُوْتاً.

وأمّا (فِعْلٌ) فنحو ذكر ذِكراً وفسق فِسْقاً.

وأمّا (فُعْلٌ) فنحو شكر الله شُكْراً. وكفرَ النّعمةَ كُفْراً وشغله شُغلاً.

وأمّا (فَعْلَةٌ) فهي بناء المرة، وربما جاءت في موضع المصدر [3]كالرَّحمة والرَّجعة[3].

وأمّا (فِعْلَةٌ) فهي بناء الحسن من الفعل والحال التي يفعل عليها نحو: رقبه رِقبة، ونشد الضالة نِشْدةً، وهي قليلةٌ، وفطن فِطْنَةً.

وأمّا (فُعْلَةٌ): فنحو: شهب الفرس شُهبة، وصخب صُخبة ويقال: في لونه كُدرة، وحرم الشيء حُرمة، وهجن هُجنة.

وأمّا (فَعلى): فنحو: دَعوى مصدر دعا من قوله تعالى[4]: ﴿ دعْواهُم فِيْهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ ﴾.

قالَ الشيخُ [5]ـ رضي الله عنه ـ[5] وأما (فِعْلَى) فنحو: ذِكْرَى خلاف النّسيان.

وأمّا (فُعْلَى) فنحو: بُشرى، وهو مصدر بشرت الرجل.

---

(١) في (ب) «وقد بينا ذلك».
(٢) الصحاح: ١٥٧٨/٤ (تمك)، وتهذيب اللُّغة: ١٥٨/١٠ (تموكاً).
(٣ ـ ٣) في (ب): «كالرجعة والرحمة».
(٤) سورة يونس: آية: ١٠.
(٥ ـ ٥) في (ب).

وأمَّا (فعْلان) فنحو: لواه بذنبه لَيَّان، قال[1]:

* تُطِيْلِيْنَ لَيَّانِي وأنتِ مَلِيَّةٌ *

وأمَّا (فِعْلانٌ) فنحو وجد الضالة وِجْداناً، وكحرمته العطا حِرْمانا / . [١١٢/ب]

وأمَّا (فُعْـلانٌ) فنحو غفر له ذنبه مَغفرة وغُفراناً، وبطل الشيء بُطلاناً وهو قليلٌ.

وأمَّا (فَعَلانٌ) فنحو نَزَوَانٌ. الفراءُ: إذا كان الفعل في معنى الذَّهابِ والمجِيْءِ والاضطراب، فلأنها من الفعلان[2] في مصدره مثل غلـت القدر غَلَيَاناً وخَفَقَ القلبُ خَفَقَاناً.

وأمَّا (فَعَلٌ) فهو من مصادر فَعِلَ يَفْعَـلُ، إذا كان الفعـلُ لازماً وهو القياسُ، كما أن فعْلاناً بالسكونِ من مصادره إذا كان مُتَعَدِّياً، وقد شذَّ رهقتُــهُ رَهَقاً، وجَشِمْتُ الأمرَ جَشَماً، كما شذَّ حبِطَ عمَلُهُ حَبْطاً.

وقد يَجيء فَعَلٌ من غير ذلك الباب نحو هَرَبَ هَرباً، وطَـلَبْتُـهُ طَلَباً والغَلَبُ في قولِه تَعالى[3]: ﴿ وهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سيغْلِبُون ﴾ يُحتَمَلُ أن يكونَ فعَلَةٌ فحُذفت الهاء عند الإضافة كما في:

* . . . . . . عِد الأمرِ . . . *

---

(١) البيت لذي الرمة في ديوانه: ١٠٣٦، وعجزه:

* وأحسن يا ذاتَ الوِشَاحِ التَّقَاضِيَا *

من قصيدة أولها:

ألا حيِّ بـالـزرق الـرُّسوم الخَـوَالِيَا وإن لـم تكُـنْ إلا رَمِيْـمـاً بَـوَالِـيَـا

(٢) جمع الصَّغَانِيُّ ما جاء على هذا الوَزن في كتاب له سماه: «نقعة الصَّديان فيما جاء على فَعَلان» طبع بتحقيق الدكتور علي حسين البَوَّاب سنة ١٤٠٢ هـ.

(٣) سورة الروم: آية: ٣.

قال الفَرَّاءُ(1): أراد: عِدَةَ الأَمْرِ، وأنشد(2):

إنَّ الخَلِيْطَ أجدُّ البَيْنَ فانْجرَدُوا   وأخلَفُوكَ عِدَ الأمرِ الذي وَعَدُوا

وأمَّا (فَعِلٌ) فنحو حنقه حنقاً، وهو عزيز.

وأمَّا (فِعَلٌ) فهو أحد المصادر الواردة في باب الطبائع نحو صغر صِغَراً وعظم عِظَماً.

وأمَّا (فُعَلٌ) فهو في المعتل اللاّمِ نحو الهُدى والسُّرى، وهذا البناء قليلٌ، وهو من أبنيةِ الجمعِ، ويشهدُ له أن بعضَ العربِ يؤنِّثُهُ على إرادة الجَمْعِ.

وأمَّا (فَعَلَةٌ) فنحو الغَلَبَةُ.
وأمَّا (فَعِلَةٌ) فنحو السَّرِقةُ.

وأمَّا (فَعَالٌ) فنحو فسد فَسَاداً وذهب ذَهَاباً، ويجيء في باب الطبائع محذوف الهاء كقولك: جمل جَمَالاً.

وأمَّا (فِعَالٌ) فنحو كتبت كِتَاباً، وصرفت الكلبةُ: إذا اشتهت الفحل صِرَافاً.

وأمَّا (فُعَالٌ) فنحو شؤال.

وأمَّا (فَعَالَةٌ) فهو أحد المصادر الواردة في باب الطبائع: تقول: سفه سَفَاهَةً (3وفقه فَقَاهةً3) وقد يجيء في غير ذلك الباب نحو: زهد في الشيء زَهَادةً.

---

(1) معاني القرآن: 2/254. وفيه: «يريد..».
(2) البيت للفضل بن العباس اللهبي، في الخصائص: 3/171، والأشباه والنظائر: 3/103، وشرح شواهد الشافية: 64، وهو في اللسان: (غلب) و(وعد).
(3 - 3) ساقط من (ب) معلقة على هامش الأصل.

وأمَّا (فِعَالَةٌ) فكالولَاية للشيءِ مثل حسب حسَابَةً، وكتب كِتَابةً، وقال: أخلب خِلَابةً؛ لأنها كالصِّناعَةُ.

وأمَّا (فُعُوْلٌ) فهي[1] في الأغلبِ لغيرِ المتعدي كالقُعُوْدِ والجُلُوسِ.

وأمَّا (فَعُوْلٌ) فحكى اليَزِيْدِيُّ عن أبي عَمْروٍ القَبُول ـ بالفتح ـ مصدرٌ لم أسمع غيره، وقد جاء الوزوع والولوع تقول: أوزع بكذا وأولع به.

وأمَّا (فَعِيْلٌ) فهو نَزْرٌ جدًّا، كقولكَ خَبَّ الفرَس خَبِيْباً وذَمَلَ البَعِيْرُ ذَمِيْلاً. وهو من مصادر فَعَلَ يفعِلُ ـ بفتح العين في الماضي وكسرها في المستقبل ـ.

وأمَّا (فُعُولَةٌ) فهو أحد المصادر الواردة في باب الطبائع.

وأمَّا (مَفْعَلٌ) فهو قياس كالمَدْخلِ.

وأمَّا (مَفْعِلٌ) فنحو المَرْجع، قال اللّه تعالى[2]: ﴿ ثمَّ إلى ربِّكُمْ مَرْجِعُكُمْ ﴾ وهو شاذٌ؛ لأنَّ المصادر من فَعَلَ يفعِلُ إنما يكونُ بالفتحِ.

وأمَّا (مَفْعَلَةٌ) فنحو المسعاة (3في الجود والكرم3).

وأمَّا (مَفْعِلَةٌ) فنحو المحْمِدَةِ.

وأمَّا (فَعَالِيَةٌ) فلم يوردها الشَّيْخُ ـ رحمه الله ـ لقلَّتِها يقالُ: عَلَنَ الشيءُ علانيةً. قال الفَرَّاءُ: هذه الياء لا تلحق من المصادرِ إلا ما كان ثالثُهُ ألفاً مع فتح التاءِ ولحاق الهاء في آخره.

قال جارُ اللّه: «(فصل): وتجري في أكثر الثلاثي المزيد فيه والرباعي على سننٍ واحدٍ، وذلك قوله في أفعل إفعالٌ، وفي افتعل افتعالٌ، وفي انفعل

---

(١) في (ب): «فهو».

(٢) سورة الانعام: آية: ١٦٤.

(٣ ـ ٣) في (ب): «الكرم والجود».

انفعالٌ، وفي استفعل استفعالٌ، وفي افعلّ وافعالّ افعلال وافعيلال، وفي افعول افعوال وفي افْعوْعَلَ افعيعال، وفي افعنلل افعنلال، وفي تفاعل تفاعل، وفي افعلل افعيلال، وفي فعَّل تفعيل وتفعلة. وعن ناسٍ من العربِ فِعّال، قالوا: كلمته كِلّاماً. وفي التَّنزيل[1]: ﴿ وكذَّبُوا بآياتنا كِذَّاباً ﴾».

قال المشرح: (إفعال) كإكرامٍ، و(افتِعَالٌ) كـاحتبَاسٍ و(انفعـال) كانطلاقٍ، و(استفعـال) كاستخـراج، و(افعلال) كـاحمرارٍ، و(افعيـلال) كـاشهيهابٍ، و(افعـوال) كاجلواذٍ و(افعيعـال) كاعشيشـابٍ، و(افعنلال) كاحرنجامٍ، و(تفاعل) كتقاتلٍ، و(افعِلّالٌ) كاقشعرار، و(تَفعيل)، و(تفعلة) كتخريج وتروية وتسلية.

قال جارُ اللّهِ: «وفي فاعل مُفاعلةٌ وفِعالٌ، ومن قال: كِلّامٌ قال: قيتالا».

قال المشرح: مَنْ قال: كلَّمْتُهُ [2]تكلِيْماً وكلاماً[2] قال: قـاتَلْتـهُ مُقاتلة وقِيْتالاً.

قالَ جارُ اللّهِ: «وقال سيبويه: في فِعَّال كأنهم حذفوا الياء التي جاء بها أولئك في قِيْتَال ونحوها».

قالَ المُشَرِّحُ: يعني: كأنّهم اختصروه وجعلوه لغة لأنفسهم.

قالَ جارُ اللّه: «وقد قالوا: ماريتُهُ مِرَّاءً، وقاتلته قِتَّالاً».

قال المُشَرِّحُ: وهو بكسر الفاء وتشديد العين.

قالَ جارُ اللّهِ: «وفي تفعَّلَ تَفَعُّلٌ وتفِعَّـالٌ فيمن قال كِـلَّامٌ قالـوا: تَـحَمَّلْتُـهُ/ تحِمَّالاً وقال[3]: [١١٣/أ]

---

(١) سورة النبأ: آية: ٢٨.

(٢ - ٢) في (ب): «كلاماً وتكليماً».

(٣) إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٠٨، والمنخل: ١٣٤، وزين العرب: =

ثـلاثـةُ أحبابٍ فحبٌّ عـلاقـةٌ   وحبٌّ تِمِـلَّاقٌ وحبٌّ هـو القتْـلُ

قالَ المُشَرِّحُ: تِفِعَّالٌ: بكسرِ التاءِ والفاءِ وتشديدِ العين.

الرِّوايةُ: «فحبٌّ» بالتنوين في المواضع. ويروى: «فحبُّ» بالإضافة في كلا المَوضعين.

قالَ جارُ اللَّه: «وفي فَعْلَلَ فَعْلَلَةٌ وفِعلالٌ، قال رؤبة:

* سَرهفته وأيَّما سرهاف *

قال المُشَـرِّحُ: (1سرهف الصبي، وسرعف: إذا أحسنَ غِذاءه نقل عن (مجمل[2] اللغة)1)

هذا البيت قد طلبتُه في ديوان رؤبة فلم أجده، وطلبتُه في ديوان العجاج فإذا فيه[3]:

= والخوارزمي: وشـرح المفصل للأندلسي: ١١٣/٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤٧/٦، ٤٨، ١٥٧/٩.

وهو من شواهد مجالس ثعلب: ٢٣، وإعراب ثلاثين سورة: ٨١، واللسان: (ملق).

قال ابن المستوفي: «وهذا البيت سمعت شيخنا أبا الحرم مكي بن ريان ينشده: (حب علاقة، وحب تملاق) بالتنوين فيهما، وبالإضافة إلى ما بعدها.

وهذا البيت أنشده ثعلب في أماليه، قال: أنشدنيه ابن الأعرابي: قالَ: أنشدني أعرابي قال: فقلت: زِدني ثانياً فقال: هو يتيم».

وكان ثعلب قد قال قبل ذلك:

ثـلاثـةُ أبـيـاتٍ فـبـيـتٌ أحـبُّـه   وبيتـان لَيسـا من هـواي ولا شكْـلي
الا أيُّهـا البيْتُ الـذي حِيْـلَ دونَـه   بنـا أنت من بيت وأهـلُـك من أَهْـلِي
بنـا أنت مـن بيْتٍ دخـولـك طيِّـبٌ   ومثواكَ لـو يُسـطاع بـالبـارِدِ السَّهْـلِ

(١ ـ ١) هذه العبارة جاءت في نسخة (ب) بعد إكمال الشاهد وشرح ألفاظه.

(٢) لم أهتد إليه في المجمل، وهو في الصحاح: ١٣٧٣/٤، ١٣٧٤ (سرعف).

(٣) ديوان العاج: ١٦٧، ١٦٨.

وعبارة المؤلف هذه نقلها الأندلسي في شرحه: ١٣/٣ وابن المستوفي في إثبات =

والنَّسرُ قد يركضُ وهو هافِ   يدل بقدر ريشه الغُدافِ
قُنازعاً من زُغُبٍ خوافِي   سَرْهفته ما شِئْتَ من سِرْهَافِ

القنازع: جمع قنزع. وهو أن يذهب من الشَّعْرِ مواضع ويَبقى منه مواضع.

قالَ جارُ اللَّه: «وقالوا في المضعف: قِلْقَالٌ وَزِلْزالٌ بالكسر والفتح. (١وفي تَفَعْلَلَ تَفَعْلُلاً١)».

قال المشرحُ: هذا نص من الشيخ [- رحمه الله(٢) -] على أنّك لو فتحت الفاء في غير المضعف فقلت في دحرج دحراج لم يجز.

نظير تفعلل تجلبَبَ وتدحرج، وهو من مُتشعبات الرُّباعي.

قال جارُ اللَّه: «(فصل): وقد يرد المصدر على وزن اسمي الفاعل والمفعول كقولك قمت [قائماً](٢) وقوله(٣):

* ولا خارِجاً من فِيَّ زورُ كَلامِ *

وقولـه:

= المحصل: ١٠٩، والمراغي في المنخل: ١٣٤.
توجيه إعراب الشاهد وشرحه في إثبات المحصل: ١٠٨، ١٠٩، والمنخل: ١٣٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤٧/٦، ٤٩، وشرح المفصل للأندلسي: ١١٣/٣.
وينظر: المقتضب: ٩٥/٢، والأصول: ٥٣٦/٢، وكتاب ليس لابن خالوية: ١٨، والخصائص: ٢٢٢/١، والمنصف: ٤١/١، ٤/٣، وأمالي ابن الشجري: ٢٩٤/٢، والخزانة: ٢٤٦/١.
(١ - ١) ما بين القوسين جاء بعد شرح العبارة السابقة لها وأفردها الناسخ بـ «قال جار اللَّه ثم قال المشرح...».
(٢) في (ب).
(٣) البيت للفرزدق، وقبله:
ألم ترني عاهدت ربي وإنني   لبين رتاج قائماً ومقام
على حلفة لا أشتم الدّهر مسلماً   ولا خارج من فيّ زور كلام
وقد تقدم ذكره.

* كَفَىٰ بالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءَ كافي *

قالَ المُشرِّحُ: كما يرد اسما الفاعل والمفعول على صِيْغَةِ المَصْدَرِ كقولك: رجلٌ عَدْلٌ وبيتُ الحماسة[1]:

* إذا هَمَّ أَلْقَى بَيْنَ عَيْنَيْه عزْمَهُ *

كذلك يرد المصدر على وزنها.

أسماءُ: اسمُ امرأةٍ، وكان القياس أن يقول: كافياً ـ بالنصب ـ لأنَّ معناه: كفى بالنأي من أسماء كِفَايةً، إلا أنَّه حملَ النَّصبَ على الجَرِّ كما في بيتِ السّقط[2].

وما تـركْتُ بـذات الـدَّل عـاطلةً مِنَ الـظِّبـاءِ ولاَ عـارٍ مِنَ البَقـرِ

---

(١) البيت لسعد بن ناشب من بني مازن بن مالك بن عَمْرو بن تميم وكان أصاب دماً فهدم بلال ابن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري والي البصْرة وقاضيها داره. . .

ويعد سعدٌ من شياطين العرب وهو صاحب يوم الوقيط في الإسلام بين تميم وبكر بن وائل.

أخباره في: النقائض: ١/٣٠٥، والشعر والشعراء: ٢/٦٩٦، والخزانة: ٣/٤٤٦. والبيت من أبيات أوردها أبو تمام في الحماسة: ٣٤، ٣٥ (رواية الجواليقي) هي:

سَأغسِلُ عنِّي العـارَ بالسَّيفِ جالباً علـيَّ قضـاء اللَّه مـا كـان جـالِبَـا
وأذهـلُ عـن دَاري وأجعلُ هـدمَهـا لعـرضِي من باقِي المَـذَمَّةِ حـاجِبَا
ويَصْغُـرُ في عَيْني تِـلادي إذا انثَنَتْ يَميني بـإدراك الـذي كنتُ طـالِبَـا
فـإن تهدمـوا بـالغـدر داري فإنَّهـا تـراثُ كـريـم لا يبـالي العَـواقِبَـا
أخـو غمرَاتٍ لا يُـريـد على الـذي يهمُّ بـه من مُفْضـع الأمـر صـاحِبَـا
إذا هـمَّ لـم تَـرْدَع عـزيمـة همِّـه ولم يـأت ما يأتي من الأمـر هـائبَا
فيـا لَـرزام رشَّحـوا بي مقـدمـاً إلى المـوت خوَّاضـاً إليه الكتـائِبَـا
إذا هـمَّ أَلَقـى بيـن عـينيـه عَـزْمـه ونـكَّب عـن ذكـر العـواقبِ جـانبـا
ولم يَستشـر فـي رأيِـهِ غيـر نَفسِـهِ ولم يـرضَ إلا قائـمَ السيفِ صـاحبَا

وزاد عليها البغدادي في الخزانة: ٣/٤٤٦ بيتين أوردهما عن ابن هشام في شرح الشواهد: ١/١٦٣.

(٢) شروح السقط: ١/١٢٥.

وقولـه(١):

* كأنّ أيْدِيْهِنَّ بالقاعِ القَرَقْ *

وبعـده(٢):

. . .   .   وليس لحبِّهـا إذ طــالَ شــافِـي
فيَـا لَـكِ حــاجـةً ومــطالَ شـوقٍ   وقــطعَ قــرِيْـنَـةِ بعــدَ ائتــلاَفِ

(٣هذا الشِّعرُ لبِشْرٍ٣).

قالَ جارُ اللَّهِ: «ومنه الفاضلة والعـافية، والكـاذبة والـدالة، والميسـور، والمعسور، والمرفوع، والموضـوع والمعتول، والمجلود، والمفتـون في قولـه تعالى(٤): ﴿ بأيِّكُم المَفْتُونُ ﴾».

قـال المُشَرِّحُ: الفـاضلة والإفضال والعـافية والمُعـافاة والكـاذبةُ كـأنَّهـا التكـذيبُ. قـال تعـالى(٥): ﴿ ليسَ لِـوَقْعَتِهَـا كـاذِبَـةٌ ﴾، والـدالــةُ الادلالُ، والمَيْسُـورُ والمَعْسُورُ اليُسْـرُ والعُسْرُ، والمَـرْفُوعُ والمـوْضُوع الـرَّفعُ والـوَضْعُ، فالرفع: عدوٌ دون الحضرِ، قال(٦):

مــوضُــوعـهــا زَوْلٌ ومــرفــوعهــا   كـمــرٍّ صــوبٍ لـجـبٍ وَسْطَ رِيْــح

(١) البيت لرؤبة في ملحقات ديوانه: ١٧٩.
والشاهد في الكامل: ٣٠/٢، والمحتسب: ١٢٦/١، ٢٨٩، ٧٥/٢ والخصائص: ٣٠٦/١، وأمالي ابن الشجري: ١٠٥/١، والمرتجل: ٥٢، والخزانة: ٥٢٩/٣.
(٢) ديوان بشر بن أبي خازم: ١٤٢. وبينهما بيت.
توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١١١، والمنخل: ١٣٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٥/٦، ١٠٣/١٠، وشرح المفصل للأندلسي: ١١٤/٣.
وينظر: المقتضب: ٢٢/٤، والخصائص: ٢٦٨/٢، والمنصف: ٢٦٨، وأمالي ابن الشجري: ١٨٣/١، ٢٨٣، ٢٩٦، ٢٩٨، والمرتجل: ٢٠٤، والخزانة: ٢٦١/٣.
(٣ ـ ٣) ساقط من (ب).
(٤) سورة القلم: آية: ٦.
(٥) سورة الواقعة: آية: ٢.
(٦) هو طرفة بن العبد، ديوانه: ١٤٥.

المعقول العقل، والمجلود الجلادة والتصبر، والمفتون الفتنة ومعنى قوله[١]: ﴿ بأَيِّكُمُ المَفْتُونُ ﴾ بأَيِّكم الفِتْنةُ، وهذا في من لم يَجعل الباءَ زائدةً، فأمَّا من جعَلَها زائدةً فالمفتون على أصله.

قالَ جار اللَّهِ: «ومنه المَكروهة والمَصدوقة والمأوية».

قال المُشَرِّح: المَكروهةُ: الكَراهِيَةُ، والمَصْدُوقَةُ: الصِّدْقُ والمأوِيَّةُ: الرَّحمةُ من آوى: إذا رحِمَ.

قَالَ جارُ اللَّهِ: «ولم يُثبِت سيبويه الوارد على وزن مَفْعُولٍ».

قال المُشرِّحُ: يعني نحو الميسور والمعسور والمرفوع والموضوع والمعقول والمجلود والمفتون بمعنى: اليسر والعسر والرفع والوضع والمعقل والجلادة والفتنة.

قال جارُ اللَّهِ: «والمُصبَحُ والمُمْسَى والمُجرَّبُ و[المُقَاتَلُ][٢] والمُتَحامَلُ والمُدحْرَجُ، قال:

الحمدُ للّه ممْسانَا ومصْبَحَنَا بالخيرِ صبَّحَنَا رَبِّي ومَسَّانَا

وقال:

* وعلمُ بيانِ المَرْءِ بعدَ[٣] المُجَرَّب *

وقال:

* فإنَّ المُنَدَّى رِحْلَةٌ فرَكوْبُ *

وقال:

---

(١) سورة القلم: آية: ٦.
(٢) ساقط من (أ).
(٣) في (ب) «عند».

* إنَّ المُوَقَّى مثل ما وُقِّيتُ *

وقال(١:

* أُقاتلُ حتى لا أرى لي مقَاتلاً(١) *

وما فيه(٢) متَحَامَلٌ، وقال:

* كأنَّ(٣) صوتَ الصِّنْجِ في مُصَلْصَلِهْ *

قال المُشَرِّحُ: مصبحَنا ـ بالنَّصب ـ والمعنى(٤): وقتَ إصْبَاحِنَا ووقت إمسائِنَا، وهذا كما تقولُ: أتيتُك خفوقَ النَّجْمِ، أي: وقتَ خفوقِهِ. عندَ المُجَرَّبِ(٥)، أي: عندَ التَّجربةِ، ندّت الإبلُ تندو: إذا رعت بين العلل

(١ ـ ١) تقدم هذا البيت في (أ) على البيتين قبله.

(٢) في (ب): «وما فيه لي . . .».

(٣) ساقط من (ب).

(٤) البيت لأمية بن أبي الصلت الثقفي، ديوانه: ٥١٦.

إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١١١، والمنخل: ١٣٥، وشرح المفصل للأندلسي: ٣/١١٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ٦/٥٠، ٥٣، وهو من شواهد كتاب سيبويه: ٢/٢٥٠، ومغني اللبيب: ٢/٢١٣.

(٥) هذا صدر بيت لرجل من بني مازن وقد أوقعت بنو مازن بقوم من بني عجل فقتلوا منهم، فعدت بنو عجل على جار لبني مازن فقتلوه، وتكملته وما قبله من الأبيات في إثبات المحصل: ١١١ كالتالي:

وقد ذقتمونا مرة بعد مرة ... وعلم بيان المرء بعد المُجَرَّبِ
وما قتْلُ جارٍ عائب عن بصيرة ... بطالب أوتار بمسلك مَطْلَبِ
جنيتم وجرتم إذ أخذتم بحقكم ... غريباً زعمتم مرملاً غير مَذْنَبِ
فلم تدركوا ثأراً ولم تذهبوا بما ... ذهبتم بني عجل إلى وجه مَذْهبِ
ولكنَّكم خفتم أسنةَ مازنٍ ... فنكبتم عنها إلى غير منكب

قال ابن المستوفي: «رواه الخوارزمي: (عند المجرب)»، وقال أيضاً: «وقرأته على شيخنا أبي الحرم ـ رحمه الله ـ:

* وعلم بيان المرء عند المجرب *

ولا شاهد فيه إذاً إلا موافقة وزن المصدر، ويصح الاستشهاد به إذا روي «بعد المجرب» =

والنهل، وتَنَدَّت مثله، وأنديتها [أنا][١] ونديتها تندية. الأصمعي[٢]: اختصم حيان من العرب في موضع فقال أحدُهما: مركَز رماحنا، ومخرَج نسائنا، ومسرَح بهمنا ومندَى [خيلنا][٣] ومعنى البيت من باب قوله[٤]:

* تَعْلِيفُها الإسراجُ والإلْجَامُ *

البيتُ لعلقمة بن عَبَدة وقبله[٥]:

فـأَوْرَدَهَـا مـاءً كـأنَّ جُـمَـامَـهُ　　من الأُجن حِنّـاءٌ معـاً وصَـبِيْـبُ
تَرادى على دِمَنِ الحِيَاضِ[٦] فإن تَعُفْ　　فـإنَّ المُنَـدَّى ... ... البيت/ [١١٣/ب]

الضَّمِيْرُ في «فأوردها» للراحلة، والصَّبيب: ماءُ ورقِ السّمسم أو غيره من نبات الأرض. قال أبو عُبَيْدٍ[٧]: وقد وصف لي بمصر ولون[٨] مائه أحمر يعلوه سوادٌ. ويقال: هو عصارة ورق الحناء. وهو أيضاً الدَّمُ والعصفر.

= فيكون حينئذ مصدراً.

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١١١ والمنخل: ١٣٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٣/٦، وشرح المفصل للأندلسي: ١١٥/٣، والشاهد في شرح الأشموني: ٣١٠/٢.

(١) ساقط من (أ).

(٢) الخبر في الصحاح: (ندى): ٢٥٠٦/٦.

(٣) في الأصل: «رحلنا» وكذا في شرح المفصل للأندلسي: ١١٥/٣، وما أثبته يؤيد نص الصحاح.

(٤) شرح المفصل للأندلسي: ١١٥/٣ عن الخوارزمي.

(٥) ديوان علقمة: ٤٢ من قصيدته المشهورة.

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١١١، والمنخل: ١٣٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٠/٦، ٥٤، وشرح المفصل للأندلسي: ١١٥/٣.

والشاهد في الكتاب: ٤١٤/١، ٤١٦، والمقتضب: ٩٢/٢، والخصائص: ٣٦٨/١، والصحاح: (ندى).

(٦) ساقط من (ب).

(٧) غريب الحديث: ١٦٨/٤.

(٨) في (أ): «لون مائه...» وهذا غير موجود في نص أبي عبيد في غريب الحديث.

ترادى: يعني ترادد أي: يُعرض عليها الماء مرة بعد أخرى حتى تشرب من هذا الماء(١) المتغير. الدِّمَنُ: هو البَعَرُ والسَّرجين. تعف بالعين المهملة. الموقى: هو(٢) التوقية.

وقبله:

يـا ربّ إن أَخْـطَأْتُ أو نَـسِيْـتُ
فـأنـتَ لا تَـنْسَى ولا تَـمُـوْتُ
إنّ الـمُـوَقَّى... ... الـبيـتُ

وبعـده:

أنقـذني من خـوف مـا خَشِيْتُ
رَبِّـي ولـولا دفْـعُـهُ تَـوَيْـتُ

هذا الرَّجَزُ لرؤبة(٣)، وكان قد وقع في أَيدي الحَروريَّة.

تمامـه(٤):

... ... وأَنْجُـو إِذَا لَمْ يَنْـجُ إلا المُكَيَّسُ

---

(١) ساقط من (ب).
(٢) ساقط من (ب).
(٣) ديوان رؤبة: ٢٥، من أرجوزة في مدح مسلمة بن عبد الملك. توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١١٢، والمنخل: ١٣٦، وشرح المفصل للأندلسي: ١١٦/٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٤/٦، وشرح أبيات سيبويه والمفصل للكوفي: ٢٧٨.
وهو من شواهد الكتاب: ٢٥٠/٢، وشرح أبياته لابن السيرافي: ٣٨٨/٢، واللسان: (خطأ).
(٤) ينسب البيت لزيد الخيل بن مهلهل الطائي، ديوانه: ٧٣، ٧٤.
قال ابن المستوفي: «وقد وقع له تمام غير ذلك وأنشد لمالك بن أبي كعب بن مالك الأنصاري:
* وأنجو إذا غُمَّ الجَبَا ن من الرُّكْبِ *
وهو من أبيات أولها: =

وهو الذي يصفه الناس بالكَيَسِ، يقول: بأنَّه يُقاتل ما وَجدَ (١للقِتالِ موضعاً١) وذلك أنْ يعلمَ أن قتاله نافعٌ؛ فإذا علِم أنه إن قاتلَ قُتِلَ نَجا في وقت لا يَنْجُو فيه إلا البَصِير بالتَّخلُّصِ من مثل تلك الحال.

الصَّنْجُ(٢): صِنجان، أمّا ذو الأوتارِ فيختصُّ به العَجَمُ.

فأمَّا الذي تعرفه العربُ فديْسَقَانِ يُضربانِ عندَ الطَّبْلِ كالطَّبق. صلصلة اللّجام: صـوتُـهُ، عنى بالمصلصل ـ هاهنا ـ الصليل(٣).

قالَ جارُ اللَّه: «والتَّفعالُ كالتَّهذارِ والتَّلعابِ والتَّردادِ والتَّجوالِ والتَّقْتالِ والتَّسيارِ، بمعنى: الهَذرِ واللَّعبِ والرَّدِّ والجَوَلانِ والقَتْلِ والسَّيْرِ مما يُبنى لتكثيرِ الفعلِ والمُبالغة فيه.

قالَ المُشرِّحُ: هو أبداً مفتوحُ التَّاءِ إلا كلمتين: التِّبيان والتِّلْقَاء.

= لعمـرُ أبيـهـا لا تـقـولُ خَـلِيْـلَتِي ألا فَـرَّ عنِّي مـالـك بـن أبي كَـعْبِ

وفي المنخل: «وقيل البيت ليزيد بن المهلهل، وهو من إسناد المبرد».

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل: ١١٣، والمنخل: ١٣٧، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٥/٦، وشرح المفصل للأندلسي: ١١٧/٣.

والبيت من شواهد نوادر أبي زيد: ٣٠٠، والكتاب: ٢/٢٥٠، وشرح أبياته لابن السيرافي: ٣٨٩/٢، والفاضل للمبرد: ٥٣، والخصائص: ٣٦٧/١، ٣٠٤/٣، والخزانة: ٣٩٣ (عرضاً).

(١ ـ ١) في (ب): «موضعاً للقتال».

(٢) لم يذكر الشارح ـ رحمه الله ـ نسبة الرجز، قال ابن المستوفي: البيت لأبي النجم ذكره أبو جعفر محمد بن أحمد بن النحاس. قال أبو الفتح عثمان بن جني في كتاب شرحه ألفاظ ابن السكيت... فدل ذلك على أن مثعلبة المراد بها مثعلب كقوله:

* كأن ضرب الصنج في مصلصله *

ولم يرد البيت في مجموع ديوان أبي النجم ضمن الأرجوزة التي أوردها جامعه، وفيها:

كـأن في الـصَّـوت الـذي يـفـصلـه نـقـارُ دَقٍّ يـتـغـنـى جـلـجـلـه

إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١١٤، والمنخل: ١٣٧، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٥/٦، وشرح المفصل للأندلسي: ١١٧/٣، وينظر: العقد الفريد: ١٧٢/١.

(٣) في (ب): «هو الصليل».

قَالَ جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): والفِعِّيْلَى (١كذلك تقول١): كان بينهم رِمِّيًا وهي التَّرامي الكثير، والحِجِّيْزى والحِثِّيْثَى كثرةُ الحجزِ والحثِّ والدِّلِّيْلي كثرة العِلم بالدِّلالة والرُّسوخِ فيها، القِتِّيْتَى كثرةُ النَّمِيْمَةِ».

قالَ المُشرِّحُ: العِمْرَانِيُّ[٢]: سألتُ صاحب (الكشاف) فقلتُ: الفِّعيلي أهو على القِياسِ أم مقصورٌ على السماعِ، فقال: هو كثيرُ الاستعمالِ فيَنْبغِي أن يكونَ قِيَاساً.

قال جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ)[٣]: وبناءُ المرَّةِ من المُجَرَّدِ على (فَعْلَة)[٤] تقول: قمت قومه وشربت شَربه».

قالَ المُشَرِّحُ: هو مفتوحُ الفاء أبداً.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وقد جاءَ على المصدر المستعمل كقولهم: أتيتهم إتيانه ولقيته لقاءه».

قالَ المُشَرِّحُ: لِقاءه بكسر اللام.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وهو مما عداه على المصدرِ المُستعمل كالإعطاءِ والانطلاقةِ والابتسابةِ والتَّرويحةِ والتَّقلبةِ والتَّغافلةِ».

قالَ المُشرِّحُ: [التَّقلبة][٥] بالقاف، والتغافلة بالغين والفاء.

قالَ جا ر اللَّهِ: «وأمَّا ما في آخره تا ء فلا يتجاوز به المُستعمل بعينه، تقولُ: قاتلتُه مقاتلةً واحدةً، وكذلك الاستعانةُ والدَّحْرَجَةُ».

قال المُشَرِّحُ: هذه المسألةُ تشبه قولهم: شاةٌ ذكرٌ، وحمامةٌ ذكرٌ.

(١ ـ ١) في (ب): «كقولهم كانت بينهم. . .».

(٢) نقل الأندلسي في شرحه: ١١٧/٣ نص المؤلف هذا.

(٣) ساقط من (ب).

(٤) في (ب): «على فعوله».

(٥) في (أ): «القلبة».

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): وتقول في الضَّربِ من الفعل: هو حسن الطِّعْمَةِ والرِّكْبَةِ والجِّلْسَةِ والقِعْدَةِ، وقتلته قِتْلَةَ سَوْءٍ[1] وبئسَت الـمِيْتَـةُ، والعِذْرةُ للضَّربِ من الاعتِذارِ».

قالَ المُـشَـرِّحُ: هو مكسورُ الفاءِ أبداً.

قالَ جارُ اللَّه: «(فصل): وقالوا فيما اعتَلت عينه من أَفْعَل واعتَلت لامه من فَعَّلَ: إجارةٌ وإطاقةٌ وتعزيةٌ وتسليـةٌ معوضين التـاء من العين واللاّم الساقطتين».

قالَ المُشَرِّحُ: اختلفوا في أن السَّاقط من إجارة وإقامة ما هو؟، فـعند الخليلِ وسيبويه[2] أنَّ الساقطَ ألفُ إفعال؛ لأنه أحق بالحذف لكونه زيادة، والذي ذكره الشيخ ـ هاهنا ـ غير قوليهما.

احتجَّ الشيخُ[3] [ـ رحمه الله ـ][4] بأنَّ العينَ أولى بالسُّقوطِ؛ لأنَّه أخفى. ألا تَرى أنَّ المصدرَ هُنا مركبٌ من حروفِ البناء من الصيغة، وحروف البناء أونهما وجوداً فيكون أَخفى، ونظير هذا الاختلاف اختلافهم في ياءِ مَبِيْعٍ وواو مَقُوْلٍ، فعندَ الأخفش المحذوف هو العَين، وعندَ سيبويه واوُ مَفعول[5].

الأول بالجيم والراء، والثاني بالقاف والثالث بالزاي.

قالَ جارُ اللَّهِ: «ويجوز ترك التعويض في أَفعل دون فعَّل، قال الله تعالى[6]: ﴿ وإِقَامِ الصَّلَاةِ ﴾».

قالَ المُشَرِّحُ: أقاموا المضافَ إليه مقامَ التاءِ في التَّعويض، وإنما لا

(١) ساقط من (ب).
(٢) الكتاب: ٢/٢٤٤.
(٣) نقل الأندلسي في شرحه: ١١٨/٣ شرح هذه الفقرة.
(٤) في (ب).
(٥) الكتاب: ٢/٣٦٣.
(٦) سورة الأنبياء: آية: ٧٣.

يجوزُ في ترك التعويض في نحو تعزية وتسلية، لأنه لو ترك لسقطت(1) الياء الباقية في محل الرفع والجر وحينئذ تذهب التآن بخلاف نحو الإقامة.

قالَ جارُ اللّه: «وتقول(2): أريته(3) إراءً، ولا تقول: تسلياً ولا تعزياً».

قال المُشَرِّحُ: فإن سألتَ: لمَ لَمْ يأتوا بالمَصْدَرِ في المعتل باللاَّم من فعل على تفعيل؟

أجبت: لو أتيت به على تفعيل للزم في حبيب ونحوه إذا أتيت به على فعَّل أن يكونَ المصدرُ على تَفعيل أيضاً فتجتمعُ ثلاث ياآت، وإذا/ كانُوا قد [114/أ] رَفَضُوا في نحو غطاءٍ التَّحقيرَ على الإتمام؛ لأنَّه كانَ يجتمع ثلاث ياءآت الوُسطى منهم متحركة بالكسرِ، فكذلك رُفِضَ هذا في تَفْعِيْلٍ، لأنَّه [على] تلك العِدَّةِ، وفيهن الكسرة وإن كانت الكسرة في تَفعيل أولى. وفي غطاء إذا حقرت ثانياً».

(4قال المُشَرِّحُ4): إراء على وزن إقاماً.

قالَ جارُ اللّهِ: «وقد جاء التَّفعيل فيه في الشعرِ، قال(5):

فـهـي تُـنَـزِّي دَلْـوَهَـا تَـنْـزِيًّـا كَـمَـا تُـنَـزِّي شَـهْـلَةً صَـبِـيًّـا»

قالَ المُشَرِّحُ: [ما قال](6) يُحتمل أن يكون تَنْزِيَةً ـ هاهنا ـ من قَبِيْلِ

---

(1) في (ب): «لسقط».
(2) ساقط من (ب).
(3) في هامش (ب): «أرأيته» قراءة نسخة أخرى.
(4 ـ 4) ساقط من (ب).
(5) الرجز غير منسوب.
توجيه إعراب الشاهد وشرحه في إثبات المحصل: 114، والمنخل: 137، وشرح المفصل لابن يعيش: 58/6، وشرح المفصل للأندلسي: 119/3، وهو في الخصائص: 302/2، والمنصف: 195/2، والمقرب: 490 والأشباه والنظائر: 118/1، وشرح شواهد الشافية: 67.
(6) ساقط من (أ).

قوله[١]:

* أَخُو سَبَبٍ يُرْمى بِهِ الرَّجَوَانِ *

قَالَ جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): وتعمل المصدر إعمال الفعل مفرداً كقولك: عجبت من ضَرْبٍ زيدٌ عَمراً، ومن ضَرْبٍ عَمْراً زيدٌ».

قالَ المُشَرِّحُ: تارةً تقدم فاعل المصدر كما هو[٢] الأصل، وأخرى تقدم المفعول كما في الفعل، والمعنِيُّ بالمفرد ـ هاهنا ـ غير المضاف.

قالَ جارُ اللَّهِ: «ومضافاً إلى الفاعل والمفعول كقولك: أعجبني ضربُ الأميرِ اللصَّ، ودقُّ القصارِ الثَّوبَ[٣]، وضربِ اللّصِ الأميرُ، ودَق الثَّوبِ القصارُ».

قالَ المُشَرِّحُ: وضرب اللصِّ الأميرُ ودق القَصارِ الثَّوبُ، قوله: ومضافاً تُبين أن المراد بالمفرد غير المضاف إذا أضفت المصدر إلى الفاعل نصبت المفعول بعده، وإذا أضفته إلى المفعول رفعت الفاعل قال الإمام عبد القاهر الجرجاني[٤]: ولتركهم ذكر الفاعل قل في الكلام مثل قولك: عجبت من

---

(١) نقل الأندلسي في شرحه: ١١٩/٣ نص كلام المؤلف.

وجاء في إثبات المحصل: قال الخوارزمي: يحتمل أن يكون... بخط المغربي: (أخو شعث)، وفي نسخة الخوارزمي (أخو سبب) وهو في شعر عطارد بن قران اللص من أبيات منها:

أَلا هَـزِئَتْ مني بِنَجْران أن رَأَتْ ... مـنـامي فـي الـكـبْـلَيْـن أمُّ أَبَـانِ
كـأنْ لم تَـرَىْ قبلي أسيراً مكبَّلاً ... ولا رجـلاً يـرمـي بـه الـرَّجَـوَانِ
كـأنّي جوادٌ ضمه العبـدُ بعـدمَـا ... جَـرَىْ سـابـقـاً فـي حَلْبَـةٍ ورِهَـانِ
خليليَّ ليسَ الـرأْيُ في صدر واحـدٍ ... أشـرَّ عـليَّ الـيـومَ مـا تَـريَـانِ

....

(٢) في (ب): «في الأصل».

(٣) قبلها في الأصل: «دق الثوب القصار» من سهو الناسخ.

(٤) شرح الإيضاح له: ٥٥٨/١ ونص كلام عبد القاهر الجرجاني غير موجود فيه إلا أن فيه ما يشبهه فقط، فيظهر أن الخوارزمي رجع إلى كتاب آخر لعبد القاهر لم أهتد إليه.

ضربِ زيدٍ عمراً، ومن دق القصارِ الثوبَ، إنما يجيء ذلك في أمثلة النحويين. هذه المسألة. الأمير والقصار مرفوع قليل في الاستعمال. قال الإمام عبد القاهر الجرجاني: وإنما يجيء ذلك في الشّعرِ على قلّةٍ أيضاً، وأنشد(١):

أمِنْ رَسْمِ دارٍ مُـرْبِـعٌ ومُصِيْـفُ لِعَيْنَيْكَ من (٢ماءِ الشُّؤون٢) وَكِيْفُ

والتقدير(٣): أمن أن رسم داراً مربعٌ ومصيفٌ، وهو من قولهم: رسمَ المطرُ الدارَ: إذا أحدثَ فيها آثاراً، وقد يضاف المصدر إلى المفعول ويترك ذكر الفاعل كقوله تعالى(٤): ﴿ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إلى نِعَاجِهِ ﴾، وقوله(٥): ﴿ لَا يَسْأَمُ الإنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الخَيْرِ ﴾ قال الإمام عبد القاهر الجُرجاني: وهذا كثيرٌ جدّاً.

قالَ جارُ اللَّهِ: «ويجوز ترك ذكر الفاعل والمفعول في الإفراد والإضافة كقولك: عَجِبْتُ من ضربِ زيدٍ، ونحو قوله عزَّ اسمه(٦): ﴿ أو إطعامٌ في يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيْماً ﴾ ومن ضربِ عمروٍ، ومن ضَرْبِ زَيدٍ، أي من أن ضربَ زيداً أو ضرب، ونحو قوله(٧): ﴿ وهُمْ من بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُوْنَ ﴾».

قالَ المُشَرِّحُ: الشيخُ ـ رضي الله [عنه] ـ لم يعن بقوله: ترك ذكر الفاعل والمفعول ترك ذكرهما معاً في حالة الإفراد والإضافة؛ لأنَّ تركهما ـ وإن

---

(١) البيت للحطيئة في ديوانه: ٢٥٣ يمدح والي الكوفة سعيد بن العاص الأموي لعثمان بن عفان رضي الله عنه، وهو من شواهد الإيضاح لأبي علي: ١٥٨. والمقتصد لعبد القاهر: ١/٥٥٩. وينظر: أمالي ابن الشجري: ١/٣٥١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٦/٦٢، والخزانة: ٣/٤٣٦.

(٢ ـ ٢) في (ب): «نبء السيوف».

(٣) في (ب): «التقدير».

(٤) سورة ص: آية: ٢٤.

(٥) سورة فصلت: آية: ٤٩.

(٦) سورة البلد: الآيتان: ١٤، ١٥.

(٧) سورة الروم: آية: ٣.

أمكن في حالة الإفراد ـ لم يُمكن في حالةِ الإضافة وهذا لأنَّ المصدرَ إذا أُضيف فلا بدَّ من أن تكونَ الإضافة إلى أحدهما كقولك: عجبتُ من ضربٍ زيداً، ضرب ـ هاهنا ـ منون والفاعل متروك وكذلك في قوله: ﴿ أو إطعامٌ ﴾ الفاعل متروك، قوله: ومن ضرب زيد ـ هاهنا ـ احتمالات إن كان ضرب من المصدر المبني للفاعل، فزيدٌ يحتمل أن يكون في محل الرفع، وأن يكون في محل النَّصب بأنه فاعل ضرب أو مفعوله، وإن كان من المَبني للمفعول لم يكن إلا في محل الرَّفع. ﴿ غَلَبِهِمْ ﴾ في الآية من باب إضافةِ المصدرِ إلى المفعول بدليلِ قوله[1]: ﴿ وهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهم سَيَغْلِبُونَ ﴾ مبنياً للفاعل أو إلى المفعول بدليل صدر الآية وذلك على حسب بنائك.

فإن سألتَ: فإذا كان فاعلُ المصدَرِ متروكاً فهل يجوزُ أن يكون منوناً مُضمراً كما في الفعل؟

أجبتُ: لا يجوزُ.

فإن سألتَ: فما وَجْهُ الفرق بين الفعل والمصدر؟

أجبتُ: الفعلُ في تقديرِ عن المقدرة، ولا كذلك المصدر وهذا قد مر.

قالَ جارُ اللّهِ: «ومعرَّفاً [باللام][2] كقوله[3]:

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءه   يَخَالُ الفِرارَ يُرَاخِي الأَجَلْ

وقوله:

---

(١) سورة الروم: آية: ٣.

(٢) ساقط من (أ).

(٣) البيت غير منسوب.

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١١٤، والمنخل: ١٣٧، وشرح المفصل لابن يعيش: ٦/ ، وشرح المفصل للأندلسي: ١٢٥/٣.

وهو من شواهد الكتاب: ٩٩/١، وشرح أبياته لابن السيرافي: ٣٩٤/١، والإيضاح: ١٦٠، والمنصف: ٧١/٣، والخزانة: ٤٣٩/٣.

* كَرَرْتُ فلم أَنْكِل عن الضَّربِ مِسْمعًا *

قالَ المُشَرِّحُ: أعمل المصدر المعرَّف [بالألف][1] واللام وهو النِّكاية، في أعدائِهِ، والضَّرب في مِسْمعٍ. قال الشيخ أبو علي الفارسي[2]: فإن قلتَ: فهل يكون على أنه أراد: إني كررت على مِسمعٍ فلم أنكل عن الضَّرب، فلما حذف الجار وصل كررتُ إلى مِسْمعٍ [فنصبت][3] كقول الأخطل[4]:

* ... أغْرَتْهُ الأَنَاصِيْلُ[5] *

فإن[6] ذلك لا يُحمل عليه ما وجدت مندوحة عنه[7]. مِسْمَعُ: اسمُ رجلٍ وقد مضى.

صدر البيت[8]:

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولي المُغيرة أَنَّني كَرَرْتُ... ... ... البيتُ

ورواية هذا البيت في كتاب سيبويه[9]: «لحقت» مكان «كررت»،

---

(١) ساقط من (أ).

(٢) الإيضاح: ١٦١.

(٣) عن الإيضاح.

(٤) البيت بتمامه في الإيضاح: ١٦٢:

كأنه واضح الأقراب في لقح أسمى بهن وغرته الأناصيل

شرح شعر الأخطل: ٥٨، وروايته: «كأنها» ولعله الصواب؛ لأنه يصف الناقة.

(٥) في (أ): «الأباصيل».

(٦) في (أ): «قلت».

(٧) في (أ): «ما وحدت عنه مندوحته» وما أثبته من (ب)، هي ترتيب عبارة الإيضاح.

(٨) هذا البيت ينسب إلى المرار الأسدي، شعراء أمويون: ٤٦٤ ونسبه الجرمي إلى مالك بن زُغبة.

(٩) الكتاب: ١/٩٩.

وحينئذ يسقط / الاحتجاج به[1]. وهو في الكتاب منسوبٌ إلى المرار[2]، وقد [١١٤/ب] رواه بعضهم في شعر مالك بن زُغبة الباهلي وكانت بنو ضُبيعة[3] قد أغارت على باهلة فلحقتهم باهلة وهزمتهم.

المُغيرة اسمُ فاعل مؤنَّثٍ من أغارَ. أُولاها: ـ بضم الهمزة ـ مُقدمتُها.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصل): وبيت الكتاب[4]:

قـدْ كنتُ داينتُ بـهـا حَسَّـانـا   مـخـافَـةَ الإفـلاسَ والـلَّيَـانَـا»

(٥قال المُشَرِّحُ٥): إنما نصب فيه المعطوف [محمولاً على محل المعطوف][6] عليه، لأنَّه مفعول.

(٥قال جارُ اللَّهِ٥): «كما حَمل لبيدٌ الصفة على محلِ الموصوف في قوله:

---

(١) عقب ابن المستوفي على كلام المُؤلِّف هنا بقوله: قال ال خوارزمي: ورواية هذا البيت... هذا كلامه والذي أورده الزمخشري وغيره إنما أورده في باب إعمال المصدر الذي فيه الألف واللام، ولم يبالوا بكررت ولا لحقت. وإن كان ذلك قد روى...».

(٢) الكتاب: ٩٩/١، وشرح أبياته لابن السيرافي: ٦٠/١، وشرحها لابن خلف ١٠٢، قال: «ونسبه الجرْمِيُّ لمالك بن زغبة الباهلي، وهو الصحيح...»، وفرحة الأديب: ٣٠.
توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١١٤، والمنخل: ١٣٨، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩/٦، ٦٤.
وينظر: المقتضب: ١٥/١، والإيضاح: ١٢٥، والتمام: ٨٢، والمرتجل: ٢٩٩، والهمع: ١٢٥/٢، والخزانة: ٤٣٩/٣.

(٣) فرحة الأديب: ٣٠.

(٤) البيت في الكتاب: ٩٨/١، وشرح أبياته لابن خلف: ١٠٢، قال: «وأنشد لزياد العنبري، كذا قال أبو علي، ونسب في الفرخ لرُؤبـة».
توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١١٦، والمنخل: ١٣٨، وشرح المفصل لابن يعيش: ٦٥/٦، وشرح المفصل للأندلسي: ١٢٥/٣، ١٢٦.
وينظر: الإيضاح: ١٥٩، وأمالي ابن الشّجري: ٢٢٨/١، والمرتجل: ٣٠١، والخزانة: ٣٢٨/٢.

(٥ ـ ٥) ساقط من (ب) فتداخل الأصل بالشرح في الفقرتين.

(٦) ساقط من (أ).

* طلَب المُعقِّبِ حقّه المَظْلُومُ *»

أي: كما يطلب المعقب المظلوم حقه.

قالَ المُشَرِّحُ: اِعلم أن الشيء إذا حُمل على خلافِ الظَّاهر فهو على وجهين:

أحدُهما: أن يكون الحَمْلُ بَعيداً كما في بيت صُرَّبَعَرْ[1]:

وكـأنَّهم يَبغـون في تلك الـذُرى أن يـأسُـرُوا العيُـوقَ والـدَّبِـرَانِ

جر «الدبران» حملاً على محلّ «العيوق»، وقد مضى تقديـره[2]، وكذلك مسألة الاستثناء، زعم الخليل ويونس أنه يجوزُ ما أَتاني غير زَيْدٍ وعمروٌ كأنك قلتَ: ما أتاني إلا زيدٌ وإلا عمروٌ. ألا ترى أنك تقول: ما أتاني غـيـرُ زيدٍ وإلا عمروٌ فلا يقبح. ومن القريب ما نحن فيه من المسألة فقوله: و «اللَّيانا» معطوف على «الإفلاس» لأنه محله النصب على أنه مفعول مخافة، ومنه:

* . . . والصَّالحُـونَ. . .[3] *

في بيت الكتاب[4]، وأجاز سيبويه هذا ضروبٌ رؤوسِ الرّجال وسوقَ الإبل بجر «رؤوس» ونصبَ «سوق» كما أن «المظلوم» بالرفع صفة «المعقب» لأن محله الرفع بأنه فاعل «طلب».

---

(١) تقدم ذكره في الجزء الأول، ونقل الأندلسي في شرحه: ١٢٦/٣ نص المؤلف الذي فيه البيت.

(٢) في الجزء الأول: ٣٧٢.

(٣) الكتاب: ٣٧٥/١.

(٤) البيت بتمامه في الكتاب: ٣٢٠/١:

يـا لـعـنـة الله والأقـوام كـلهـم والصـالحون على سمعـان من جـار

وينظر: شرح أبياته لابن السيرافي: ٣١/٢.

داينت فلاناً: إذا عاملته، وفي أراجيز رؤبة[1]:

داينت أروي والـدُّيـون تـقضـى   فـمَـطَلـتْ بَعْـضـاً وأدَّتْ بَعْـضَـا

الضَّمير في «بها» للإبل، المعنى: مخافة إفلاس غيرِ حسَّان وليَّانِه، ومداينته بالإبل حسان، لأنه ليس بمُفلسٍ ولا مُماطـلٍ.

الشيخ[2] ـ رحمه الله ـ المعقب: الغريم الدائن [لأنه][3] على عقب غريمه إلى أن يستقضي الدين، وهو مكسور القاف، وقرىء[4]: ﴿ وإن عقَّبْتُم فَعَقِّبُوا ﴾ معناه[5]: إن تَتَبَّعْتُم فَتَتَبَّعُوا بقدرِ الحق الذي لكم ولا تزيدوا عليه.

«حقَّه» منصوب على أنه مفعول «طَلَبَ» و«طَلَبَ» منصوبٌ أيضاً وإن رفعتَ «طلب» فحقه حينئذٍ فعل، يقال: حقَّه يَحقُّه: أي لواه حقه، وصدر البيت[6]:

حتَّى تَهَجَّـرَ في الـرَّواحِ وهـاجَـه   طلبَ الـمُـعَـقِّـبِ... ... البـيت

(١) ديوانه: ٧٩.

وينظر: الكتاب: ٣٠٠/٢، وشرح أبياته لابن السيرافي: ٣٥٥/٢، والأصول لابن السراج: ٢٣٠/٢ والخصائص: ٩٦/٢، وشرح شواهد الشافية: ٢٣٣.

(٢) الكشاف: ٤٣٥/٢.

(٣) ساقط من (أ).

(٤) سورة النحل: آية: ١٢٦.

وهي قراءة ابن سيرين في المحتسب: ١٣/٢، والبحر المحيط: ٥٦٩/٥، إضافة إلى الكشاف.

(٥) في (ب:) «المعنى».

(٦) البيت للبيد في ديوانه: ١٢٨.

وقد تقدم ذكره في الجزء الأول: ٣٧١.

توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ١١٦، والمنخـل: ١٣٨، وشرح المفصل لابن يعيش: ٦٧/٦، وشرح الأندلسي: ١٢٥/٣.

وينظر: أمالي ابن الشجري: ٣٢٨/١، والإنصاف: ٢٣٢، وشرح الشواهـد للعيني: ٣١٥/٣، والخزانة: ٣٣٤/١، ٤٤١.

التّهجُّرُ والتّهجيرُ: السير في الهاجرة، والمظلوم: المعقب، وفاعل حقه: مضمر.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): ويعمل ماضياً كان أو مستقبلاً تقول: أعجبني ضربٌ زيداً أمسِ، وأُرِيْـدُ إكرامَ عمروٍ أخاهُ غداً».

قال المُشَرِّحُ: اسم الفاعل والمفعول (١لا يعمل عمل الفعل إلا إذا أُريد به الحال أو الاستقبال بخلاف المصدر فإنه١) يعمَل وإن أُريدَ به المُضي، والفرقُ إنَّ أحدَ الاسمين حيث يعملُ عملَ الفعلِ يعملُ على الشبه بالفعلِ، ومن ثَمَّ قالوا بأنَّه لا يعمل إلا مُعتمداً على أحدِ الأشياءِ الخمسة بخلافِ المَصدرِ فإنه (١لا يعمل١) على الشَّبه.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصل): ولا يتقدم عليه معموله فلا يقال[٢]: زيداً ضربك خير له كما لا يُقال: زيداً إن تضرب[٣] خيرٌ له».

قالَ المُشَـرِّحُ لا يجوز تقديم معمول المصدر على المصدر، وذلك أن المصدر في معنى الفعلِ مع «إن» وهناك لا يجوزُ تقديم معمول الفعلِ على «إن» فكذلك هاهُنا، وهذا[٤] لأن أقصى درجات المعمول فيه أن يقعَ موقع العاملِ فيه، (٥والعاملُ فيه هو الفعلُ لا يتقدم٥) «إن» فلئن لا يتقدمه معمولُهُ بطريق أولي.

فإن سألت[٦]: فقد أجازوا ضرباً زيداً وإن شئت زيداً ضرباً؟

أجبتُ: لأنَّه ليس فيه معنى «إن» إنما هو أمرٌ، وإنما يمتنع التقديم إذا

(١ ـ ١) ساقط من (ب) وهي ثابتة في نص الأندلسي: ١٢٧/٣ المنقول من هنا.

(٢) في (ب): «تقول».

(٣) في (أ): «تضربه».

(٤) ساقط من (ب).

(٥ ـ ٥) في (ب): «وهو لا يتقدم (أن)».

(٦) نقل الأندلسي في شرحه: ١٢٧/٣ نص المؤلف في شرح هذه الفقرة من قوله: «فإن سألت».

كان المصدرُ في معنى «إنْ فَعَلَ» و«إن يَفْعلُ» وهذا لأنَّه متى أُعمل في المصدر فعله الذي اشتُقَّ منه كما في قولك: ضربت زيداً فإنك لا(١ يجوز [لك](٢) أن١) تقدره بأن تقول: ضربت زيداً ضربتُهُ فكذلك هاهُنا الفعل المضمر قد عمل في هذا المصدر وهو مشتق منه(٣).

(١ ـ ١) ساقط من (ب).

(٢) عن نص شرح الأندلسي المنقول من هنا.

(٣) قال الأندلسي بعد نقل كلام المؤلف السابق: «واعلم أنه يجيء في الشعر ما يوهم تعلق فضلات المصدر المتعلقة به عليه كقول حنظلة بن شرقي:

* فما يرجو ابن عمر [و] منه رفعي *

والمحققون يجعلون مثل هذا تبييناً ولا يعلقونه بنفس المصدر المذكور فراراً من تقديم شيء من صلته عليه».

[باب اسم الفاعل]

قالَ جارُ اللَّهِ: «اسمُ الفاعلِ هو ما يجـري على يَفْعَلُ من فعله كضاربٍ، ومكرمٍ، ومنطلقٍ، ومستخرجٍ، ومدحرجٍ».

قالَ المُشرِّحُ: الجاري[1]: في كتب النحو يراد به معان أحدُهـا: الـصفـةُ: سواءً ذُكر معها المَوصوف أو لم يذكر كقولهم: المِيمُ لا تُزاد في أوائلِ الأسماءِ إلا في الجارِيَة وذلك نحو مُكرم ومُدحرج.

الثاني: كونُ الصفةِ مترتِّبةً على الموصوف، كقولهم: فعيل بمعنى مفعول مما يستوي فيه[2] المذكر والمؤنث إذا كان جارياً ولا يعنون به الصفة [هاهنا][3]، لأنَّ فعيلاً بمعنى مفعولٍ لا يكون إلا صفةً.

الثالث: كونُ الصفةِ موازنةً للفعلِ المضارعِ لَفظاً أو معنى ألا تَرى أن ضارباً بمنزلة يَضرب، ومُكرماً كيُكرم، ومُدحرجاً على مثالِ يُدحرج وهو المراد ها هنا.

قالَ جارُ اللَّه «ويعملُ عملَ الفعلِ في التَّقديم والتأخير والإظهـارِ

---

(١) نقل الأندلسي في شرحه: ١٢٩/٣ شرح هذه الفقرة.
(٢) ساقط من (ب) موجودة في نص الأندلسي.
(٣) ساقط من (أ) موجودة في نص الأندلسي.

والإضمارِ كقولك: زيدٌ ضاربُ غلامُهُ عمراً وهو عمراً ومكرم وهو ضاربُ زيدٍ وعمْراً أي: وضاربُ عمراً».

قالَ المُشَرِّحُ: أما التقديم[1] فكقولك: زيدٌ ضاربُ غلامه عمراً لأنَّ العامل مقدم على المعمول فيه هاهُنا، [2]وأما التأخير فنحو قولك: هو عمراً مكرمٌ، لأنَّ العامل مؤخر هاهنا[2].

وأمَّا الإظهار فظاهرٌ، وأمَّا الإضمار فكقولك: هو ضاربُ زيدٍ وعمراً، ألا ترى أن عمراً منصوب باسم فاعل مضمر تقديره: وضاربُ عمراً.

فإن سألتَ: لِمَ لا يجوزُ أن يكون وعمراً منصوباً بالعطفِ على محل زيدٍ من غير أن يضمر له عامل؟

أجبتُ: لا يجوزُ العطفُ على محلِّ زيدٍ إلا إذا قُدر المضافُ منوناً وضاربُ غيرُ منوَّنٍ بالإضافة إلى زيدٍ منون بالإضافة إلى عمروٍ، فهذا معنى كلامُ الشيخ [- رحمه الله[3] -].

فإن سألتَ: فكيفَ لم يُستأنف العامل في نحو قوله[4]:

* مخافَةَ الإفلاسَ واللَّيَانَا *

أجبت: إنَّ اسم الفاعلِ لا يعمـلُ لذاته، بل بواسطةِ مشابهته المُضارعِ فيلزمُ ضرورة أن لا يكونَ مضافاً، إذ الفعلُ غيرُ مضافٍ بخلاف المَصْدرِ فإنَّه يَعْمَلُ لذاته.

---

(١) نقل الأندلسي في شرحه: ٣/١٣٠.
(٢ ـ ٢) ساقط من (ب) موجودة في نص الأندلسي.
(٣) ساقط من (أ) ومن نص الأندلسي.
(٤) تقدم.

تخميـــر: تقول[1] مررت برجلٍ قائمٍ غلاماه، ومررت برجل ذاهب أَصحابه، قال الإمام عبد القاهر الجُرجاني[2]: ولا تقولُ قائمين وذاهبين إلا على لغةِ من قال: أكلوني البراغيث.

[بابُ صيغ المبالغة]

قال جارُ اللَّهِ: «قال سيبويه[3]: وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالِغُوا في الأمرِ مجراه إذا كان على بناءِ فاعلٍ يريد: نحو شرَّابٍ وضَرُوْبٍ ومِنْحارٍ».

قال الْمُشَرِّحُ: الظَّرفُ الأول قد انتصبَ فأجروا الثاني مجراه.

فإن سألتَ: فعَّالٌ وفعولٌ من الصفة المشبهة، بدليل أنه يذكر ويؤنث ويثنى ويجمع فلمَ أوردوه في خبر اسمِ الفاعلِ؟

أجبتُ: الصِّفَةُ المشبهة صفةٌ غير اسمِ الفاعل تصرف ولا تكون قياسية وفعَّال قياسيٌّ.

أما فعول فيستوي فيه المذكَّر والمؤنثُ فلا يكونُ صفةً مشبهةً وكذلك مفعال بدليل مِعطار ومِثقال ومعطاء.

قالَ جارُ اللَّه: «وأنشد[4] للقُلاَخِ

* أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاساً إِلَيْهَا جِلاَلَهَـاْ *

---

(١) ساقط من (ب).

(٢) بعده في (ب): «رضي الله عنه».

(٣) الكتاب: ١/٥٦، ٥٧.

(٤) يعني سيبويه، لأنه تقدم ذكره.

يراجع: الكتاب: ١/٥٧.

ولأبي طَالِبٍ:

* ضَرُوْبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوْقَ سِمَانِهَا *

وحكى عن بعض العرب(١): «إنه لمنحارٌ بوَائِكَهَا»، «وأمَّا العسَلُ فأنا شرَّابٌ»، وأنشد(١):

* كَرِيْمٌ رُؤُوْسَ الدَّارِعِينَ ضَرُوْبٌ *

وجوَّز: هذا ضَرُوْبُ رُؤُوسِ الرِّجالِ وسوقَ الإبِلِ.

قالَ المُشرِّحُ: أعملَ «لبَّاساً» في «جلالَها» و«ضروبٌ» في «سوقَ سمانِها» و«منحارٌ» في «بوائِكَها»، وفي البيت أعمل «ضروبٌ» في «رؤوسَ الدَّارعين» وهو مفعول مقدم.

وأجاز سيبويه هذا ضروبُ رؤوسِ الرِّجالِ وسوق الإبلِ بإضافة ضَروب إلى رؤوس الرجال وعطف سوق الإبل على محل رؤوس الرجال، وهذا إجراء المفعول مجرى اسم الفاعل حذو القُذة بالقُذة.

القُلاخُ: بضمِّ القافِ وتَخْفِيْفِ اللَّامِ والخَاءِ المُعْجَمَةِ وفي (نَوابِغِ الشَّيْخ)(١) ـ رحمه الله ـ: «شَعْرُ القُلاخ كالماءِ النُّقَاخِ» وهو تَمِيْمِيٌّ(٢) يرد على سوار بن حَيَّان المَنْقَرِي(٣)، وقبله(٤):

---

(١) يعني به (نوَابع الكلِمِ) من تأليفِ أبي القاسم محمود بن عُمرِ الزَّمخشري، وهو المعني بالشيخ «أي: صاحبُ «المفصل» الكتاب المشروح. طبع النَّوابغ عدة طبعات آخرها سنة ١٣٣٢ هـ في المطبعة الكليّة، وله شروحٌ كثيرة أشهرها شرح ابن الحنبلي ت ٩٧١ هـ اسمه (سَوابغ النوابغ) له نسخٌ خطية كثيرة وقفت على مجموعةٍ منها.

(٢) هو القلاخ بن جناب، من بني حزن بن منقر بن عبيد بن الحارث التميمي. أخباره في: الشعر والشعراء: ٧٠٧، والمؤتلف والمختلف: ١٦٨، والاشتقاق: ١٥٣، والسمط: ٦٤٧ والتصحيف للعَسْكري: ٣٣٨.

(٣) شاعرٌ جاهلي تميمي أدرك الإسلام فأسلم.
أخباره في: الإصابة: ٢٦٨/٣، واللآلىء: ٢٥٦.

(٤) توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١١٧ والمنخل: ١٣٩، والكوفي: ٧، =

فإنْ تَكُ فاتَتْكَ السَّماء فإنَّنِي ... بأَرْفَعَ ما حَوْلِي من الأَرض أطوَلا
وأَدنى فُروعاً للسماء أَعَالِياً ... وأمنَعُهُ حوضاً إذا الوِرْدُ أَثْعَلا
أَخَا الحربِ لبَّاساً إليها جِلاَلَهَا ... ولستُ بولَّاجِ الخَوَالِفِ أَعْقَلا

«بأرفع» خبر «إنْ»، وهو مضاف إلى «ما حولي» أي بأشرف الأمْكِنَةِ التي هي حولي. يقول: أنا أشرف من جميع مَنْ يناسبني وأعلى ذكراً، وأنا طائلٌ على كلِّ شيءٍ. «أعالياً»: وصف الفُروع «وأمنعه»: أي: وأمنع النَّاس، وهذا كقوله[1]:

وميَّةُ أحسنُ الثَّقلَيْنِ جِيْداً ... وسالِفَةً وأَحْسَنُهُ قُذَالاَ

أثعل الوِرْدُ: بالثاء المثلثة إذا دنا. يقول: إنه قهار يمنع الناس أن يَشربُوا ويَسقُوا مواشيَهم حتى يشربَ هو ويسقي [إبله][2] وهذا من أقوى مفاخرهم، ألا تَرى إلى قولِهِ يَهجُو أقواماً[3]:

ولا يَرِدُون الماءَ إلا عَشِيَّةً ... إذا صَدَرَ الوُرّادُ عَنْ كلِّ مَنْهَلِ

= ١٢٠، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧/٦، وشرحه للأندلسي: ٣/١٣١.
وينظر: الكتاب: ١/٥٧، وشرح أبياته لابن السيرافي: ١/٣٦٣، وشرحها لابن خلف: ٥٥، والمقتضب: ٢/١١٣ وشرح التصريح على التوضيح: ٢/٦٨.

(١) البيت لذي الرُّمة في ديوانه: ١٥٢١ من قصيدة أولها:
أراح فريق جيرتك الجمالا ... كأنهم يُريدون احتِمَالا
فبُتُّ كأنني رَجُلٌ مريضٌ ... أظنّ الحَيّ قد عَزمُوا الزِّيالاَ
والشاهد في الخصائص: ٢/٤١٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ٦/٩٦، والخزانة: ٤/١٠٨.

(٢) في (ب).

(٣) هو النجاشي الحارثي، واسمه قيس بن عمر بن مالك من بني الحارث بن كعب. عاش في الجاهلية وأدرك الإسلام قال ابن قتيبة: كان فاسقاً رقيق الإسلام وتوفي في حدود سنة ٤٠ هـ. قال القصيدة التي منها البيت في هجاء بني العجلان رهط الشاعر تَميم بن أُبيّ بن مُقبل العجلاني. وجمع شعر النجاشي بعض الباحثين العراقيين ونشر في بغداد ولم أطلع عليه بعد.
أخباره في الشعر والشعراء: ٣٢٩، وسمط اللآلىء: ٨٩، والإصابة: ٦/٢٦٣، والخزانة: ٢/١٠٥. والبيت في مصادر الترجمة.

الخَوَالِفُ: هي الأَعمدة، جمع خالِفَةٍ كأنَّها التي تخلف الخاطر ومنه قوله تعالى[1]: ﴿ رضُوا بِأَنْ يَكُوْنُوا مَعَ الخَوالِفِ ﴾. بعيرٌ أعقَلُ، وناقةٌ عقلاءُ بيِّنَةُ العَقَلِ / وهو إلتواءٌ في رجلِ البَعيرِ واتِّساعٌ كثيرٌ ابنُ السكيت[2]: وهو أن يفرط الرَّوَحُ في الرجلين حتى يصطك العُرقوبان. وهذا مذمومٌ. كأنه يقول: لا أفر إلى البيت فَزَعاً وخوفاً. [١١٥/ب]

هو أبو طالب بن عبد المطلب يَرثي فيها أبي أُمية بن المغيرة بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم[3]، وقبله:

تَرى دارَهُ [ما تنزحُ الدّهر[4]] عندها مجعجعةً أدْمٌ سمانٌ وباقرُ
إذا أكلت يوماً أتى بَعْدُ مثلها زواهق زُهْمٍ أو مخاض بَهازِرُ
ضَروبٌ بنَصْل السَّيْفِ سوق سمانِهَا إذا عَدِمُوا زاداً فإنَّك عاقِرُ

جَعْجَعَ البعيرُ: إذا بَرَكَ واستَناخَ. الأُدمة في الإبل: البيَاضُ الشَّدِيْدُ، يقال: بعيرٌ آدم وناقةٌ أدماء والجمع أُدُمٌ، قال[5]:

---

(١) سورة التوبة: آية: ٨٧.

(٢) اللسان (عقل) ذكر ما أورده المؤلف هنا عن ابن السكيت ثم قال: قال الجعدي يصف ناقة [ديوانه: ١٩٥]:

وحاجة مثل حر النار داخلة سليتها بأمون ذمرت جملا
مطوية الزور طيِّ البِئْرِ دَوْسَرة مفروشة الرجل فرشاً لم يكن عقلا

(٣) قال البَغدادي في الخزانة: ٧٦/٢: «وغلط بعضهم فزعم أنها في مدح مسافر بن أبي عمرو، وأفحش من هذا القول قول ابن الشجري في (أماليه) أنها مدح في النبي ﷺ.

والقصيدة في ديوانه رواية ابن جني: ١٨ - ٢٢٠ - ٢٣٩ وينظر: شرح نهج البلاغة: ٢٩٤/٤، والاشتقاق: ٩٤، والخزانة: ١٧٦/٢.

وتوجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١١٧ - ١١٨، والمنخل: ١٣٩، والكوفي ٢٨١، وشرح المفصل للأندلسي: ١٣٤/٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٦٩/٦، ٧٠.

وينظر: الكتاب: ٥٧/١، وشرح أبياته لابن السيرافي: ٧٠/١، وشرحها لابن خلف: ٥٥. والمقتضب: ١٤/٢، والجمل للزجاجي: ١٠٤، وأمالي ابن الشجري: ١٠٦/٢، وشرح الألفية للأشموني: ٣٤٢/٢.

(٤) في (أ): «والسرح يهدر عندها».

(٥) الصحاح: ١٨٥٩ (أدم) ونسبه إلى الأخطل قاله في كعب بن جعيل، وعنه في اللسان: (أدم).

فإن أَهْجُهُ يَضْجَرْ كما ضِجْرَ بارِكٍ   من الأُدْمِ دَبْرَتْ صَفْحَتَاهُ وغَارِبُهْ

الجامِلُ، والباقِرُ قد مَضَتَا. إذا أُكلت أي: إذا أَكَلَتْهَا الأَضيافُ، أتى بعد: أي بعد أكلِها وفنائِها، يريدُ: كلما أُفنيت قَطْعةٌ من الإبل أَكْلًا أُخضرت قطعةٌ أخرى. الزَّاهِقُ من الدَّوابِّ: السمينُ يقال: زَهقَ العظْمُ زُهُوْقاً، أي: اكتَنَزَ مُخُّهُ، وزهَق المُخُّ: إذا[1] اكتنز فهو زاهِقٌ، عن الجَوهري[2]، عن يَعقوب. زَهِمَتْ يدي - بالكسر - من الزُّهومة أي: دَسِمَةٌ والزَّهِمُ هو السَّمِين، قالَ زهيرٌ[3]:

القائِدُ الخَيْلَ منْكُوْباً دَوَابِرُهَا   مِنْها السَّنُونُ ومِنْهَا الزَّاهِقُ الزَّهِمُ

المَخاضُ: الحَوامِلُ، البَهَازِرُ: العظِيمةُ [الأَجسام][4] الواحدة بَهْزَرَةٌ. باكَت النَّاقةُ تَبُوكُ بَوْكاً: سَمِنت. ابن السكيت[5]: ناقةٌ بائِكٌ: إذا كانت فَتِيَّةً حَسَنةً، وجمعها بَوَائِكُ. وأصله من بَاكَ الحِمَارُ الأَتَان يبُوْكُها بَوْكاً: نَزَا عليْها؛ وذلك لأنَّ الجِمَاعَ مركبُ سمِيْنٌ، أوله[6]:

بَكِيْتُ أخَا اللأْوَاءِ يُحمد يَوْمُهُ   كرِيْمُ رُؤُوسَ الدَّارِعِيْنَ... البيت[7]

---

(١) في (ب): «أي» وما أثبته في الأصل يوافق نص الجوهري في الصحاح.

(٢) الصحاح: ١٤٩٢، ١٤٩٣ عن يعقوب في الإصلاح: ١٠٦، وينظر المشوف المعلم: ٣٤٦/١.

(٣) شعر زهير: (صنعة الأعلم): ١٠٥.

(٤) في (أ): «الأرحام».

(٥) الصحاح: ١٥٧٦ (بوك) عن ابن السكيت.

(٦) نسبه الأندلسي وابن يعيش وابن المستوفي إلى أبي طالب، والبيت لمجهول، ويبدو أن الخطأ في النسبة من ابن يعيش تبعه عليه الأندلسي ونقل ابن المستوفي عن الأندلسي وذلك أنَّ الزَّمخشري أورده بعد بَيت أبي طالب فظنَّه له.

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١١٨، والمنخل: ١٤٠، والكوفي: ٢٨٢، وشرح المفصل للأندلسي: ١٣٤/٣ وشرح المفصل لابن يعيش: ٧٠/٦، ٧١.

وينظر: الكتاب: ٥٧/١، وشرح أبياته لابن السيرافي: ٤١٢/١، وشرحها لابن خلف: ٥٦.

(٧) في (ب) أكمل البيت.

اللأواء: هي الشدّةُ والجَهْدُ، يريد: يجود ويعطي فهو في شدَّةٍ وجَهْدٍ من قبل الناس يُحمد يومُه، أي: كلُّ يومٍ له فعلٌ محمودٌ.

قالَ جارُ اللّهِ: «(فصلٌ): وما بُني من ذلك وجمع مصححاً ومكسراً يعمل على المفرد كقولك: هما ضاربان زيداً، وهم ضاربون عمراً، وهم قُطّانٌ مكةَ، و[هن[1]] حَواجُّ بيتَ الله، وعواقدٌ حُبُك النطاق».

قالَ المُشَرِّحُ: «قُطّانٌ» منون. ومكة منصوب، و«حواج» غير منون لأنها لا تنصرف، وبيت الله منصوب أيضاً، «عواقدٌ» منونة، لأنها حكيت كما وقعت في البيت[2]:

مِمَّنْ حَمَلْنَ بِـهِ وهُنَّ عَـوَاقِـدٌ[3]   حُبُـكَ النِّطَاقِ فَشَبَّ غيـرَ مُهَبَّـلِ

الحُبُكُ: الخَيْطُ الذي تَشُدُّ به المرأةُ نطاقَها، يريد: إن أمّه حَمَلَتْ به وهي مشْدُودةُ الثِّيابِ لم تَتَهَيَّأْ للنِّكاحِ، فكأنَّها نُكِحَتْ وهي لا تُريد. في مُعتقدات العربِ أنَّ المرأةَ إذا أُكرِهَتْ على النِّكاحِ فحملت أتت بولد كان الوَلَدُ كَيِّساً في الغاية، هَبَلهُ اللَّحْمُ: إذا[4] كَثُـرَ عليه وَرَكِب بَعْضُـهُ بَعْضاً ورجل مهبَّلٌ.

قالَ جارُ اللّهِ: «وقال العجاج[5]:

---

(١) في (أ): «وهم».

(٢) البيت لأبي كبير الهذلي، شرح أشعار الهذليين: ١٠٧٢/٣ وهو من شواهد الكتاب: ٥٥/١، وشرح أبياته لابن السيرافي: ٣٣٠/١.

وينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٧٤/٦، والخزانة: ٤٦٦/٣.

(٣) في (أ): «وهن غير عواقد» وكلمة (غير) زائدة من الناسخ.

(٤) كررت في (ب).

(٥) ديوان العجاج: ٢٩٥.

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١١٨، ١١٩، والمنخل: ١٤١، المفصل لابن يعيش: ٧٤/٦، ٧٥، وشرح المفصل للأندلسي: ١٣٤/٣.

والشاهد في الكتاب: ٨/١، ٥٦، وشرح أبيـاته لابن خلف: ٢، وينـظر: الأصول: =

* أو الِفاً مكَّةَ من وُرْق الحَمِي *

وقالَ طَرَفَةُ:

ثمَّ [زَادوا[1]] أنَّهم في قومِهِمْ غُفُرٌ ذنُوبُهُم غيْرُ فخُرْ

وقالَ الكُميتُ:

شمٌّ مهاوين أبدان الجزور مَخَـ ـامِيْص العِسَافِ لا خُوْرٌ ولا قُزُمُ»

قالَ المُشَرِّحُ: الرِّواية هاهنا (أَوَالِفاً) ويروى: (قَوَاطِناً) الحمِى بكسر الميم والمراد به: الحمام، يقال: إنه حذف الألف كما تحذف الممدود، واجتمع الميمان فلزم التَّضعيفُ [(2 فقَلْبُ أحدهما ياءً يَطِيْبُ. وعندي أنه حذف حرف التّضعيف2)] للتّخفيف كما قال[3]:

* دَرَسَ المَنَا بِمَتَالِعٍ فَأَبَانِ *

وقالَ عَلْقَمَةُ[4]:

* مُقَدّمٌ بِسَبَا الكَتَّانِ مَلْثُوْمُ *

أراد: المنازل والسبايب، وإذا: جاز ذلك في حرفين ففي حرف أولى، وفي غيرِ المُضعَّف ففي المضعَّف أَولى، ولو قلتَ: أراد: وُرق الحمائم ليكون على وزان البيتين لكانَ الوجهُ. قال ابنُ جني: وهو كثيرٌ، وحول كسرة

= ٤٥٨/٣، والخصائص: ٤٧٣/٢، ١٣٥/٣، والمحتسب: ٧٨/١، والإنصاف: ٥١٩، وشرح الشواهد للعيني: ٥٥٤/٣، ٢٨٥/٤.

(١) في الأصل: «سارو».

(٢ - ٢) ساقط من الأصل.

(٣) البيت للبيد بن ربيعة العامري، ديوانه: ١٣٨ وتمامه:

* فتقادمت فالحبس فالسوبان *

(٤) ديوان علقمة: ٧٠، وتمامه:

* كأن إبريقهم ظبي على شرف *

الساكن الحرف الموقف عليه إلى الساكن قَبله وهو الألفُ فصارَ ياءً. ونحو مررت ببكر.

فإن سألتَ: فهل يجوزُ أن يكونَ حذفَ الميمَ منه على وجهِ التَّرخيمِ؟

أجبتُ: لا يجوزُ، قالَ ابنُ جني: لأن ما[1] فيه لام التعريف لا يجوز نِدَاؤُهُ فكيفَ ترخيمه!؟

فُخُرْ - في بيت طرفة -: بضمِّ الفاءِ والخَاءِ المُعجمة جمعُ فَخُورٍ وقبله[2]:

أسـدُ غـابـاتٍ إذا مـا فَـزِعُـوا غَيْـرُ انكـاسٍ ولا عُـوْجٍ دُثُـرْ

[١١٦/أ] الأنكاس: جمع نَكْسٍ وهو اللئيمُ، ومعناه بالفارسية: ناكس. الدثر/ جمع دَثور، كالفخر جمع فَخور، وهو المُتزمل في ثيابه من الكَسَلِ وضعفِ البَدَنِ وفتور[3] الهمَّةِ، يقول: إذ جَنى عليهم بعض قومهم غَفَرُوا جِنَايَتَهُمْ مع قُدرتِهِمْ على الانتِقَامِ ولم يَفْخَرُوا عليهم ففي الحَقيقة هُمْ أَفْضَلُ الأَنَامِ.

الشَّمَمُ[4]: ارتفاع في قصبة الأنف مع استواء أعلاه، فإن كان فيه

---

(١) ساقط من (ب).

(٢) ديوانه: ٦٤.

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١١٨، والمنخل: ١٤١، والكوفي: ٨، ١٢٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٦/٧٤، ٧٥، وشرح المفصل للأندلسي: ٣/١٣٤.

وينظر: الكتاب: ١/٥٨، وشرح أبياته لابن السيرافي: ١/٦٨، وشرحها لابن خلف: ٥٧، شرح التصريح على التوضيح: ٢/٦٩، والخزانة: ٣/٣٦٤.

(٣) في (ب): «وفتور الهمة».

(٤) هذا هو شرح بيت الكميت، والبيت في مجموع شعره: ٢/١٠٤ قال ابن المستوفي في إثبات المحصل:

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٢٠ والمُنَخَّل: ١٤١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٦/٧٤، ٧٦.

وينظر: الكتاب: ١/٥٩، وشرح أبياته لابن السيرافي: ١/٢١٥، وشرحها لابن خلف: ٥٩، وشرح الشواهد للعيني: ٣/٥٦٩، والخزانة: ٣/٥٦٩.

احديداب فهو القَنا، يقال: رجل أشمُّ الأنفِ، والعرب تفتخر بذلك. الخُور: جمع خوَّار. القُزُمُ: اللئام، الواحد والجمع والذكر والأنثى فيه سواء، لأنه في الأصل مصدر وهو الدَّناءةُ والقماءة.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصل): ويُشترط في إعمال اسم الفاعل أن يكونَ في معنى الحالِ والاستقبالِ فلا يُقال زيدٌ ضاربٌ عمراً أمسِ ولا وحشي قاتل حمزة يوم أحد، بل يُستعمل ذلك على الإضافة».

قالَ المُشَرِّحُ: اسمُ الفاعلِ إنما يَعمل عملَ الفعلِ، لأنه يشبه المضارع صورةً ومعنى، وإنما يُشبه معنىً إذا أريد به الحال والاستقبال، فإذا أريدَ به المُضي فقد زالَ الشَّبَهُ، ولذلك قالوا: بأنَّ الإضافة عند إرادة [المضي[1]] معنوية، لأنه لم يبق في تقدير الاتصال. ابنُ السَّرَّاجِ[2] فإذا قلتَ: هذا ضاربُ زيدٍ تُريد معنى المُضي بمعنى غلام زيدٍ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «إلا إذا أُريد حكايةَ الحالِ الماضية كقولِهِ عزَّ اسمه: ﴿ وكَلْبُهُمْ باسِطٌ ذِرَاعَيْهِ [بالوَصِيد][3] ﴾ أو أدخلت عليه الألف واللام كقولهم: الضَّارِبُ زيداً أمس».

قالَ المُشَرِّحُ: اسم الفاعل إذا أُريد به حكايةَ الحالِ فهو في معنى الحال. ألا تَرى أن «يبحث» في قوله تعالى[4]: ﴿ فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَاباً يَبْحَثُ في الأَرْضِ ﴾ لا يخرج عن كونه واقعاً للحال. وأما إذا دخل عليه اللام، فلأن[5] اللام هاهنا اسم موصول بمعنى الذي ولا بد من صلة له والصلةُ هاهنا ليست جملة ابتدائية، فتعين أن تكون فعلية، فيصير (ضارب) هاهُنا

---

(١) ساقط من (أ).

(٢) الأصول: ١/١٢٥.

(٣) سورة الكهف: آية: ١٨. و﴿ الوَصِيْدِ ﴾ ساقطة من (ب) محرفة في الأصل إلى «الوسيط».

(٤) سورة المائدة: آية: ٣١.

(٥) في (ب): «فإن...».

فعلاً ضرورةَ كونِهِ[1] صلة بزوال الشّبه بينه وبينَ الفِعل بإرادة المُضي فيه وإن اقتضى أن لا يكونَ مثل الفعلِ فوقوعه في حيّز الصِّلة يقتضي أن يكون مثل الفعل.

قالَ جارُ اللّهِ: «(فصل): ويُشترط اعتماده على مبتدأ أو موصوفٍ أو ذي حالٍ أو حرفِ استفهامٍ أو حرفِ نَفْيٍ كقولك: زيدٌ منطلِقٌ غلامُه، وهذا رجلٌ بارعٌ أدبُهُ، وجاءني زيدٌ راكباً حماراً وأَقائِمٌ أخواكَ؟ وما [ذاهب][2] غلاماك[3]».

قالَ المُشَرِّحُ: قالوا اسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل إلا إذا اعتمد على الأشياء الخمسة:

المبتدأ: نحو زيدٌ منطلق غلامه، فـ«منطلق» هاهُنا اسمُ فاعلٍ قد عمِل عملَ الفعلِ، لأنّه ارتفع به غلامُهُ، وقد اعتمد على المبتدأ وهو زيدٌ.

والموصوفُ: كقولك: هذا رجلٌ بارعُ أدبه، فبارع اسم فاعل قد عمل عمل الفعل، لأنّه ارتفع به أدبه باعتماده على الموصوف وهو رجلٌ.

وذي الحال: تقول: جاءَني زيداً راكباً حماراً فـ«راكباً» اسمُ فاعلٍ قد عَمِلَ عَمَلَ الفعلِ، لأنّه نَصَبَ حماراً لاعتماده على ذي الحال وهو زيدٌ.

والاستفهامُ: نحو أقائمٌ أخواكَ؟ فـ«قائمٌ» هاهنا اسم فاعل قد عمل عمل الفعلِ، لأنّه ارتفع به[4] أخواك، وذلك لاعتماده على الاستفهامِ، وهو الهمزة الدّاخلة في أوله.

والنَّفْيُ: في قولك: ما ذاهبٌ غُلاماك فـ«ذاهبٌ» اسمُ فاعلٍ قد عَمِلَ

(١) في (ب): «لكونه».
(٢) في (أ): «ذهب».
(٣) ساقط من (ب).
(٤) في (ب): «على...».

عملَ الفعلِ، لأنَّه ارتفع به غُلاماك، وذلك أنه معتمد على النَّفْيِ وهو «ما» الدَّاخلة في(١) أوله.

ثم هاهنا شيءٌ سادس قد أغفله [النّحويون] إذا اعتمدَ عليه اسمُ الفاعلِ عَمِلَ عَمَلَ الفعلِ وهو (١اللَّامُ بمعنى الذي١)، ألا ترى أنه يجوز الضارب زيداً أمسِ على ما مرَّ آنفاً في [مسألة النحويين](٢) الضَّارِبُ أباهُ زيدٌ أي الذي يَضْرِبُ أباه زيدٌ، وفي الحماسة(٣):

* لا قُوَّتي قُوَّةُ الرَّاعِي قَلَائِصُهُ *

قد اتَّفَقُوا على أنَّ اللامَ بمعنى الذي، إذا اعتمدَ عليه اسم الفاعل عملَ عملَ الفعلِ ونظير هذه المسألة إجماعاً وخَرْقاً مسألة زُفَر (٤وقد مضت٤) ولم أر أعجب من هؤلاء النَّحويين يجمعون على شيء ثم يخرقون إجماعهم بإجماعهم، فهؤلاء جُلتهم وفحولهم، فلا تسألني عن مَنْ يُساوي جلتَهم وفحولَهم.

قالَ جارُ اللَّهِ: «فإن قلت: بارعٌ أدبُهُ، من غير أن تعمده بشيء، وزعمت أنك رفعتَ به الظاهر كَذَبْتَ بامتناعِ قائم أخواك».

قالَ المُشَرِّحُ: إذا قلت: بارعٌ أدبُه جاز، لكن لا من حيث أن أَدَبُهُ / [١١٦/ب] مرتفعٌ بأنه فاعل بارع [بل](٥) من حيث أنه مبتدأ وبارعٌ خبره بدليل أنه لا يجوز قائِمٌ أخواك.

---

(١) في (أ): «الذي بمعنى اللام».

(٢) في (أ): «وفي أمثلة النحويين».

(٣) تقدم ذكره.

(٤ ـ ٤) ساقط من (ب).

(٥) ساقط من (أ).

[بابُ اسم المَفعُولِ]

قالَ جارُ اللّهِ: «اسمُ المفعولِ هو الجاري على يُفْعَلَ من فعله نحو مَضروب لأنَّ أصله مَفعُل».

قالَ المُشَرِّحُ: مَفْعُل ـ هاهنا[1] ـ بفتح الميم وضم العين[2]. كان القياس أن يكون اسم المفعول على أربعة ليكون مساوياً لاسم الفاعل جارياً على يُفْعَلُ، إلا أنهم لو اقتصروا على ذلك لكان يُشبِهُ في التَّصغير مفعل، ومفعل ومفعل، وفي التَّكسير أيضاً، فزاد فيه الواو. قال الإمام عبد القاهر الجرجاني: وإنما زيد[3] لأنهم قد رفضوا بناء مفعل في كلامهم فلم يجىء إلا مكرم في جمع مكرمة كما قال[4]:

* ليومِ رَوْعٍ أو فَعَالِ مكرم *

---

(١) تأخرت هذه الكلمة في (ب).

(٢) كتب الشيخُ محمد بن إبراهيم بن النحَّاس بخطِّه على نُسخته من المُفصَّل: «حاشية: في كلام السّخاوي ـ رحمه الله ـ ما يُفهم منه أن ضبطه (مُفْعَل) بضم الميم وفتح العين، وفي النسخ الموثوق بها جميعاً (مَفْعُل) بفتح الميم وضم العين، وكلاهما له وجه».

(٣) في (ب): «زيدت».

(٤) البيت لأبي الأخزر الحماني في الصحاح: ٢٠٢١ (كرم) من أرجوزة مشهورة له في مدح مروان بن محمد الأموي أولها:

مروان مروان أخو اليوم اليمي
كان متى يعطف علوقاً ترأم
رئمان أم لبة التأم

ومعون: جمع معونة، قال[1]:

* على كَثْـرَةِ الوَاشِيْنَ أيّ مَعُـوْنِ *

قالَ جارُ اللَّهِ: «ومُكرم ومُنطلق به ومُستخرج ومُدحرج».

قالَ المُشَرِّحُ: قوله: «ومكرم» عطفٌ على مَضروب.

قالَ جارُ اللَّهِ: «ويعمَلُ عَمَلَ الفِعْلِ، تقولُ: زيدٌ مضروبٌ غلامُهُ، ومُكرَمٌ جارُهُ، ومُستخرَجٌ مَتاعُهُ، ومُدَحْرَج بيده الحجر».

قالَ المُشَرِّحُ: جميعُ هذه الأسماء مرتفعة بأنهن قواعد أسماء المفعولين.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وأمره على نحو [مِن][1] أمرِ اسمِ الفاعل في إعمال مثناة ومجموعة واشتراط الزَّمانين والاعتماد».

قالَ المُشَرِّحُ: عنى بالزمانين زماني الحال والاستقبال وبالاعتماد اعتماده على أحد الأشياء [الخمسة][2].

---

(١) البيت لجميل بن معمر العذري المعروف بـ (جميل بثينة) ديوانه: ٢١٠، وصدره:

* بثين الزمي إلا أن لا إن لزمته *

والشاهد في شرح القصائد لابن الأنباري: ٤٣، والمنصف: ٣٠٨/١، والمحتسب: ١٤٤/١، والممتع: ٧٨.

(٢) ساقط من (أ).

[بابُ الصِّفة المُشبَّهة
باسمِ الفاعل]

قالَ جارُ اللَّهِ: «الصفةُ المشبهةُ وهي التي ليست من الصفة الجارية، وإنّما هي مشبهةٌ بها في أنّها تُذَكَّر وتُؤنَّث وتُثنى وتُجمع نحو كريمٌ وحسنٌ وصعبٌ، وهي لذلك تعملُ عملَ فِعلها، فيقالُ: زيدٌ كريمٌ حَسَبُهُ، وحسنٌ وجهُهُ، وصعبٌ جانِبُهُ».

قالَ المُشَرِّحُ: عنى بالجارية[1] المعنى الثالث من المعاني المذكورة في اسم الفاعل.

سميت مشبهة، لأنَّها تقومُ مقامَ اسمِ الفاعلِ في المَعنى، وفي أنها تُذكر وتُؤنث وتُثنى وتُجمع، وإذا كانت الصِّفة لا تُثنى ولا تُجمع لم تَعمل عملَ الفِعلِ إلا على قُبْحٍ، وذلك في خيرٍ منه وشرٍ منه ولا يَستحسنون أن يُرفع بخير منه اسمٌ ظاهرٌ فيُقالُ: مررت برجل خير منه أبوه، وكل أفعل من كذا فهذا حكمه.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصل): وهي تدلُّ على معنى ثابت فإن قُصد[2] الحدوث قيل: هو[3] حاسنٌ الآن أو غداً، وكارمٌ وطائلٌ ومنه قوله

(١) نقل الأندلسي في شرحه: ٣/١٤٠ شرح هذه الفقرة.
(٢) في (ب): «به الحدوث».
(٣) ساقط من (ب).

تعالى[1]: ﴿ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ ﴾».

قالَ المُشَرِّحُ: بين الحسن[2] والحاسن والكريم والكارم والطويل والطائل والضيّق والضائق فرقٌ، وهو [أن الحسن هو][3] الذي ثبت له الحسن، والحاسن هو الذي يثبت له [الآن][3] أو سيثبت [له][3] غداً وكذلك البواقي.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وتُضاف إلى فاعلها كقولك: كريمُ الحَسَبِ وحسنُ الوجهِ».

قالَ المُشَرِّحُ: ذكره[4] الفاعل دون المفعول في قوله: «وتضاف إلى الفاعلِ» يدلُّ على أنَّها لا تكونُ إلا في أسامٍ وردت معدودة لازمة.

تخميـر: الصفةُ المشبهةُ وإن كانت تعملُ كاسمِ الفاعلِ عملَ الفعلِ إلا أنها تَنْحَطُّ عن اسمِ الفاعلِ بشيءٍ، وهي أنّها لا تَعمل بمعنى الاستقبالِ، فلا يُقال: هذا رجلٌ حسنٌ وجهُهُ غداً مثلاً، كما تقول: هذا رجلٌ ضاربٌ أبوه غداً.

قالَ الإمامُ عبد القاهر الجُرجاني: فأمّا بمعنى الماضي فأبعد أن يكون له عمل.

قالَ جارُ اللَّهِ: «واسما الفاعلِ والمفعولِ يُجريان مُجراها في ذلك فتقول: ضامرُ البطنِ وجائلةُ الوشاحِ، ومعمورُ الدارِ ومؤدَّبُ الخُدام».

قالَ المُشَرِّحُ: «أسما»[5] في قوله: «وأسما الفاعل والمفعول» مثنى.

---

(١) سورة هود آية: ١٢.
(٢) شرح الأندلسي: ١٤١/٣.
(٣) ساقط من (أ).
(٤) شرح الأندلسي: ١٤١/٣.
(٥) شرح المفصل للأندلسي: ١٤٢/٣.

«في ذلك» أي: في الثَّبات. يقول: اسمُ الفاعل والمفعول قد يُجرى مُجرى الصِّفة المشبهة في الثَّباتِ والدّوامِ، كما في هذه الأمثلة.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): وفي مسألة «حسنٍ وَجْهُهُ» سبعةُ أوجهٍ: حَسَنٌ وَجْهُهُ وحَسَنُ الوَجْهِ وحسنٌ وجهاً قال أبو زُبَيْدٍ:

هَيْفَـاءُ مُـقْبِـلَةً عَجْـزَاءُ مُـدْبِـرَةً   مَحْـطُوْطَـةٌ جُـدِلَتْ شَنْبَـاءُ أَنْيَـابَـا

وحَسَنٌ الوَجْهَ، قال النَّابغة:

ونَـأْخُـذُ بَعْـدَهُ بِـذِنَـابِ عَيْشٍ   أجبِّ الـظَّهْـرَ لَيْسَ لَـهُ سَـنَـامُ

وحَسَنُ وجهٍ، قالَ حُمَيْدٌ:

* لاحـقُ بـطنٍ بِقُـرًّى سَـمِـيْـنِ *

وحسنُ وَجْهِهِ، [قال][1] الشَّمَّاخُ: / [١١٧/أ]

أَقَـامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِمَا جـارتَا صَفـاً   كُمَيْتَـاً الأعالي جَـوْنَتا مُصْـطَلاَهُمَا

وحسنٌ وجهَهُ، قال[2]:

* كُـوْمُ الـذُّرَا وَادِقَـةُ سُـرَّاتِهَـا *

قالَ المُشَرِّحُ: في هذه المسألةِ سبعةُ أوجهٍ: في اثنين منها الوَجهُ مضافٌ، وفي اثنين الوجهُ مضافٌ إليه، وفي واحد منها[3] الوجه مضافٌ إليه

---

(١) ساقط من الأصل.

(٢) البيت لعمر بن لجأ التَّيْمِيِّ في ديوانه: ١٥٥.

ونسبه ابن المُستوفي في إثبات المحصل: ١٢١، ١٢٦ إلى بعض الأسديين يصف إبلاً عن أبي عبد الله محمد بن زياد الأعرابي.

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٢١، والمنخل: ١٤٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨٨/٦.

وهو مع أبيات في الأصمعيات: ٣٤، والمقرب: ١٥٦، وخزانة الأدب: ٤٧٨/٣.

(٣) ساقط من (ب).

ومضافٌ، وفي اثنين منها الوجه لا مضافٌ ولا مضافٌ إليه.

أمَّا الوجهان الأولان ففي قولك: جاءني رجل حسنُ وجهُه وحسنُ وجهَهُ بالرّفع والنّصب.

وأمَّا الوجهان الآخران ففي جاءني رجل حسنُ وجهٍ وحسنُ الوجهِ.

وأمَّا [الوجه][1] الثالث: فهو جاءني رجل حسنُ وَجْهِهِ.

وأما الوجهان الأخيران فهما: جاءني رجل حسنٌ وجهاً وحسنٌ الوجهَ.

وفي الوجه الثاني وهو: أن يكون منصوباً مضافاً.

قالَ الإمام عبد القاهر الجرجاني: وهو قليلٌ مجيـؤه في الشعر والوجه في البيت: (وادقةَ الضّراب) فنابت الإضافة عن اللام، كما تنوب اللام عن الإضافة.

مقبلةً مدبرةً بالنَّصب، والشَّنباءُ: التي في ثغرها شَنَبٌ، وهو رقَّة الأسنان وبَردها، «محطوطة» كأنما حط جنباها بالمحط وهو شيء يصقل به الدباغون الجلد، هذا محصولُ (حاشِيَة المُفَصَّل) ومطلع القصيدة[2]:

أضحيتَ قَضَّيْتَ من حَسْنَـاءَ آرابَـا   هجرتَها ورحيقُ الكأسِ[3] أحقابـا

---

(١) ساقط من (أ).

(٢) البيت لأبي زُبَيْدٍ الطَّائِيّ، ديوانه: ٣٦.

ولم يرد فيه مطلع القصيدة.

توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ١٢١، والمنخل: ١٤٢، والكوفي: ٣، وشرح المفصل للأندلسي: ١٤٢/٣ وشرح المفصل لابن يعيش: ٨٣/٦، ٨٤.

وهو من شواهد سيبويه: ١٠٢/١، وشرح أبياته لابن السيرافي: ٤/١، وشرحها لابن خلف: ١٠٦.

وينظر: شرح الأشموني: ١٤/٣، وشرح الشواهد للعيني: ٥٩٣/٣.

(٣) في (ب): «الناس».

«بذناب عيش» أي: بذَنَبه وآخره. وأصله من ذنابة الوادي: وهو آخره، وقبله[1]:

فـإن يَهلك أبـا قـابُـوسَ يهلك رَبِيْـعُ النَّـاسِ والنَّعَـمُ الـزُّكـامُ

ويُروى: (السَّنةُ الحَرَامُ). يريد: من كان في ذمته كان محقونَ الدّمِ.

اعتل النُّعمان بن المُنْذِر فوافى النَّابغة ليلقاه، فخبره عِصام بن شهبرة[2] حاجِبُه أنه عَلِيْلٌ فقال ذلك.

ما قبل البيت[3]:

---

(١) البيت للنابغة في ديوانه: ١٠٥.

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٢١، ١٢٢، والمنخل: ١٤٢، والكوفي: ٥، ١٨، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨٣/٦، ٨٥.

وهو من شواهد سيبويه: ١٠٠/١، وشرح أبياته لابن السيرافي: ٢٧/١، وشرحها لابن خلف:

وينظر: معاني القرآن: ٤٠٩/٢، ٢٤/٣، والمقتضب: ١٧٩/٢، وأمالي ابن الشجري: ٢١/١، ١٤٣/٢، وأسرار العربية: ٢٠٠، والإنصاف: ١٣٤، والتَّبيين للعكبري: ٢٨٧، والخزانة: ٩٥/٤.

(٢) في (أ): «ابن سهبر»، وهو ابن شهبرة الجَرْمِيُّ كذا في الديوان: ١٠٥.

(٣) البيتُ لحُمَيْدٍ الأَرْقَطِ، تقدم التَّعريف به، من أرجوزة أوردها ابن المُستوفي في إثبات المحصل: ١٢١، ١٢٣ منها:

ومـهـمـة أغـبـر ذي ضـحـون
أزوَرَ لـلـنـاظـريـن مـسـتـكـيـن
شـأز الـظـهـور قـذف الـبـطون
يغضى كـإغضاء الـدوى الزمين
قـطعـتـه بـجـسـرة أمـون
قـرفـاء لم تـرتـج على جنين
تـصـبـح بـعـد قلق الـوصـيـن
وبـعـد نصّ الـرِّحلة الحَـجـون
كـاحـذرى الـعـانـة الـشـنـون
مـن الـلـواتـي بـلـوى مـبـيـن

والأرجوزة طويلة... =

غيـرانَ مِيْـفَـاءَ على الـرَّزُونِ
جـدّ الـرَّبـيـع أَرَنَ الأَرُون
لا خَـطَلَ الـرّجـع ولا قَـرونِ
لا حقُ بَـطْنٍ. . . . . . البيتِ

يصف عَيْراً غيرانَ على أتنه. ويروى: «أحقب» وهو حمار الوحشي، سُمي[١] بذلك لبياضٍ في حُقْوَيْه، والأُنثى حَقْبَاءُ. المِيْفَاءُ بكسرِ الميم المُشرف. الرَّزون: جمعُ رَزَنٍ وهو المكانُ المرتفعُ وفيه طمأنينة، وكذلك الرِّزان بمعنى الرَّزُون ونحوها فَرخ وفُروخ وفِراخ. جدّ الربيع كما في بيت الدّرعيات[٢]:

وَوَضْعِي لَهـا حدَّ الشِّتـاء وسيلهـا إذا حثَّ [سحَّاح][٣] الرَّبْيعِ قِيَانُهُ

الأَرَنُ، والأَرُوْنُ بمعنىً[٤]: النَّشِيْطُ. الخطل: هو الاضطرابُ، يريد: أنَّ قوائمه لا تَضطرب، وإذا رَجَعَ في قوائمه ثم وَثَبَ في عدوه. قيل في القَرون: أنه الذي لا يَجمع بين خَطوتين، ومعناه: أنه لا تقع حوافر رجليه مواقع يَديه، يقولُ: إنه ظامرُ البَطْنِ لا من قلَّة مَرْعىً، وهزال لكن لكثرةِ اهتِمامه بالأُتن والاشتغال وغَيرته عليهِنَّ من الفُحُولِ.

ما قبل البيت[٥]:

= توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٢١، ١٢٣، والمنخل: ١٤٣، والكوفي: ٤٠، ٤١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨٣/٦، ٨٤.

وينظر: الكتاب: ١٠١/١، وشرح أبياته لابن السيرافي: ١٧٤/١، وشرحها لابن خلف: ١٠٥، والمقتضب: ١٥٩/٤، والأصول: ١٣٣/١، والجمل: ١٠٨، وشرح أبياته (الحلل): ١٣٤.

(١) في (ب): «يريد. . .».

(٢) شروح سقط الزند: ١٨٧٤.

(٣) في (ب)، وفي شروح الزند: «على إذا حث».

(٤) ساقط من (ب).

(٥) البيت للشماخ بن ضرار الغطفاني، في ديوانه: ٣٠٩. =

أَمِنْ دِمْنَتَيْنِ عـرَّج الـرَّكْبُ فيهمـا بحَقلِ الرُّخامي قد عَفَـا طَلَلاَهُمَا

[1]أمن دمنتين، يعني: أمن أجلِ دمنتين تحزن أو تجزع ويروى: (عرّس) مكان: (عرّج)[1]. ويروى: «قـد أتى ليلاهمـا» مكان «قـد عفا طللاهما»[2]. الحقل: هو القراح الطيب، الواحدة حقلة، وفي المثل[3] (لا يُنْبِتُ البَقْلَةَ إلا الحَقْلَة). الرُّخامي: شَجرٌ مثل الضَّال. جارتا صفاً؛ أي: جارتان من صفاً، أو جارتا صفاءٍ وعنى الأُثْفِيَةَ. يُريد: النار أثرت فيهما فصار لهما لونُ الكُمْتَةَ.

فإن سألتَ: إلى مَ يرجعُ الضمير في مُصطلاهما؟

أجبتُ: مذهبَ سيبويه أنَّ الضميرَ فيه يرجعُ إلى «جونتا».

فإن سألتَ: غيره يقول: يرجعُ إلى الأعالي، وإن كانت جمعاً لأن معناهما معنى المُثنى، ونحوه:

* رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وتُسْتَطَارَا[4] *؟

أجبتُ: الأصلُ[5] صرف المثنى إلى المثنى لا إلى الجمع. كُوْمُ:

= توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٢١، ١٢٥، والمنخل: ١٤٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨٣/٦، ٨٦، والكوفي: ٢، وشرح المفصل للأندلسي: ١٤٤/٣.

وهو من شواهد الكتاب: ١٠٢/١، وشرح أبياته لابن السيرافي: ٧/١، وشرحها لابن خلف: ١٠٧.

وينظر: الأصول: ٤٧٥/٣، والخصائص: ٤٢٠/٢ والمقرب: ١٥٦، وضرائر الشعر: ٢٨٧، والخزانة: ١٩٨/٢، ٤٧٧/٣.

(١ - ١) ساقط من (ب).

(٢) ساقط من (ب).

(٣) مجمع الأمثال للميداني: ١٨٢/٢.

(٤) البيت لعنترة بن شداد، وصدره:

* متى ما تلقني فردين ترجف *

وقد تقدم في الجزء الأول.

(٥) شرح المفصل للأندلسي: ١٤٥/٣.

جمع كَوْمَاءٍ، وهي العَظِيْمَةُ السَّنام، والذُّروة أعلى السَّنام، ودق إذا دَنَا، والمراد به السمن هاهنا لأنها متى سمنت خرجت من السمن سرتها ودنت إليك. ونظيرُ (أجبّ الظهر):

ولقـد أغتَـدِي ومـا صَقَـعَ الـدِّيْـــــكُ على أَدْهَمٍ أجشّ الصَّهِيْلا[1]

ونظير حَسُنُ وَجْهَهُ أَلِمَ رَأْسَهُ، و ﴿ سَفِهَ نَفْسَهُ[2] ﴾.

---

(1) البيت في الإنصاف: ١٣٤، والتَّبيين عن مذاهب النحويين: ٢٨٧ دون نسبة فيهما.
(2) سورة البقرة: آية: ١٣٠.

[بابُ أَفْعَل التَّفْضِيْل]

قالَ جارُ اللَّهِ: «أفعل التفضيل قياسه أن يُصاغ من ثلاثي غيرِ مزيدٍ فيه مما ليس بلون ولا عَيب لا يقال في أجاب، ولا أنطلق ولا في سَمُرَ وعَوِرَ: هو أجوب منه ولا أطلق، ولا أَسْمَرُ [ولا أَعور][1] لكن يتوصل إلى التفضيل في نحو هذه الأفعال / بأن يُصاغ أفعلٍ مما يُصاغ منه، ثمَّ يُميَّز بمصادرها [١١٧/ب] كقولك: [هو أجود منه جواباً، وأسرع انطلاقاً، وأشدُّ سمرة[2]] وهو أَقْبَحُ عَوَراً».

قالَ المُشَرِّح: أفعل التفضيل أصله من باب فَعُلَ ولذلك تراه يسلس فيه التَّفضيل ولا سلسةَ في غيره من الأبواب تقول: فقه زيد فهو فقيه، وعمرو أفقه منه، [وحلم فهو حليم، وعمرو أحلم منه، وكرم فهو كريم وعمرو أكرم منه][2] نعم تقول: ضرب فهو ضارب وعمرو أضرب منه، إلا أن الأول أَطْيَبُ منه في الذَّوق، ومن ثَمَّ قالُوا: أفعل التَّفضيل لا يُبْنى من الألوان والعيوب، لأن حقهما في الثلاثي المجرد أن يقعا في باب فعِلَ يفعَل بكسر الأول وفتح الثاني، فلم يمكن نقلهما إلى فعل يَفْعُلُ بالضم، وهذا لأن أفعل التَّفضيل كان في الأصل بلفظِ الكثرة كقولك: زَيْدٌ [أكثرُ جُوداً][2] وأكثرُ ضرباً منه وأكثرُ دَحْرَجَةً ومن ثمَّ تراهم إلى هذا القياس يعدلون في الضَّرورة وفي

---

(١) ساقط من (أ)، وفي المفصل: «ولا أسمر وأعور».
(٢) ساقط من (أ).

السَّعة أيضاً، ولهذا قالوا في تفسير المَثَل[1]: (العودُ أحمد) أي أكثرُ حمداً. لكنه ألغى خصوص اللفظ ولم يلغ خصوص الباب.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصل): ومما شذَّ من ذلك قولهم: هو أعطاهم للدِّينارِ والدِّرهمِ، وأولاهم للمعروفِ، وأنت أكرمُ لي من زَيْدٍ، أي أشدُّ إكراماً، وهذا المكان أقفرُ من غيره أي أشدُّ إقفاراً وهذا الكلام أخصرُ، وفي أمثالهم. (أَفْلَسُ من ابنِ المُذَلَّقِ) و(أحمقُ من هَبَنَّقَةَ).

قالَ المُشَرِّحُ: (ابنُ المُذَلَّقِ) رجلٌ من بني عبدِ شمسٍ فقيرٌ مدقعٌ ما كان يَحصل على بيته ليلةً، وآباؤه وأجداده كذلك، قال[2]:

فإنّك إن ترجو تَمِيماً لنُصْرَةٍ ... كراجي النَّدى والعُرف عندَ المذلّق

الهَبَنَّقَةُ[3]: رجلٌ يقال له ذو الوَدَعَات، واسمه: يَزيد بن ثَروان أحدُ بني قَيس بن ثَعلبة، ومن حُمقه ـ فيما يقالُ ـ أنه قلَّدَ نفسه قلادَةً لئلا يَضيع [ثُمَّ نَامَ] وحُلت عن عنقه القِلادة، فلما انتبه وما رأى القلادة قام يطلب نَفْسَهُ، حتى ظفِرَ بمَن عنده القلادةَ فقال: أنتَ أنتَ فأينَ أنَا؟

فإن سألتَ: ما وجهُ الشُّذوذ في قوله: «أَحمق من هَبَنَّقَةَ»؟

أجبتُ: أنه من العُيُوبِ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وقد جاءَ أفعل ولا فِعْلَ له يقال: أحنكُ الشَّاتين، وأحنكُ البَعيرين وفي أَمثالهم[4]: (آبلُ من حُنَيْفِ الحَنَاتِمِ).

قالَ المُشَرِّحُ: أحنك ـ هاهنا ـ مشتقٌّ من الحَنَكِ، والمراد به أشدُّها

---

(١) المثل في جمهرة الأمثال: ٢/٤١.
(٢) تقدم المثل والشاهد عليه في الجزء الثاني.
(٣) المثل في جمهرة الأمثال: ١/٣٨٥.
(٤) جمهرة الأمثال: ١/٢٠٠.

أكلاً، وبعضهم قد أثبت له فعلاً. أَبِلَ الرَّجلُ بالكسر إبالةً مثل شَكِسَ شِكَاسَةً فهو أَبِلٌ، وآبِلٌ حاذِقٌ بمصلحة الإبل. وفلانٌ من آبل الناسِ: أي أشدّهم [تَأَنُّقاً] في رعية الإبل وأعلمهم بها. وحُنَيْفُ الحَنَاتم: من بني تيم اللات بن ثَعلبة، ومن كلامه الدال على إبالته: «من قاضَ الشرف[1] وربَّع الحزن وتَشَتَّى الصُّمان فقد أصابَ المَرْعى». الشَّرَفُ: في بلادِ بني عامرٍ، والحَزن من زُبالة[2] مُصْعِداً في بلادِ نجدٍ، والصُّمان[3]: في بـلاد بني تَميم، وفي (صحاح الجَوهري)[4] الصُّمان: موضع إلى جَنْبِ رمل عالج.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصـلٌ): والقياسُ أن يفضَّـل على الفاعـل دون المفعول، وقد شذَّ نحو[5] قولهم (أَشْغَلُ من ذاتِ النِّحْيَيْن) و(أَزهى من دِيْكٍ)[6]، وهو أعذرَ منه، وألوَمُ، وأشهَرُ وأعرفُ وأنكرُ، وأرجى وأخوفُ وأهيبُ، وأحمدُ، وأنا آسرُ بهذا منك قال سيبويه: وهم ببيانه أَعنى».

قالَ المُشَرِّحُ: هي امرأة[7] من بني تيم اللَّه بن ثَعلبة حضرت سوقَ

---

(١) معجم البلدان: ٣٣٦/٣، وذكر القصة حكاية عن الأصمعي قال: وكأن يقال: من تصيَّف الشرف...».

(٢) في (ب) على هامشها «تبالة». وتبالة معروفة، وهي غير مقصودة هنا. أما المقصودة هنا فهي زبالة ـ بالزاي ـ قال الأزهري في تهذيب اللغة: ٣٦٥/٤ «وكانت العرب تقول: من تربع الحزن... قال: والحزن الآخر: ما بين زبالة فما فوق ذلك مصعداً في بلاد نجد وفيه غلظ وارتفاع».

(٣) معجم البلدان: ٤٢٣/٣، قال الأزهري في تهذيب اللغة: ١٢٩/١٢ «قال شمر قال الأصمعي: أرض غليظة دون الجبل قلت: وقد شَتَوتُ الصمان ورياضها شتوتين، وهي أرض فيها غلظ وارتفاع».

والصُّمان: لا تزال على تسميتها حتى الآن شرقي نجد من المملكة العربية السعودية.

(٤) الصحاح: ١٩٦٨/٥ (صمم).

(٥) ساقط من (ب).

(٦) المستقصي: ١٥١/١.

(٧) في جمهرة الأمثال: ٣٢١/٢: «امرأة من هذيل» وما أثبته المؤلف في مجمع الأمثال: ١٨٤/٢.

وقد نقل الأندلسي في شرحه: ١٥١/٣.

عكاظٍ، ومعها نِحْيَا سَمْنٍ فاستخلى بها خوَّاتُ بن جُبير الأنصاري ليبتاعهما، ففتح أحدَهما وذاقه ودفعه إليها فأخذته بإحدى يديها ثم فتح الآخر وذاقه ودفعه إليها، فأمسكته بيَدها الأخرى، ثم غَشِيَها وهي لا تقدِرُ على الدّفع على نفسها لحفظها أفواهَ النِّحيين وشُحِّها على السَّمنِ.

للعرب أحرفٌ لا يتكلمون بها إلا على سَبيل المفعول له، وإن كان بمعنى الفاعل مثل عُني بالأمر ونُتجت الناقة والشاة وزُهي الرجل وإذا أمرت به قلت: لتزهُ [علينا] يا رجل، وكذلك الأمر من كلٍّ(1) فعلٍ لم يُسم فاعله، لأنّك إذا أمرت منه فإنما تأمرُ لتحصيلَ غيرَ الذي تخاطبه أن يوقع به، وأمر الغائب لا يكون إلا باللاَّم كقولك: ليقم وزِنْ فهو على هذه اللُّغة قد فُضّل على المفعول دون الفاعل.

وأما على ما حكاه ابنُ دُرَيْدٍ، فقد فضل على الفاعل دون المفعول، وأمَّا زَهْوُ الدِّيك [فـ](2) تعرفه ببيتِ العراقيات(3):

فيَمَّمَ عن عُفْـرٍ طَليْـحَ صَبَـابَـةٍ وللفَجْـرِ داعٍ بـاليَفَـاعِ يَغُـوِّثُ
متـوَّجُ أعلى قمةِ الـرأسِ شاحبٌ جناحيهِ في العَصْبِ اليَماني مُرَعَّثُ

قال صاحب الكتاب: وهو مذكر الفاعل والمفعول، كأنهم يقدمون الذي بيانه أهمَّ وهم / بشأنه أَعني، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم. قال [١١٨/أ] النحويون: معنى ذلك أنه قد يكون أغراض الناسِ في فعلٍ ما أن يقع بإنسان بعينه، ولا يُبالون من أوقعه كمثل من يعمل من حالهم في الخارجي، يخرج فيُعيث ويفسد ويكثُرُ به الأذى أنَّهم يريدون قتله، ولا يبالون من (4) أوقعه ولا من(4) كان القتل منه، ولا يعنيهم منه شيء، فإذا قُتل وأراد مريد الإخبار

---

(1) ساقط من (ب).

(2) في (أ): «تعريفه».

(3) ديوان الأبيوردي (العراقيات): ١/٢٢٥.

(٤ ـ ٤) ساقط من (ب).

[بذلك فإنه يقدم قتل الخارجي فيقول: قَتَلَ الخَارِجِيَّ زيدٌ، ولا يقولُ قَتَلَ زيدٌ الخارِجِيَّ][1]، فإن كان رجل ليس له بأس ولا يقدر له أن يقتُلَ، فقتل رجلاً، وأراد المُخبر أن يخبر بذلك فإنه يقدم ذكر القاتل[2] فيقول: قتل زيدٌ رجلاً، ذاك لأن الذي يعنيه ويعني الناس من شأن هذا القتل طرافته وموضع الندرة فيه ويُعدُّهُ كان من الظَّن، والشيخ [ـ رحمه الله[3] ـ] لا يعني بكلام سيبويه ـ هاهنا ـ معناه، بل لفظه من حيث أنه فضَّل أفعل التفضيل على المَفعول لا الفاعل.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصل): ويعتوِرُهُ حالتان متضادتان لزومُ التَّنكيرِ عندَ مصاحبته «من» ولزوم التَّعريف عن مفارقتها فلا يقال: زيدٌ الأفضلُ من عمروٍ، ولا زيدٌ أفضلُ، وكذلك مؤنثه وتثنيتها وجمعها لا يقال فضلى ولا أفضلان ولا فضليان، ولا أفاضل ولا فضليات ولا فُضْلٌ، بل الواجبُ تعريفُ ذلك باللام أو بالإضافة. كقولك: الأَفضل والفُضلى وأَفضلُ الرِّجالِ وأفضلُ النِّساء».

قالَ المُشَرِّحُ: إنما[4] لزم التَّنكير عند مصاحبة «مِنْ» لأن هذه الذنابة نوع تعريف. ألا ترى أنك إذا قلت: جاءني رجل أفضل من عمروٍ فهو أعرف مما إذا قلت: جاءني رجل، ومن ثم قال الكوفيون: جميع ما لا ينصرف من الأسماء يجوزُ صرفها في الشِّعر إلا أفعل من هذا، وهذا لأنَّ تنوين أفعل بمنزلة تنوين المعرف باللام، وذلك لا يجوز.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصل): وما دام مصحوباً بـ «من» استوى فيه الذكر والأنثى والإثنان والجمع، فإذا عُرف باللام أنث وثنى وجمع، وإذا أُضيف

---

(١) ساقط من (أ).
(٢) في (ب) «الفاعل».
(٣) ساقط من (أ).
(٤) شرح المفصل للأندلسي: ٣/١٥٢.

شاعَ فيه الأمران، قالَ الله تعالى[1]: ﴿أكابرَ مُجْرِمِيْها﴾ وقال[2]: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ﴾ وقال ذُو الرُّمة[3]:

ومَيَّةُ أحسنُ الثَّقَلَيْنِ جِيْداً وسَالِفَةً وأَحْسَنُهُ قَذالاَ

قالَ المُشرِّحُ: [أما][4] ما دام مصحوباً بـ «من» فإنه تستوي فيه الأحوال، صَوْناً لصيغةِ التَّفضيلِ عن التَّغْيير، كما في التَّعجب فإذا عُرف باللام وجَب تصريفه لتباعده عن الصيغة التي عليها التفضيل، وإذا أضيف شاع فيه الأمران، لكونه حينئذ بين طرفين.

[قالَ جارُ اللَّهِ]: (فصلٌ): ومما حذفت فيه «مِنْ» وهي مقدرة قوله تعالى[5]: ﴿يَعْلَمُ السِرَّ وأَخْفَى﴾ أي وأخفى من السر، وقولِ الشاعرِ[6]:

يا لَيْتَها كانَتْ لأهلِي إبِلاَ أو هُزِلَتْ في جَدْبِ[7] عامٍ أَوّلا

أي أول من هذا العامِ، وأول من أفعل الذي لا فعل له كآبل ومما يدلُّ على أنه أفعل الأول والأولى».

قالَ المُشَرِّحُ: الذي[8] عليه البَصريون[9] في (أول) حروفه واوان ولامٌ.

---

(١) سورة الأنعام: آية: ١٢٣.
(٢) سورة البقرة: آية: ٩٦.
(٣) تقدم ذكر هذا البيت.
توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ١٢٧، والمنخل: ١٤٥، وشرحه لابن يعيش: ٩٦/٦، وشرح المفصل للأندلسي: ١٥٣/٣.
(٤) شرح المفصل للأندلسي: ١٥٣/٣.
(٥) سورة طه: آية: ٧.
(٦) توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٢٧، والمنخل: ١٤٥، وشرح المفصل للأندلسي: ١٥٤/٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩٧، ٩٨، وينظر: الكتاب: ٤٦/٢.
(٧) في (أ): «في عام جدب...».
(٨) نقل الأندلسي في شرحه: ١٥٤/٣ شرح هذه الفقرة.
(٩) في (ب): «التصريفيون» ورأي البصريين في أول في شرح الشافية: ٣٤٠/٢، وينظر: المسائل الشيرازيات لأبي عليٍ الفارسي خصها بمسألة كاملة فيها.

فإن سألتَ: لم لا يجوز [فوعلا][1]؟ من الأول وهو الرجوع، وذلك أن الأول كأنَّه مرجوعٌ لما بعده من العَدَدِ، ولئن سلَّمنا أنه[2] أفعل لكن لم [لا يجوزُ] أن يكونَ أفعل مدغَماً همزته في واوه، ومثله أَوْنَتَ في أَوْ أَنْتَ، وكذلك ضوّه وسوّه في ضوئه وسوئه؟

أجبتُ: أمّا قولُه: «لِمَ لا يجوزُ أن يكونَ [فوعلاً][1] من الأول وهو الرُّجوع «فنقولُ: لقولهم في مؤنثه الأُولى، وفي جمعها[3] الأُوَلُ، وهي بلا شكّ فَعلى هنا[4] بمنزلة الأفضل والفُضلى والفُضَل و[فواعل][5] ليس له فعلى.

فإن سألت: لو كان أَفعل على ما ذكرته للزمَ من ذلك خلافُ الأصلِ وهو كونُ الفاءِ والعَين واواً وهذا شيء نادر؟

أجبتُ: ما ذكرتُ من الدّليل إن دلَّ على أنَّه ليس بأفعل فهاهُنا ما يدل على أنه هو هو بدليلِ أنه يقترِنُ به «من» التَّفضيلية فيقال: هو أول منه.

وأما قولهم: «لم لا يكون أفعل مدغماً همزته في واوه» فنقول: لو كان كذلك لجازَ استعماله على الأصل كما في سائر الهَمزَاتِ المُخَفَّفَةِ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «ومما حذفت منه قولك: الله أكبرُ، وقول الفرزدق[6]:

إنَّ الـذي سَمَكَ السَّمـاءَ بنـا لَنـا ... بَـيْتـاً دَعَـائِـمُـهُ أعـزُّ وأَطْـوَلُ

---

(١) في (أ): «فعول».

(٢) ساقط من (ب).

(٣) في (ب) جمعه.

(٤) ساقط من (ب).

(٥) في (أ): «فوعل».

(٦) ديوان الفرزدق: ٢/١٥٥.

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٢٧، والمنخل: ٤٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ٦/٩٧، ٩٩، وشرح المفصل للأندلسي: ٣/١٥٤.

وينظر: شرح الأشموني: ٣/٥١، والخزانة: ٣/٤٨٦.

قالَ المُشَرِّحُ: معناه الله أكبر من كلِّ شيءٍ، ودَعَائِمُهُ أعزُّ و[أطولُ][1] من كلِّ دعامةٍ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): ولـ «آخر» شأنٌ ليس لأخوته وهو أنه التزام فيه حذف (من) في حالِ التَّنْكِيْرِ، تقولُ: جاءني زيدٌ ورجلٌ آخرُ، ومررتُ به وبآخرَ، ولم يستوِ فيه ما استوى في أخوته حيثُ قالوا: مررت بآخَـرين وآخِرين، وأُخرى وأُخرَيَيْنِ وأُخَرَ وأُخْرَيَاتٍ».

[١١٨/ب] قالَ المُشَرِّحُ: العدل[2] على أربعةٍ أقسامٍ / الأول عدلٌ في الأعدَاد نحو جاءني آحاد وموحد وثنى ومثنى.

الثَّانِي: عدلٌ في الأعلامِ نحو عُمر فإنه كان القياسُ عامراً.

الثَّالِثُ: عدلٌ عن اللام معنىً كما في بُكْرَةَ وَسَحَر، إذا أُريد به بَكْرَةَ يومِكَ وسَحَرَ لَيْلَتِكَ.

الرَّابعُ: عدلٌ عن اللَّامِ حكماً كما في آخر، وهذا لأن آخر ـ في الأصل ـ أَفْعَلُ تَفْضِيْلٍ، وهو ضدُّ أول، إذا قلتَ: مررتُ بزيدٍ وأَخِيه ورَجُلٍ آخر فمعناه: برجلٍ هو أشدُّ في الذِّكر تأخُّراً من أخي زيدٍ، هذا أَصلُهُ، ثم أُجري مُجرى غير.

من شأنِ أفعلَ التَّفضيل أن يَعْتَقِبَ عليه أحدُ الثلاثةِ «من» التَّفْضِيليّة واللام والإضافة، وهاهُنا لا مَدخَل لـ «من» التفضيلية؛ لأنَّ أفعل التفضيل متى اقترن به «من» التَّفضيلية لم يجز تصريفه وهاهنا جمع فعلم أنه غير مقترن بـ «من». وآخر لا يضاف، ولا يقال: [هن][3] آخر النساء، فتعيَّن أن يكونَ معرفاً باللَّامِ حتى يسوغَ أمرُهُ، وهو غير معرف باللام وقد ساغَ مع ذلك أمره

(١) في (أ): «وأكبر» سهو من الناسخ.
(٢) شرح المفصل للأندلسي: ١٥٥/٣.
(٣) ساقط من (أ).

فهو منكر معنىً معرَّفُ حكماً منزلُ منزلةَ اسمين فمن ثَم[1] قُلنا بوجودِ التَّركيب فيه، وإنما التزم فيه حذف «من» لما ذكرناه من أنَّه أُجري[2] مُجرى غَير، وإنما وجب تعريفه لأنه غيرُ مضافٍ ولا مقترن بـ«من» وإنما حذف اللام لكونه معلوماً لتعينه، ومن ثمَّ قال أصحابُنا [3]رحمهم الله[3]، إذا صامَ رمضان بمطلق النِّية جاز.

قالَ جارُ اللَّه: «(فصلٌ): وقد استُعملت الدُّنيا بغير ألف[4] ولام، قال العجاج[5]:

* في سَعْيِ دُنْيا طَالَمَا قَدْ مُدَّتِ *

لأنَّها غَلَبَتْ فاختَطَلَتْ بالأَسماءِ، ونحوها جُلَّى في قوله:

* وإنْ دَعَوْتِ إلَىٰ جُلَّى ومَكْرُمَـةٍ *

[قالَ المُشَرِّحُ: المراد بـ(الجُلى) العَظِيْمَةُ من الوقعات تمام البيت[6]:

* يوماً سُراةَ كرامِ النَّاسِ فادْعِيْنَا *

يقولُ: ادعينا لأنَّا من الكرامِ].

---

(١) ساقط من (ب).

(٢) في (ب): «يجري».

(٣ ـ ٣) ساقط من (ب).

(٤) في (ب): «الألف».

(٥) البيت للعجاج في ديوانه: ٢٦٧.
توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٢٨، والمنخل: ١٤٦، وشرح المفصل للأندلسي: ٣/١٥٦، ١٥٧، وشرح المفصل لابن يعيش: ٦/١٠٠.
وينظر: تكملة الإيضاح لأبي علي: ٣٠٥، وشرح أبيات الإيضاح لابن بَري: ٣٥٠، وخزانة الأدب: ٣/٥٠٨.

(٦) تقدم الكلام على نسبة القصيدة التي منها البيت في الجزء الأول.
توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٢٨، والمُنخل: ١٤٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ٦/١٠٠، ١٠١، وشرح المفصل للأندلسي: ٣/١٥٦.
وينظر: الخزانة: ٣/٥١٠.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وأما حُسنى فيمَن قَرأ[1]: ﴿ وقُوْلُوا لِلنَّاسِ حُسْنَى ﴾ وسُوْأَىْ فيمَنْ أَنْشَدَ:

* ولا يَجْـزُوْنَ من حَسَنٍ بِسُـوْأَى *

فليسَتَا بتأنيثِ أَحسن وأسوأ، بل هُما مصدران كالرُّجعى والبُشرى، وقد خُطِّىءَ ابنُ هانِي في قوله:

* كأنَّ صُغرى وكُبرى من فَوَاقِعِهَا *

قالَ المُشَرِّحُ: الأول من أبياتِ الحماسةِ تَمامُهُ[2]:

... ... ولا يَـجْـزُونَ مـن غِـلَـظٍ بِـلِيْـنِ

وأولُ المقطوعة:

فَـدَتْ نَفْسِي ومـا مَلَكَتْ يَمِيْني فَـوَارِسَ صـدَّقـوا فيهم ظُنُـوني

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): وقولُ الأعشى:

* ولَسْتُ بـالأكثـرِ مِنْهم حصَىً *

ليست «مِنْ» فيه بالتي نحن بصددها، بل نحو «مِنْ» في قولك: أنت منهم الفارس الشُّجاع أي من بينهم».

---

(١) سورة البقرة: آية: ٨٣، قال الزمخشري في الكشاف: ١/٢٩٣ «قرىء حسناً وحسنى على المصدر كبشرى».
وهي قراءة أبي طلحة بن مصرف. البحر المحيط: ١/٢٨٥.

(٢) الحماسة: (رواية الجواليقي): ٣١ من أبيات لأبي الغول الطهوي.
ينظر: شرح الحماسة للمرزوقي: ٤٠، وشرحها للتبريزي: ١/٢٧.
توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٢٨، والمنخل: ١٤٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ٦/١٠٠، وشرح المفصل للأندلسي: ٣/١٥٧.
وينظر: الخزانة: ٣/١٠٦، ٥١٥.

قالَ المُشَرِّحُ: تمامه[1]:

* إنَّـمـا الـعِـزَّةُ لِـلكَـاثِـرِ *

المرادُ بالحَصَى هاهُنا: العَدَدُ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): ولا يعملُ عملَ الفِعلِ، لم يجيزوا مررتُ برجُلٍ أفضلَ منه أبوهُ، ولا خيرٍ منه أَبُوْهُ، بل رَفَعُوا أفضلَ وخيراً بالابتداءِ، وقوله[2]:

* وأَضْرَبَ مِنَّا بـالسُّيوفِ القَـوَانِسَا *

العاملُ فيه مضمرٌ، وهو يَضربُ، المَدْلُوْلُ عليه بـ «أضْرَبَ».

قالَ المُشَرِّحُ: اعلم أن الصِّفة حيثُ تَعمل عملَ الفعلِ تَعمـلُ[3] لمشابهتها المُضارع صورةً ومعنى وأَفعل التَّفضيل ـ وإن كان مثلَ الفعل صورة ـ لكنه ليس [كذلك][4] مثله معنى، لأن معنى التَّفضيل غير معنى المضارع، إلا أنه ـ وإن كان كذلك ـ فإنه يعمل في المضمر[5] وفي الظاهر

---

(١) ديوان الأعشى: ١٠٦.

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٢٩، والمنخل: ١٤٧، وشرح المفصل لابن يعيش: ٦/١٠٠، ١٠٣، ١٠٥، وشرح المفصل للأندلسي: ٣/١٥٨.

وهو في نوادر أبي زيد: ١٩٦، والتكملة لأبي علي: ٣٠٧، وشرح أبيات الإيضاح لابن بري ٣٥١، والخصائص: ١/١٨٥، ٣/٢٣٤، وشروح السقط: ٤٥٣، ١٧٢٠، والخزانة: ٣/٤٨٩.

(٢) البيت للعباس بن مرداس السُّلمي، ديوانه: ٦٩، وصدره:

* أكرَّ وأحمى للحَقِيْقَةِ مِنْهُمُ *

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٢٩، والمنخل: ١٤٧، وشرح المفصل لابن يعيش: ٦/١٠٥، ١٠٦، وشرح المفصل للأندلسي: ٣/١٦٠.

وينظر: نوادر أبي زَيْدٍ: ٢٦٠، والتبيين للعكبري: ٢٨٧، والخزانة: ٣/٥١٧.

(٣) ساقط من (ب).

(٤) في (ب): «يجري».

(٥) في (ب): «الضمير».

الذي هو بمنزلةِ المُضمر. ابنُ السراج[1]: وهو نحو مررت برجلٍ خيرٍ منك [وشرٍّ منك][2] ففي «خيرٍ منك» ضميرُ رجلٍ وهو رفع بأنَّه فاعل، فأمَّا الظاهر الذي هو في المعنى الأول فنحو [قولك][2]: ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينه الكُحل منه في عينِ زيدٍ لأن المعنى في الحُسن لرجلٍ فصار بمنزلة المُضمر إذا كان الوصف في الحقيقة له، ومثل ذلك (ما من أيامٍ أحبُّ إلى الله فيها الصَّوم منه في عشرِ ذي الحِجَّةِ) انتهت ألفاظُهُ. وربّما يجيءُ في ضرورة الشِّعرِ[3] إعماله في الظَّاهرِ الذي ليس بمنزلةِ المُضمر.

---

(١) الأصول: ١/١٣١.
(٢) زيادة من الأصول.
(٣) ساقط من (ب).

[بابُ اسما المكان والزَّمان]

قالَ جارُ اللَّهِ: «اسما المكانِ والزَّمانِ ما بني منهما من الثُّلاثِيّ المُجَرَّدِ على ضَربين، مفتوحِ العَينِ ومكسورِها، فالأولُ بناؤهُ من كلٍّ فعلٍ كانت عينُ مضارعه مفتوحةً، كالمَشرَبِ، والمَلبَسِ، والمَذهَبِ، أو مَضمومةً كالمَصدَرِ والمَقتَلِ والمَقام إلا الأحَدَ عَشَرَ اسماً وهي: المَنْسِكُ، والمَجْزِرُ، والمَنْبِتُ، والمَطْلِعُ، والمَشْرِقُ، والمَغْرِبُ، والمَفْرِقُ، والمَسْقِطُ، والمَسْكِنُ، والمَرْفِقُ، والمَسْجِدُ».

قالَ المُشَرِّحُ: الفَرّاء: كل[1] ما كان على فَعَلَ يَفْعُلُ نحو[2] دَخَلَ يَدْخُلُ فالمفعَل[3] بالفتحِ اسماً كان أو مَصْدَراً، ولا يقعُ فيه الفرق مثل دخل يدخُلُ مدخَلًا وهذا مدخَلُهُ إلا [4]أحرفاً من الأسماءِ ألزَمُوها[4] كسرَ العينِ من ذلك المَسْجِد، والمطلِع، والمغرِب، والمشرِق، والمسقِط، والمفرِق، والمجزِر، والمسكِن، والمرفِق، من رَفَقَ يَرْفُقُ والمنبِت، والمنسِك من نسَكَ ينْسُكُ، فجعلوا الكسرة علامة الاسم، وربما فتحه بعض العرب فقد روى مسكِن ومسكَن، وسمِعْنا / المسجِدُ والمسجَدُ، والمطلِعُ والمطلَعُ، قال [١١٩/أ]

(١) في (ب): «أما».

(٢) ساقط من (ب).

(٣) في (ب): «المفعول».

(٤ - ٤) في (ب): «إلا أحرفاً ألزموها من الأسماء».

الفَراء: والفتحُ في كلّه جائزٌ ـ وإن لم نسمعه ـ. وما كان من باب فعل يفعِل مثل جلس يجلس فالموضع بالكسر، والمصدر بالفتح، للفرق بينهما تقول: نزل منزَلاً بفتح الزّاي تريد: نَزَلَ نزُوْلاً، وهذا منزِله فتكسر، لأنك تعني الدَّار، وهو مذهب تفرد به في هذا الباب من بين أخواته وذلك أن المواضع والمصادر في غير هذا الباب تردُّ كلّها إلى فتح العين، ولا تقع فيها الفُروق، ولم يكسر شيءٌ منها سوى المكسور إلا الأحرف التي ذكرناها.

تخميـر: الكلامُ[1] في هذه الأسامي المخالفة للقياس مبني على حرفين:

أحدُهما: تعديلُ الكلمةِ.

والثاني: طلبُ المُجانسة فيما بينها.

أمَّا تعديلُ الكلمةِ ففي (منبت) لأن حروف هذه الكلمة كلها علوية بدليل التاء ما بين طرف اللسان وأصول الثنايا، والباء ما بين الشفتين، والنون غنة في الخيشوم، وهذه كلها علوية، والفتحة مثلها إلى العلو أيضاً؛ لأنَّها من الألف، والألف مخرجها إلى العلو، وكذلك المَسجِد كسرة الجيم لتقرير التعديل هذا لأن الدَّال ما بينَ طرفِ اللّسان وأصولِ الثَّنايا، والجِيْمُ تعدلهما؛ لأنَّها من وسطِ اللّسان، (٢فلو فتحت بسينها الفتحة بالتعديل٢).

فأمَّا طلبُ المجانسة ففي المَرْفِق، وذلك لأنَّ الفاءَ شَفَوِيَّةٌ والقاف من أَقصى اللِّسان، وبينَهما مساوِف فكُسرت الفاءُ تفريقاً[3] للمسافة، لأنَّ الكسرة من الياءِ، والياءُ من وسط اللسان وكذلك حكمُ المَجزِرَ، و[المنسِك]،

---

(١) نقله الأندلسي في شرحه: ٣/١٦١.

(٢ ـ ٢) هذا النص لم ينقله الأندلسي، وهو كلام مشكل لم يتضح معناه. وناسخ نسخة (ب) وضع عليه علامة تدل على أنه لم يفهمه.

(٣) في (ب): «تقريباً» ووضع الناسخ كلمة (تفريقاً) في هامش الورقة قراءة نسخة أخرى.

والمشرِق، والمغرِب والمفرِق، وأمَّا المسقِط والمسكِن فلإعْلَاءِ القاف إلى مخرج الطاء، والكاف إلى مخرج النُّون.

قالَ جارُ اللَّهِ: «والثاني: بناؤه من كلِّ فعل كانت عين مضارعه مكسورة كالمحبس والمجلس، والمنبت والمصيف، ومضرب الناقة ومَنْتِجِهَا، إلا ما كان منه معتلَّ الفاءِ واللّامِ، فإنَّ المُعتلَّ اللّام مكسورٌ أبداً كالمَوعدِ والمَورِدِ والمَوضع، والمَوصل، والمَوجِلِ، والمَوحل، والمُعتَلّ اللّام مفتوحٌ أبداً كالمَأتى، والمَرمَى والمأوَى والمَثْوَى[1].

قالَ المُشَرِّحُ: ابنُ حمَّاد، والميعاد[2]، والمواعدة، والوقت والموضع، وكذلك الموعد لأن ما كان فاءُ الفعلِ منه واواً أو ياءً ثم سقطت في المُستقبل نحو يَعِدُ ويَزِنُ ويَهبُ ويَضِعُ ويَئِلُ. فإن المَفْعِلَ مكسورُ منه في الاسم والمصدر جَميعاً، ولا يُبالي منصوباً كان بفعل أو مكسوراً بعد أن تكون الواو ذاهبة منه، إلا أحرفاً جاءت نوادر قالوا: دَخَلُوا موحِد موحِد، وفلانٌ ابن مورِق، وموكِلُ: اسمُ موضعٍ[3] أو رجل. وموهِب: اسمُ رجلٍ، وموزِنُ: موضعٌ[4] [فالقياس فيه الكسر، فإن كانت الواو من يفعل ثابتةً نحو يوجل، ويوبع ويوسر ففيه الوجهان][5] فإن أردت به المكان والاسم كسرته، وإن أردت به المَصدر نصَبْتَ قلتَ: مَوجِل وموجَل وموحِل وموحَل، فإن كان مع ذلك معتل الآخر فالمفعل منه منصوبٌ، ذهبتِ الواوُ في يفعل أو ثَبَتَتْ كقولك: المَولى، والمَوقى، والمَوعى، من يَلي ويَقي ويَعي، إنما كُسرت العَين في المعُتَلِّ الفاءِ لانفراجِ المَسافةِ بينَ الواوِ والفَتحةِ، وإنما فُتِحَت في

---

(١) ساقط من (ب).

(٢) نقله الأندلسي في شرحه: ٣/١٦٢.

(٣) معجم البلدان: ٥/٢٢٧.

(٤) معجم البلدان: ٥/٢٢١.

(٥) ساقط من (أ)، موجود في نص الأندلسي.

المُعتل اللَّامِ وذلك لأنَّ الفعلَ إمَّا مكسورُ العينِ أو مفتوحٌ، ولو لم تُفتح لما اقتَصَرَ المفعل على القسمين.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وذكرَ الفَرَّاء أنَّه قد جاءَ مأوى الإبل بالكسرِ».

قالَ المُشَرِّحُ: ابنُ السِّكِّيتِ[١]: ليس في ذَواتِ الأَربع مفعِل بكسر العين إلا حرفان مأقِي العين، ومأوِي الإبل. قال الفراء: سمعتها بالكسرِ والكلامُ كلُّه مفعَل بالفتح نحو: رميته مَرمَى، ودعوته مَدْعَى، وغزوته مَغْزَى، وفي (الصحاح)[٢] يقال: تَنَحَّ عن مَدِبِّ السَّيل ومَدَبِّهِ، فالاسمُ مكسورٌ والمصدرُ مفتوحٌ، وكذلك المَصْدَرُ من كلِّ ما كان على فعل يفعل، وإنما كسرت مأوِي الإبل لكسرتي الإِبِل وهذا يُشبه الإمالة، لكسرِ ما قبلَ الألفِ، وكذلك كسرةُ القافِ من مَأقِي للياء في العَين.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): وقد يَدْخُلُ على بعضِها تاء التَّأنِيْثِ كالمَزلَّةِ والمَظِنَّةِ، والمَقْبَرَةِ، والمَشْرَفَةِ، وموقِعَةِ الطَّائِرِ. وأمَّا ما جاءَ على مَفْعُلَةٌ - بالضم - كالمَقْبُرةِ والمَشْرُفَةِ والمَسْرُبَةِ، فأسماءٌ غَيْرُ مَذْهُوبٍ بها مَذْهَبَ الفَعْلِ».

قالَ المُشَرِّحُ: مفعُلةٌ مضمومةٌ مفردةٌ، وأمَّا مفعل بدون التاء فلم تجيء في الآحاد، وما جاءَ في الشِّعرِ من مفعل من مفعول ومكرم قاله الشيخ أبو علي الفارسي وذلك قوله[٣]:

أَبْلِغِ النُّعْمَانَ عَنِّي مَأْلُكاً ... أنه قد طالَ حَبْسِي وانْتِظَارِي

---

(١) كتاب ليس لابن خالوية: ١٠٨.

(٢) الصحاح: ١/١٢٤ (دبب).

(٣) البيت لعدي بن زيد العبادي في ديوانه: ٩٣.

وهو من شواهد معاني القرآن للزَّجاج: ١/٨٠، والمُحتسب: ١/١٤٤، ٣٣٥، والمُنصف: ١/٣٠٩، والخزانة: ٣/٥٩٧.

جمع مألكة. المَسْرُبَةُ ـ بالسِّين المهملة ـ وهي ما بينَ السُّرَّةِ والعانِةَ.

يقولُ: المضمومُ أخذُهُ من الفعلِ ليس بقياسٍ.

قالَ جارُ اللَّه: «(فصلٌ): / وما بُني من الثُّلاثي المَزيد فيه والرُّباعي [١١٩/ب] فعلى لفظِ اسمِ المفعولِ، كالمَدخَلِ والمَخرَجِ والمَغَارِ في قوله[١]:

* مَغَارَ بنَ هَمَّامٍ عَلَى حَيِّ خَثْعَمَا *

وقولهم: فلانٌ كريمُ المَركبِ والمُقَاتَلِ، والمُضطَرَبِ، والمُتَقَلَّبِ والمُتَحامَلِ، والمُدَحْرَجِ، والمُحْرَنْجَمِ، قالَ العَجَّاجُ:

* مُحْرَنْجَمُ الجَامِلِ والنُّؤِيِّ *

قال المُشَرِّحُ: المَرْكَبُ: هو الأَصْلُ، والمَنْبَتُ، وفلان كريم المَرْكَب أي: كَرِيْمٌ أصلُهُ، أي: مَنْصِبُهُ في قَوْمِهِ، والمُتَقَلَّبُ: بالتَّاء واللَّام المشدَّدة. النُّؤِيُّ بالتشديد على فُعُوْل جمع نُؤْيٍ وهو حُفْرَةٌ تُجعل حولَ الخِبَاءِ لئَلَّا يَدْخُلَه المَطَرُ.

وقبله[٢]:

---

(١) قال ابن المستوفي في إثبات المحصل: ١٣٠: «وهذا البيت من شعر حُميد بن ثور الهلالي، كذا هو في نسخة السيرافي، وفي نسخ كثيرة، ولم أجده في ديوان شعره وقبله:

* وما هي إلا في إزار وعلقة *

... ثم قال: وأنكرَ أبو محمد الأعرابي أن يكون هذا البيت لحُميد، وقال: هو للطِّمَّاحِ ابن عامرِ بنِ الأعلم بن خُوَيْلَدٍ العُقَيْلِيِّ».

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٣٠، والمنخل: ١٤٨، والكوفي: ٦، ١٦١، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠٩/٦، وشرح المفصل للأندلسي: ١٦٣/٣.

وهو من شواهد سيبويه: ١٢٠/١، وشرح أبياته لابن السيرافي: ٣٤٧/١، والردّ عليه للغندجاني (فرحة الأديب): ٨٥، ٨٦، وشرح شواهد الكتاب لابن خلف: ٨٧، ١٣٠، والمقتضب: ١٢١/٢، والخصائص: ٢٠٨/٢، والمحتسب: ٢٦٦/٢.

(٢) الأبيات من أرجوزة في ديوانه: ١١٠، ١١١.

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٣١، والمنخل: ١٤٨، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠٩/٦، وشرح المفصل للأندلسي: ١٦٣/٣.

أَطَـرَبَـاً وأنـتَ قِـنَّـسْـرِيُّ
والـدَّهْـرُ بـالإنـسـانِ دَوَّارِيُّ
أَفـنـي الـقُـرُونَ وهـو قَـعْـسَـرِيُّ
وبـالـدّهـى تـحـيَّـلَ الـمَـدْهِـيُّ
مـن أن شَـجَـاكَ مَـنْـزِلٌ عَـمِـيُّ
قِـدْماً يُـرى في عَهْـدِهِ الكِـرْسِيُّ
مُـحْـرَنْـجِـمُ... ... ...
... ... الـبـيـت

القِنَّسْرِيُّ ـ بكسر القاف ـ هو المُسِنُّ، يقال: قَنْسَرَ الرَّجُلُ يُقَنْسِرُ قَنْسَرَةً. دَوَّارِيُّ: أبلغُ من دَوَّارٍ، قَعْسَرِيُّ: أي شديدٌ، من أن شجاك يتعلق بقوله: أَطَرَاباً. الكِرْسِيُّ: هو البَعَرُ والبَوْلُ المُتَلَبِّدُ، وهو مسكورُ الفاءِ، ومنه: اَكْسَرَتِ الدَّارُ.

قالَ جارُ اللّهِ: «(فصل): وإذا كثر الشيء بالمكان قيل فيه مفعلة ـ بالفتح ـ يقال: أرض مَسْبَعَةٌ، ومأسدَة، ومذأبة، ومحيَاة، ومفعَاة، ومقثَأة، ومبطَخة، قال سيبويه: ولم يجيئوا بنظير هذا فيما جاوز ثلاثة أحرف نحو الضفدع والثعلب كراهية أن يثقل عليهم، لأنهم قد يستغنون بأن يقولوا: كثيرة الثعالب».

قالَ المُشَرِّحُ: مقثأة بالهمز.

فإن سألتَ: فما تقول في قولهم: أرض مَثْعَلَةٌ أي: كثيرة الثعالب؟

أجبت: هي من ثُعالة لا من الثعلب.

قالَ جارُ اللّهِ: «(فصل): ولا يَعمَلُ شيءٌ منها والمَجَرُّ في قول النابغة[1]:

(١) ديوان النابغة: ٣١. =

كَـأنَّ مَجَـرَّ الـرَّامِسَـاتِ ذُيُـولَهَـا عَلَيْـهِ قَضِيْمٌ نَمَّقَـتْـهُ الصَّـوَانِـعُ

مصدر بمعنى الجَرِّ(١)، وقبله مضاف محذوف تقديره: كأن في أَثَرِ مجَرِّ الرَّامِسَاتِ».

قالَ المُشَرِّحُ: القَضِيْمُ: هو الجلدُ الأبيضُ يكتب فيه.

= توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٣١، والمنخل: ١٤٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ٦/ ١١٠، وشرح المفصل للأندلسي: ١٦٣/٦، ١٦٤.

وهو من شواهد الإيضاح: ١٨٩، وشرح أبياته لابن بري: ١٧٤، والمقتصد: ٦٠١/١، والخصائص: ٣٨٢/١، وشرح شواهد الشافية: ٨٢.

(١)في (ب): «في الجر».

[بابُ اسم الآلة]

قالَ جارُ اللَّهِ: «اسم الآلة، وهو اسم [ما][1] يُعالج به ويُنقل ويَجيء على مِفْعَلٍ ومِفْعَلَةٍ ومِفْعَالٍ كـالمِقْبَضِ والمِخْلَب والمِكْسَحَةِ والمِصْفَـاةِ والمِقْرَاضِ والمِفْتَاحِ».

قالَ المُشَرِّحُ: المِكْسَحَةُ: هي المِكْنَسَةُ. والمِقْرَاضُ: بالقاف والضَّاد المعجمة.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): وما جاء مَضموم المِيم والعين نحو المُعْطُسِ والمُنخُلِ والمُدقّ والمُدهِنُ والمُكحُلَةِ والمُحرُضَة فقد قال سيبويه[2]: لم يذهبوا بها مذهبَ الفعلِ، ولكنَّها جُعلت أسماء لهذه الأَوعية».

قالَ المُشَرِّحُ: المضمومُ الميم ـ [3]هاهنا[3] ـ كالمضموم العين في نحو المقبُرة والمشرُفة.

(١) ساقط من (أ).
(٢) الكتاب: ٢/٢٤٩.
(٣ ـ ٣) ساقط من (ب).

[بابُ الاسم الثُّلاثي المُجرّد]

قالَ جارُ اللَّهِ: «ومن أصناف الاسم الثُّلاثيُّ المُجَرَّد منه عشرة أبنية أمثلتها: صَقْرٌ، وعِلْمٌ، وبُرْدٌ، وجَمَلٌ، وإِبِـلٌ، وطُنُبٌ، وكَتِفٌ، ورَجِلٌ، وضِلَعٌ، وصُرَدٌ.

وللمزيد فيه أبنيةٌ كثيرةٌ ولعلَّ الأمثلةَ التي أذكرها تحيط بها أو بأكثرها».

قالَ المُشَرِّحُ: (الضِّلَعُ) بكسر الضَّاد وفتح اللام: الجُبَيْلُ المُتَفَرِّدُ.

قالَ أبو نَصْرٍ[1]: الجُبيلُ: الذّليلُ المُستـدق، ويقال: انـزل بتلك الضُّلَيْع. والضِّلْعُ واحدُ الأَضْلاعِ والضُّلُوعِ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): والزِّيادةُ إمَّا أن تكونَ من جنسِ حروفِ الكَلِمَةِ كالدَّالِ الثانية في قُعْدُدٍ ومَهْدَدٍ، أو من غيرِ جِنْسِها كهمزَةِ أَفكَلٍ وأَحْمَرٍ أو للإلحاق كواوِ جَوْهَرٍ وجَدْوَلٍ أو لغيرِ الإلحاق كألفِ كاهِلٍ وغُلامٍ».

قالَ المُشَرِّحُ: القُعْدُدُ أقربُ القَبيلةِ نَسَباً إلى الجَدّ. والضَّعيفُ القاعِدُ عن المكارمِ أيضاً فُعلل[2] من القُعُودِ. أمَّا في المعنى الأول فلأنَّه أقعد في النَّسبِ، وأمَّا في الثاني فظاهرٌ.

---

(١) هو أبو نصر الباهلي صاحب الأصمعي، والنص كله عن الصحاح: ١٢٥٠/٣، ١٢٥١ (ضلع).

(٢) في (أ): «قعدد».

(مَهْدَد)[1]: من أعلامِ النّساء فَعْلَل من المَهْدِ لا مَفْعل من الهَدِّ لوجهين:

أحدهما: إظهارُ التَّضعيفِ.

والثاني: أن من حقِّ المكررِ أن يكونَ زيادةً.

فإن سألتَ: فكيفَ كان (مُحْبَبٌ) لرجلٍ، و(تَهْلَلُ) لموضعٍ[2] مُفْعَلاً وتَفْعَلاً، ولم يكونا فَعْلَلاً لقيامِ ما ذكر من الوجهين؟

أجبتُ: لأنه لو كان فعللاً لكان (م ح ب)، و(ت هـ ل) أصولاً وكلاهما تَركيبٌ مفقودٌ في كلامهم، وكما أنَّ الأصلَ أن لا تُحملَ الكلمةُ على وزنٍ مخترعٍ، فكذلك الأصل أن لا تحمل على تركيب مخترع.

الهمزةُ في (أفكل) زيادة، لأنَّ الهمزة متى وقعت أولاً بعدها ثلاثةُ أصولٍ فهي زيادةٌ، وكذلك همزةُ أَحمر بهذا الدَّليل، ولأن أحمرَ من الحُمرة، والهمزةُ في هذا الوَزْنِ ليست للإلحاق لجريان الإدغام فيه. الواو في (جَوْهَرٍ) و(جَدْوَلٍ) زيادةٌ، لأن الواوَ غيرُ أولٍ لا تكونُ إلا زيادةً، ولأنَّه إنما[3] سُمِّيَ
[١٢٠/أ] الجوهرُ جوهراً لشهرته وظهور شأنه بين الناس، من جهر بكلامه: /إذا أظهرَه وأعلنه. وسُمّي الجَدولُ جدولاً لأنه لا يكادُ يُرد فكأنه يجادل ويلاج، والواوُ فيهما للإلحاقِ بـ «ثَعلب» الذي يدل على أن ألف (كاهل) و(غلام) ليست للإلحاق، أنه ليس في أمثلة الرُّباعي فِعلل ولا فعلَل لفتح اللام.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): والزِّيادةُ المُتجانسة لا تخلو من أن تكون تكريرَ العينِ كخَفَيْفَدٍ، وقِنَّبٍ أو اللام كَخَفَيْدَدٍ وخِدَبٍّ، أو للفاء والعين

---

(١) جاء في قصيدة الأعشى في مدح النبي ﷺ:
* تَنَاسَيْتُ بَعْدَ اليَوْمِ خُلَّة مَهْدَدا *

(٢) معجم البلدان: ٢/ ٦٤.

(٣) ساقط من (ب).

كَمَرْمَرِيْس ومَرْمَرِيْثٍ، أو للعين واللَّام كصَمَحْمَحٍ وبَرَهْرَهَةٍ وما عداها من الزَّوائد كحروفِ (سألتُمونيها)».

قالَ المُشَرِّحُ: أحدُ الفاءين في (خَفيفد)[1] زيادة لما مضى في صنف التصغير، ولقولهم في معناه: خَفَيْدَدٌ، كما أن أحد الدالين في (خَفَيْدَدُ) زيادة، في قولهم[2] إحدى النونين في (قِنَّب) زيادة حملاً له على نحو قلَّف، وهو ما يسبق من طينِ السَّيْل، لأنَّه من قلفتُ الدَّنَّ: إذا قَضَضْتُ طَيْنَهُ.

(خِدَبٌّ): أحد الباءين فيه زيادةٌ سمي بذلك لزيادته في البدن، من قولهم: في لسانه خدب، أي طول، لأن الطول زيادة ونظيره [قولهم][3]: فرس رِفَلٌّ أي: طويلُ الذَّنب.

(المَرْمَرِيسُ): الداهيةُ، فَعْفَعِيْلٌ من المَراسةِ، وهي الشِّدَّةِ المَرْمَرِيْثُ من[4] المَرْثِ لا نظيرَ لهاتين الكلمتين، لأنَّ الفاءَ والعين[5] لم يكررا في كلامِ العربِ إلا فيهما[6].

الصَّمَحْمَحُ: الشَّدِيْدُ، أنشدني بعضُ الأُدَباءِ اليَابِسَةِ[7]:

* صَمَحْمَحَةٌ لا تَشْتَكِي الدَّهْرَ رَأْسَهَا *

---

(١) شرح السيرافي: ٦٤٤، والشرح الذي أحيل عليه في هذا الباب خاصة هو الجزء المطبوع بدمشق سنة ١٤٠٣ هـ بعنوان «السيرافي النحوي في ضوءِ شرحه لكتاب سيبويه» تحقيق الدكتور عبد المنعم فائز.
والخفيفد: السريع.

(٢) بعدها في (أ): «في قولهم حفيفد...».

(٣) في (ب).

(٤) ساقط من (ب).

(٥) مكرر في (أ) سهو من الناسخ.

(٦) ينظر: كتاب ليس لابن خالوية: ٢٧٧.

(٧) عجزه:

* ولو نَكَزتها حيَّة لأبَلَّتِ *

في اللسان: (صمح) عن السيرافي.

من قولهم: حافرٌ صَموحٌ، أي: شديدٌ، والمُصامَحَةُ المُشَادَّةُ (١ذُكرت هذه الكلم الثلاث في (جامع الفرغاني)١).

(البَرَهْرَهَةُ): المرأةُ، كأنَّها تَرْتَعِدُ من الرُّطُوبَة، قال امرؤُ القَيْسِ(٢):

* بَـرَهْـرَهَـةٌ رُؤْدَةٌ رَخْـصَـةٌ *

وقيل(٣): البَرَهْرَهَةُ البَيْضَاءُ الصافية اللون وزنها فَعَلْعَلَةٌ الرَّاء والهاء والتَّاء زوائدُ ومنه البُرهان، لأن الحجة توصف بالإبانة والإنارة. ألا تَرى إلى قولهم(٤): (الحقُّ أبلج) ونحوه السُّلطان: الحجة، من السَّلِيْط وهو دُهن الزَّيت، وعن الفَرغاني: البُرهان مأخـوذٌ من بَرْهَمْتُ الشَّجَـرَةَ: أخرجْتُ عسالِيْجَهَا، ثم أبدلت النُّون من المِيم لتَنَاسُبِهِمَا في المَخرجِ، ونظيره: تَهِنَ في تَهِمَ ويروى(٥) أن بلالاً (رضي الله عنه) أذن بليلٍ فأمره أن يرجع فينادي إلا أنَّ الرَّجُلَ تَهِنَ. والتَّهم: شدَّةُ سَدَرٍ يُصِيْبُ من شِدَّةِ الحَرِّ ورُكُوْدِ الرِّيْحِ، ومنه اشتِقَاقُ تِهَامَةَ، وكأنَّ البُرهان إخراج الحقيقة. ثم الدَّليل على زِيادة إحدى العينين في كافة(٦) هذه الأَمثلة أن من(٧) حق المكرر أن يكونَ زيادةً.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصل): والزِّيادَةُ تكونُ واحدةً وثنتين وثلاثاً وأربعاً ومواقعها أربعةٌ، ما قبل الفاءِ، وما بين الفاء والعَين، وما بين العين واللاَّم، وما بعد اللاَّم، ولا تخلـو من أن تقعَ متفرقةً أو مجتمعةً.

(١ ـ ١) في (أ): «ذكرت هذه الكلم الثلاث في جامعة الفرغاني» وفي (ب) ذكر.

(٢) ديوانه: ١٥٧، وعجزه:

* كـخُـرْعُـوبَـةِ الـبَـانَـةِ الـمُـنْـفَـطِرْ *

(٣) في (أ): «وقيل: هي والصافية».

(٤) تقدم في الجزء الأول، وينظر: جمهرة الأمثال: ١/٣٦٤.

(٥) النهاية لابن الأثير: ١/٢٠١ مع اختلاف في اللفظ.

(٦) (أ) في «كافة» أن تنصب على الحال ولا تضاف وانتقد الضغاني الزمخشري في أول المفصل لما قال: «. . . كافة الأبواب. . .» قال الصغاني: «هكذا في نسخة الزمخشري ـ رحمه الله ـ: بكافة الأبواب، وكلمة كافة لا تضاف ولا تقع إلا حالاً».

(٧)ساقط من (ب).

«(فصل): والزيادَةُ الواحِدَةُ قبلَ الفاءِ نحو أَجْدَلٍ وإِثْمِدٍ واِصْبَعٍ وأُصبع وأُبلُمٍ وأَكلُبٍ وتَنْضَبٍ وتُدْرَأٍ وتَتْفُلٍ وتِحْلِيءٍ ويَرْمَعٍ ومَقْتَلٍ ومِنْبَرٍ ومَجْلِسٍ ومُنْخُلٍ ومُصْحَفٍ ومَنْجِرٍ وهِبْلُعٍ عندَ الأخفش».

قالَ المُشَرِّحُ: الدَّليلُ على زيادة الهمزة في (أَجدل) أنه من جَدَلَ حلقَه أي: أحكمَ وأصله من جَدْلِ الحَبْلِ إذا فَتَلَهُ.

(الإثمِدُ): حَجَرٌ يُكْتَحَلُ به، وهو بِكَسرِ الهَمْزَةِ والمِيْمِ ونظيره (إِسْحِلٌ[١]) وهو شَجَرٌ، وكأنَّه يُسمى بذلك لأنَّه كثيراً ما يَنْبُتُ على الساحل في [(اصبع)[٢]] لغاتٌ: كسرُ الهمزةِ وضمُّها مع فتحِ الباءِ، وكسرهما وضمهما وفتحُ الهمزةِ مع كسرِ[٣] الياءِ، والدَّلِيْلُ على زيادة الهمزة في (اصبع) قولهم: صَبَّعْتُ بفلانٍ وعليه أي[٤]: أشرتُ نحوه بأصبعي مُغتَاباً.

(أُبلم): خوصُ المقل، وفيه لغات: أبلم بالفتح، وإبلم بالكسر، وأُبلم بالضم، يقال: «المال بيني وبينك شق الأبلمة»، ويشهد لكون الهمزة زيادة فيه أن المكسور والمضموم على وزن اصبع واصبع وقد تبين، ثم زيادة الهمزة.

(أَكْلُبُ): جمعُ كلبٍ.

(تَنْضُبُ): شَجَرٌ يتخذ منه السِّهام[٥] كالنَّبع يتخذ منه القِسِيُّ قال:

---

(١) النبات لأبي حنيفة الدينوري: ٢٢٧، ٢٢٨.
وهو شجر السِّواك.

(٢) في (أ): «في أصله».

(٣) في (ب): «مع فتح الباء».

(٤) ساقط من (ب).

(٥) كتاب النبات ٣٢٣، والصحاح: ١/٢٢٦ (نضب) وأنشد البيت، ونسبه إلى الكميت، والموجود في شرح هاشميات الكميت لأبي رياش: ٦٨:

إذا انتجو الحرب العَوَان حوارها   وحنَّ شريح بالمنايا وتنضب

وينظر عن (تنضب) شرح السيرافي: ٥٦٠، ٦٢٦، ٦٤٨.

* إذا حَنَّ بينَ القَوْمِ نَبْعٌ وتَنْضُبُ *

وهو تَفْعُل، لأنه ليس في الكلام فعلل، وهذا هو الدليل على زيادة التاء في (تَتْفُلُ) (١بفتح التاء، وإذا ثَبَتَتْ زيادةُ التَّاءِ فيه ثَبَتَتْ زيادةُ تُتْفُلُ بالضم١)، [أيضاً](٢) لأنَّه في معناه.

رَجُلٌ ذو تُدْرَإٍ: بضمّ التاء أي: ذو مُدَافَعَةٍ، وأنشدَ السِّيْرَافِيُّ في (شرح الكتاب)(٣):

* وَقَدْ كُنْتُ في الحَرْبِ ذَا تُدْرَإٍ *

[١٢٠/ب] وأَنشد شيخُنا [ـ رحمه الله ـ] ليَزِيْد بن الطَّثرية(٤): /

وذي تُدْرَإٍ ما اللَّيْثُ في أَصْلِ غَابِهِ ... بـأَجْـرَأَ منـه عنـدَ قِـرْنٍ يُنـازِلُـهْ

واشتقاقه من الدَّرْءِ وهو الدَّفْعُ.

(تِحْلِئُ): بالكسر ما تَحَلّى من الأَديم أي: تَقَشَّرَ وحَلِيَ الأديمُ حِلاءً بالتَّحريك إذا صارَ فيه التِّحْلِىء.

(يَرْمَعُ): حِجَارةٌ خَوَّارَةٌ وفي (شرح الكتاب)(٥) حجرٌ رخوٌ؛ لأن الياء وقعت معها ثلاثةُ أصولٍ، ولأنَّه من رَمَعَ أَنْفُهُ من الغَضَبِ رَمَعَاناً إذا تَحَرَّكَ، وهذا لأنَّ الخَوَرَ والرَّخَاوَة متقاربان من الاضطراب، ونظيره (يَلْمَعُ) للسَّرابُ.

(١ ـ ١) ساقط من (ب).

(٢) ساقط من (أ).

(٣) شرح الكتاب لأبي سعيد السيرافي: ٦٤٩، وتمامه هناك:

وقـد كـنـتُ فـي الـحـرْب ذا تَـدْرإٍ ... فَـلَـمْ أُعطَ شـيـئـاً ولَـمْ أُمـنَـع

والبيت للعباس بن مرداس السلمي في ديوانه: ٨٤.

(٤) حاشية المفصل: ٣٠، والبيت غير موجودٍ في ديوان يزيد الذي نشره الدكتور ناصر الرشيد.

(٥) جاء في شرح الكتاب: ٦٢٧: واليرامع: جمع يرمع وهو حجر رخو ينفت إذا فُرك، قال الشاعر:

* كفا مطلقة تفت اليرمعا *

(مَقْتَلُ): مَفْعَلُ من القَتْلِ.

(المِنْبَرُ): مِفْعَلٌ من نَبَرَهُ نَبْراً إذا رَفَعَهُ إذ المنبر يرفعُ الخطيبَ، ومنه النِّبْرُ - بالكَسرِ - لدويبة شبيهة بالقُراد إذا دَبَّت على البَعير تَوَرَّم مَدَبُّهَا.

(مَجْلِسٌ): من الجلوس.

(مُنْخُلٌ): - بالضم -: من نخل الدقيق.

(مُصْحَفٌ): من الصَّحيفة.

(مِنْخِرٌ): - بكسر الميم - مِفْعِلٌ، لأنَّ الميم وقعت أولاً بعدها ثلاثةُ أصولٍ، لأنَّه بمعنى - مَنْخِر - بفتح الميم - والميم فيه زيادة قياساً له على نحو مَجْلس، ولأنه من النَّخيرة.

(هِبْلَعٌ): بمعنى الأَكولِ مِفْعَلٌ عند الأَخفش من بَلعتُ الشيءَ وابتَلَعْتُهُ، ونظيره (هِجْرَعٌ) للطويل من الأَجرعِ وهو المكان السهل المنقاد، والجامع بينهما: الطُّول الامتداد وهو عند سيبويه[1] فعلل.

قالَ جارُ اللَّهِ: «[- رحمه الله -] (فصلٌ): وما بين الفاءِ والعينِ في نحو كاهِلٍ وخاتَمٍ وشأْمَلٍ وضَيْغَمٍ وقُنْبرٍ وجُنْدَبٍ وعَنْسَلٍ وعَوْسجٍ».

قالَ المُشَرِّحُ: (كاهِلٌ): - بكسر الهاء - بمعنى الحارِكِ وهو ما بين الكتفين، قال: عليكم تَمِيْمُ فإنّها كاهِلُ مُضر، ومنه الكَهْلُ وهو: الذي جاوز الثّلاثين وَوَخطَهُ الشَّيْبُ كأَنَّه الذي على كاهل العُمر.

(خاتَم): من الخَتْمِ، ثم الدّليل على زيادة الألف فيهما أنها وقعت معها ثلاثة أصول.

(شَأْمَلٌ): ريحٌ تَهُبُّ من ناحِيَةِ القُطب، وهي مقلوبة من شمأل[2]

---

(١) الكتاب: ٢/٣٣٥.

(٢) الكامل للمبرد: ٣/٥٩، والجمهرة لابن دريد: ٣/٧٠.

لقولهم في معناه: شَمِلَ بالتَّكسير والتحريك، وشمأل وأشملوا أي: دخلوا في الشّمال، وشمَّلُوا: أصابتهم الشَّمال، فهو مُشْمَلُونَ.

فإن سألت: لم لا يَجوزُ أن تكونَ همزة شمأل وشأمل وإن كانت بمعنى الشمال كما أن رائَيْ دَمْثَرٍ وسَبْطَرٍ أصلٌ وإن كانت بمعنى دمث وسبط؟

أجبتُ: الهمزةُ قد زيدت غير أول كقولهم: جرائض وحطائط فلا تجعل الشَّمأل وأختها أصلاً برأسه رباعياً ولا كذلك الراء.

ثم (ضَيغَم): فَيعل بمعنى فاعِل من ضَغَمَهُ: إذا عضَّه ثم غلب على الأسد، فهو عامٌّ خُصَّ كالدابة، ونظيره: يومٌ (صَيْهَدٌ) للشديد الحر.

(قُنْبُر): بضم القاف و[النون][1] فيه زيادة[2] لقولهم في معناه قَبَر، ولا يعرف فَعَلَ صفةً:

(جِنْدَبٌ): على صورة درهم كذا الرواية هاهنا، لأنه بمعنى جُنْدُبٌ - بالضَمِّ[3] - وهو فِنْعَلٌ، لأن سيبويه لم يَعُدَّ فعنلاً في الأبنية والمراد فعلل لم يجاوز لاماه[4].

فإن سألتَ: الأخفشُ ومن تَبِعَه عده فيها واستدلوا بجخدب للأخضر الطويل الرِّجلين من الجنادب؟

أجبتُ: لأنَّ سيبويه قد أشار إلى أنه مخففٌ من خجادب كـ(عُلَبِطٍ) و(هُدَبِدٍ) فإنهما مُخففان من عُلابط للضخم، وهُدابد للبن الخاثر.

ونحوه (عَرْتَن)[5] بالتَّسكين كـ(عَرْفَج) وبالتَّحريك فإنه مخفَّفٌ من

(١) في (ب).
(٢) ساقط من (ب).
(٣) شرح السيرافي: ٦٤٧.
(٤) في (ب): «لم يتجانس».
(٥) النبات لأبي حنيفة الدينوري: ١٠٧.

عَرَنْتَنٍ لنَبْتٍ يُدبغ به، ومنه أديم مُعَرْتَنٌ أي: مدبوغٌ بالعَرْتَن إلا أن جُخدَباً مخفف من جهات. حذف الألف، وتسكين الخاء وفتح الدال. و(عُلَبِط) و(هُدَبِد) و(عَرْتَن) في أحد الوجهين خفف من جهة واحدة وهو حذف الزيادة لا غيرُ. ثم الدليل على زيادة النون في (جندب) أنها دون غيرها من حروف المعجم لزِمَت هذا البناء فتكون زيادة لما يأتي في (حَبَنْطَاء) ولأن النون فيه وقعت موقع النون في (قُنْبُر)، وقد ظهر ثم زيادتها في الاشتقاق، فتكون هاهنا أيضاً زيادة، وإذا ثَبَتَتْ زيادةٌ في النُّون في المضمومة ثبت أيضاً في المكسورة، ولأنه من الجدب لكونه ملوياً بالخِصْب من حيث أنه يَأكلُ الزَّرع والنَّبات.

(عَنْسَل) بمعنى: [الناقةُ] السيَّارةُ الخفيةُ، لأنَّها من عسل يعسل عَسَلَاناً بالفتح إذا خفَّ في السيرِ، ويُحتمل أن تكونَ من العَنْسِ، وهي الناقةُ الصُّلْبَةُ[1] القَوِيَّةُ، لأنَّها متى كانت أصلب وأقوى كانت أسيرَ وأخفَّ، واللام زيادةٌ، ونحوها في الوجهِ الأولِ (عَنْبَسٌ) و(عَنْبَسةٌ) من العُبُوسِ، وهما من نُعُوتِ الأَسدِ، وفي الوجه الثاني (عَبْدَلٌ) و(زَيْدَلٌ)، وبالوجه الأول قد أخذَ الشيخُ [ـ رحمه الله ـ] وهو مَذْهَبُ سِيْبَوَيْهِ.

(عَوْسَجٌ) ضربٌ من الشَّوك، الواحدة عَوْسَجَةٌ؛ لأنَّ الواو وقعت غيرَ أول، ولقولهم عَسَجَ المالُ: إذا أخَذَهُ من رعي العَوْسَجِ داءٌ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصل): وما بين العين واللام في نحو/ شَمْأَلٍ وغَزَالٍ [١٢١/أ] وحِمَارٍ وغُلام، وبَعيرٍ، وعِثْيَرٍ، وعُلْيَبٍ، وعُرُنْدٍ، وقَعُوْدٍ، وجَدْوَلٍ، وخِرْوَعٍ، وسُدُوْسٍ وسُلَّمٍ وقِنَّبٍ».

قالَ المُشَرِّحُ: شمأل ـ بالهمزة ـ وقد مر.

---

(١) في الصحاح: ٥/١٧٦٤ (عسل): «والعنسل: الناقة السريعة، قال الأعشى:

وقد أقطع الجوز جوز الفلا ... ة بالحرة البازل العنسل

والنون زائدة».

(غَزَالٌ): الألفُ فيه زيادةٌ لقولِهم في جَمْعِهِ: غُزْلَانٌ، وظَبْيَةٌ مُغْزِلَةٌ: ذاتُ غَزَالٍ. وامرأةٌ مُطْفِلٌ (1أي: ذاتُ طفلٍ1).

(حمار): الألف فيه مزيدةٌ لقولهم ـ في جمعه ـ: حُمُرٌ وأَحْمِرَةٌ.

(غلام): الألف فيه مزيدة [لقولهم في جمعه: غِلْمَةٌ][2] ولأن الألف[3] فيها وقعت مع ثلاثة أحرف أصول.

(بَعير): الياء فيه زيادة؛ لأن الياء وقعت معها ثلاثة أصول، لقولهم في الجمع: أبعرة وأَباعر وبعران وفي نحو البعير بعرة.

(عِثْيَرٌ)[4]: هو الغُبَارُ، لأنَّ الياءَ وَقَعَتْ معها ثَلَاثَةُ أصولٍ، ولأنَّه سمي بذلك لجلبه الغُبار ونحوه (حِمْيَرُ بن سَبأ)[5] ومنهم كانت في الدَّهرِ الأولِ الملوك.

(عُلْيَبٌ): بضمّ الفاء وسكون العين وفتح اللام: وادٍ[6]. كذا رأيتُهُ في: (حاشية الجامع الكبير في اللُّغة) لأن الباء وقعت معها ثلاثةُ أصولٍ، قال المرزوقي[7]: كأنه فعيل من العلب وهو الأثر، والوادي لا يَخلو من انخفاض حزن، ولذلك سمي الوادي (جُلْوَاخٌ) لأن السُّيول تَجْتَلِخُهُ أي: تَجْتَرِفُهُ، ومنه طريق معلوب، أي: لاحب.

فإن سألتَ: فعيل ليس من أبنيتهم فلا يُحمل عليه؟

(1 ـ 1) ساقط من (ب).
(2) في (ب).
(3) في (أ): «التاء».
(4) شرح السيرافي: ٦٢٥.
(5) التيجان: ٥١، وجمهرة أنساب العرب: ٤٠٦، ٤٥٩.
(6) معجم البلدان: ١٤٨/٤، وشرح السيرافي: ٦٤٥.
(7) المصدر السابق عن المرزوقي أيضاً.

(١أجبتُ: كما أن فعيلاً ليس من أبنيتهم ففعلل ليس من أبنيتهم أيضاً فلا يُحمل عليه١)، ولأنَّ ابن دريد(٢) قد رواهُ عِلْيَبُ - بكسر الفاء - وهو فِعْيل كعِثْيَرٍ وحِذْيَمٍ. بغيرِ شكٍّ إذا ثَبَتَ في المكسورة زيادة الياء ثبتَ أيضاً في المضمومة.

(وَتَرٌ عُرُنْدٌ): أي: غَلِيْظٌ لقولهم: عرّد، وأنشدَ الإمام عبد القاهر الجُرجاني - رضي الله عنه(٣) -:

* والقَوْسُ فيها وَتَرٌ عُرُنْدُ *

ولأنه ليس في كلامهم مثل جُعْفُرٌ بضم الفاءِ والعين وسكون اللام، ونظيره (تُرُنْجٌ).

(قَعُوْدٌ): اسم لما يقتعده في حاجاتِه الرّاعي، وبتصغيره جاءَ المَثَلُ(٤): (اتّخِذُوْهُ قُعيِّدَ الحَاجَاتِ).

(جدول) قد مضى.

(خِرْوَعٌ): شجرٌ تحمل جَنىً كبيضِ العصافير يسمى السمسم الهندي، ويقال له بالفارسية (نبذا بخبر) وكلُّ نبتٍ ضعيف منتن يسمى خِرْوِعاً، لأن

(١ - ١) ساقط من (ب).

(٢) الجمهرة: ٣٥٣/٣، قال: «واد معروف بالحجاز، وقالوا عليب - بالضم - وهو أعلى. قال البصريون هو عليب وليس في كلامهم فعيل غيره».

قال ابن خالويه في ليس: ٢٩١: «قال أبو عمرو إنما هو علبب بباءين».

(٣) شرح السيرافي: ٦٤٨، وأنشد البيت. وهو من أبيات قالها حنظلة بن ثعلبة بن يسار يوم ذي قار:

ما عِلتي وأنا شيءٌ أدُّ
والقَوسُ فيها وَتَرٌ عُرُدُّ
مثلُ ذِرَاعِ البكرِ أو أشدُّ

(شرح شواهد الشافية: ٣٠٠).

(٤) بلفظه في المستقصي: ٣٤/١، وفي مجمع الأمثال: ٢٣٧/١: «اتخذوه حمار الحاجات».

الواو وقعت غير أول، ولأنه من الخَرَعِ ـ بالتحريك ـ وهو الرّخاوة، تقول: خَرِعَ بالكسر ولم يجيء على هذا الوزن إلا حرفان، أحدهما هذا.

والثاني: (عِتْوَدٌ): بالعين المهملة والتاء المثناة الفوقانية في اسم وادٍ[1].

(سُدُوْسٍ): ـ بالضَّمِ ـ الطَّيْلَسان الأخضر، وأنشد أبو سعيدٍ السِّيرافي[2] ـ رحمه الله ـ:

* كأنَّ عليها سُنْدُساً وسُدُوْساً *

وبالفتح قَبِيْلَةٌ عليه أكثرُ أهلِ اللُّغةِ، والأَصْمَعِيُّ[3] على عكس هذا. قال ابنُ الكَلْبِيِّ[4]: سَدُوْسٌ ـ بالفتح ـ في بني شَيْبَان، وبالضَّمِّ في طَيِّءٍ، أمَّا كونُ الواوِ فيه زيادةٌ فلأنها وَقَعَتْ معها ثلاثةُ أصولٍ.

(سُلَّمٌ): إحدى اللامين فيه زيادةٌ حَمْلاً له على نحو (حُوَّلٌ) و(قُلَّبٌ)، لأنهما من الحَول و[القَلب][5] ولأنه يُسلمك إلى حيثُ تُريد.

(قُنَّبٌ): قد ذُكر.

---

(١) معجم البلدان: ٨٣/٤.

(٢) شرح الكتاب: ٦٥٤ وقال: «السُّدوس: ضَرْبٌ من الطيالسة الملونة الخضر... ثم قال فهذا بالضم، وأمّا القبيلة التي يقال لها سَدُوس فبالفتح...» صدره عند أبي سعيد:

* وداويتها حتى شتت حبشية *

وهو من قصيدة في المفضليات: ليزيد بن حداق العبدي. شرح المفضليات لابن الأنباري: وشرحها للتبريزي:

(٣) في شرح الكتاب لأبي سعيد السيرافي: «وكان الأصمعي يقول: القبيلة سُدوس ـ بالضم ـ والطَّيلسان سَدوس ـ بالفتح ـ وقال ابنُ حبيب: كل ما في العرب سدوس بالفتح إلا سدوس بن أصمع بن نبهان «يعني القبيلة الطائية. وهو موافق لقول الكلبي. ونص ابن حبيب الذي نقله السيرافي في مؤتلف القبائل له: ص ٤.

(٤) جمهرة النسب له: ١٩٦، والاشتقاق: ٣٩٦، وجمهرة أنساب العرب لابن حزم: ٤٠٤.

(٥) في (ب): و«القُوَّة» سبقت إلى لسان الناسخ كلمة: (لا حول ولا قوة إلا بالله).

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصل): وما بعد اللاَّم في نحو عَلْقَى، ومِعْزَى، وبُهمى، وسَلْمَى، وذِكْرى، وحُبْلى، ودَقَرَى، وشُعَبَى، ورَعْشنٍ، وفِرْسَنٍ، وبِلَغْنٍ، وقَرْدَدٍ، وشُرْبُبٍ، وعُنْدَدٍ، ورِمْدَدٍ، ومَعَدٍّ، وخِدَبٍّ، وجُبُنٍ، وقِلَزٍّ».

قالَ المُشَرِّحُ: (عَلْقَى): نبتٌ، والألفُ فيه مزيدة لقولهم: بعير عالقٌ، وراعي العلقى، ومن نونه كأرطى قال: علقاةٌ، والألف فيه [للإلحاق بـ (جعفر)[1]] ومن لم ينونه ـ كما رُوي عن رؤبة ـ لم يقل علقاه، الألف فيه للتأنيث.

(مِعْزى): من الغنم خلافُ الضَّأْنِ، والألفُ فيه مزيدةٌ لقولهم: مَعَز ومَعِزَ [ومعيز وأمعز][2] ومواعز كلُّها بمعنىً.

أمَّا مَعِزٌ وماعزٌ فهي كَركب وراكب، وأمَّا مَعَزٌ وماعِزٌ [فهي] كخَدَم وخادِم، وأمَّا مَواعِزُ فجمع ماعِزَةٌ، ومثلها السَّواري: جمع سارِيَةٍ للأسطوانة، ولقولهم: أمعز القومُ إذا كثرت معزاهم والمعَّازُ صاحبُ المِعْزى كالبَغَّالُ والخَيَّالُ، قال سيبويه[3]: معزىً منون مصروف، والألف فيه للإلحاق [بدرهم][4] ومن ثم قالوا في تصغير (٥معزى وأرطى٥) مُعيِّزٌ وأُرَيِّطٌ كدُرَيْهِمٌ، ولو كانت الألف للتأنيث لما قُلبت في التَّصغير ياء كما في حُبلى وأُخرى واشتقاقه من المعز وهو الصلابة من الأرض، والأمعز: المكان الكثير الحصى والأرض معزاء ومنه ما أمعَزَهُ، أي: [ما] أشدَّه من رجلٍ وأصلَبَهُ، وهم يصفون المعزى بالشِدَّةِ والصَّلابة. قال الأَصمعي: ليس في الدُّنيا دابةٌ أشدُّ

(١) في (أ): «للتأنيث»، وما أثبته في (ب) يؤيده نص الأندلسي في شرحه: ٣/١٧٠.
(٢) ساقط من (أ).
(٣) الكتاب: ٢/٢٠٣.
(٤) في (أ): «لاهم».
(٥ ـ ٥) في (أ): «أرطى ومعزى».

امتِناعاً من الانقياد من المِعزى، نَقَلَهُ عنه ابن جني في كتابه الموسوم بـ (الفائق)[1].

و (بُهْمَى): شوك، وقيل نبت وقد مضى.

(سَلْمَى): في صنف التأنيث قد مضى واشتقاقه من السلامة.

وأمَّا (سُلمى) ـ بالضم ـ: فلا يَرِدُ عليه إلا زُهير بن أبي سُلْمَى.

(ذِكرى): فِعلى من الذّكر.

(حُبلى): فُعلى من الحبل.

[١٢١/ب] (ذَفَرَى): / ـ بالفتحات ـ: روضةٌ باليمامـةِ[2]، منقولـة من قولهم: روضة ذَفرى: أي خَضِرَةٌ كثيرةُ الماءِ، ومن ذَفَرَ الرَّجُلُ إذا امتَلأ من الطَّعامِ. أبو عُمر الجَرمي: هي و (نَمَكَى) و (صَوَرَى)[3] مياهٌ بقرب المدينة.

(شُعَبَى): مَوْضِعٌ[4]، والدَّليل على زيادة الألف في هذه الأبنية أنها وقعت فيها ومعها أصول.

رجل (رَعْشَنٌ): مرتعشٌ، ورجل رعشن، يهب في السير ويرتعش.

ومثله (عَلْجَنٌ) من العلج و (ضَيْفَنٌ) للذي يتتبع الضَّيْفَ كالطُّفيلِيِّ، قال:

* إذا جـاءَ ضَيـفٌ جـاءَ لـلضَّيْـفِ ضَيْفَنٌ *

قالَ أبو زَيْدٍ[5]: ظَفَنَ يَظْفَنُ: إذا عَمِلَ ذلك فالنُّون على هذا أصلٌ، قال:

---

(١) ذكره ياقوت في معجم الأدباء ١٣/١٢، والنص المنقول عن ابن جني نقله الأندلسي في شرحه: ١٧٠/٣.

(٢) لم أجدها في المعاجم الجغرافية.

(٣) معجم البلدان: ٤٣٢/٣ عن الواحدي عن الجرمي.

(٤) معجم البلدان: ٣٤٦/٣.

(٥) هذا صدر بيت عجزه هو الذي يليه وهو: =

* فَأَوْدَى بِمَا تَقْوَى الضُّيُوفُ الضَّيَافِنُ *

(فِرْسَنٌ) - بالكسر -: للبعير كالحافر للدَّابة، ومنه فِرْسن الشّاة، واشتقاقه من فَرَسَهُ إذا دقه.

(بِلَغْنٌ): - بكسر الباء وفتحِ اللام وسكون الغين -: بمعنى البلاغة وهو في (شرح الكتاب)[1].

(قَرْدَدٌ): مكانٌ مرتفعٌ، وكأنه من قردت السمن في السقاء أقرده قرداً: إذا جمعته، لأنه تُراب مجتمع.

(شُربب): - بالضم - شَجَرٌ، واسمُ موضعٍ[2] وهو بالهاءِ في شعر لبيد[3]:

* هل تَعْرِفُ الدَّارَ بِسَفْحِ الشُّرْببه *

ما لي عنده (عُنْدَدٌ) - بضم العين وسكون النون وفتح الدال - (مُعْلَنْدَدٌ) أي: بدٌّ.

فإن سألت: هلاَّ جعل النون فيه زيادة كما في (جندب)؟

أجبت: لأنَّه كرر آخره، والأصل في المكرر أن يكون زيادة إلا إذا قام

= * فاودى...

كذا أنشده أبو زَيْدٍ في نوادره: ١٨٨.

وهو في شرح الكتاب لأبي سعيد: ٦٢٤.

(١) شرح الكتاب للسيرافي: ٦٤٧.

(٢) معجم البلدان ٣٣٢/٣ (شربب) قال: «وادٍ في بلاد بني سُليم قال أرطأة بن سهبة:

أجلت أهل البرك عن أوطانهم والحمس من شُعَبَى وأهل الشربب

وقال ابن الأعرابي: الشربب من النبات الغملي، وهو الذي قد ركب بعضه بعضاً. وهو اسم وادٍ بعينه».

(٣) ديوان لبيد: ٣٥٥.

على أصالَته دليلٌ، ولأنه إن عدم في الأبنية (فعلل) الذي لامه الثانية أصل فلم يعدم (فعلل) الذي لامه الثانية مزيدة ونظيره (دُخلل) لغة في دَخلل.

رماد رِمدد أي: هالك، وهو مكسورٌ، قال الكميت[1]:

* رَماداً أطَارَتْهُ السَّواهِكُ رِمْدَدا *

وهذا كقولهم: ليل أليل، وشعر شاعر.

معد بن عدنان، منقولٌ من معدّ للموضع الذي [2]عليه في الركض تقع[2] رجل الفارس من الدَّابة، وأنشد السيرافي[3]:

* فإما[4] زالَ سِرْجٌ من مَعَدٍّ *

كأنَّهم شبَّهوا به في سوءِ الحال. وعند سيبويه[5] الميم من نفس الكلمة، لقولهم: تمعدد الرَّجُلُ ينتسب إليهم، أو تزيّا بزيهم أو تصيَّر على عَيش معدٍّ، وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه[6]: (اخشوشنوا وتمعددوا)، قال أبو عُبيد[7]: فيه قولان:

يقال: هو من الغِلَظِ، ومنه قيل للغُلام إذا شبَّ وغلِظَ: [قد] تَمعْدَدَ، قال الراجز[8]:

---

(١) شعره: ١/١٦٤.

(٢ ـ ٢) ساقط من (ب) موجود في شرح المفصل للأندلسي: ٣/١٧١.

(٣) عجزه:

* وأجدَرُ بالحَوادِثِ أن تَكُوْنَا *

لعمرو بن أحمر الباهلي، اللسان: (معد).

(٤) في (أ): «فما زال...».

(٥) الكتاب: ٢/٣٤٤.

(٦) تقدم ذكره في الجزء الأول.

(٧) غريب الحديث: ٣/٣٢٧. وعن المؤلف نقله الأندلسي في شرح المفصل: ٣/١٧١.

(٨) بعده في غريب الحديث:

وآض صلباً كالحصان أجردا =

* رَبَّيْتُـهُ حتَّى إذا تَـمَـعْـدَدَا *

[يَصِفُ عقوق ابنه].

ويقال: تَمَعْدَدُوا تَشبهوا بمعدٍّ وكانوا أهلَ تَقشُّفٍ وغلظٍ في المعاش، يقول: كونوا مثلهم ودعوا التَّنعم وزي العجم، وفي حديث له آخر: عليكم [بالسُّنة المَعَدِّية](١).

والذي حمل سيبويه أنه تفعلل أن تفعلل في الكلام قليل، وقد خولف فيه.

(خِدَبٌّ): قد سَلَفَ.

(جُبُنٌّ): إحدى النُّونين فيه مَزِيْدَةٌ، لقولهم: جبن بالتخفيف.

(قِلِزٌّ): بكسرتين خَبِيْثُ الفِضَّة عن أبي سعيد السيرافي(٢) ولما تبعه من جواهر الأرض عند الذوبان، لتكرر اللام فيه، وهذا هو الدليل على زيادة إحدى اللامين، في بعضِ الأمثلة في هذا الفصل ومثله (سِجِلٌّ) للصَّكِّ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصل): والزيادتان المفترقتان بينهما الفاء في نحو أُدابِرٍ، وأُجادلٍ وأَلَنْجَجٍ وَأَلَنْدَدٍ، وزنهما أفنعل ومُقَاتلٍ ومَسَاجِدَ، وتَنَاضِبَ، ويَرَامِعَ».

قالَ المُشَرِّحُ: (أُدابِر) بضم الهمزة وكسر الباء الموحدة للذي يقطع رحمه ويدبر عنها(٣).

= كـان ثـوابـي بـالـعـصـا أن أجـلدا

وينظر: أساس البلاغة: ٩٠٧.

(١) إلى هنا نص أبي عبيد، وفي الأصل: «باليبسة الصدية» تحريف ظاهر.

(٢) اللسان: (قلز)، وهي في شرح الأندلسي: ٣/١٧١ عن أبي سعيد.

(٣) قال أبو سَعِيْدٍ السِّيْرَافِيُّ في شرح الكتاب: ٦١٠: «وأمَّا أدابر فما رأيتُ أحداً فسره في شيءٍ من الأسماء، وما ذكره سيبويه إلا بثبت وقد ذكر الجَرْمِيُّ فقال: الأدابر هو الرَّجُلُ يقطع رحمه ويدبر عنها».

وعن أبي عبيد[1]: هو الذي لا يقبل قولَ أحدٍ يدبر عنه، ونظيره: (أُبَاتِرٌ) للقَصير، كأنه عن حد التّمام بُتِرَ، أي: قُطِعَ، وكذا سمي حُطائط، لأنَّه عن درجة الكمال حُطَّ.

(أَجَادِلُ): جمعُ أجدلٍ وقد مضى.

(أَلَنْجَجُ) و(يَلَنْجَجُ) هما العود[2] [3]الذي يبخر به[3] وزنهما افنعل ويفنعل حملاً لها على (أَلَنْدَدٍ) و(يَلَنْدَدٍ)، واشتقاقهما من اللَّدَدِ، والهمزة والنون فيه مزيدتان للإلحاق (بسفرجل) و[لولا][4] النون المزيدة للإلحاق [كما كانت الهمزة حرف إلحاق][4] ونظيره تسبب الإمالة للإمالة، ولأنه يسمى بذلك، لأن رائحته لا تزول بقرب[5] وسرعة فكأنها تلجُّ.

(مُقاتِلٌ): اسم فاعل من قاتل. مُقَاتَلٌ: اسم مفعولِ من قاتل.

(مسَاجدُ): جمع مسجد.

(تَناضبُ): جمع تنضب.

(يَرامعُ): جمع يرمع.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) وبينهما العين في نحو عاقول وساباط وطومار وخيتام وديماس وتوراب وقيصوم».

قالَ المُشَرِّحُ: (عاقول): المعوج من النَّهر والوادي والرمل وفي (شرح [١٢٢/أ] الكتاب)[6] الموضِعُ ذي المَعَاطِفِ[7]، والألف مزيدةٌ لأنها وقعت / معها

(١) في النسختان: «أبو عبيدة» والتصحيح من شرح الكتاب للسيرافي: ٦١٠، وينظر: غريب الحديث له: ٢/١٠.
(٢) شرح السيرافي: ٦١٢.
(٣ - ٣) ساقط من (ب).
(٤) ساقط من (أ).
(٥) ساقط من (ب).
(٦) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٦١٨.
(٧) الصحاح: ٥/١٧٧٠ (عقل) ذكر ما ذكره المؤلف وأنشد لأُحيحة بن الجُلاَّح: =

ثلاثة[1] أصول، والواو وقعت غير أول، وكأنه من العُقّال: وهو ضَلْعٌ يأخذ في قوائم الدابة والجامع بينهما العوج ومثله (عاطُوس) لما يعطس منه.

(ساباط): سقيفة بين حائطين تحتها طريقٌ، والجمع ساباطات [وسوابيط] و(ساباط): من قرى ما وراء النهر، وهي في طريق خُجَنْدَة[2]. يقال: رامُنّ وساباط، وساباط كسرى بالمدائن[3]، وهي المراد بقولهم: (أَفْرَغُ من حَجَّامِ سَابَاط)، وهي بالأعجمية (بلاش بادو بالاش) هو ابن فيروز ابن يزدجرد، ذكره حمزة الأصفهاني[4] وبساباط حَبَس أبرويز النُّعمان بن المنذر ثم ألقاهُ تحتَ أرجل الفيلة[5]. قال سيبويه[6]: لا نعمل على فعلال إلا المضعف من بنات الأربعة نظيرها داناق للدانق، وخاتام للخاتم.

(طُومار) الواو فيه مزيدة، لأنها وقعت غير أول، والألف وقعت معها ثلاثة[7] أصول، ونظيره: سُولاق[8] لأرض.

فإن سألت فما بال سيبويه جعل (قوباء) فُعلاء[9] ولم يجعله فوعالاً كطُومار؟

= يا بني التخوم لا تظلموها إن ظلم التخوم ذو عقال

(١) ساقط من (ب).
(٢) جخندة معروفة في بلادِ ما وَراء النَّهر. دخلها الخوارزمي مؤلف الكتاب (تراجع المقدمة)، وينظر: معجم البلدان: ٣٤٧/٢.
(٣) معجم البلدان: ١١٦/٣.
(٤) الدرة الفاخرة: ٣٣١/١.
(٥) رواها ياقوت في معجم البلدان: ١١٦/٣ عن الأصمعي.
(٦) الكتاب: ٣١٨/٢.
قال أبو سعيد في شرحه: ٦١٩: «والخاتام، قال الشاعر:
يا عز ذات الجورب المنشق
أخذت خاتامي بغير حق»
(٧) ساقط من (ب).
(٨) شرح السيرافي: ٦٣٤، ومعجم البلدان: ٢٨٥/٣.
(٩) الكتاب: ٣٢١/٢.

أجبت: لأنها في معنى القُوباء، وهي ـ بلا ريبٍ ـ فعلاء ولأنه من تقوب من رأسه مواضع أي: تقشّر، ونظيره (الخُشّـاء) العظم الناتىء خلف الأذن، و(الخُشّاء)، و[الألف في] فعلاء كما مضى إلحاقية. وأمَّا (المُكّاء) الطائر من مكا يمكو مكاء إذا صَفَرَ.

(خِيْتَامٌ) فيه لغات. خاتَام، وخاتِم، وخاتَم وهو ـ في الأصل ـ اسم فاعل من خَتَمَ.

(دِيْمَاسٌ): سجنٌ كان للحجاج بن يوسف[1] إن كسر الفاء فجمعه على دماميس كدينار ودنانير، وإن فتح فعلى دياميس كشيطان وشياطين. الياء والألف فيه مزيدتان، لأن الألف والياء [فيهما][2] وقعت معها ثلاثة أصولٍ، لأنه من دَمَسَ الظَّلامُ: إذا اشتَدَّ.

(تُوراب)[3]: فيه لغاتٌ: توراب، وتيرب، وتربا، وتراب، وترب.

(قَيْصُومٌ)[4]: نبتٌ فيه صُفرة، وهو الذي يسمى بالفارسية (نوى مادون) واليا ء فيه مزيدةٌ، لأنَّها وقعت معها ثلاثةُ أصولٍ والواو أيضاً، لأنها وقعت غير أولٍ، ونظيره: (بَيْقُور) للبقر.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصل): وبينهما اللام في نحو قُصَيْرى وقَرَنْبَى، والجُلُنْدَى، وبَلَنْصَى وحُبَارَىٰ، وخَفَيْدَدٍ، وجرنبةٍ».

قال المُشَرِّحُ: (القُصيرى)[5]: الضِّلعُ الواهيةُ في أسفل الأضلاع،

(١) معجم البلدان: ٢/٥٤٤.
(٢) ساقط من (أ).
(٣) شرح الكتاب للسيرافي: ٦٣٥، ولغاتها في الصحاح: ١/٩٠ (ترب).
(٤) شرح الكتاب للسيرافي: ٦٤٣.
(٥) الصحاح.

والألفُ فيها مزيدةٌ، لأنها وقعت معها ثلاثة[1] أصولٍ، [2]والياء كذلك لأنَّها وقعت معها ثلاثةُ أصولٍ[2] ولقولهم في معناه: قُصرى وهي بلا شبهة فُعلى، سميت بذلك لقُصورها عن قوى الأضلاع الأخر.

(قَرَنْبى)[3]: دويبةٌ طويلةُ الرِّجلين قَريبةٌ من الخنفساء وفي المَثَلِ (القَرَنْبَى في عينِ أمِّها حَسَنَةٌ). وقالَ يصف زوجين[4]:

* دَبِيْبَ القَرَنْبى باتَ يعلُو نَقًا سَهْلَا *

النُّون فيه مزيدة لأنه اطردت زيادتها ثالثة في هذا البناء كـ(سندي) للجري كأنه من السند، وهي الداهية، و(سَبَنْتَى) له أيضاً، و(عَلَنْدَى) لشجرةٍ صُلْبَةِ العِيْدان لا شوكَ فيها، وجمْعُها علانِدٍ وعلادِي، و(دَلَنْظَى) للصُّلب، من دَلَظَهُ: إذا دَفَعَهُ، لأن الصُّلب الشَّديد دَفَّاعٌ، وهي كلُّها مصروفةٌ، وألفها إلحاقية لقولهم عَلَنْداةٌ وسَبَنْدَاةٌ ودَلَنْظَاةٌ.

(الجُلُنْدَى): بضم الجيم، واللام مفتوحة ومضمومة مقصورة وبضم الجيم واللام مفتوحة [ممدود]: ملكُ عمان، وأنشد ابن دريد[5]:

* وجُلَنْدَاءُ في عمانَ مُقِيْماً *

الألفُ فيه زيادةٌ، وكذلك النون، لأنها على وزن (فعنلى)[6] حمل

---

(١) ساقط من (ب).
(٢ - ٢) ساقط من (ب).
(٣) شرح الكتاب للسيرافي: ٦٣٥.
(٤) صدره: * يدبُّ على أحشائِهَا كلَّ لَيْلَةٍ * اللِّسان (قرنب).
(٥) قال ابن دريد في الجمهرة: ٣٠٣/١: «وجلندى وجلنداء يمد ويقصر، قال الأعشى:

وجلنداء في عمان مقيماً ثم قيساً في حضرموت المنيف

وقال المتلمس:

* إلى ابن الجلندى صاحب الخيل جيفر *

(٦) ساقط من (أ).

[على] عُلندى بالضم، وقد تبين ثَمَّ زيادتها لقولهم في معناه: عَلَنْدَى بالفتح، فيحمل عليه.

(بِلَنْصى)[(١)]: بكسرِ الباءِ وفتحِ اللاَّم وسكونِ النُّون، قال سيبويه[(٢)]: هو جمع بِلْصَوصٍ، وهو طائرٌ ويحتمل أن يكون منه بلأص بَلأْصَةً: إذا فرَّ كأنه طارَ، وذكر ابن جني أن الهمزة فيه أصل.

(حُبَارَىٰ): طائرٌ، وهو على الذَّكر والأنثى يقع، واحدها وجمعها سواء، وإنْ شئت قلتَ: في جَمْعِها: حُبارَيَات، وفي المثل[(٣)]: (كلُّ شيءٍ تُحِبُّ وَلَدَهَا حتَّى الحُبَـارَىٰ) وخصت الحبارى [(٤]لأنهـا يضرب بهـا في الموق المثل[٤)]، فهي على موقهـا تحبُّ ولدَها وتعلمه الطيران لأن الأَلفين وقعت معها أصول.

(خَفَيْدَدٌ) في صنف المصغّر قد ذكر.

على فلان عيال (جَرَنْبَةٌ) أي: كثيرٌ، لقولهم في معناه: جَـرَبَـةُ كأنّها من الجَرْب.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصل): وبينهما الفاء والعين في نحو إعصارٍ وإِخْرِيْط وأُسلوب وإِدْرُونٍ ومِفْتَاحٍ ومَضروب ومَنديل ومُغْرُوْدٍ وتِمثال، وتَرداد، ويَربوع، ويَعْضِيْدٍ وتَنْبِيْتٍ وتَذْنُوبٍ، وتَنُّوطٍ وتُبَشِّرٍ وتِهِبِّطٍ».

قالَ المُشَرِّحُ: (إعصار): ـ بكسر الهمزة ـ رِيْحٌ تنثر العصر أي الغبار، وترتفع كأنها عمود، وقيل لا تكون إعصار / حتى تكون فيها نارٌ، ومثلها [١٢٢/ب]
(إمخاض) للسّقا مُخِضَ فيه اللبن.

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي: ٦٥٧، ٦٦٤.
(٢) الكتاب: ٢/٣٥٠.
(٣) مجمع الأمثال: ٣/٢٩.
(٤ ـ ٤) في (ب): «لأنها بها يضرب المثل في الموق».

إِخْرِيْطٌ[1]: ـ بكسرِ الهمزةِ ـ ضربٌ من الحَمْضِ كأنه يخرط الأحشاء ونظيره (إِبْرِيْقٌ) لواحد الأَباريق.

(أُسلوب): هو الطريق كذا هو في (شرح الكتاب)[2]. وأخذ في أساليبِ من القولِ أي: في طَرَائِق[3] منه، لأنَّ الهمزةَ فيه وقعت أولاً معها ثلاثةُ أصولٍ، وكأنَّه من السَّلْبِ، والجامع بينهما الامتداد.

(إِدْرُوْنٌ)[4]: بكسر الهمزة وسكون الدّال، وفتح الراء: الدرن، وفلان يَرجعُ إلى إِدْرُونِهِ: إلى أصله، والدرن الرديء وقيل: دُرْدِيُّ الزَّيْتِ: الهمزة فيه مزيدة؛ لأنَّها وقعت أولاً بعدها ثلاثةُ أصولٍ، أو لأن معنى الدَّرن فيه غيرُ خَفِيٍّ، ومثله (أزمول) (أزمولة) وهما المصوت من الوعول والمصوتة.

(مفتاح): الألف فيه والميم مزيدتان؛ لأنه من فتح الباب.

(مضروب): الميم والواو فيه مزيدة، لأنه اسم مفعول من ضرب.

(منديل): الميم والياء فيه مزيدة لما يأتي.

(مُغْرُوْدٍ)[5]: ضربٌ من الكمأة، وجمعه مغاريد، قال ابن جني: وهو عندَ أهلِ التصريف فُعلول[6]؛ لأنه أكثر من مفعول، ولقولهم: خرجنا نتمغردُ، وهو نتفعلل لكثرته ولقلة نتمفعل، ومن ثمَّ قَضَوْا على ميم (معدٍّ) بالأصالة، لقولهم: تمعدد وألحق الأول لقولهم: غردٌ وغُردةٌ كجُبٍّ وجبَّةٍ، وقيل: غَردةٌ وغَردٌ كتمرةٍ وتمرٍ، وقيل: غِرْدَةٌ وغِرْدٌ كتِيْنَةٍ وتِيْنٍ، إلا أنَّهم حكمُوا على

---

(١) الصحاح: ١١٢٢/٣ (خرط).
(٢) شرح الكتاب للسيرافي: ٦٠٩.
(٣) في (ب): «طرق».
(٤) شرح الكتاب: ٦١١.
(٥) النبات لأبي حنيفة الدنيوري: ٧٩، وأنشد:

ومن جنى الأرض ما تأتي الرعاة به … من ابن أوبر والمغرود والفقعة

(٦) في الأصل: «فعول».

شمأَلٍ بأنها فعأل لقولهم شملت الرِّيح، وإن كان فَعلل أكثر من فَعْألٍ. وأما قولهم: خرجنا نَتَمَغفر فمعارض بمغفر بمعنى مغفور لأن الميم إذا وقعت أولاً بعدها ثلاثةُ أصولٍ فهي زيادةٌ، ولقولهم: أغفر الرِّمْثُ خرجت مغافيره على أنهم قالوا: خَرَجْنا نتغفَّرُ، وهذا دليلٌ قاطعٌ على أن ميم تمَغْفَرَ زيادةٌ كما أن (تدرَّع) و (تَنْدَلَ) دليلٌ على زيادة ميم (تمَدْرَع) و (تَمندلَ فكذلك (تَمَسْكَنَ) ولم يرد على هذا الوزن إلا هو و (المغلوق) للمغلاق، و (المغثور) للمغفور.

(تِمْثَالُ): التاء والألـفُ فيه زيادةٌ؛ لأنه من المثَل، قال سيبويه[1]، ولا نعلَمُ تِفْعَالاً جاءَ وَصْفاً، قالَ بعضُهم: رجلٌ (تِلْقَامٌ) كثيرُ الأكلِ، و (تِمْسَاحٌ) أي: كذَّابٌ، وأمَّا (تِنْبَالٌ) للقصير فمختلف فيه. (تِرْدَاد): مصدر من ردَّ وهو قياسٌ.

(يَرْبُوْع): واحدُ اليَرابيعِ، وهو يفعول؛ لأنه ليس في الكلام فعلول، إلا بني صَعفوق لخَوَلٍ باليَمامة[2]، ولأنَّهم قالوا أرضٌ مَرْبَعَةٌ أي: ذاتُ يَرابِيع وهي مَفعلة (كمَجْبأَة و (مَفْعَأَة) ونظيره: (يَعْضِيدٌ) من يقول اليرابيع فيه من كثرة، وهو يفعيل لأن الياءين وقعت معها ثلاثةُ أصول، وكأنَّه سمي بذلك لأنَّه يُعْضدُ أي يُقْطعُ، ونظيره: (يَقْطِيْنٌ): لما لا ساقَ له من النَّبات نحو شَجَرُ القَرعِ.

(تَنْبِيْتُ)[3]: هو النَّبْتُ قالَ[4]:

---

(١) الكتاب: ٣٢١/٢.

(٢) أصلها اسمُ قَرْيَةٍ باليمامة. معجم البلدان: ٤٠٧/٣.

قال الأزهري في تهذيب اللغة: ٢٨٢/٣: «قال الليث: الصَّعفوقُ: اللئيمُ من الرجالِ، وهم الصَّعَافِقَةُ كان آباؤهم عبِيْداً فاستعرَبُوا، قال العجاج:

* من آل صَعْفُوْقٍ وأتْبَاعٍ أُخَرْ *

قال: وقال أعرابي: ما هؤلاء الصَّعَافِقَةُ حولَكَ؟ ويقال: هم بالحجـاز مسكنهم رذالة النَّاس... والصَّعَافِقَةُ يقال: قومٌ باليمامة من بقايا الأُمم الخالية ضلَّت أنسابهم.

وقالَ أبو العباس: هم الذين يدخلون السُّوق بلا رأس مالٍ...».

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٦٤٩.

(٤) هو رؤبة، والبيت في ديوانه: وبعده: =

* صحْرَاءُ لَمْ يَنْبُتْ بها تَنْبِيْتُ *

أنشده ابن دريد[١] بكسر التّاءِ وهـذا على الإتباعِ، ونـظيره على الوجهين (تَرْعِيْبُ)[٢] وهي قِطْعُ السَّنامِ، ومن ثَمَّ قالوا: (مِنتن) بكسر الميم كما قالوا: مـنتُـن: بضم التاء.

(تَذْنُوْبُ)[٣]: هي المُذَنَّبَةُ من النَّسر، ومثله (تَعْمُوْضُ)[٤] لتَمْرٍ أَسْوَدَ.

(تُنُّوْطُ)[٥]: على وزن المضارع من نَوَّط بالتَّشديد، على وزن المَصدر من تَنَوَّطَ على الفعل أيضاً. قال سيبويه[٦]: هو طائر يعلق بيضه في أَغصان الشَّجَرِ. وعن الأَصمعي: أنه يُدلي خيوطاً من شجرةٍ ثم يفرّخ فيها، وفي أمثالهم[٧]: (أَصْنَعُ مِنْ تُنُّوْطٍ).

(تُبُشِّرُ): بضم التاء والباء وتَشديد العين على وزن المضارع من بشره تَبْشِيْراً أيضاً. وكلاهما في (شرح الكتاب) وهو الصفارية و (تِهِبُّطُ) على وزن المصدر من تفعل، وبكسر التاء والفاء السماع وكلاهما مودع في (شرح الكتاب)[٨] لأرضٍ نُقلت من مضارع نَوَّطْتُـهُ بمعنى نُطته هو وبَشَّرتُهُ، ومصدر تهبط العدل أي: اطمأن. والتَّغْيِيْرُ فيها علمُ النَّقْلِ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصل): وبينهما العَيْنُ واللاَّمُ نحو خَيْزَلَى وخَيْزَرَى وحَنْبَطَاء».

= * يَنْشَقُّ عَنّي الحَزْنُ والبَرِيْتُ *

والبيت في شرح الكتاب، والمخصص: ١١٦/١٠.

(١) النص لأبي سعيد السيرافي، ويراجع الجمهرة: ١٩٨/٣.

(٢) شرح الكتاب ٦٥٠.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

(٥) الكتاب: ٣٤٨/٢.

(٦) الدرة الفاخرة: ١١٢، ٢٦٥.

(٧) شرح الكتاب للسيرافي: ٦٥١.

(٨) المصدر السابق.

قال المُشَرِّحُ: (الخَيْزالَى و (الحَوْزَلَى) مِشيةٌ فيها تفكك من الانخزال، وهو الانقطاع؛ لأنّ الانقطاع والتَّفكك من وادٍ واحدٍ ونظيرهما الخَيزرى والخَوْزَرَى.

(حَبَنْطَاءُ): هو القصيرُ وزنه فعلواء، لأنَّ سيبويه[1] قد استدل بأن الواوَ غير أوَّلٍ زيادةٌ، وأمَّا النون والهمزة فإمَّا أن تكونا أصلين، أو زيادتين، أو أحدهما أصلاً، والآخر زيادة وليسا أصلين؛ لأن الحرف الواحد دون غيره من حروف المعجم متى لزمَ بناءً واحداً فهو بمنزلةِ دخوله لمعنًى، [والداخل لمعنى] زيادةٌ فيما/ دخل عليه، وليستا زيادتين فثبت أن أحدهما أصلٌ والآخر زيادة، وجعلُ النُّونِ للزِّيادة أَولى من الهَمزة كذلك لئن زيادة النون حشواً أكثرُ وألطفُ بهذا الاستدلال، ونظيره: سنداد وقنداد للجريء المُقدِم. [١٢٣/ب]

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصل): وبينهما الفاء والعين واللام في نحوِ أَجْفَلَى وأُتْرُجٍّ وإِرْزَبٍّ».

قالَ المُشَرِّحُ: (دَعوىٰ الأَجْفَلَى) وهو أن تَدعُـو إلى طَعَامِكَ النَّاس عامةً لقولهم في معنى جَفَلَى، أنشد السيرافي في (شرح الكتاب)[2]:

* نَحْنُ في المِشْتَاتِ نَدْعُـو الجَفَلَى *

ورُوي: (الأَجْفَلَى) ومنه جَفَلَ وأَجْفَلَ أي: أَسْرَعَ.

و (أُتْرُجٌّ): الهَمْزَةُ والجِيْمُ الثَّانية فيه زِيَادَةٌ لقولهم: اترج، وترنج نظيره (أشكر).

---

(١) الكتاب: ٢/٣٥١ وشرحه للسيرافي: ٦٣٦.
والحنبطاء: ذكر الجراد.
(٢) البيت لطرفة في ديوانه: ٦٠ وعجزه:
* لا تَرى الآدِبَ فينا ينْتَقِرْ *

(إِرْزَبٌّ)[1]: هو القَصِيْرُ ومركبٌ ارزبٌ أي: ضَخْمٌ، قال:

* إن لها مركَّباً ارزَبّا *

أي رَكْباً قالَه أبو سَعِيْدٍ السِّيْرافي، ومما يدلُّ على زيادة اللام الثانية وقوع الهمزة أولاً بعدها ثلاثةُ أصولٍ، ونظيره: إِرْدَبٌّ وهو مِكْيَالٌ ضخمٌ لأهلِ مصر.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصل): والمُجتمعتان قبل الفاء في نحو منطلق ومستطيع ومهراق وانقَحل وانقَحر».

قالَ المُشَرِّحُ: (مُنطلق): اسم فاعل من انطلق.

(مستطيع): اسم فاعل من استطاع، وهو بمعنى أطاع ونظيره: اهراق، بمعنى أَراق. قال النَّحويون: العربُ زادت السين والهاء عوضاً عن ذهابِ حركةِ العين فيهما، وهذا ليس بشيء؛ إذ لو كان هذا مُوجِباً للتعويض لوجب أن تفعل ذلك في سائر الأفعال المستقبلة[2] وحقيقة الأمر تجيء في المشترك إن شاء الله.

(مُهْرَاقٌ): اسمُ مفعول من أهراق، وقد ذكرنا أيضاً.

(انْقَحْلٌ)[3] و(انقَحْرٌ) وهو [المسن][4] اليابس، والذي يدل على زيادة النون والهمزة قولهم: قحلَ وقحرَ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): وبين الفاء والعين في نحو حواجزَ وغيالَمَ، وجَنَادِبَ، ودَوَاسِرَ وصِيَّهْمٍ».

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي: ٦١٤، وأنشد البيت وقد تقدم ذكر البيت في الجزء الأول شاهداً على (ذرى حبا) في العلم المنقول من جُملة.

(٢) في (ب): «المعتلة».

(٣) شرح الكتاب للسيرافي: ٦١٤.

(٤) في (أ): «المتن».

قالَ المُشَرِّحُ: (حواجِز): جمع حاجزٍ وهو: ما يحجزُ الماء من شقة الوادي، ومن ثَمَّ سُمي الغديرُ نهيًّا لنَهْيِهِ الماءَ عن السيلان.

(غَيَالِمُ): جمع غَيلم[1]: وهي المرأة المُتَغَلِّمَةُ، وقيل: الحسناء، لأنَّها تُهيج الغُلمة، وقيل: الذَّكَرُ من السُّلحفاة وكأنَّها من الغُلام ونظيرها (صَيَاقل).

(جَنَادِبُ): جمع جُندب: وقد استَقصيت في زيادة نونه القول.

(دُوَاسِرُ)[2]: بضم الدال وكسر السين المهملة: هو الشَّديدُ من الدَّسر، وهو الدَّفعُ، ولقولهم في معناه: دَوْسَرٌ كـ (عَوْسَجٍ) و (كَوْثرٍ).

(صِيَّهْمٌ)[3]: بكسر الصَّاد وتشديد الياء وسكون الهاء: للرافِع الرأس؛ لأنَّ الياءَين وقعت معهما ثلاثةُ أصولٍ، ولقولهم في معناه: صَيْهَمٌ: كـ (ضَيْغَم) كذا رأيته في (حاشية المفصل)[4].

قالَ جارُ اللّهِ: «(فصل): وبينَ العين واللام في نحو كَلَّاءٍ وخُطَّافٍ وحِنَّاءٍ وجِلْوَاخٍ وجِرْيَالٍ وعِصْوَادٍ وهِبَيَّخٍ وكِدْيَوْنٍ وبِطِّيْخٍ وقُبَّيْطٍ وقِيام وصُوام وعَقَنْقَلٍ وعَثَوْثَلٍ وعِجَّوْلٍ وسُبُّوحٍ ومُرَّيْقٍ وحُطائط ودُلامِص».

قالَ المُشَرِّحُ: (كَلَّاءُ) بفتح الكاف محبس السفن، وهي الفُرضة كذا هي في (شرح الكتاب)[5] وإيَّاها عنى الفَسويُّ في (تكملة الإِيضاح)[6]، وهي إما أن تصرف فتكون فعالاً، لأنها لسعتها لا تؤثر فيها الريح تأثيرها في

(١) شرح الكتاب للسيرافي: ٦٢٥، قال: «ذكره سيبويه في الأسماء، وهو دابة في البحر يقال لها السلحفاة. قال أبو سعيد: رأيت بعض العرب المجاورين للبحر يسمونها الحمسة. وذكر أبو عبيدة أن الغيلم المرأة الحسناء».

(٢) شرح الكتاب للسيرافي: ٦٢٩.

(٣) شَرح الكتاب للسيرافي: ٦٤٤.

(٤) حاشية المفصل: ٥١.

(٥) شرح الكتاب: ٦٣٣.

(٦) لم أعثر على موضعه.

الموضع الضيق، فكأنها تكلأ من الريح ولأنها تكلأ من الأمواج المراكبَ وتصونها، والكالئ للشيءِ هو الدَّافع عنه في الحقيقة، ونحوها المكلاءُ لمرفأةِ السفن، وإما أن لا تصرف فتكون فعلاً كأنها لسعتها تفتر فيها الرّيح وناهيك حجة عليه بيت رؤبة[١]:

* يكلُّ وفد الرِّيْح من حيثُ انْخَرَقْ *

ونحوها الميناء بالقصر والمد لمرفَأ السُّفن. مفعل ومفعال من ونى يني، والجامع بينهما ما مر آنفاً. وتَمشية أخرى وهي أن تكون تسميتها[٢] بذلك لأنّها ترفأ فيها السُّفن. فكأنها تكل فيها من الحرِ والبردِ وتفترُ. والشيخ [ـ رحمه الله ـ] إلى الوجه الأول قد استراح.

(خُطَّافٌ): بضم الخاء وتشديد الطاء ـ طائرٌ، وكل حدية حجناء أيضاً، ومخالب السباع خطاطيفها. الطاء الثانية والألف فيه مزيدةٌ، لأنَّه من الخَطْفِ.

(حِنّاء): النُّون والألف فيه مزيدةٌ والهمزةُ فيه[٣] أصلٌ بدليل حنأتُ لحيَتَهُ تحنأة وتحنيئاً. أي: خَضّبتها بالحناء ونحوه القِثّاء للخيار.

(جِلْوَاخٌ)[٤]: هو الوادي الواسع، لأن الواو وقعت غير أول ومثله جِرْوَاضٌ للعظيم الثَّقيل كأنه يجرض بكلِ أحدٍ لثقله واشتقاق جلواخ قد مضى.

(جِرْيَالٌ): الذهب، والخمر: لونَهُمَا، وقيل: هي الخمر نفسها[٥]، لأن الياء وقعت معها ثلاثة أصول/. [١٢٣/ب]

---

(١) ديوان رؤبة:

(٢) في (ب): «تمشيتها».

(٣) ساقط من (ب).

(٤) الصحاح: ١/ ٤٢٠.

(٥) قال ابن دِحْيَةَ في تَنْبِيْه البَصَائِر في أسماء أم الكبائر: الجريال: هو ما يَسيل من رَاوُوق الصَّبَّاغ =

وقَعُوا في (عُصْوَادٍ): أي: شـديدٍ سمعتُـه مضمومـاً، وفي (ديوان الأدب)[1] بكسر الفاء، وذكر أبو سَعيد السيرافي[2] أنه مضمومٌ ومكسورٌ موضعِ الحرب[3]، لأن واوه كواو جلواخ، قال الفَرْغَانيُّ: أصلُ التركيبِ هو اللَّيُّ، وأما الشر الشديد والمعركة فسميا بذلك لما فيهما من معنى الالتواء مطاوع اللي.

(هَبَيَّخُ)[4] بفتح الهاء والباء وتشديد الياء هو النهر العظيم، أو الوادي، وهو في كلامِ أهلِ اليَمن: الصَّبِيُّ، وقال: الفراء: هو الأحمقُ المُسْتَرخي وأنشد:

* لا تَعْدِلِيْني بامْرِئٍ هَبَيَّخٍ *

وفَتىً هَبَيَّخٌ أي: مَحْضٌ في يديـه رَخْصٌ، وفي كتاب (العين)[5] الهَبَيَّخُ: الجارية التَّامَةُ، ووزنُهُ فَعَيَّلُ لأن الياءين وقعت معهما ثلاثةُ أصولٍ، وكما جاء فعول وافعِوَلّ في نحو (حَزَوّر) للغلام القوي و (اخْروَطَّ) في السَّيْرِ: إذا مَضَى جاءَ فعيل وافعيل أيضاً في هَبَيَّخٍ واهتبيَّخت الجارية في الهَبَيَّخَى لمشيةٍ فيها تَبخْتُرٌ لأنَّ الياء والواو أخوان.

= من العِصْفر شبهت به فسميت جريالاً لحُمْرتها، وقد تقدم في قول الأعشى:

* كدم الذَّبيح سلبتها جريالها *

... ويقال جريال وجريان ـ بالنون ـ وقيل: هو ماءُ الذَّهب وَزَعَمَ الأَصْمَعِيُّ أنه روميٌّ معرَّبٌ تكلمت به العرب الفصحاء قديماً. روى الأصمعي عن شعبة عن سماك بن حرب عن يونس بن متى رواية الأعشى قال: قلتُ للأعشى ما معنى قولك: «سلبتها جريالها»؟ قال: شربتها حَمْرَاءَ وبُلتها صَفْراء فسلبتها لونها، يقول: لما شربتها نقلت إلى وجهي فصارت حمرتها فيه».

(1) ديوان الأدب: ٢/٧٣.

(2) شرح الكتاب: ٦٣٥.

(3) بعده في شرح الكتاب: «وقال الجَرْمِيُّ: هو الجلبة والصياح».

(4) شرح الكتاب للسيرافي: ٦٤٤، وأنشد البيت.

(5) لا زال النقل عن أبي سعيد السيرافي، العين: ٣/٣٥٩.

(كِدْيَوْنٌ): بكسر الكاف: دُرديُّ الزَّيْتِ، وفي (صحاح الجَوهري)[1] دقاقُ التُّراب عليه دُردي الزَّيت تُجلى به الدُّروع قال:

عُلِيْنَ بكِـدْيَـوْنٍ وأُبْطِـنَّ كُـرَّةٍ   فهنَّ وِضـاءٌ صـافِيَاتُ الغَـلاَئِـلِ

من الكَدَنِ وهو أن تُنزحَ البئرُ فيَبقى كَدَرُها. الأزهري[2] الكدر والكدل والكدر أخوات.

(بِطِّيْخٌ): الباء وإحدى الطاءين فيه زيادةٌ لقولهم: مَبْطَخةٌ وأَبْطَخَ القَوْمُ.

(قُبَّيطٌ)[3]: بضم القاف وتشديد الباء هو الناطف، وكذلك القُبَّيْطى والقُبَيْطَاءُ إذا شُددت قُصرت وإذا خُففت مُدَّت. الباء وإحدى الياءين فيه زيادةٌ لقولهم في مَعناه قباط وهو بلا رَيْبٍ فعال، ونحوه قبيط وقبيطاء.

(عُلَّيق)[4] و(عُلَّيْقى): لشجرٍ يُشبه ثمره ثمر الفِرْصَادِ، وهو الذي يُسميه أهل سمرقند (مرمح).

(قَيَّامٌ): بمعنى القَيُّومِ، وقرأ عُمر رضي الله عنه: ﴿الحَيُّ القَيَّامُ﴾[5]، وهو ليس في هذا الفصل، لأنّنا نتكلم فيما زيادته بين النون واللام، والعين هاهنا بين الزيادتين لأن أصله: قَيْوام، ومن ثم كان قَيِّمٌ فيعلاً. قالَ ابنُ جني[6]: أما القَيَّامُ فَفَيْعَالٌ من قامَ، ومثله دَيَّارٌ من تَدَيَّر، وهو تَفَعَّل ولذلك قالوا: بأن كينونة أصلها كَيِّنونة بالتشديد، وإلا فلم قلبت الياء واواً؟.

---

(١) الصحاح: ٢١٨٧/٦، ٢١٨٨. وأنشد البيت، وهو للنابغة في ديوانه: ١٤٧.

(٢) تهذيب اللغة: ١٢٢/١٠.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي: ٦٤٦.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي: ٦٤٦.

(٥) سورة البقرة: آية: ٢٥٥. والقراءة في البحر المحيط: ٢٧٧/٢.

(٦) المحتسب: ١٥١/١، وينظر: شرح المفصل للأندلسي: ١٧٦/٣.

(صُوَّامٌ): جمع صائمٍ اسمُ فاعلٍ من صام.

(عَقَنْقَلٌ): حَبْلٌ من الرَّملِ كذا هو في (شرح الكتاب)[1] وحَبْـلٌ ـ هاهنا ـ بالحاءِ لا بالجيْم. وفي غيره من الكُتُب هو العظيمُ المُتداخل من الكثيب، وهو أيضاً كُشَّةُ الضَّب. لقولهم: عقاقل، ذهب في الجمع النون، والأصل في المكرر أن يكون زيادةً، ونحوه (عَصَنْصَرٌ) نخيل[2]، (عَثَوْثَلٌ) أي[3]: قَدَمٌ مسترخٍ مثل العثول. في (كتاب سيبويه)[4] عثول وعثوثل مثله.

(عِجُّولٌ)[5] بكسر العين هو العِجْلُ، ونظيره (قِلُّوبٌ) وهو الذئب[6].

(سُبُّوحٌ): من صفات اللّه تَعالى، قالَ ثَعلب[7]: كلُّ اسمٍ على فعول فهو مفتوح إلا السُّبوح والقُدُّوس فإن الضَمَّ فيهما أكثر، ومثلهما (ذُرُّوحٌ).

(مُرَّيْقٌ)[8] ـ بضم الميم وتشديد الراء ـ هو الذي يسميه أهل المدينة الإجريضَ أي: العِصْفُر كما ذكر[9] الفُرغاني في (جامعه) من مُروق للعصفر، وهو فُعلول، لأنَّه أكثرُ من مَفعول، ولأنَّ مُرَّيْقاً لو كان مفعيلاً لتجانس الفاء والعين وذلك مما لا يُحمل عليه إلا لدليلٍ لأنَّه لم يَجِيءْ منه إلا أَحرفٌ محصورةٌ[10] نحو أول، وكوكب، وددن وهذا أَحد الوجهين في أن امِّعة (فعلة)

---

(١) شرح الكتاب: ٦٤٧.

(٢) معجم البلدان: ٤/١٢٨، وأنشد لابن مقبل:

يـا دار كـبـشـة تـلك لـم تـتـغـيـر بجنـوب ذي خشب فحـزم عصنصـر

(٣) شرح الكتاب للسيرافي: ٦٥٥.

(٤) الكتاب: ٢/٣٥٣، وشرحه للسيرافي: ٦٥٣، ٦٥٥.

(٥) شرح الكتاب للسيرافي: ٦٥٦.

(٦) أنشد السيرافي في شرح الكتاب: ٦٥٦:

فيـا جحمتـا بـكي عـلى أم مـالـك أكيـلة قـلوب بـإحـدى المـذانـب

(٧) الفصيح ٢٩٢، وينظر: شرح المفصل للأندلسي: ٣/١٧٦.

(٨) شرح الكتاب للسيرافي: ٦٤٥، وفيه: «يسميه أهل اليمامة...».

(٩) في (ب): «ذكره».

(١٠) في (ب): «مخصوصة».

لا (إفعلة)، وإمّعة: هو الذي يكون لضعفِ رأيهِ معَ كلٍّ أحدٍ، ومنه قولُ ابنُ مسعودٍ[1]: [ـ رضي الله عنه ـ] «لا يَكُنْ أَحَدُكُمْ إمَّعَةً». ولأنَّ ابنَ السَّراجِ قد قال لا يكون افعل وصفاً، ومن قال: امرأة إمَّعة غَلِطَ، لأنَّه[2] لا يُقَالُ للنِّساءِ ذلك، ونظيره دنمة ودنامة للقصير مثل ذنبة وذنابة والذي يُثلج الصَّدر قولهم[3]: ثَوْبٌ مُنَمْرَقٌ [أي]: مصبغ بالمريق وأنشد الشيخ ـ رحمه الله[4] ـ:

يا لَيْتَنِي لَكِ مِئْزَرٌ مُنَمْرَق بالسزَّعْفَرَانِ لَبِسْتِه أيَّاما

(حُطائط)[5]: ـ بالضم ـ هو القصير وقد مضى.

(دُلامص)[6]: فعامل عند الخليل من الدلاص [والدليص] وأما عند أبي عثمان المازني فهو في معنى دلاص[7] وليس منه لقلة زيادة الميم غير أول ونحوه في هذا الوجه (سَبْطَر) و (دَمْثَر) فإنَّهما بمعنى (سبط) و (دمث) وليسا منهما، على هذا الخلاف (حُلقوم) و (بُلعوم).

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): وبعدَ اللاَّمِ في نحو ضَهْيَاءَ وطَرْفَاءَ وقُوْبَاءٍ وعَلباءٍ ورُحَضَاءَ وسِيَرَاءَ، وجَنَفَاءَ وسَعْدَانَ، وكَرَوَانَ، وعُثْمَانَ، وسِرْحَان، وظِرْبَانٍ، والسُّبُعَانِ، والسُّلطانِ وعِرَضْنَى ودِفَقَّى وهِبْرِيَةٍ وسَنْبَتَةٍ، وقَرْنُوَةٍ وعُنْصُوَةٍ، وجَبَرُوْتٍ وفُسْطَاطٍ وجِلْبَابٍ وحِلْتِيْتٍ وصَمَحْمَحٍ وذُرَحْرَحٍ».

---

(1) غريب الحديث لأبي عبيد ٤/٤٩.
(2) ساقط من (ب).
(3) في (أ): «قوله».
(4) أساس البلاغة: ٨٩٤.
(5) شرح الكتاب للسيرافي: ٦١٨.
(6) المصدر السابق: ٦٣٥، ٦٥٢.
(7) جاء في هامش الورقة في نسخة (ب): «في (ص) والدليل الذي يدل على زيادتها أنه من الدليص، وقالوا: درع دلاص وامرأة دليصة: ملساء براقة، ويقوي ذلك أنهم قالوا: لبن قمارص ـ من الإيضاح».

قالَ المُشَرِّحُ: (ضَهْيَاءُ)(١): هي المرأةُ تُضاهي الرجال في أنها لا تَحيض، ولأنَّها لا تخلو من أن تكون فعلالاً أو فعيالاً أو فعلاء وليست فعلالاً ولا فعيالاً، لأنَّها لا تنصرف فثبت أنها فعلاء.

فإن سألتَ(٢): لم لا يجوز أن تكونَ الهمزةُ فيه أصلاً، وهذا لأنَّه يُقال: ضاهأت زيداً، كما يقال: ضاهَيْتُ؟

أجبتُ: لأنَّه قد جاء (ضَهْيَا) غير ممدودٍ بمعنى ضهياء (٣والهمزة فيه مزيدة٣)؛ لأنَّها لو جُعلت أصلاً لكانت فَعْيَلاً بفتح الفاء وليس في الأَمثلة فَعْيَلٌ إنما هو فِعْيَلٌ بالكسر كـ (عِثْيَر) و (حِذْيَمٍ).

(طَرْفَاءُ): قد مضى.

(قُوبَاءُ): قد ذكر.

(عَلْبَاءُ): عَصَبُ العُنُقِ بينهما منبت العروق، وجمعه علابي ومنه علبيت السَّيْفَ أي: حزمت قائمه بعلباء البعير، وألفات هذه الثلاثة إلحاقية.

(رُحَضَاءُ): عرقُ الحُمّى ورُحِضَ المَحْمُومِ وهو في الأَصلِ مبنيٌّ للمفعول من رحضه رحضاً: إذا غَسَلَهُ. ألا ترى إلى قَوْلِ أَبي الطَّيِّبِ(٤):

* إذا [مـا] فَـارَقْتِنِـي غَسَّـلْتِنِـي *

(سِيَرَاءُ): بكسر السين وفتح الياءِ: بُرْدٌ فيه خُطُوطٌ صفرٌ على شكلِ السُّيورِ، قالَ النَّابِغَةُ(٥):

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي: ٦١٧.

(٢) نقل الأندلسي في شرحه: ٣/١٧٧ شرح هذه الفقرة.

(٣ ـ ٣) ساقط من (ب) موجود في نص الأندلسي.

(٤) ديوانه: ٤/١٤٦ (بشرح العكبري) وعجزه:

* كـأنـا عـاكـفـيـن عـلـى حـرام *

(٥) ديوان النابغة: ٩١، وعجزه:

* كالغصن في علوائه المتأود *

* صَفْـرَاء كالسِّيَـرَاءَ أَكْمَلَ خَلْقُهَـا *

ونحوها في [المعنى] بُرْدٌ مسهَّم. وشيُهُ أمثالُ السهامِ ومعضَّدٌ: خطوطه على خِلْقه الأعضاد، ومرطٌ مرحلٌ نقوشه كالرحال.

(جَنَفَاءُ): بالمد والقصر: موضعٌ[١] وهي في (الإصلاح)[٢] مضموم الفاء مفتوح العين مقصور[٣] (سَعْدَانٌ) من أسماءِ الرِّجال منقولٌ من سعدان النَّبْتِ، وهو من أفضلِ مَراعي الإبلِ وفي المَثَلِ[٤]: (مَرْعًى ولا كالسَّعْدَانِ) ويشهد لكون الألف والنُّون مزيدتين أنه ليس في الكلام من غير مضعف فعلال ومن ثَمَّ قضوا على عَلَجَان[٥] وشَبَهَان لنبتين[٦] بأنَّهما فَعَلَان كَغَلَيَان.

(عُثمان) فعلان لأن الألف والنون اطردت زيادتهما آخراً متى وقعت معهما ثلاثةُ أصولٍ.

(سِرْحان): هو الذئب، وفي لغة بني[٧] هذيل الأسد.

(ظَربان): بفتح الظاء وكسر الراء: دويبةٌ منتنة الريح وقد مضى ذكرها.

(السُّبُعان): موضِعٌ[٨] وهذا فَعُلان، لأنه اطردت الألف والنون آخراً وكأنه نقل من مثنى سبع. وذهاب الكسرةِ فيه عَلَمُ النَّقل.

---

(١) معجم البلدان: ١٧٢/٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ٦٣٣.
(٢) إصلاح المنطق: ٢٢١.
(٣) ساقط من (ب) موجود في شرح الأندلسي.
(٤) جمهرة الأمثال: ٢٤٢/٢.
(٥) في (ب) «عجلان» وما أثبته من الأصل ويوافقه نص الأندلسي. وعلجان في الصحاح ٣٣٠/١ (علج) ونفقعة الصِّديان: ٢٩.
(٦) الصحاح: ٢٢٣٦ (شبه).
(٧) ساقط من (ب) ويؤيد الأصل نص الأندلسي.
(٨) مر في قول الشاعر: (تميم بن أبي بن مقبل):
ألا يـا ديـار الحي بـالسبعـان   أمـل عـليهـا بـالـمـلا الـمـلوان

(السُّلطان): هو الوَالي والحُجة، وهو في المعنى الأول (١من التَّسليط، وفي الثاني١) من السَّليط وهو الزيت عند عامة العرب وعند أهل اليمن دُهن السمسم.

(عِرَضْني): بكسر الفاء وفتح العين وسكون اللام (١كذا مر بي١) في (شـرح الكتـاب) وفي حاشية[٢] (المفصل) العِرَضْنَى: الاعتراض في السَّير، وهو الالتواء فيه كما يفعله الثعلب.

مشى الدِّفَقَّى على صورة عرضنى أي: أسرع كأنه تدفق في المشي، وسيرٌ أدفق[٣] أي: سريع قال[٤]:

* بينَ الـدِّفَقّى والنَّجـاءِ الأَدفَقِ[٣] *

(هِبْرِيَةٌ)[٥]: بكسر الهاء وسكون الباء الموحدة وكسر الراء وكذلك (إِبْرِيَةٌ) وهي الحزاز[٦] في الرأس، لأن الياء وقعت معها ثلاثة أصول، ونظيرها: (زِبْنِيَة)[٧] و[سِنْبِتَة][٨]. (٩يقال: مرت عليه مسنبتَةٌ وسنبة وسنب من الدهر، أي: حين٩).

(١ ـ ١) ساقط من (ب) موجود في شرح الأندلسي.

(٢) ساقط من (ب) موجود في شرح الأندلسي. ولم يرد في نسختي من حاشية المفصل.

(٣) في (ب): «دافق».

(٤) الصحاح: ٤/١٤٧٥ (دفق) وأورد البيت.

(٥) شرح الكتاب للسيرافي: ٦٢٩.

(٦) في (ب): «الخزازات» وكذلك هي في شرح السيرافي. والحزاز كما جاء في خلق الإنسان لثابتِ: ٨٥ قال: «ويقال لما تقشر من جلد الرأس إبرية وهبرية وهبّارية وهو الحزاز في أصول الشعر كالنخالة وقد يقال لها الهبارية، وهو الحزاز أيضاً».

(٧) شرح الكتاب للسيرافي: ٦٤٥. قال: «الواحدُ من الزَّبانية، وهو الشدِّيدُ».

(٨) ساقط من (ب).

(٩ ـ ٩) ساقط من (ب)، وينظر: الصحاح: ١/١٥٠ (سنب) وشرح الكتاب للسيرافي: ٦٥١.

(قَرْنُوَةٌ)[1]: (٢نَبْتٌ يُدبَغُ به٢) هي فَعْوَلَةٌ، لأنَّه ليس في الأمثلة فعللة كـ (قُحطبة) بضم اللام الأولى.

فإن سألت: كما [أن][3] ليس في الأمثلة[4] (فعللة) فكذلك ليس فيها (فعلوة) بقضية الأصل؟

أجبتُ: وفيها (فُعلوة) بدليل (عُرقوة) لواحدة العراقي (٥ومنه عَرَّقْتُ في الدَّلو: إذا استقيتَ٥) فيه دون الملءِ قال[6]:

* لا تَمْلأ الدَّلْوَ وعَرِّقْ فِيْهَا *

والحقيقة ملأتها فيما دون العراقي، وهذا لأن قولهم: عرَّق الرجل عرقاً أصله في الدلو، ومعناه: الامتلاء إلى العراقي وتثقيل الحشر فيه للسلب، ونحوها (عَنصوة) بالفتح[7] للقليل المتفرق في الأرض من النبت. (عُنصوة) - بالضم -: لأنها في معنى (عَنصوة) بالفتح.

يقال فيه (جَبَرِيَّةٌ) - بالتَّحريك - وجَبَرُوَّةٌ وجبوره على مثال (فَروجه) و (جَبَرُوْتٌ)[8] وهو لفظ (المفصل) أي: كبر ونظيره: (رَغَبُوْتٌ) للرغبة.

(فُسْطَاطٌ): بيتٌ من الشَّعَر، والألف والطاء الأخيرة فيه مزيدتان لقولهم: (فُسطاط) و (فِستاط) والكسر فيهنَّ لغةٌ[9].

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي: ٥٦١، ٦٥٥.
(٢ - ٢) ساقط من (ب).
(٣) ساقط من (أ).
(٤) في (ب): «في الكلام».
(٥ - ٥) كررت هذه العبارة في الأصل بعد البيت.
(٦) الصحاح: ٤/١٥٢٤ (عرق) وبعده:

* أَلَا تَرَى حَبَارَ مَنْ يُسْقِيهَا *

(٧) ساقط من (ب).
(٨) شرح الكتاب للسيرافي: ٦٠٩.
(٩) الصحاح: ٣/١١٥٠ (فسط).

(جِلْبَابٌ): هو الملحفة، ومنه جَلْبَبْتُهُ فَتَجَلْبَبَ الألف والباء فيه زيادة، لأن أصلها من الجلبة وهي جلدة رقيقة تعلو الجُرح للبُرء.

(حِـلْتِيْـتٌ): هو صمغُ الأنجدان ولا تَقُل[1] حلثيث بالثاء المثلثة وربما قالوا: حلِّيت بتشديد اللام كما قالوا: (خُرنوب) بالضم والنون، وخُرُّوب: بالتشديد. ونظيره (خِنْذِيْذٌ) للخُنْذُوذة[2] وهي الشُّعبةُ من الجَبَلِ.

(صَمَحْمَحٌ): قد مر.

(الذُّرَحْرَحُ): دويبةٌ لها سمٌّ إذا أكلت في طعام [3]فإنَّها تقتل[3] الحاء الأخيرة والراء الأخيرة مزيدتان لقولهم: ذروح، وذرنوح.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): والثلاث المتفرقة في نحو إهجيرى ومَخَارِيْق وتَمَاثِيْلَ ويَرَابِيْعَ».

قالَ المُشَرِّحُ: (إهجيرى)[4]: بكسر الهمزة وهي الدأب والعادة والألف والياء والهمزة فيه زوائدُ لقولهم في معناه: هجّيرى، وكذلك هجير: وهي ـ بلا شَكّ ـ فَعِيْلٌ، سميت بذلك لأنه إليها كل شيء يهجر.

(مَخَارِيْقُ): جمع مخراق: وهو السَّيْفُ، مِفْعَالٌ؛ لأنه آلةُ الخرقِ، وهو

---

(١) هي عبارة الجوهري في الصحاح: ١/٢٤٧ (حلت).

(٢) شرح الكتاب للسيرافي: ٦٥٥ قال: وقد اختلفت النسخ في الخُنْذُوة. فأمَّا كتاب القاضي فالخُنْـذُوَةُ: وهي شعبةٌ من الجبل لأن الخِنْذِيْذَة: الشمراخُ المشرفُ من الجبل، والجمعُ خَنَاذِيْذُ. وهي أيضاً من الخيل. وأما في كتاب أبي العباس فالخنزوة: وهي الكبر، مثل الخُنْزُوانَةِ. وقد رأيت في بعض النسخ خُنذوة وجُنذوة، وكلٌّ يفسر على أنه القطعة من الجبل وقد ذكره سيبويه بكسر الأول «خِنْذُوة» وقيل بالحاء والجيم والخاء وهو بنَاءٌ مُنْكرٌ؛ لأنه ليس في أبنية كلام العربِ شيءٌ فيه كسرة وبعدها ضمة وبينهما حرف ساكن، وقد قال بعض النحويين . . .».

(٣ ـ ٣) ساقط من (ب).

(٤) شرح الكتاب للسيرافي: ١٢٨، ٦١٣.

أيضاً من الرِّجال الماضِي الذي لا يقعُ في امـر إلا خرقه مستعار من الأول، وهو أيضاً المنديلُ يلفُّ ليضرب به قال عمرو بن كلثوم[1]:

كـأن سُيُـوفَنَـا فِيْنَـا وفِيْـهِـمْ   مَخَـارِيْـقٌ بـأَيْـدِيْ لاعِـبِـيْـنَـا

وهو في هذا المعنى من الخرقة؛ لأنه قطعة كرباس.

(تَماثيل): جمع تمثال.

(يَرابيع): جمع يَربوع وقد ذكر.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): والمجتمعة قبل الفاء في مُستفعل».

قالَ المُشَرِّحُ: التاء والسين والميم في مستفعل زوائدُ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصل): وبعد[2] العين واللام في سلاليم وقَراويح».

قالَ المُشَرِّحُ: (سَلاليم): جمع سُلَّمٍ. و(قراويح): جمع قرواح بمعنى القَراح، وقد مضى كلاهما.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): وبعد اللام في صِلِيَّان وعُنْفُوَان وعِرِّفان وتِيِّفَان وكِبْرِيَاء وسِيْمِيَاء ومَرَحَيًّا».

قالَ المُشَرِّحُ: (صِلِيَّان)[3]: نبت وهو منون الواحدة صليانة ووزنه فعليان وفعليانة؛ لأنه اطردت زيادة الألف والنون آخراً، وأما الياء فلأنها وقعت معها ثلاثةُ أصولٍ، ونظيرها (بِلِيَّان) لبلدٍ[4].

(عُنْفُوَانُ): النَّباتِ والشَّباب لهما وهو فُعْلُوَانُ؛ لأنه من اعتنفته أي: استأنفته، وأصله من العنف.

---

(١) البيت لعمرو بن كلثوم، شرح القصائد التسع لابن النحاس: وهو في الصحاح: (خرق).
(٢) في (ب): «وبين».
(٣) شرح الكتاب للسيرافي: ٦٣٧.
(٤) معجم البلدان: ١/٤٩٣.

(عِرِفَّانُ): بكسر الفاء والعين من أعلام الرجال، وهو غير منصرفٍ، قالَ الرَّاعي[1]:

* كَفَانِيَ عِرِفَّانَ الكَرَىٰ وكَفَيْتُهُ *

منقول من عرفان للمعرفة وهو منصرف، ولم يجيء فعلان وصفاً. وأما قولهم: جاءنا على تِئِفَّان ذاك وتِئِفَّتِهِ، أي: أوانه فتفعلان وتفعله لقولهم: كان على إِفٍّ ذلك وإفانه بالكسر فيهما على أن أبا سعيد السيرافي قد ذهب إلى أنهما فعلان وفعله، ولكن الاشتقاق يكذبه. وإذا كان تفعلان لم يجانس ما وقع بعد لامه ثلاث زوائده.

(كِبْرياءُ) بمعنى الكبر وألفها للتأنيث، قال تعالى[2]: ﴿ وتَكُوْنُ لَكُمَا الكِبْرِيَاءُ في الأرضِ ﴾.

(سِيْمِيَاءُ): هي السِّيماء، قال[3]:

* له سِيْمِيَاءُ لا تَشق على البَصَرْ *

أي: يفرح به من ينظر إليه، من السمةِ، وهي العلامةُ.

(مَرَحَيَّا)[4]: بفتح الميم والراء والحاء وتشديد الياء ومثلها (ذَرَبيَّا) للدَّاهية، قال[5]:

---

(١) عجزه في ديوانه: ١٨٦:

* كلوءَ النُّجوم والنُّعاسُ مُعانِقُهْ *

وينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٦٣٩.

(٢) سورة يونس: آية: ٧٨.

(٣) البيت لأسيد بن عنقاء الفزاري يمدح عميله حين قاسمه ماله. واللسان: (سوم)، وشرح الكتاب للسيرافي: ٦٤٠، وصدره:

* غلام رماه الله بالحسن يافعا *

(٤) شرح الكتاب للسيرافي: ٦٤٢.

(٥) البيت للكميت، شعره: ١/١١٥. وينظر: الصحاح: ١/١٢٧ (ذرب).

رَمَانِيَ بالآفاتِ من كلِّ جانبٍ وبالذُّرَبِيَّا مردُ فِهْرٍ وشِيبُهَا

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): وقد اجتمعت بشْتَان وانفردت واحدة بنحو أُفعوان وإِضْحيَان وأَرْونَان وأَرْبُعَاءَ وقاصِعَاء وفَسَاطِيْط وسَرَاحين وثلاثاء وسلامان، وقُرَاسِيَةٍ وقَلَنْسُوَةٍ وخُنْفُساء وتَيَّحَان وغُمدان ومَلْكَعَانِ».

قالَ المُشَرِّحُ: (أُفْعُوَانٌ): ذكر الأَفاعي، وهو أفعلان؛ لأنه من الأفعى لقولهم: أرض مفعاة أي: ذات أفاع، وتَفَعّى: تشبه بالشر بالأفعى والصرف فيه يجعله اسماً كأفكل، ومنع الصرف يجعله وصفاً كأحمر، كذا قرره الشيخ أبو علي في (الشِّيرازيات) ونظيره أُقحوان. (يوم إِضْحِيَان) [وليلة] إضحيانة بالكسر، وليلة ضَحياء، أي: ضاحية لا غيم فيها، ونظيره: الإِرْبِيَان[1]: لضرب من السمك. يوم أَرْوِنَانٌ[2] وليلةٌ أَرْوِنَانَةٌ أي: شديدة، وأما قول النابغة[3]:

* عَلَى سَفَوَانَ يَوْمٌ أَرْوِنَانِيْ *

فمخفف أروناني، ومبالغة في أرونان، وهو من باب[4]:

* الدَّهرُ بالإنسانِ دَوَّارِيُّ *

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي: ٦١٧.

(٢) المصدر السابق: ٦١٥.

(٣) هو النابغة الجعدي، ديوانه: ١٦٣، وصدره:

* فظَلَّ لِنِسْوَةِ النُّعْمَانِ مِنّا *

البيت في شرح الكتاب للسيرافي: ٦١٥، وشرح أبيات الكتاب لابنه أبي محمد: ٣٤٧/٢، والبيت أيضاً في كتب الأضداد، لأبي حاتم: ١١٠، ولأبي بكر ابن الأنباري: ١٦٦، ولأبي الطيب اللغوي: ٣٠٤/١، والمخصص: ٦١/٩.

وسَفَوَانُ: اسمُ ماءٍ قريبٍ من البصرة، وقد تقلب سينه صاداً، وهو الآن على تسميته في الحدود الكويتية العراقية.

وينظر: معجم البلدان: ٢٢٥/٣.

(٤) تقدم ذكره ص ١٤٠ من هذا الجزء.

على أن السِّيرافي في (شرح الكتاب) قد أنشده برفع النون وهو من الرون والترون.

(أَربِعاء) و(أُربُعاء) بفتح الهمزة وضمها مع ضم الباء الهمزتان والألف زيادة لأنها من الأربعة.

(قاصِعَاء): من جُحرة اليربوع، الهمزة والألفان فيه زيادة، لأنه يقصع فيها، أي: يَدخل، ولقولهم في الجمع: قواصع، وأما قُصَعَةٌ كهُمَزَةٌ فبمعنى القاصعاء، ونظيرها (نافقاء) ونوافق ونفقة، و(دامَّاء) ودوم ودممة.

(فَسَاطِيْطُ): جمع فُسطاط.
(سَرَاحِيْنُ): جمع سِرْحَان، وقد ذكر.
(ثُلاثاء): زيادة الهمزة والألفين فيه ظاهرةٌ.

(سَلاَمان): في أربعِ قبائل[1]: طيء، ومَذحج، وقُضاعـة، وقَيْس عيلان، والنِّسبَةُ إليها سَلامى، وكذلك يقال في مدينة السلام: سَلاَمِّي، وأما في[2] مُراد فسَلْمَانُ بسكون اللام[3]، وهم رهطُ عُبَيْدَة السِّلْمَانِيُّ، وأصحاب الحديث على تحريك اللام، وهو خطأ. منقول من سلامات الشجر، ونحوه سلمه لرجل منقول من سلمه لبعض العضاة وأما نظيره من حيث الوزن

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي: ٦٢٩.
(٢) ساقط من (ب).
(٣) الأنساب للسمعاني: ١٠٩/٧، وذكر عبيدة المذكور هنا.
وعُبَيْدَةُ: (؟ - ٧٢ أو ٧٣ هـ).
هو عُبَيْدَةُ بن عَمْرٍو، وقيل: عُبَيْدَةُ بن قَيْسِ المُرَادِيُّ الهَمْدَانِيُّ يكنى أبا مُسلم وأبا عمرو. أسلم قبل وفاة الرَّسول ﷺ بسنتين ولم يره. أَخذ عن عبد الله بن مَسعود، قال الذَّهبي: كان ثبتاً في الحديث.

أخباره في طبقات ابن سعد: ٩٣/٦، وتاريخ البخاري: ٨٢/٦، والمعارف: ٤٢٥، وسير أعلام النبلاء: ٤٠/٤، وشذرات الذهب: ٧٨/١.

فَحَمَاطان. قال [أبو] عمر الجرمي: هو موضع[1]، وأنشد:

* يَا دَارَ سَلْمَى بحَمَاطانَ اسلَمِيْ *

وقال ثعلب[2]: هو نبتٌ وزيادة النون والألفين فيه ظاهرة. قُرَاسِيَةٌ[3]: بضم القاف وكسر السين المهملة: الضَّخمُ الشَّديدُ من الإبل، وزنها فعالية، لأن الياء وقعت معها ثلاثة أصول. ونظيره (عُفَارِيَةٌ) للعفريت، واشتقاقه من قولهم: أصبح الماء اليوم قريساً وقارساً، أي: جامداً.

(قُلُنْسُوَةٌ): واحدة القلانس النون والتاء والواو فيه زيادة، لقولهم: تقلنس: إذا لبس القُلُنْسُوَة.

(خُنْفُسَاءُ): بضم الفاء والعين. عن الغوري دويبةٌ والأنثى خنفساة، لقولهم: خنفس خنفسة، ومثله فنعل فنعلة، لأنه ليس في الكلام فعلل فعللة.

(رجلٌ تَيِّحَانُ): هو الذي يقع في ما لا يعنيه[4]، من تاح له كذا أو أُتيح له أي: قُدِّر.

(عُمُدَّانٌ)[5] و(فُمُدَّانٌ): بضم الفاء والعين، وتشديد اللام فيهما لا غيرُ وهو الطويلُ، الأول من العماد والثاني من الفمد: وهو الطويل أيضاً، ولعل الشيخ [رحمه الله] كان يذهب إلى أن عمدان بتشديد العين وإلا لم يتهيأ له ما قَصَدَهُ من اجتماع زيادتين وانفراد واحدة.

---

(١) معجم البلدان: ٢/٢٩٨.

(٢) النص في شرح الكتاب للسيرافي: ٦٢٩.

(٣) المصدر السابق: ٦٣٠.

(٤) الصحاح: ١/٣٥٧ (تيح) وأنشد لسوار بن المضرب السعدي التميمي:

بـذبِّي الـذَّمَ عن حَسَبي بِمَـالِي وَزَبُّـونـات أشْـوَسَ تَـيِّـحَـانِ

(٥) شرح الكتاب للسيرافي: ٦٣٨.

فإن سألت: اختلف الناس في هذه المكررات، فمذهب الخليل أنَّ الزائد هو الأول دون الثاني، ولا يبعد أن الشيخ قد أخذ بمذهب الخليل؟

أجبتُ: أتميمياً مرةً، وقيسياً أُخرى، وهذا لأنه قد ذكر في فساطيط ثلاث زوائد، أحدهما منفردة عنهما.

(مَلْكَعَانِ) و(مَلأَمَان) و(مَكْرَمَانِ): بفتح العين من قولك رجل ألكع أي: لَئِيْمٌ، ومن اللّومِ والكرمِ. قال أبو سَعِيْدٍ السِّيرافي[1]: هذه الأسماء تقع في النِّداء وهي معارف.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصل): والأربعة في قوله: اشهيباب واحميرار».

قالَ المُشَرِّحُ: هما مصدرا اشهابّ واحمارّ.

---

(١) المصدر السابق.

[باب الاسم الرُّباعي المجرّد]

قالَ جارُ اللَّهِ: «ومن أصناف الاسم الرباعي المجرد منه خمسة أبنية جَعفر ودرهم وبرثن، وزبرج، وفطحل، وتحيط بأبنيته المزيدة فيه الأمثلة التي أذكرها، والزيادة فيه ترتقي إلى الثلاث».

قالَ المُشَرِّحُ: (جَعفر): هو النهر، وأمَّا جَعفر بن كلاب بن ربيعة[١] فمنقول من الأول.

(وزِبْرِجُ)[٢]: بالكسر هو الزينة، من وشيٍ أو جوهرٍ أو نحوهما وقيل: هو الذهب، قال[٣]:

* يغلي الدُّماغ به كغلي الزبـرج *

وهو أيضاً السحاب فيه حُمرة، قال العجاج[٤]:

* سَفْرَ الشَّمالِ الزّبرج المُزْبْرَجا *

(فِطَحْلٌ)[٥] ـ بكسر الفاء وفتح الطاء ـ: زمن لم يخلق بعده قال أبو

(١) جدُّ قبيلة من بني عامر بن صعصعة. جمهرة النّسب لابن الكلبي: ٣١٤.
(٢) تهذيب اللغة: ٢٤٥/١١، والصحاح: ٣١٨/١.
(٣) اللسان (زبرج).
(٤) ديوان العجاج: ٧٠/٢، وقبله:

* وحين يبعثن الرياغ رهجا *

(٥) تهذيب اللغة: ٣٢٧/٥، والصحاح: ١٧٩٢/٥ (فطحل).

=

عُبَيْدَةَ: هو زمن كانت فيه الحجارة رطبة، وأنشد العجاج[1]:

وقد أتاها زمن الفِطِحْلِ والصخر مبتل كطين الوَحْلِ

قال ابن فارس: هو الزمن قبل خلق العالم. ونظيره: (دمشق) لقصبةِ الشام[2]، و(هِزَبْرٌ) للأسد.

[قالَ جارُ اللَّه: (فصل): والزِّيادة الواحدة قبل الفاء لا تكون إلا في نحو مُدحرج».

قالَ المشرِّحُ: عنى بنحو مدحرج الاسم الجاري على الفعل الرُّباعي][3].

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصل): وهي بعد القاف في نحو[4] (قنفحر) و(كنتأل) و(كنهبل)».

قالَ المُشَرِّحُ: (قُنْفَخر)[5] على صورة (جُرْدَحل)[6] - بكسر القاف وضمها - وهو الفائق في نوعه، والشيء الرائع لقولهم: قفاخر في المعنى الأول، وقفاخرى في المعنيين.

= وفيه نص أبي عبيدة هكذا: «قال الجرمي سألت أبا عبيدة عنه فقال: الأعراب تقول أنه زمن كانت الحجارة...».

(1) ديوان العجاج: ٣٥٨/٢ (ملحقات) وفيه:

إنك لو عمَّرت عمرَ الحسلِ
وعمرَ نُوحٍ زَمَنَ الفطحلِ
والصَّخر مبتلٌ كطين الوحلِ
كنت رهين هرمٍ أو قتلِ

(٢) في (أ): «بالشام».

(٣) ساقط من (أ).

(٤) ساقط من (ب).

(٥) اللسان.

(٦) تهذيب اللغة: ٣٣٦/٥.

(كنتال)[1]: هو القصير، وهو فنعل عند أصحاب علم الأبنية إذ النون فيه وقعت موقع النون من (قنفخر) ـ بضم القاف ـ وقد تَبين ثَمَّ زيادتها.

وعندي أنه فِنْعَال، لأن الهمزة قد زيدت غير أول في نحو (شمأَلٍ) و (خرائضٍ) وقد دل على زيادتها ـ هاهنا ـ قولهم في معناه مكتل.

(كنهبل)[2]: النون فيه مزيدة، لأنه ليس في الأبنية (فَعَلُّلٌ) نحو سفرجُل بضم الجيم.

فإن سألت: كما ليس في الأبنية فعلل فكذلك ليس فيها فنعلل؟

أجبتُ: فإن حرفاً من حروف الزيادة متى وقع مثالاً[3] ثم جعلناه أصلاً فانفراد المثال على الأبنية المجردة ثم جعلناه زيادة فانفراد أيضاً عن الأبنية المزيد فيها فجعل زيادة أولى، لأن المجردة قليلة محصورة، والمزيد فيها أكثر من أن يأتي عليها لانتشارها وجعل المثال من جملة الكثرة أولى من جعله من جملة القليل، وكذلك قلنا بأن اِمَّعة فعلة لا افعلة.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصل): وبعد العين في نحو غذافر وسميدع وفدَوْكَس وحبارج وحزنبل وقرنفل وعلكد وهمقع وشمخر».

قالَ المُشَرِّحُ: جَمَلٌ عَذافر[4]: عظيمٌ شديدٌ، وناقةٌ عذافر، وأما عدافر لرجل منقول من الأول وزيادة الألف فيه ظاهرة[5]. ألا ترى أن وزنه ـ بلا ريبٍ ـ فعالل.

---

(١) الصحاح: ١٨٠٩ (كتل).

(٢) تهذيب اللغة ٥٣٧/٦، ٥٣٨.

(٣) في (أ): «مثال».

(٤) تهذيب اللغة: ٣٥٩/٣، والصحاح: ٧٤٢/٢ (عذفر).

(٥) في (أ): «ظاهر».

(سميدع)[1]: هو السيد، والياء فيه مزيدة، لأنك إذا كسرته على سمادع، وهذا دليل على زيادة الياء.

(فدوكس)[2]، و(دوكس): هو الأسدُ. وقيل: الشديد/ وأما (فدوكس) لرَهْطِ الأخطل من بني جُشم بن بكر[3] فمنقول من الأول ونحوه أسد للسبع المعروف ولقبيلة[4]، والواو فيه زيادة، لأن الواو غير أول لا تكون إلا زيادة. [١٢٥/ب]

(حبارج)[5]: بفتح الحاء والألف فيه زيادةً، لأنها وقعت معها أصول، ولأنها مكسرة حبرج، وهو طائر طويل العنق أعظم من الحبارى.

(حزنبل)[6]: هو القصير، ومن النبات أيضاً، لأنّه اطردت زيادة النون ساكنة في هذا المثال كـ (شَرَنْبَثٍ)[7] للغليظ الكعبين والرجلين لقولهم في معناه: شرابث و(جرنفش)[8] للعظيم الجنبين لقولهم في معناه: جرافش.

(قرنفل): بوزن كنهبل، والكلام فيه قد مضى.

(عِلَّكْدُ)[9]: بكسر العين وتشديد اللام وسكون الكاف: هو الغليظ والعجوز المسنة.

---

(١) تهذيب اللغة: ٣/٣٤٠، والصحاح: ١٢٣٣/٣ (سمدع).
(٢) الصحاح: ٩٢٧/٢ (دكس)، وفدوكس في جمهرة النسب لابن الكلبي: ٥٦٩، والاشتقاق: ٣٣٨.
(٣) الصواب أنه من بني بكر بن وائل، ينظر المصدرين السابقين.
(٤) في (أ) والقبيلة، وهما قبيلتان مشهورتان، إحداهما بنو أسد بن حزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر. وبنو أسد اليمن عرفت بعد ذلك بـ «الأزد». وهي قسمان أزد عمان وأزد السراة.
(٥) تهذيب اللغة: ٣١٤/٥، ٣١٥.
(٦) تهذيب اللغة: ٣٣٥/٥، ٦٩٤/٧.
(٧) الصحاح: ٢٨٥/١ (شربث).
(٨) الصحاح: ٩٩٨/٣ (جرش).
(٩) تهذيب اللغة: ٣٠٤/٣، ٣٠٨، ٣٧١.

(هُمْقِعٌ)[1]: بضم الهاء، وتشديد الميم المفتوحة وكسر القاف: ثمر التّنضب.

ثم (شُمَّخْزٌ)[2]: بضم الفاء وتشديد العين وتسكين اللام الأولى هو المتعظم لتكرر إحدى العينين في هذه الأمثلة، والناس يقولونه بالراء، وقد صحت الرواية عن الشيخ ـ رحمه الله ـ بالزاي المعجمة وعليه بيت رؤبة[3]:

أنا ابن كل مصعب شُمَّخْزِ سامى على رغم العدا ضُمَّخْزِ[4]

التكبر، ومطلع الرجز:

يا أيها الجاهلُ ذو التَّنزي لا تُوعدن حيَّة بالنَّكزِ

قالَ جارُ اللّهِ: «(فصل): وبعد اللّام الأولى في نحو: قنديل وبرطيل[5] وزُنبور وغُرْنَيق وفِرْدَوْس وقُربوس وكنهور، وصلصال وسرداح وشفلَّح وصُفُرُّق».

قالَ المُشَرِّحُ: الياء في (قنديل) لأنها وقعت معها أصول ومثله برطيل وهو الحجر المستطيل.

(زُنبور) ـ بالضم ـ فعلول كـ (عُسلوج)[6]، الواو فيه مزيدة، لقولهم في معناه عُسلج بالضم، وهو: ما لان واخضر من قضبان الشجر والكرم، وقد عَسلجت الشجر[7] أخرجت عساليجها.

---

(1) تهذيب اللغة: ٢٧٣/٣.
(2) تهذيب اللغة: ٦٤١/٧، ٦٤٨.
(3) ديوانه: ٦٣.
(4) في (أ): «شمخر» سهو من الناسخ.
(5) ساقط من (ب).
(6) تهذيب اللغة: ٣١٢/٣، ٣٢٤.
(7) في (ب): «الشجرة».

(غُرنَيق): بضم الغين وفتح النون من طير الماء طويل [العنق] قال الهُذلي يصفُ غوَّاصاً[١]:

* أزل كغُرْنَيْقِ الضحول عموج *

الضحول: جمع ضحل وهو الماء القليل. سهم عموج: يتلوى[٢] في ذهابه. وإذا وصف بها الرجل فواحدها غرنيق وغرنوق بالضم وغرانق وهو الشَّاب الناعم، والجمع الغرانق ـ بالفتح ـ والغرانقة والذي يدل على زيادة النون فيه غرنوق ـ بالضم ـ وغرانق. وأما غرنوق فلأنه كـ (سعلوج)[٣] وغرانق فعالل كـ (حلابس)[٤] للشجاع لأنه ليس في الكلام فعانل.

(فِرْدَوس): هو الجنة. وهو اسم روضة دون اليمامة[٥]، دل على زيادة الواو فيه قولهم: كرم مفردس أي: معرش.

(قربوس): هو السريع[٦] ونظيره (طرسوس) ولا يخفف إلا في الشعر، لأن فعلول ليس من أبنيتهم.

(كنهور): هو السحاب[٧]، الواحدة كنهورة، وأما زيادة الواو فظاهرة، وأما أصالة النون فلأنها[٨] لو وقع مكانها [٩]الفاء واللام[٩] أو نحوهما

---

(١) شرح أشعار الهذليين: ١٣٤/١، والبيت لأبي ذؤيب وصدره:
* أجاز إليها لجة بعد لجة *

(٢) في (ب): «يلتوي».

(٣) تهذيب اللغة: ٩٢/٢.

(٤) تهذيب اللغة: ٣٢٢/٥.

(٥) معجم البلدان: ٢٤٧/٣، ومعجم اليمامة: ٢٤٥/٢.

(٦) الصحاح: ٩٥٩/٢ (قربس).

(٧) تهذيب اللغة: ٥٠٨/٦.

(٨) في (ب): «فلأنه».

(٩-٩) في (ب): «ألف أو لام».

(1فإنا نحكم1) عليه بكونه أصلاً فكذلك(2) حكموا على (وَرَنْتَل) بأصالة الواو حملاً على جحنفل.

فإنْ سألتَ: هذا ينتقض بنحو (صيهم) للرافع الرأس فإنا نحكم عليه بزيادة الياء ولو كان مكانه الفاء(3) لما حكمنا بكونه زيادة بل بكونه أصلاً.

أجبت: بأن (فَعللًا) نحو ثَعْلَب كما هو من أبنيتهم فكذلك (فَيعل) نحو (ضَيغم) من تلك الأبنية، وأما هاهنا فبخلافه، وذلك أنه على تقدير قيام الفاء مقام النون يكون لنا دليل على أصالة النون فيه ولا يكون لنا دليل على زيادته، وذلك التقدير غير مستحيل الوجود.

(صِلْصَال): هو من الطين الحر خلط بالرمل فصار يتصلصل(4) إذا جف فإذا طبخ بالنار فهو الفخار عن أَبي عُبيدة(5).

(سِرْدَاح)(6): هو المكان اللين ينبت النجم والنَّصِيّ، والناقة الكثيرة اللَّحم، يقال لها: سرداح، وقال الفَرَّاءُ: العظيمةُ؛ لأن الألف فيهما وقعت معها أصول.

(شفلّح)(7): بالحاء المهملة: فَمُ الكبير، والواسع المنخرين العظيم الشفتين ومثله (عِدَبَّس)(8) للموثق الخلق من الإبل، (صُفُرُّق)(9) بضم الصاد

(1 - 1) في (ب): «فإنه يحكم» وما في الأصل يؤيده نص الأندلسي: 3/1182.

(2) في النسختين: «فكذلك ولذلك...» والتصحيح من شرح المفصل للأندلسي.

(3) في (ب): «ألفا».

(4) في (ب): «تصلصل».

(5) مجاز القرآن لأبي عبيدة: 1/350.

(6) تهذيب اللغة: 5/322.

(7) الصحاح: 1/379 (شفلح).

(8) تهذيب اللغة: 3/342.

(9) في التكملة والذيل للصغاني: 5/99 قال: «أهمله الجوهري وفي الأبنية الصُفُرُّق بالضمات وتشديد الراء نبت وقيل: الفانوذ».

المهملة والفاء وتشديد الراء المفتوحة كذا هو في نسخة سماعي وهو فيما يقال: السَكبَّاجُ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصل): وبعد اللاَّم الآخرة في نحو حَبَرْكَى وجَحْجَبَى وهربذى وهندبى وسبطرى ومبهللى وقرشب وطرطب».

قالَ المُشَرِّحُ: حَبَرْكَى[1]: هو القراد قالت الخَنْسَاءُ:

* فلستُ بمرضعٍ ثَدْيَيْ حَبَرْكَى *

والأنثى حبركاة. وقيل: الألف فيه للتأنيث يشبه به الرجل الطويل الظهر القصير الرجل.

(جَحْجَبَى): بالجيمين المفتوحتين بينهما الحاء المهملة الساكنة بالباء الموحدة قبيلة من الأنصار[2].

عدا الجمل (الهِرْبَذَى): بالكسر[3] أي: [في] شقٍّ.

(هَيْذَبى)[4]: بالفتح فيه مع القصر والكسر مع المد.

[١٢٦/أ] (سِبَطْرَى)[5]: بكسر الفاء وفتح العين وسكون اللام مشية فيها / تَبَخْتُرٌ

---

(١) في تهذيب اللغة: ٣٠٦/٥: «قال الليث: الحبركى الضعيف الرجلين... أبو عبيد عن الأصمعي: الحبركى: هو الطويل الظهر القصير الرجل...». (ديوان الخنساء: ٣٧٢).

(٢) الاشتقاق لابن دريد: ٤٤١ج وجمهرة أنساب العرب ٤٧٠.

(٣) في حاشية المفصل: «ضرب من السير»، قال:

* مشى الهربذى في دفه ثم قرقرا *

أي: في حبسيه ثم أسرع».

وما ذكره المؤلف ذكره الأزهري في تهذيب اللغة: ٣٢٢/٦، في «هيذبي» وأنشد البيت السابق، ولم يذكر فيها قصر ولا مد وذكر في الجزء نفسه: ٥٣١ (هربذى)، وقال: «أبو عبيد الهربذى: مشية تشبه مشية الهرابذة، وهم حكام المجوس».

(٤) الصحاح: ٢٣٧/١ هذب ضرب من مشي الخيل ولم يذكر بها قصر ولا مد، وباللفظتين معاً روى البيت، وهو لامرىء القيس ينظر: الديوان: ٦٧، والمقصور والممدود: ١١٧ والجمهرة: ١٤٦/١، ٢٥٠، والمخصص: ٢٠٧/١٥.

(٥) تهذيب اللغة ١٤٦/١٣.

لأن الألف فيها كافة، وقعت معها أصول.

(سبهلل): بفتح السين المهملة وفتح الباء الموحدة وسكون الهاء الفارغ، قال عمر رضي الله عنه[1]: (إنّي أكرَهُ أن أرى أحدكم سبهللاً).

(قرشب): بكسر القاف هو المسن[2].

(طُرْطُبٌ): بالضم: الثدي الطويل[3]، والمرأة طُرْطُبَّة، اللام الثانية في جميع هذه الأمثلة مزيدة لتكررها.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصل): والزيادتان المفترقتان في نحو حبوكرى وخيتعور ومنجنون وكنابيل وجحنبار».

قالَ المُشَرِّحُ: حَبَوْكَرَى وأمُّ حَبَوْكرى: هي الدَّاهِيَةُ قال عمرو[4] بن أحمر الباهلي[5]:

* هي الأُرَبَى جاءَتْ بأمِّ حَبَوْكَرَىٰ[6] *

لأنَّ أم الداهية داهية كما أن[7] أم الإنسان إنسان، وأم الذئب ذئب، ونحوها: اللهيم وأم اللهيم: الداهية.

(خَيْتَعُوْرُ)[8]: أوله خاء معجمة مفتوحة، ثم ياء مثناة تحتانية، ثم تاء مثناة فوقانية ثم عين مهملةٌ مضمومةٌ: ما يضمحل كالسَّراب[9]، ولعابُ

---

(١) النهاية: ٢/٣٤٠.
(٢) تهذيب اللغة: ٩/٣٩٩، ١٠/٤٢١.
(٣) تهذيب اللغة: ١٤/٢٨.
(٤) في الأصل: «أبو عمرو».
(٥) ساقط من (ب) موجود في شرح المفصل للأندلسي.
(٦) ديوان ابن أحمر: ٨٣، وهو في المخصص: ١٥/٢٠٠، ١٦/٨ واللسان: (أرب) و(حبكر).
(٧) في (أ): «كما أن أم الذيب...».
(٨) التكملة والذيل للصغاني: ٢/٤٨٨.
(٩) في (ب): «من السراب».

الشيطان، ولذلك سمي به الذِّئب والغُول[١] والدَّاهية وظاهرٌ[٢] زيادةُ الياءِ والواو فيه.

(مَنجنون): هي الدولاب التي يستقى عليها. ابن السكيت: هي المحالة [التي] يُستقى عليها، وهي مؤنثة[٣]، ولا تخلو من أن تكون مفعلول[٤]، أو منفعول، أو فنعلول، أو فعللول، والأولان ليسا من أبنيتهم، فكانَ فنعلول أو فعللول[٤]، وبهما قال سيبويه[٥] وعلى القول الأول جمعه مجانين، ونظيره على هذا الوجه حندفوق [وهو][٦] نبتٌ، وعلى الثاني تجمعه عامة العرب على مناجين، ويشهد لكون الميم فيه أصلاً والنون زيادة أنه ورد فيه منجنين وهو فنعليل كمنجنيق، لأنهما لو كانا مزيدتين لاجتمع في أوَّلِ الاسمِ زيادتان وهذا لا يكون إلا في الاسم الجارِي، ومن ثم يُحقَّر على مجينين وبالقول الأول أخذَ شيخُنا ـ رحمه الله ـ لكن[٧] فيه ثلاثُ زوائدٍ، النون بين الفاء والعين والواو واللام الأخيرة التي هي نونٌ، و[هو][٨] في هذا القول من أبنية الثلاثي المَزيد فيه.

(كنابيل): بضم الكاف وقبل الألف نون بعده باء موحدة مكسورة.

(جِحِنْبَارُ)[٩]: أوله جيم مكسورة ثم حاء مهملة مكسورة أيضاً ثم نون ساكنة، ثم باء موحدة وبعد الألف راء مهملة وكذلك (جعنبار) بالعين، هو

---

(١) في (ب): «الغول والذئب».
(٢) في (ب): «ظاهرة».
(٣) المذكر والمؤنث للفراء: ١٠٠، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٤١٧.
(٤) في الأصل: «فعلول».
(٥) الكتاب: ٣٤٤/٢.
(٦) في (ب).
(٧) في (ب): «لك».
(٨) في (أ): «وهي».
(٩) التكملة للصغاني: ٥٠٧/٥، موضع، يراجع: الكتاب: ٣٣٧/٢، ٣٤٥، ومعجم البلدان: ٤٨٠/٤.

القصيرُ. النُّون والألفُ فيه مزيدة لقولهم في معناه جعبر، وإذَا ثبت زيادة النون في (جِعِنْبَار)[1] ثبت أيضاً زيادتها في (جحنبار).

قالَ جارُ اللَّهِ «(فصل): والمجتمعان في نحو قندويل وقمحدودة، وسلحفية وعنكبوت، وعرطليل، وطرماح، وعقرباء، وهندباء، وشعشعان، وعقربان وخندمان».

قالَ المُشَرِّحُ: (قندويل): بفتح القاف وسكون النون وفتح الدَّال وكسر الواو وسكون الباء: هو العظيمُ الرأس، والواو والياء فيه زيادة، لقولهم في معناه قندل[2].

(قَمَحْدُوْدَةٌ)[3]: القاف فيه مفتوحة وكذلك الميم، والحاء المهملة ساكنة والدال المهملة مضمومة: ما خلف الرأس، الواو والتاء فيه زيادة لقولهم في الجمع قماحد، وأما ميمه فأصل لقلة زيادتها غير أول.

سلحفية وسلحفاة[4]: قال الشيخ أبو علي الفارسي: هما كجارية وجارات، وناصية وناصاة، الياء والثاء فيه مزيدة، وكذلك الألف والتاء لقولهم في الجمع سلاحف.

(عُرْطِلِيْل)[5]: على صورة قدويل، الياء واللام الثانية فيه زيادة لقولهم: عرطل، وهو الضَّخِمُ.

(طِرِمَّاحُ)[6]: بكسر الطاء والراء وتشديد الميم: هو الطويل وقيل

---

(١) تهذيب اللغة: ٣٣٧/٥.
(٢) في الأصل: «قندول».
(٣) تهذيب اللغة: ٣٠٣/٥.
(٤) الصحاح: ١٣٧٧/٤ (سلف).
(٥) تهذيب اللغة: ٣٤٧/٥.
(٦) تهذيب اللغة: ٣٢٨/٥.

المتكبر، لأنه من طرمح بناءه: إذا طوله، ونظيره قمطرير للشديد. أما الطِّرِمَّاحُ بن حَكِيْمٍ الشاعر فمنقول من الأول:

(عَقْرُبَاءُ): بفتح العين وسكون القاف وفتح الراء بلدة[1] وأنثى العقرب أيضاً، ونظيرها (حُرْمَلَاءُ) بالحاء المهملة لبلدة[2].

(شعشعان): هو الطويل، الألف والنون فيه زيادة لقولهم في معناه: شعشاع.

(عَقْرُبان): ذكر العقارب.

(حِندمان)[3]: بكسر الحاء المهملة وسكون النون وكسر الدال المهملة هي الجماعة، واسم قبيلة أيضاً، ومعلومة زيادة الألف والنون فيها.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصل): والثَّلاثُ في نحو: عبوثران، وعرنقصان، وجخادباء، وبرانساء، وعقربان».

قالَ المُشَرِّحُ: (عُبَوْثَرَان) و(عُبَيْثِران)[4]: الباء مفتوحة فيهما ومضمومة نبت طيب الريح، معلومة زيادة الواو والباء والألف والنون فيهما.

(عَرَنْقُصانُ)[5]: بفتح العين المهملة، والراء المهملة أيضاً، وسكون النون وضم القاف، وبعدها صاد مهملة، أما زيادة النون الأولى فلقولهم / في [١٢٦/ب] معناه: عرقصان، وأما زيادة الألف والنون فظاهر.

---

(١) معجم البلدان: ٤/١٣٥، ومعجم اليمامة: ٢/١٦٣ ولا تزال على تسميتها، وهي الآن على مقربة من مدينة الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية.

(٢) معجم ما استعجم: ٤٤٠، ومعجم اليمامة: ١/٣١٧، وهي مدينةٌ عامرةٌ مشهورةٌ في شمال الرياض، وتعرف بصيغة التصغير (حُرَيْمِلَاءُ). وهي بلد الشيخ الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب وإن كان مولده في العُيينة ووفاته في الدِّرعيَّة رحمه الله.

(٣) تهذيب اللغة: ٧/٦٨١.

(٤) تهذيب اللغة: ٣/٣٦٠.

(٥) التكملة للصغاني: ٤/٢١.

(جُخَادباء) [1]: بالجيم مضمومة وبعدها خاء معجمة، وبعد الألف دالٌ مهملة مكسورة، وبعد الدال باء مفتوحة موحدة: ذكر الجنادب وكذلك [الجخذب][2].

(برناسا)[3]: هم الناس وفيها لغات براسا، وبرنساء. ابن السِّكيتِ: يقال أي برنساء وأي البرنساء هو أي: أي الناس هو.

(عُقْرُبَّان): بضم العين، وسكون القاف وضم الراء وتشديد الباء الموحدة ضرب من الشُّبثان كذا قرأته في (حاشية المفصل)[4] وظاهره زيادة إحدى الباءين، والألف والنون[5].

---

(١) تهذيب اللغة: ٦٣٥/٧.

(٢) في الأصل: «المحدث».

(٣) الصحاح: ٩٠٥/٢ (برنس).

(٤) الموجود في حاشية المفصل: «عقربان دخال الأذن».
وينظر: الصحاح: ١٨٧/١ (عقرب).

(٥) بعدها في (ب): «فيه زيادة» ولم ترد هذه الزيادة في شرح المفصل للأندلسي في النص المنقول من هنا.

[باب الخماسيّ المجرد]

قـالَ جـارُ اللّـهِ: «ومن أصناف الاسم الخماسي، للمُجرد منه أربعة أبنية أمثلتها: سفرجل، وجحمرش، قذعمل وجردحل».

قالَ المُشَرِّحُ: (جِحْمَرِشٌ)[1]: هي العجوز المسنة، قال:

* قد قَرَنُوني بِعَجُوْزٍ جِحْمَرِشْ *

ما عنده (قُذَعمِل)[2] و (قُذَعْمِلة): أي شيء، القاف مضمومة والذال المعجمة مفتوحة، والعين ساكنة، والميم مكسورة ولا يستعملان إلا بالنفي.

(جِرْدَحْلٌ)[3]: هو الضَّخْمُ من الإبل.

قالَ جارُ اللّهِ: «وللمزيد فيه خمسةُ [أبنية][4]: ولا يتجاوز الزيادة فيه واحدة، وأمثلتها: خَنْدَرِيْسُ، وخُزَعْبِيْلُ، وعَضَرْفُوطُ ومنه يَسْتَعُوْر وقِرْطَبُوْسُ، وقِبَعْثَرَىٰ».

قال المُشرِّحُ: خِنْدَرِيْسُ: هي الخمر[5] سميت بذلك لقدمها، ومنه

---

(١) الصحاح: ٣/٩٩٧ (جرش).

(٢) تهذيب اللغة: ٣/٣٦٧.

(٣) الصحاح: ٤/١٦٥٥ (جرل).

(٤) ساقط من (أ).

(٥) قال ابن دحية في تنبيه البصائر في أسماء أم الكبائر: «قال العسكري في «التلخيص» له: =

[قولهم]: حنطة خندريس أي قديمة، وكأنها من دريس[1] مضموم إليها الخاء والنون.

(خُزَعْبِيْلُ)[2]: هو الكلام الباطل.

(عَضرْفُوْطُ): هو العظاة.

(يَسْتعُوْرُ): بلد بالحجاز[3] وقيل: شجرٌ، وذهب في اليستعور أي: الباطل، الواو فيه لا غير[4] مزيدة، وهذا لأن منها أربعة من حروف الزوائد الواو والياء والسين والتاء. أمَّا الواو فزيادتها أمر مفروغٌ عنه، وأمَّا البواقي فلا يجوز القضاء بزيادتها كافةً لأن [زيادتها][5] يفضي بالاسم إلى حرفين: العين والراء ولا يفضي أيضاً بزيادة السين والتاء معاً، لأنهما لا تزادان صدمةً إلا في باب استفعل، ولا أيضاً بزيادة التاء وحدها لأنها لا تزاد وحدها حشواً إلا في باب افتعل، ولا أيضاً بزيادة السين وحدها، لأنها لا تزاد وحدها إلا في [باب] استطاع، وبعد كاف الضمير فيمن كسكس، وإذا حصل فيهما سوى الياء أربعة أصول كانت أيضاً الياء أصلاً، لأنه لا زيادة قبل فاء الاسم الرُّباعي إلا إذا كان جارياً [على الفعل] وهو غيرُ جارٍ فكان خماسياً.

فإن سألتَ: الإمامان الموثوق بهما ثعلب وابنُ دريد على أنه [يفعول][6] ويجب أن يكون كذلك، إذ لو حمل على ما ذكرت لأفضى إلى

= الخندريس: القديمة يقال: حنطة خندريس، أي: قديمة. وقرأت في كتاب أسماء الخمر واشتقاقها لأبي القاسم النحوي البصري، قال: والخندريس: التي يضرب لونها إلى الحمرة يقال: حنطة خندريس: إذا احمرت من طول المكث». وينظر التلخيص:

(١) في (ب): «درس».

(٢) التهذيب: ٣/٣٧٠.

(٣) معجم البلدان: ٥/٤٣٦.

(٤) ساقط من (ب).

(٥) في (أ): «ذلك».

(٦) في (أ): «يفتعل».

تركيب مخترع، وأما إذا حُمل على ما ذكرنا فلا يفضي؟

أجبتُ: بأنه لو حمل على ما ذكرناه لأفضى إلى ارتكاب وزن مخترع لأن يفتعولاً ليس في الأبنية وأما فعللول فهو فيها بدليل عضْرَفُوط.

(قِرْطَبُوسُ)[1]: هي الدَّاهيةُ وقيل: النَّاقةُ [العظيمةُ].

(قَبَعْثَرَى)[2]: في صفة[3] المنسوب، وألفه لا منقلبة، لأ[ن] ليس في الأسماء اسم على ستة أحرف كلها أصول، ولا للإلحاق لذلك أيضاً، ولا للتأنيث، لأنه سمع منوناً ولقولهم في المؤنث قبعثراه فألفه كألف كتاب، إلا أن تلك في الحشو، وهذه في عجز الكلمة وهي قليلة جدّاً، ومثله سبطرى للشديد وأما [4]فرعبلاته[5] لدويبة عريضة عظيمة[4] البَطنِ فلم يَكْتَرث به شيخنا ـ رحمه الله ـ حيث لم يورده في أمثلة الخماسي المزيد فيه لندرته؛ لأنهم قد اجتنبوا تبليغ بنات الخمسة سبعةَ أحرفٍ، والذي شجعهم على ذلك أن الزيادتين هاهنا في حكم زيادةٍ واحدةٍ، والدليل عليه فصل الترخيم.

قالَ جارُ اللّهِ (كَمُلَ القسم الأول من كتاب (المفصل) في صنعة الإعراب والحمدُ للّه والشكر على كماله، ومنه يستمد التوفيق في تكميل الأقسام الباقية إنه خير موفق ومعين».

قالَ المُشَرِّحُ: هذه بعيْنِها[6] ألفاظ الشيخ ـ رحمه الله ـ والله الهادي،

---

(١) تهذيب اللغة: ٣٣٧/٣.
(٢) المصدر السابق: ٣٦٨/٣.
(٣) في (أ): «صنف».
(٤ ـ ٤) في (ب): «فزعبلا للدويبة العظيمة».
(٥) تهذيب اللغة: ٣٦٨/٣.
(٦) ساقط من (ب).

انقضى القسم الأول (1)من تخمير المفصل في منتصف شعبان سنة إحدى وعشرين(2) وستماية(1).

(1 ـ 1) في (أ) فقط.

(2) الصحيح أنها سنة إحدى عشرة كما ثبت في آخر النسخة ولأن المؤلف توفي سنة سبع عشرة وستماية، والمقصود هنا الانتهاء من التأليف لا الانتهاء من النسخ.

(١بسم اللّٰه الرحمٰن الرحيم ١)

قالَ جارُ اللّهِ: «القسم الثاني في الأفعال، الفعل: ما دل على اقتران حدث بزمان».

قالَ المُشَرِّح: الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترناً بزمان محصَّلٍ، فقولنا: ما دل[٢] على معنى ظاهر، وقولنا: في «نفسه» لئلا ينتقض الحد بالحرفِ على ما يجيء في باب الحرف بيانه و[قولنا][٣]: «مقترناً بزمان محصَّل» لئلا ينتقض بنحو الصَّبوح والغَبُوْقُ على ما ذكر في قسم / الأسماء. [١٢٧/أ]

قالَ جارُ اللّهِ: «ومن خَصائصه: صحَّةُ دخول «قد» وحرفي الاستقبال، والجوازم ولحوق المتصل[٤] البارز من الضمائر، وتاء التأنيث ساكنة نحو قولك [قد] فعل، وقد يفعل، وسيفعل وسوف يفعل، ولم يفعل، وفَعَلْتُ، وفَعَلْتَ، ويفعلن وافعلى[٥] وفعلت».

قالَ المُشَرِّحُ: تاء التأنيث على ضربين: ساكنة ومتحركة فالساكنة لا تتصل إلا بالفعل، والمتحركة لا تتصل إلا بالاسم.

(١ ـ ١) ساقط من (ب).

(٢) ساقط من (ب).

(٣) في (أ): «وقولنا».

(٤) في (أ): «المنفصل».

(٥) في (ب): «وافعلن».

[باب الفعل الماضي]

قالَ جارُ اللَّهِ: «ومن أصناف الفعل (الماضي) وهو الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك، وهو مبني على الفتح، إلا أن يعترضه ما يوجب سكونه أو ضمه فالسكون عند الإعلال، ولحوق بعض الضمائر، والضم مع واو الضمير [والكسر مع يائه][1]».

قال المُشَرِّحُ: الحدث: هو المصدر، وقد مضى: «قبل زمانك» أي قبلَ زمانِ خطابك سكون آخر الفعلِ الماضي عند الإعلال نحو رَمى وغَزا، وعند لحوق بعض الضمائر نحو ضَرَبَتْ ضَرَبْنَا والضم مع واو الضمير نحو ضربوا.

---

(١) ساقط من (أ)، غير موجود في المفصل (ط).

[باب الفعل المضارع]

قالَ جارُ اللَّهِ: «ومن أصناف الفعل (المضارع) وهو ما يعتقب في صدره الهمزة والنون والتاء والياء، وذلك قولك للمخاطب أو [الغائبة]: (تفعل) وللغائب (يفعل) وللمتكلم (افعل) وله إذا كان معه غيره واحداً أو جماعة (نفعل) وتسمى الزوائد الأربع ويشترك فيها الحاضر والمستقبل».

قالَ المُشَرِّحُ: تقول: يفعل وهي في الفعل ونفعل غداً.

قَال جارُ اللَّهِ: «واللام في قولك: إنّ زيداً ليفعل مخلصة للحال كالسين وسوف للاستقبال».

قالَ المُشَرِّحُ: إذا قلت[1]: «إنَّه ليحزنني»[2] فهو للحال. كما لو قلت: زيد سيقوم أو سوف يقوم. كان للاستقبال.

فإن سألتَ: لو كانت اللام محصِّلة [للحال][3] لما جاز إنَّ زيداً لسوف يقوم، لأنَّ ذلك تناقضٌ محضٌ، والتناقض لا يجوز، ومن ثم لم يجز هل ما يحتمي مريضك؟، لأن «هل» للاستقبال، و«ما» لنفي الحال فتناقض

---

(١) نقل الأندلسي في شرحه: ١٩٣/٣ شرح هذه الفقرة.

(٢) كذا في النسختين، ويظهر أنه يشير إلى الآية الكريمة: ﴿ قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُواْ بِهِ ﴾ [سورة يوسف: آية ١٣]. وفي شرح المفصل للأندلسي: «إذا قلت لتقوم فهو للحال».

(٣) في (أ): «الاستقبال».

الكلام، ومن ثَمَّ لم يجز هل تضرب زيداً وهو أخوك بخلاف [قولك]: أتضرب زيداً وهو أخوك، وأَمَا يحتمي مريضك ولا يقال هل ما يحتمي مريضك عدم جوازه ما كان لما ذكرت، بل لأن «ما» تقتضي صدرَ الكلام، و[الاستفهام][1] له صدر الكلام، فلا يجتمعان لأنا نقول: عدم جوازه لو كان لما ذكرت لما جاز أما تقتل عدوك وهو حاضرٌ، وأما يحتمي مريضك؟

أجبتُ: ما الدَّليل أن اللام لو كانت مخلصة للحال لما جاز عند البصريين إنَّ زيداً لسوف يقوم.

قوله: «بأن ذلك تناقض محض».

قلنا: ما الدليل على ذلك؟ وهذا لأن «سوف يقوم» هاهنا يقتضي أن يكون زيد[2] يعرض القيام، واللامُ تفيد ثبوت هذه العرضية في الحال وهذا ليس تناقضاً، ويشهد له بصحة ما ذكرنا، قولك: واللّه لأقومنَّ مع أن النون المشددة للاستقبال واللام للحال وأظهر منه قوله تعالى[3]: ﴿ وإذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخرج حَيًّا ﴾.

قالَ جارُ اللّهِ: «[4]وبدخولهما عليه[4] قد ضارع الاسم فأعرب بالرفع والنصب والجزم مكان الجر».

قالَ المُشَرِّحُ: الفعل المضارع[5] يشبه المنكر من اسم الجنس من حيث أن الفعل المضارع مبهم يصلح للحال والاستقبال، كما أن المنكر من اسم الجنس كذلك يصلح لهذا فلذلك إذا دخله اللام هناك تعين لأحدهما،

(١) في (أ): «والاستقبال».
(٢) في (أ): «زيداً».
(٣) سورة مريم: آية: ٦٦.
(٤ - ٤) في (ب): «وبدخولها قد ضارع...».
(٥) شرح المفصل للأندلسي: ١٩٤/٣.

كذلك إذا دخله اللام هاهنا أو السين أو سوف فهذا الكلام جيدٌ ليس به بأس إلا أن قوله: «فأعرب» رديء وهذا لأن إعراب الفعل المضارع غيرُ معلل من إعراب الاسم، بدليل أن إعراب الفعل المضارع مقدم على إعراب الاسم، ويستحيل أن يكون المتأخر علة للمتقدم، وهذا لأنَّ الفعل المضارع قد ظفر بالإعراب حالة الإفراد والاسم لم يظفر به إلا حالة التركيب، وحالة الإفراد مقدمة على حالة التركيب.

فإن سألتَ: ما ذكرتَ من الدَّليل إن دل على أن إعراب المضارع موجود في حالة الإفراد، هاهنا ما يدل على أنه غير موجود فيها (1)وذلك أن الإعراب(1) لا يكون إلا في حالةِ التركيب، وحالة(2) الإفراد غير حالة التركيب.

أجبتُ: نعم إعراب كل معرب لا يكون إلا في حالة تركيبه، لكن لما قلت بأن حالة إفراد المضارع غير حالة تركيبه، وهذا لأن المُضارع في حالة إفراده تقع الحكاية به كما هو في حالة تركيبه، فتكون الحالتان واحدة ضرورة، وهذا لأن حالة إصدار الفعل حالة إصدار التركيب، وفي حالة الإفراد وقع إصدار / المضارع وهو فعل فيقع أيضاً إصدار التركيب. [١٢٧/ب]

تخميـــر: أحوال الاسم ثلاثٌ.

حالةٌ يقتضيه فيها الفعل بقوةٍ وهي حالة الفاعلية.

وحالة يقتضيه فيها الفعل بضعفٍ وهي حالة المفعولية.

وحالة يقتضيه فيها الفعل لا بضعف ولا قوة وهي حالة ما بعد الفاعل وما قبل المفعول.

(١ - ١) في (ب): «ذلك لأن الإعراب».

(٢) في (ب): «وحال...».

وأعطى الفاعل الرفع وهو أقوى الحركات، والمفعول النصب وهو أضعف الحركات، والاسم الذي شارف أن يكون مفعولاً غير صحيح الجر وهو أوسطها[1]، لأنه ما بين الحركتين، كما أن تلك المنزلة ما بين المَنزلتين.

وأحوال الفعل أيضاً ثلاثٌ: وجود محض، وعدم محض، وعدم فيه شوبُ وجود.

فالأول: يبصر زيد، وقولك: ما يبصر زيد بهذه المنزلة؛ لأنَّ معناه هذا الفعل الذي تَدَّعي ثبوته غير ثابتٍ.

والثاني: لم يبصر زيدٌ.

والثالث: أريد أن يبصر زيدٌ، وكذلك لم يبصر زيدٌ، لأن فيه احتمال الوجود.

فإن سألت: كما في قولنا أن يبصر زيد احتمال الوجود فكذلك في قولنا لم يبصر زيد احتماله أيضاً؟

أجبت: المعنى بذلك أن الفعل الذي لم يوجد في الأمس لا يتردد بين الوجود والعدم، بل هو معدومٌ جزماً، والفعل الذي امتد عدمه إلى الغد غيرُ معدومٍ في الغد جزماً، بل كما يحتمل عدمه يحتمل وجوده.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصل): وهو[2] إذا كان فاعله ضميرَ اثنين أو جَماعة أو مخاطب مؤنث لحقته معه في حالِ الرفعِ نونٌ مكسورة بعد الألف مفتوحة بعد أختيها، كقولك: هما يفعلان، وأنتما تفعلان، وهم يفعلون، وأنتم تفعلون، وأنتِ تَفعلين، وجعل في حال النَّصب كغير المتحرك فقيل: لن تَفعلا، ولن تَفعلوا كما قيل: لم تفعلا، ولم تفعلوا».

---

(١) في (ب): «أوسط الحركات».

(٢) ساقط من (ب).

قالَ المُشَرِّحُ: في حالتي الجزم والنصب يذهب فكذلك يسقط.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): وإذا اتصلت به نونٌ لجماعة المؤنث رجع مبنياً فلم تعمل فيه العوامل لفظاً، ولم تسقط كما لا تسقط الألف والواو والياء التي هي ضمائر؛ لأنها[1] منها، وذلك قولك: [2]لم يضربن ولن يضربن[2] [ويبنى أيضاً مع النون المؤكدة كقولك لا تضربَن[3]] ولا تضربُن».

قالَ المُشَرِّحُ: الضَّمير في تسقط من قوله: «ولم تسقط» لنون جماعة المؤنث، قوله: لأنَّها منها، يريد: لأن نون الجماعة والمؤنث من الضمائر.

قالَ جارُ اللَّهِ: «ويبنى أيضاً مع النون المؤكدة كقولك: لا تضربن ولا تضربن».

قالَ المُشَرِّحُ: إنما بني الفعل مع النون المؤكدة لأن حركات آخره جعلت علامات للإفراد والجمع وخطاب المؤنث.

(١) في (ب): «فلأنها».
(٢ - ٢) في (ب): «لا يضرب ولن يضرب» وصححت فوق الكلمة من نسخة أخرى. وبعدها في (ب): «ولا تضرب».
(٣) ساقط من النسختين والمثبت من المفصل.

[باب وجوه إعراب المضارع]

قالَ جارُ اللَّهِ: «ذكر وجوه إعراب المضارع: هي الرفع والنصب والجزم، وليست هذه الوجوه بأعلام على معانٍ كوجوه إعراب الاسم (١لأن الفعل في إعرابه غير أصل١) [بل فرع على إعراب الاسم، لأن الإعراب في الفعل غير أصيل](٢) بل هو فيه من الاسم بمنزلة الألف والنُّون من الألفين في مَنْعِ الصَّرْفِ».

قالَ المُشَرِّحُ: هذا على سبب مذهبهم من أن إعراب المضارع فرعٌ على إعراب الاسم، وحركاته صفرة من المعاني ليست كحركات إعراب الاسم، ومن مذهبهم أيضاً أن ألفي التأنيث يَمنعان بطريق الأصالة الصَّرف، بخلاف الألف والنون فإنهما، وإن كانا يَمنعان الصرف لكن لا بطريقِ الأصالةِ، بل بالشبه بالألفين.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وما ارتفع به الفاعل وانتصب وانجزم غير ما استوجب به الإعراب».

قالَ المُشَرِّحُ: الموجب(٣) لنفس إعراب المضارع [غيرٌ، والموجب لخصوص إعرابِه غيرٌ.

(١ - ١) في (ب): «لأن الإعراب في الفعل غير أصيل».
(٢) ساقط من (ب).
(٣) شرح المفصل للأندلسي: ٣/١٩٩.

وأمَّا الموجب لنفس إعراب المضارع][1] فتوارد المعاني المختلفة عليه مع اتحاد اللفظ. ألا ترى أنك إذا قلت: سرت حتى أدخلها فالداخل في الحال واقع، ولو نصبته لكان الدخول مترقباً، وكذلك إذا قلت: أحببني أحبك بالجزم فالأحباب غير ثابت.

وأمَّا الموجب لخصوص الإعراب فإن الثبوت لما كان أقوى خص بأقوى الحركات، وأما العدم الصرف فلأنه لما لم يكن فيه قوة خص بالسكون، وأما العدم الذي فيه ارتقاب الوجود فإنه لما لم يكن عدماً صرفاً خص بأخي السُّكون وهو النص، وهذا من باب تطبيق اللَّفظ بالمعنى.

قالَ جارُ اللَّهِ: «هذا بيان ذلك. المرفوع، وهو الارتفاع بعاملٍ معنوي نظيرُ المبتدأ وخبره، وذلك المعنى وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم كقولك: زيدٌ يضربُ رفعته، لأنَّ ما بعد[2] المبتدأ من مظانِّ صحةِ وقوعِ الأسماء، وكذلك إذا قلت: يضربُ الزيدان، لأنَّ مَنْ ابتَدَأَ كلاماً منتقلاً من التطويل إلى [١٢٨/أ] الصمت / لم يلزمه أن يكون أول كلمة تفوَّهَ بها اسماً أو فعلاً، بل مبتدأ كلمة موضع خبره في أي قبيل شاء».

قالَ المُشَرِّحُ: يقول[3]: كينونةُ المضارع في موضع اسم مرفوع أو مجرور أو منصوب هي سببُ دخول الرفع فيه، كما يرفع الاسم كينونته مبتدأ، وهذا ليس بشيءٍ. ألا ترى أن المضارع قد ظفر بالإعراب قبل وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم، لأنه على ما ذكرنا كما وُضِعَ وُضِعَ [وضعاً] مرفوعاً، ثم أحسب أنه ما[4] وضع مرفوعاً، لكن وقوعه موقع الاسم يقتضي أن يكون معرباً. أما أن يكونَ مرفوعاً على الخصوص فلا. ولذلك قال أبو العباس في

(١) في (ب)، ولم ترد هذه الزيادة في شرح المفصل للأندلسي.
(٢) في (ب): «ما يفيد»، وصححت فوق الكلمة قراءة نسخة أخرى.
(٣) شرح المفصل للأندلسي: ٣/ ٢٠٠.
(٤) ساقط من (ب).

كتابه الموسوم بـ(المقتضب)[1] وإنّما أُعرب هذه الأفعال لمضارعتها الأسماء، ومعنى المضارعة أنها تقع مواقعها[2]، وتؤدي معانيها.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصل): [وقولهم][3] كادَ زيدٌ يقومُ وجعل يضرب[4]، وطفق يأكل الأصل فيه أن يقال [فيه][3]: قائماً وضارباً وآكلاً، لكن عُدل عن الاسم إلى الفعل لغرض، وقد استعمل الأصل فيمن روى بيت الحماسة:

* فأبتُ إلى فَهْمٍ وما كِدْتُ آيِباً *

قالَ المُشَرِّحُ: الغرض[5] من إيراد هذا الفصل أن يريك أن المضارع قد وقع [موقع] الاسم.

فإن سألت: كيف كان الأصلُ فيه أن يُقال: قائلاً وضارباً وآكلاً، وهذا لأن هذه الأفعال أفعال المقاربة، فالأصل فيه أن يقال: كاد زيد من أن يفعل كذا بمعنى قرب زيد من أن يفعل كذا وقولك: قرب زيد من أن يفعل كذا، وقرب زيدٌ فاعلاً بينهما بونٌ؟

أجبتُ: أما في «جعل» و«طفق» فظاهر، أما في «كاد» فلأن أصل معناه وإن كان هو المقاربة إلا أنه بدون «أن» معناه الحُصُول، وذلك أن «كادَ» لما كان لمقاربة الأمر على سبيل الوجودِ والحصولِ استعمل في معنى «حَصَلَ». ألا ترى إلى قولهم: لما مات مَسلمة بن عبد الملك أوصى بثلثِ ماله لأهل الأدب، فجعل القُربَ من الموتِ موتاً، وكذلك إذا شارَفَ المسافر[6] مِنْ مشارف المنزل صحَّ أن يقال بَلَغْتُ المنزلَ وإن لم يبلغه فقائماً، وضارباً

(١) المقتضب: ٢/١.
(٢) في (أ): «موقعها».
(٣) ساقط من (أ).
(٤) في (أ): «جعل يأكل وطفق يضرب».
(٥) شرح المفصل للأندلسي: ٢٠١/٣.
(٦) ساقط من (ب).

وآكلاً في الحقيقة انتصابها على الحال. قال أبو سعيد السيرافي[1]: إذا قلت: كدت أفعل كذا فلسْتَ مخبراً أنَّك فعلته [2]ولا أنك[2] عريت منه عري من لم يرَ منه ولكنك رُمته وتعاطيتَ أسبابه حتى لم يبقَ بينك وبينه شيء إلا موافقته [فإذا قلت: كدت أفعله][3] فكأن أفعل حدًّا انتهيت إليه فكأنك قلت: كنت مقارباً لفعله وعلى حد فعله. قوله: «ولكن عدل عن الاسم إلى الفعل لغرض» ذلك الغرض زيادة الاشتغال بالفعل تمام البيت في الحماسة[4]:

* وَكَمْ مِثْلها فارَقْتُها وهي تَصْفِرُ *

فَهْمٌ[5]: قبيلة تأبَّط شراً.

ويحتمل أن يكون المراد به واحد الأفهام، كأنه يقول: فارقت عقلي لشدة الخوف. الضمير في مثلها للخُطة «تصفر» من الصفير يريد: أن تلك الخُطة تصفر تعجباً مني.

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي: ٣/١٩٥.

(٢ ـ ٢) ساقط من (ب).

(٣) عن شرح الكتاب.

(٤) الحماسة: ٣٦ (رواية الجواليقي)، وديوان تأبط شرًّا: ٩١.

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٣١، ١٣٢، والمنخل: ١٤٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٣/٧، ١١٩، ١٢٥، وشرح المفصل للأندلسي:

وينظر: الخصائص: ٣٩١/١، والإنصاف: ٥٤٤، والخزانة: ٥٤/٣، ٩٠/٤.

(٥) جمهرة النسب لابن الكلبي: ٤٧٤، قال: «وولد تيم بن سعد الحارث ومساباً وحرباً. منهم تأبط شرًّا الشاعر، وهو ثابت بن جابر بن سفيان بن عدي...».

أخباره في: الشعر والشعراء: ٢٢٩/١، والاشتقاق: ٢٦٧، والأغاني: ١٤٤/٢١.

[بابُ نصب
الفعل المضارع]

قالَ جارُ اللَّهِ: «المنصوب إنتصابه «بأنْ» وأخواته كقوله: أرجو أن يغفر اللَّه لي، و﴿ولَنْ أَبْرَحَ الأرض﴾(٣) وجئت كي تعطيني، وإذن أكرمك».

قالَ المُشَرِّحُ: الحروف الناصبة للفعل هذه الأربعة.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصل): وينصب بأن مضمرة بعد خمسة أحرف وهي: «حتى» واللام و«أو» بمعنى «إلى» وواو الجمع، والفاء في جواب الأشياء السِتّة الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعَرض وذلك قولك: سرتُ حتى أدخلَها، وجئتك لتكرِمَني، ولألزمنك أو تعطِيَني حقّي، ولا تـأكل السمك وتشرب اللّبن، وآتني فأُكرِمَك و﴿لَا تَطْغَـواْ فِيْهِ فَيَحِـلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾(٢)، وما تأتينا فتحدثَنا و﴿هَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوْنَ لَنَا﴾(٣) و﴿يَا لَيْتَنِيْ كُنْتُ(٤) مَعَهُمْ فَأَفُوْزَ فَوْزاً عَظِيْماً﴾(٥)، وألَا تَنْزِلَ فَتُصِيْبَ خَيْراً».

قالَ المُشَرِّحُ: الذي(٦) يدل على أنَّ هذه الحروف لا تنصب الفعل إنما

---

(١) سورة يوسف: آية: ٨٠.

(٢) سورة طه: آية: ٨١.

(٣) سورة الأعراف: آية: ٥٣.

(٤) ساقط من (ب).

(٥) سورة النساء: آية: ٧٣.

(٦) شرح المفصل للأندلسي: ٣/٢٠٤ قال: «... ولنذكر احتجاج الكوفيين وتفصيل مذهبهم في =

ينصبه «أن» المضمرة بعدها أن اللامَ من حروف الجر فتجر ما بعدها ولن تجره إلا إذا كان ما بعدها اسماً، ولن يكون اسماً إلا إذا كان «أن» بعدها مضمرة.

فإن سألتَ: فكيف حَكَمُوا على «كيّ» بأنها تعمل النصب لا بإضمار أن مع أنها من حروف الجر، وأما حكمهم عليها فظاهر، وأما أنها من حروف الجر فلأنك تقول: قصدت فلاناً فيقالُ: كيمه فتقول: كي يحسنَ إليَّ، ولو [١٢٨/ب] لم تكن من حروف / الجر لما سقط عند دخولها ألف ما الاستفهامية، ونظير كيمه عمه وفيمه على أنا نقول: قيام المضارع مقامَ الاسمِ لا يوجبُ أن يكونَ المضارعُ في تقديرِ «أن» ألا ترى أنك تقول: أتيتك يوم يقوم زيدٌ، والمعنى أتيتك يوم قيام زيد و«أن» ليست فيه مضمرة بدليل أنه لم ينتصب الفعل، ولذلك لو قلت: أتيتك يوم أن يقوم زيد لم يجز؟

أجبتُ: ما الدليل على أن «كي» من حروف الجر؟ وأما ما ذكرت من الدليل فهو إن دل على كي من حروف الجر فدخول لام كي عليه مما يدل على أنَّها ليست منها، وهذا لأنه يُقال: جئتك لكي تفعل كذا كما يقال: جئتك لأن تفعل، ولو كانَتْ هي الجارَّة لما دخل عليها لام كي لأنَّها من حروف الجر، وحرف الجر لا يدخل على مثله. ومن ثَمَّ قالوا بأن الكاف في قوله(١):

* يَضْحَكْنَ عَنْ كالبَرَدِ المُنْهَمِّ *

اسمٌ لا حرفٌ.

= هذه الحروف ولنقدم على ذلك ما قاله الخوارزمي في هذا الفصل، قال: يدل على أن الناصب. . . ».

(١) البيت للعجاج في ديوانه: ٣٢٨/٢ (ملحقاته)، وقبله:

* بيض ثلاث كنعاج جم *

والشاهد في أسرار العربية: ٢٥٨، وشرح الأشموني: ٢٩٩/٢، والخزانة: ٢٦٢/٤.

وأمَّا قوله: «قيام المضارع مقام الاسم لا يوجب أن يكون المضارع في تقدير (أن)».

فنقول: لا نُسَلِّمُ.

قوله بأن «أن» لو كانت مضمرة لانتصب المضارع في أتيتك يوم يقومُ زيدٌ ولم ينتصب.

فنقول: ما الدَّليلُ على أنَّه لم يَنْتَصِب؟ ألا ترى إلى حكايةِ الكوفيين أن العرب تضيف إلى «أن» و«أن» فتقول: أعجبني يوم أنك محسن، ويوم أن يقومَ؟ فَمَنْ أجازَ ذلك وجب أن يجيز هذا فينصب «يقوم»؟

على أنا نقول أن «لا» تصلح في هذا الموضع لأن هذا موضع تعاقب فيه الجملة الفعلية الجملة الابتدائية.

وأمَّا (حتى) فهي الخارجة إلى معنى اللام تقول: اتَّجرتُ حتى أربحَ، وأسلمتُ حتى أدخلَ الجنة أي: لأدخل فيكون حكمها حكم اللام.

وأمَّا «أو» فهي وإن كانت في الأصل الكائنة لأحد الشيئين إلا أنها قد خرجت إلى معنى «إلى» فتنزل تنزيلها، وذلك لألزمنك أو تعطيني، لأن محصول معناه لزمي إياك واقع إلى وقت الإعطاء.

فإن سألتَ: النَّحويون فيها على عبارتين:

إحداهما: ما ذكرتَ.

والثانية: أنَّها بمعنى «إلا» وهذا لأنه وإن كان الأصل فيها أحد الشيئين إلا أنها خرجت إلى معنى «إلا» في نحو قولك: لأضربن زيداً أو عمراً، ألا ترى أن المعنى على أن ضربَ زيدٍ واقعٌ لا محالة إلا أن يقعَ ضربُ عَمرو، وكذلك ضرب عمرو واقعٌ لا محالة إلا أن يقعَ ضربُ زيدٍ، فمن ثمَّ دخلها معنى «إلا»؟

أجبتُ: (١سواء كانت بمعنى «إلى» أو بمعنى «إلا»١) فإن «أن» بعدها مضمرة، أما إذا كانت بمعنى «إلى» فلما ذكرنا وأما إذا كانت بمعنى [«إلا»(٢)] فلأن الاستثناء هاهنا من عام الظرف الزماني فيلزم أن يكون المستثنى ظرفاً زمانياً أيضاً، ولن يكون المستثنى ظرفاً زمانياً إلا إذا كان ما بعد «إلا» الاستثناء مصدراً مضافاً إليه الزمان، ولن يكون مصدراً إلا إذا كان [بعده إن(٣)] مضمرة.

وأمَّا الواو فهي في الأصل وإن كانت العاطفة إلا أنها قد خرجت إلى معنى «مع»(٤) في نحو قولك: ما شأنك وزيداً وما صنعت وأباك فوجب أن يلي الاسم، ولن يلي الاسم إلا إذا كانت «إن» بعدها مضمرة.

وأمَّا الفاء: فهي وإن كانت في الأصل المعقبة إلا أنها في بعض المواضع (٥تجري إلى معنى مع٥)، وذلك فيما إذا حملت قولك: ما تأتينا فتحدثنا على تفسير سيبويه ألا ترى أن معناه ما تأتينا مع الحديث، وإذا كانت كذلك، وَجَبَ أن تلي الاسم إذا قصد بها المقاربة، ولن تلي الاسم إلا إذا كان بعدها أن مضمرة وتبقى على معناها الأصلي إذا قُصد بها التَّعقيبُ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصل): ولقولك: ما تأتينا فتحدثنا معنيان:

أحدُهما: ما تأتينا فكيف تحدثنا، أي: لو أتيتنا لحدثتنا.

والآخر: ما تأتينا أبداً إلا لم تحدثنا، أي منك إتيان كثيرٌ ولا حديث منك. وهذا تفسير سيبويه».

(١ ـ ١) في الأصل: «سواء كانت بمعنى إلا أو بمعنى إلى».
(٢) في الأصل: «اللام».
(٣) في الأصل: «إن بعده».
(٤) ساقط من (ب).
(٥ ـ ٥) في الأصل: «تخرج بمعنى مع».

قالَ المُشَرِّحُ: هذا[1] الكلام [منحصر][2] فيما ذكـره من المعنيين والذي يدل على انحصاره فيهما أن المعنى ما تأتينا فتحدثنا: ما يكون منك إتيان فحديث. وهذا نفي لمجموع أمرين فلا يخلو أن ينتفي بانتفاء كلا جزئيه، وهذا أحدُ الوجهين، أو بانتفاء أحد جزئيه، وأما أن ينتفي الإتيان ويثبت الحديث وهذا محال؛ لأنه لا حديث إلا بالإتيان، فتعين على هذا الوجه أن يثبتَ الإتيان وينتفي الحديث، وهذا هو الوجه.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصل): ويمتنع إظهار «أن» مع هذه الأحرف إلا اللام إذا كانت لام كي فإن الإظهار جائز معها».

قالَ المُشَرِّحُ: هاهنا فصلان:

أحدهما: امتناعُ إظهار «أن» مع هذه الحروف.

والثاني: جواز إظهارها مع لام «كي».

أمَّا الفصل[3] الأول[4]: فإنما يمتنع إظهار «أن» مع هذه الحروف لأنها في الأصل للعطف فلو ظَهرت «أن» بعدها لظهر عطف الاسم على / الفعل، [١٢٩/أ] وذلك غيرُ مستحسنٍ.

وأما الفصل الثاني: فلأنَّ اللاَّمَ ليست من حروف العطف، إنما هي من حروف الجر، والجار لا يدخل على الفعل فأجبر ظهور «أن» بعدها، ليظهر أن اللاَّم غيرُ داخلةٍ على الفعل.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وواجبٌ إن كان الفعل الذي تدخل عليه داخلة عليه «لا» كقوله لئلا تعطيني».

---

(١) شرح المفصل للأندلسي: ٤٠٧/٣.
(٢) في الأصل: «منحر» و«انحصاره» والتصحيح من شرح المفصل للأندلسي.
(٣) شرح المفصل للأندلسي: ٢٠٨/٣.
(٤) ساقط من (ب).

قالَ المُشَرِّحُ: يجبُ إظهار أن إذا كان الفعل الذي تدخل عليه داخلة عليه «لا» وذلك أن «إن» هاهنا هي المصدرية، وكونها مصدرية مما يُوهم أنها لا تدخل إلا على نفس الفعل، فإذا دخلت على الحرف وجب إبرازها لئلا يتوهم انتفاؤها.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وأمَّا المؤكِّدة فليس معها إلا الالتزام للإضمار».

قالَ المُشَرِّحُ: الفرقُ بين الموضعين؛ أن الواقعة بعد «لا» تأكيدٌ للنفي مزيدة من وجه، وذلك أنها تتبع للام تأكيد النفي، ولام تأكيد النفي كذلك، أمَّا أنَّ بعده اللام مزيدة فلتأدية أصل المعنى بدونه، وأما أنها غير مزيدة فلأن لها أثر في المعنى، لأنها تفيد تأكيد معنى النفي [فمن حيث أنها مزيدة يجب أن لا تكون في الكلام، ومن حيث أنها غيرُ مزيدة يجب أن تكون فيه. فقلنا إنها تضمر بعد توكيد معنى النفي][1] ولا تظهر عملاً بالشبهين مقدار الوسع.

تخميـــر: إذا قلت: ما كنتُ أضربك جاز أن يكون الضرب مما يجوز كونه، وأما إذا قلت: ما كنت لأضربك جعلته بمنزلة الشيء الذي لا يكون أصلاً، ويمتنع من حيث عادتك وسجيتك.

تخميـــر: قالوا: ما كان عبد الله ليقومَ، ولم يكن ليقومَ، ولا تقل ما يكون ليقوم، وكذلك هذا لا يجوز في أخوات «كان». ابنُ السَّرَّاجِ: وهذا مما يقع فيه السَّماع، والحرف فيه أنَّ لام تأكيد النفي لا يستعمل إلا في النفي الواقع فيما لم يزل وذلك[2] لا يحصل - إذا تأملت - إلا إذا [كان][3] ماضياً.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصل): وليس يحتم أن ينتصب الفعل في هذه المواضع، بل للعُدُولِ به إلى غير ذلك من معنىً وجهةٍ من الإعراب مساغٌ.

(١) ساقط من (أ).
(٢) في (ب): «والنفي».
(٣) ساقط من (أ).

فله بعد «حتى» حالتان هو في إحداهما مستقبل أو في حكم المُستقبل فيَنصب، وفي الأخرى حالٌ أو في حكمِ الحالِ فيرفع، وذلك قولك: سرت حتى أدخلَها [وحتى أدخلُها][(١)] تنصب إذا كان دخولك مُترقباً لما يوجد، كأنَّك قلتَ: سرت كي أدخلها ومنه قولهم: أسلمت حتى أدخلَ الجَنة، وكلمته حتى يأمرَ لي بشيءٍ، أو كان مُقتَضِياً إلا أنه في حكم المُستقبل من حيث أنّه في وقتٍ وجودِ السَّيْرِ[(٢)] المفعول من أجله كان مترقباً. ويرفع إذا كان الدخول يوجد في الحال كأنَّك قلت: أنا أدخلها الآن، ومنه قولهم: مَرِضَ حتى لايرجونه، وشربت الإبل حتى يجيء البعير يجرُّ بَطْنَهُ [أو يَقضّى، إلا أنَّك تحكي الحال الماضية وقُرِئ قوله ـ سُبحانه[(٣)] ـ: ﴿ وزُلْزِلُوا حتَّى يَقُوْلَ الرَّسُوْلُ ﴾ منصوباً ومرفوعاً][(٤)].

قالَ المُشَرِّحُ: «حتى»[(٥)] من عوامل الأسماء لا غيرُ عند البصريين[(٦)] فإن دخلت على الاسم فذاكَ، وإن دخلت على الفعل، فإمّا أن يكونَ الماضي أو المضارع، فإن كان الماضي فهي العَاطِفة كقولك: سرت حتى دخلت الكوفة، وهذا لأن «حتى» في الأصل هي الجارة إلا أنها جُعلت عاطفةً، لأنها خرجت إلى معنى العَطْفِ في قولك: أكلتُ السمكةَ حتَّى رأسَها. ألا ترى أنَّها جمعت بين ما بعدها وما قبلها في الحكمِ الثَّابتِ لما قبلها.

---

(١) ساقط من (أ).
(٢) في (ب): «الشيء».
(٣) سورة البقرة: آية: ٢١٤.
قراءة الرفع هي قراءة نافع والكسائي، ومجاهد وابن محيصن وشيبة والأعرج. في السبعة لابن مجاهد: ١٨١، والتيسير للداني: ٨٠، والبحر المحيط: ١٤١/٢، والنشر: ٢٢٧/٢.
(٤) ساقط من (أ).
(٥) شرح المفصل للأندلسي: ٢١١/٣.
(٦) ينظر: الانصاف لابن الأنباري: ٥٧٠، مسألة رقم (٧٨)، ص: ٥٩٧، مسألة رقم: (٨٣)، وينظر: شرح المفصل للأندلسي: ٢٠٣/٣، ٢٠٦. وشرح الكافية للرضي: ٢٤٠/٢، والجني الداني: ٥٤٢.

وإن كان المُضارع فإمَّا أن يكونَ مرفوعاً أو منصوباً، فإن كان مرفوعاً فهي العاطفة أيضاً، وإن كان منصوباً فعلى إضمار «أن» كما ذكرنا.

وعند الكوفيين «حتى» من عوامل الأفعال بمنزلة «أن» و «كي» إلا أنه يبطل عملها في الفعل الذي هو في معنى المضي كما يبطل إذا قلت: سرت حتى صبَّحتُ القادسية وقوله [تعالى[1]] ﴿حتى يقولُ الرسول﴾ بالرّفع في مذهبهم [بمعنى][2] حتى[3] قالَ. ثم إذا نُصب فعلى وجهين:

أحدهما: أن تكون بمعنى «إلى أن» نحو: سرت حتى تطلعَ الشمس، والمعنى: إلى أن تطلعَ الشمس، أي: كان آخر سيرى طلوع الشمس.

والآخر: أن يكون بمعنى «كي» كقولك: كلمت الأمير حتى يأمر لي بشيء. المعنى: منتهى غرضي هذا، وليس آخر تكليمك إياه. قال عليٌّ بن عيسى[4]: والفرق بين «حتى» إذا نصبت الفعل بمعنى «إلى أن» وبينها إذا نصبت بمعنى «كي» أن الغاية في «إلى أن» يتصل العمل فيها من ابتدائه إلى انتهائه كقولك: سرت سيراً متصلاً حتى أدخلها، فلم يكن هناك (٥فصل [بينَ] العملين٥) السير والدخول.

وأما وجه «كي» فعلى خلافِ هذا. وذلك أن يكون أحد العملين في هذا الوقت والآخر في وقتٍ آخر.

وإن ارتفع المضارع بعدَها فعلى الوَجهين أيضاً: الاتصال والانفِصال.

أمَّا الاتصالُ فكقولك: سرت حتى أدخلَها أي: أنه كان دخولك/ [١٢٩/ب]

---

(١) معلقة في نسخة (ب) فوق الكلمة.
(٢) ساقط من (أ) وشرح المفصل للأندلسي.
(٣) ساقط من (ب) موجودة في نص الأندلسي.
(٤) في شرح المفصل للأندلسي عن الخوارزمي: «عيسى بن عمر»؟.
(٥ ـ ٥) في (ب): «بين العملين فصل بين...» وما أثبته من الأصل يوافقه نص الأندلسي المنقول عن الخوارزمي.

متصل بالسير كاتصاله بالفاء، إذا قلت: سرت فأَدخلها.

وأمَّا الانفصال: فنحو: لقد رأى مني عاماً أولَ شيئاً حتى لا أستطيع أن أكلمه العامَ، ولا بدّ في الرَّفعِ من أن يكون الأول سبباً يؤدي إلى الثاني توطئه له، لأن أصل «حتى» الغاية، ومن ثم لم يجز في قولك: سرت حتى تطلعُ الشمس الرَّفع؛ لأن طلوع الشمس غايةً لسيرك[1]، وينقطع عنده، وليس سيرَك سبب[2] لطلوع الشمس.

قوله: «وهو[3] في أحدهما مستقبل أو في حكم المستقبل».

أمَّا المُسْتَقْبَلُ فكقولك: أسلَمتُ حتَّى أدخلَ الجَنَّةَ، لأن دخول الجَنَّة كما هو مُستقبلٌ بالإضافة إلى وقت وجودِ الفعلِ فمستقبل أيضاً بالإضافة إلى الحال.

وأمَّا ما هو في حكمِ المستقبل فكقولك: سرت حتى أدخلها [فإنه][4] وإن كان غيرَ مستقبلٍ بالإضافة إلى الحال، لكنه مستقبل بالإضافة إلى وقت وجود الفعل.

وأمَّا الحالُ فكقولك: سرت حتى أدخلُها ـ بالرفع ـ لأنك تقولُ هذا القول في وقت دخولك. ومرضَ حتَّى لا يرجونه؛ لأنَّ عدم الرَّجاء متحقق [5]في الحال[5].

وأمَّا ما هو في حكمِ الحالِ. فكقوله تعالى: ﴿ وزُلْزِلُوا حتى يقولُ الرَّسولُ ﴾ [بالرفع لأنَّه حكايةُ حالٍ ماضيةٍ.

---

(١) في (ب): «لمسيرك ينقطع»، وفي شرح المفصل للأندلسي: «فينقطع...».

(٢) في (أ): «لسب طلوع».

(٣) ساقط من (ب).

(٤) ساقط من (أ).

(٥ ـ ٥) ساقط من (ب) موجود في نص الأندلسي.

فإن سألتَ: فما وجُه الفرقِ بين قراءتي النَّصبِ والرَّفعِ في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ وزُلْزِلُوا حتَّى يقولَ ﴾][1] من حيث المعنى؟

أجبتُ: النَّصب بمعنى الاستقبالِ على تقديرِ: وزلزلوا [إلى أن][2] يقولَ الرَّسولُ، فيكون انتهاءُ الزلزلةِ قولَ الرّسول.

وأمَّا الرفعُ فعلى معنى الحال على تقدير وزلزلوا حتى يقول الرسول في حال الزلزلة، بمنزلة وزلزلوا ويقول الرسول.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وتقول: كان سيرى حتى أدخلَها بالنصب ليس إلا».

قالَ المُشَرِّحُ: ولا يجوز[3] في «أدخلَها» هاهُنا سوى النَّصب، وذلك لأن «كان» هاهُنا هي الناقصة فتقتضي خبراً، ولا شيء هاهنا يتوقع منه أن يكونَ خبراً سوى قولك: «حتى أدخلَها» فيجب أن يكون خبراً، ولن يكون خبراً إلا إذا انتصب[4] ما بعد «حتَّى»، لأنّه إذا انتصب ما بعد «حتى» كان «حتى» هي الجارَّةُ فتقتضي متعلقاً هو الخبر. وإنما قُلنا بأنه إذا انتصب ما بعد «حتَّى» كانت[5] هي الجَارَّةُ، وذلك لأنَّه إذا انتصبَ ما بعدها فإما أن تكونَ بمعنى «إلى» أو بمعنى لام كي على ما ذكرناه، وحرف الجر لا بدَّ له من متعلق هو الخبر، وتقديره كان سيرى ممتداً إلى دخولها، أو واقعاً لدخولها، فيصح الكلام ويوفر [على ما كان مقتضاها][6] بخلاف ما إذا رفعت فإن «حتى» [حينئذٍ][1] تكون للعطف، والمعطوفُ ليس في شيءٍ من خبر «كان».

---

(١) ساقط من (أ) موجود في شرح المفصل للأندلسي مع حذف بعض ألفاظه.

(٢) في (أ): «حتى يقول...».

(٣) شرح المفصل للأندلسي: ٢١٢/٣.

(٤) في (ب): «انتهى» وما أثبته يؤيده نص الأندلسي.

(٥) في (ب): «كان».

(٦) ساقط من (ب) موجود في شرح الأندلسي.

قالَ جارُ اللَّهِ: «فإن زدت «أمسِ» وعلَّقته «بكانَ» أو قلتَ سيراً متعباً وأردت كان التَّامة، جازَ فيه الوجهان».

قالَ المُشَرِّحُ: إذا زدتَ في المسألةِ «أمسِ» فقلت: كان سيرى أمس حتَّى أدخلها جازَ فيه الوجهان:

أمَّا النصبُ: فلجوازِ أن تكون «حتى أدخلَها» هو الخبرُ، (١وذلك إذا كان «أمسِ» معلَّقاً بـ «سيرى».

وأمَّا الرَّفعُ فلجوازِ أن يكونَ «أمسِ» هو الخبر١) ويكون حتَّى أدخلها للعطف، وتقديره: كان سيرى واقعاً أمس وأدخلها. قوله: «وعلقته بكان» يعني: جَعلتَ «أمسِ» خبرَ «كان» لا صلةَ «سيري»، وكذلك إذا قلتَ: كان سيري سيراً متعباً جازَ فيه الوجهان.

أمَّا النَّصبُ فمعناه كان سيري سيراً متعباً إلى الدخول.

وأمَّا الرفعُ فمعناه: كان سيري سيراً متعباً وأدخل الآن. وكذلك إذا أردتَ كان التَّامة ففيها الوجهان.

أمَّا النَّصْبُ فعلى شيئين.

أحدهما: أن يكون لـ «حتى» من الإعراب محل.

والثاني: أن يكون في محل النصب على الحال، وذلك إذا كان «حتى» بمعنى لام كي أو بمعنى «إلى» وتقديره: وقع سيري للدخول أو وقع سيري إلى الدخول، والمعنى: وقع سيري مُمتدًا إلى الدخول وأمَّا الرَّفْعُ فعلى العطف، كأنك قلت: وقع سيري وأدخلها.

(١ - ١) ساقط من (ب).

قالَ جارُ اللَّهِ: «وتقول: أسرت حتى تدخلها؟ بالنصب، وأيهم سار حتى يدخل بالنصب والرفع».

قالَ المُشَرِّحُ: معنى الأول[1]: أسرتُ للدخولِ؟ أو أَسرت إلى وقتِ الدُّخولِ؟ ولا يجوزُ في هذا الوجهِ الرَّفْعُ، وذلك أن يدخل المرفوع بعد «حتى»[2] حكمٌ منك على ثُبوتِ الدُّخول، والحكمُ منك على ثبوتِ الدُّخول مبنيٌّ على علمك بالسَّيْرِ، وعلمُك بالسيرِ غيرُ متحققٍ هاهُنا بدليلِ أنك مستفهم عنه، فنزلت منزلةَ قولِكَ: ما سرتُ حتى أدخلها.

ولو قلتَ أيُّهم سارَ حتى يدخلها لجازَ فيها الوَجهان، لأنَّ سيره معلومٌ لكَ، وإنما السُّؤال هاهُنا عن السَّائِرِ، فإذا كان كذلك لم يكن في مثلِ قولك: أتقرضني فأشكرك؟ لأن الاستفهام هاهنا عن الاقراض.

وأمَّا النصب فلأن المعنى أسار أحدكم حتى يدخلها، وعلى الوجهين قرىء قوله تعالى[3]: ﴿ مَنْ ذَا الَّذي يُقرض اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضَاعِفَهُ لَهُ ﴾ / [١٣٠/أ]
الرفعُ قراءةُ ابن كثيرٍ والنصبُ قراءة ابن عامرٍ وعاصمٍ[4].

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصل): وقرىء قوله تعالى[5]: ﴿ تُقَاتِلُوْنَهُمْ أو يُسْلِمُونَ ﴾ بالنَّصب على إضمار ان، والرفع على الاشتراك بين ﴿ يُسلمون ﴾ و ﴿ تُقاتلونهم ﴾، أو على الابتداء كأنه قيل: أو هم يُسلمون».

قالَ المُشَرِّحُ: إذا نَصبْتَ فـ «أو» هاهنا بمعنى «إلى» و«إن» بعده

(١) شرح المفصل للأندلسي: ٢١٣/٣.
(٢) ساقط من (ب).
(٣) سورة البقرة: آية: ٢٤٥. وسورة الحديد: آية: ١١.
(٤) ينظر: السبعة لابن مجاهد: ١٨٥، والتيسير: ٨١، والبحر المحيط: ٢٥٢/٢، والدرُّ المصون: ٥٠٩/٢.
(٥) سورة الفتح: آية: ١٦.
وقراءة النصب تنسب إلى أبي، وزَيْد بن علي في معاني القرآن: ٦٦/٣، وإعراب القرآن للنحاس: ١٩١/٣، والبحر المحيط: ٩٤/٨.

مضمرة، وإذا رفعت فعلى «إن»، أو هي العاطفة.

ثم هذه الجُملة المعطوفة إما أن تكونَ بظاهرها فعلية أو إسمية ويكون المبتدأ محذوفاً وتقديره: أو هُم يُسلمون.

فإن سألتَ: أليس من شأنِ العطفِ المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه، والذي يناسب الجملة الفعلية هو الجملة الفعلية أمّا الجملةُ الإسميةُ فلا تناسبها، فكيف جاز هاهنا قلب الجملة الفعلية إسمية؟

أجبتُ: إذا قلبت الجملة الفعلية إسمية كانت المناسبةُ أكثرَ، لأن هذه الجملة حينئذ تخرج إلى باب الكناية والمعنى: تقاتلونهم أو لا تقاتلونهم لأنّهم مسلمون.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وتقول: هو [قاتلي] أو أفتدي منه، وإن شِئْتَ ابتدأته على أو أنا أفتدي».

قالَ المُشَرِّحُ: إذا[1] نصبتَ الفعل هاهُنا فعلى «أن»، أو بمعنى «إلى» أو «أن» بعدها مضمرة.

وإن رفعتَ فعلى الجُملة الابتدائية.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وقال سيبويه في قولِ امرىءِ القَيس:

فَقُلْتُ لَـهُ لا تَبْكِ عَيْنُـكَ إنّمـا نُحَاوِلُ مُلْكاً أو نَـمُـوْتَ فَنُعْـذَرَا

لو رفعتَ لكان عَرَبِيّاً جائِزاً على وجهين:

على أن تشرِّك بينَ الأولِ والآخرِ كأنَّك قلتَ: إنما نحاول وإنما نموت[2].

(١) شرح المفصل للأندلسي: ٢١٣/٣.
(٢) في (أ) بعد «نموت»: «مُلْكاً» وموضع هذه اللفظة بعد «نحاول» إلا أنها غير موجودة في نسخ المفصّل.

أو على أن يكون مبتدأ مقطوعاً من الأول، أو نحن ممن يموتُ.

قالَ المشرِّحُ: هذه المسألة بعينها هي المسألة المذكورة. ما قبل البيت[١]:

بَكَىٰ صَاحِبِي لَمَّا رَأَى الدَّرْبَ دُوْنَهُ[٢] وأَيْقَنَ أنَّا لاحِقَانِ بِقَيْصَرَا
فَقُلْتُ لَهُ... ... ... البيت

كان حُجر أبو امرىء القيس قد ولى بني أسد فعسفهم فتمالوا على قتله، فخرج آمرُؤُ القَيْسِ إلى قَيْصَرَ يستمده. الدرب: المضيق من مضايق الرُّوم.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): ويجوز في قوله عز وجل[٣]: ﴿ولا تَلْبِسُوا الحَقَّ بالبَاطِلِ وتَكْتُمُوا الحَقَّ﴾[٤] أن يكون ﴿تَكْتُمُوا﴾ منصوباً ومجزوماً، كقوله:

* ولا تَشْتُمِ المَوْلَى وتَبْلُغْ أَذَاتَهُ *»

قالَ المُشَرِّحُ: أما النَّصبُ فعلى أن الواوَ واوُ الصرفِ كما في قولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن. ابنُ السَّرَّاجِ[٥]: إنما يكون ذلك إذا لم يرد الاشتراك بين الفعل والفعل. أما الجزم فلانعطافه[٦] على النهي. المعنى لا

---

(١) ديوان امرىء القيس: ٦٦.

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٣٢، والمنخل: ١٤٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٢/٧، وشرحه للأندلسي: ٢١٤/٣.

وهو من شواهد الكتاب: ٤٢٧/١، وشرح أبياته لابن السيرافي: ٥٩/٢، والمقتضب ٢٨/٢، والأصول: ١٥٦/٢، والجمل: ١٩٧، والخصائص: ٢٣٦/١، والخزانة: ٦٠١/٣.

(٢) في (أ): «دوننا».

(٣) في (ب): «تعالى» وما في الأصل يوافق لفظ المفصل.

(٤) سورة البقرة: آية: ٤٢.

(٥) الأصول لابن السراج: ١٥٤/٢.

(٦) في (أ): «فلاعطافه».

تلبسوا الحق بالباطل ولا تكتموا، ونظيره في الوجه ما أنشده من البَيت[1]، لأن المعنى ولا تَبْلُغُ أذاته.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وتقول: زُرني أزورَكَ، بالنَّصب يعني: لتَجتمع الزّيارتان كقولِ رَبيعة بن جُشم:

فَـقُـلْتُ ادعِـيْ وأَدْعُـوَ إنّ أنْـدَى ... لِـصَـوْتٍ أَنْ يُـنَـادِيَ دَاعِـيَـانِ

وبالرَّفعِ [2] يعني زيارتك على كلِّ حالٍ، فلتكن منك زيارة كقولهم: دعني ولا أعود».

قالَ المُشَرِّحُ: أزرك[3] عطف على مصدر الفعل الذي قبلها والمعنى

---

(١) تمامه:

* فإنَّك إن تَفْعَل تُسَفَّه وتُجْهَلِ *

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٣٢، ١٣٣، والمنخل: ١٥٠، والكوفي: ٢٢٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣٣/٧، ٣٤، وشرحه للأندلسي: ٢١٥/٣.
وينظر: الكتاب: ٤٢٥/١، وشرح أبياته لابن السيرافي: ١٣٤.
قال ابن المستوفي في إثبات المحصَّل: البيت لجحدر بن معاوية بن جعدة العكلي من الملاص. ويقال: هو للخطيم العكلي، وهو من الملاص أيضاً، وتمامه:

* فإنَّك إنْ تَفْعَل تُسَفَّه وتُجْهَلِ *

وقبله:

ولا تمشي في الحرب الضراء ولا تطع ... ذوي الضعف عند المأزق المتحفل

ووجدته في بعض نسخ كتاب سيبويه لجرير، وأنشده:

* فلا تشتم المولى . . . . *

بالفاء، وهي قصيدة حسنة أولها:

أَهَـاجَ الهَـوَى للعَيْنِ عِـرْفَـانُ مَنْـزِلِ ... كَسُحْق اليَمَـانِي بينَ قُفٍّ عَقَـنْقَـلِ
حتى عنبره للعين فاستعبرت له ... كما أرفض سذان الجمان المفصل

ومنها:

فـإنَّـك لا تَـدْرِي إذَا كُنْتَ طَـالِـباً ... أَفِي الرَّيث نُجْحُ الأَمْرِ أَمْ في التَّعَجُّلِ
ولا تخـذلِ المَوْلَى لسـوءِ بَـلاَئِـهِ ... مَتَى تَـأْكُلِ الأَعـداء مولاك تُـأْكَـلِ

(٢) في (ب): «والرفع».
(٣) شرح المفصل للأندلسي: ٢١٩/٣.

لتكن زيارة منك وزيارة مني، والواو هاهنا واو الصرف. دعني ولا أعود معناه: لا أعود فدعني.

يقال: فلان أندى صوتاً من فلان(١): إذا كان بعيدَ الصوتِ واشتقاقه من النداوة.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وإن أردت الأمر أدخلت عليه اللاّم فقلت: ولأزرك،

---

(١) قال ابن المستوفي في إثبات المحصل: ١٣٣: «وجدت في «الحواشي» له بخطِّه بإزاء هذا البيت: رواهُ أبو عُبَيْدَةَ في النَّقائض لدثار بن شيبان من النمر بن قاسط».

وقال الصَّغاني على هامش نسخته من «المفصل»: «البيت من أبيات الكتاب، ورأيت في نُسخة الزمخشري ـ رحمه الله ـ بإزاء قوله: «ربيعة بن جشم» بخط الزمخشري في الحاشية: ورواه أبو عُبيدة في النقائض لدثار بن شيبان. قال الصغاني: ورواه سيبويه للأعشى، ورواه أبو حاتِم لدثار، وعندي أن البيت مصنوع» قال ابن المستوفي وقبله:

تـقـول خـلـيـلي لا تـبـكـيـان ... سيـدركنـا بـني الـقـرم الـهِجَـانِ
سيـدركنـا بـنـو الـقـرم بـن بَـدْرٍ ... سـراجَ الـلَّيْـلِ والشَّمس الـحـصـانِ
دعـت ودعـوت أن يـا آل بَـدْرٍ ... وصـوتـانـا مـعـاً مُـتَرَادِفَـانِ»

ورداً على دعوى أن البيت مصنوع قال ابنُ المستوفي: «ووجدته في أشعار النَّمر بن قاسط من نسخة منقولة من خط أبي عثمان المازني هي عندي لربيعة بن جشم بن ربيعة بن زيد مناة بن عامر الضَّيحان بن سعد بن الخزرج بن تيم اللاّت بن النمر بن قاسط النمري من قصيدة أولها:

[و]من يـك سـائـلاً عـنِّـي فـإنِّي ... أنـا الـنَّـمـري جـارَ الـزِّبْـرِقَـانِ
أتـيت الـزِّبْـرِقَـان فـلم يُـضـعـنـي ... وضَـيَّـعـنـي بـمَـرْيَـمَ مـن دَعَـانِي
ومـا جـارُ تَـضـمـن ثـم أوفـى ... كـمُـلـقـي جـارَهُ بـعـدَ الـضَّـمـانِ

وهي طويلةٌ، وفيها الأبيات التي تقدم ذكرها وروى فيها:

فـقـلتُ ادعي وأدع فـإن أنْـدَى ... لـصـوتٍ أن يـنـودي داعِـيَـانِ

قال ابنُ المستوفي أيضاً:

ووجدتُ البيت المستشهد به في كتاب سيبويه للأعشى وليس في ديوانه، ووجدتُ فيه: ويروى للحطيئة وليس في ديوانه».

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٣٣، والمنخل: ١٥٠، وفيه نص أبي حاتم الذي ذكره الصغاني مفصلاً، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣٣/٧، وشرحه للأندلسي: ٢١٩/٣.

وينظر: الكتاب: ٤٢٦/١، ومجالس ثعلب: ٥٢٤ والأنصاف: ٥٣١. وشرح الشواهد للعيني: ٣٩٢/٤، والتصريح: ٢٣٩/٢.

وإلا فلا عمل، لأن تقول زرني أزرك، لأن الأول موقوف.

قالَ المُشَرِّحُ: زرني وأزرك[1] لأن الأول مبني، وحروف العطف لا تُشَرِّكُ في البناء إنما تُشرِّكُ في الإعراب.

قالَ جارُ اللّهِ: «وذكر سيبويه في قولِ كَعْبٍ الغَنَوِيِّ:

وما أَنا للشَّيءِ الذي لَيْسَ نَافِعِي ... ويَغْضَبُ مِنْهُ صَاحِبِي بِقَؤُوْلِ

الرَّفعُ والنَّصبُ. وقالَ عزَّ وجَلَّ[2]: ﴿ لِنُبَيِّنَ لَكُمْ ونُقِرُّ فِي الأَرْحَامِ ما نَشَاءُ ﴾ أي: ونحن نقرُّ».

قالَ المُشَرِّحُ: الرَّفْعُ[3] في و«يغضب» على العطف كأنه قال: ليس ينفعني ويغضب، والنَّصب على إضمار «أن». الشَّيْخُ: أي: لا ينفعني والغضب أي: اجتمع فيه عدم نفعي، وغضب صاحبي. بعضهم يروي هذا البيت لطُفَيْلٍ الغَنَوِيّ، والصَّحِيْحُ: إنه لكَعْبٍ. قال الشيخ[4] ـ رحمه الله ـ رأيت[5] لطفيلٍ قصيدةً في ديوانه [على هذا الروي] وليس فيها هذا البَيت، فلعلَّ هذا الذي غَرَّ مَنْ رَوَاهُ لِطُفَيْلٍ.

---

(١) شرح المفصل للأندلسي: ٢١٦/٣.

(٢) سورة الحج: آية: ٥.

(٣) شرح المفصل للأندلسي: ٢١٧/٣.

(٤) الموجود في حاشية المفصل: ٥٢ خلاف ذلك، قال: «ولم أر لطفيل في ديوانه قصيدة على هذا الروي. وقال ابن المستوفي في إثبات المصل: ١٣٤: «قد روى هذا البيت لطفيل الغنوي وجدته في كتاب نحوٍ لأبي علي والصَّحيحُ أنه لكعب بن سعد، ولطفيل قصيدة على هذا الروي ليس فيها هذا البيت، وهو الذي غر من نسبه إلى طفيل.

والشاهد ضمن قصيدة في الأصمعيات: ٧٦. توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٣٤، والمنخل: ١٥١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣٦/٧، وشرحه للأندلسي: ٢١٨/٣. وهو من شواهد الكتاب: ٤٢٦/١ وشرح أبياته لابن السيرافي: وينظر: المقتضب: ١٩/٢ والمنصف: ٥٢/٣.

(٥) في (ب): «إن لطفيل».

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصل): ويجوز في: ما تأتينا فتحدثنا الرفع على الاشتراك كأنك قلت ما تأتينا [فما تحدثنا، ونظيره قوله تعالى(١): ﴿ولا يُؤْذَنُ لهم فَيَعْتَذِرُونَ﴾، وعلى الابتداء كأنَّك قلتَ: ما تأتينا](٢) فأنت تَجهلُ أمرَنا».

قالَ المُشَرِّحُ: معناه لعدم إتيانك تجهلُ أمرَنا، فأنت تحدثنا لذلك بما لا يحدثه العارف بأحوالنا. قالَه الشيخ(٣) [ـ رحمه الله ـ] يريدُ: كما أن قولَكَ فأنت تجهل أمرنا لا مجالَ فيه للنصب فكذلك قوله «فتحدثُنَا» بالرَّفع.

قالَ جارُ اللَّهِ: /«ومنه قولُ العَنْبَرِيِّ(٤): [١٣٠/ب]

غيرَ أنَّا لَمْ تَأْتِنَا بِيَقِيْنٍ   فَنُرَجِّي ونُكْثِرُ التَّأْمِيلَا

أي: فنحن نرجي، وقوله:

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ القَوَاءَ فَيَنْطِقُ   وهلْ تُخْبِرَنْكَ اليَوْمَ بَيْدَاءَ سَمْلَقُ

قالَ سِيْبَوَيْه: لم يجعل الأول سببَ الآخرِ، لكنه جعله ينطق على كل حالٍ، كأنه قال: هو مما ينطق، كما تقول: ائتني فأحدثك، أي: فأنا مما يحدثك على كل حال».

---

(١) سورة المرسلات: آية: ٣٦.

(٢) ساقط من (أ).

(٣) هو بنصه في حاشية المفصل: ٥٢.

(٤) تحرفت في (أ) إلى العَنَزِيّ، والعَنْبَرِيُّ منسوبٌ إلى بلعنبر بن عَمرو بن تميم قبيلة مشهورة في تميم (جمهرة النَّسب لابن الكلبي: ٢٢١).

وصاحبُ البيت غير معروف على التَّعيين. قال ابن المُستوفي: «وجدته في بعض حواشي سيبويه لبعض الحَارثيين».

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٣٥، والمنخل: ١٥١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣٦/٧، وشرحه للأندلسي: ٢١٩/٣.

وهو من شواهد الكتاب: ٤١٩/١، وشرح التصريح: ٢٠٤/٢، والخزانة: ٦٠٦/٣، ٦١٥.

قالَ المُشَرِّحُ: لولا[1] ضرورة القافية لجاز فيه النَّصْبُ كما في بيتِ عُمر ابن أبي ربيعة:

أَلَمْ تَسْأَلِ الأَطْلَالَ ذا[2] المَنْزِلِ الخَلِقْ ... بِبَرْقَةَ ذي ضَالٍ فَتُخْبِرُ إن نَطَقْ

فإنه يحتمل الوجهين. السَّلِقُ: هو[3] القاع الصفصف، وجمعه: سلقان مثل خلق وخلقان وكذلك السملق والجمع[4] سمالق، وبعده[5]:

بِمُخْتَلَفِ الأَرْوَاحِ بينَ سُوَيْقَةٍ ... وَأَحْدَبَ كادَت بَعْدَ عهدِكَ تُخْلِقُ

عنى بمختلف الأرواح: الموضع الذي تهب فيه الأرواح من كل وجهٍ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وتقولُ: وُدَّ لو تأتيه فتحدثُه، والرفع جيد كقوله تعالى[6]: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوْنَ﴾، وفي بعض المصاحف ﴿فَيُدْهِنُوا﴾. وقالَ ابنُ أَحْمَرَ[7]:

---

(١) شرح المفصل للأندلسي: ٢/٢١٩.

(٢) في (ب): «والمنزل».

(٣) الصحاح: (سلق).

(٤) ساقط من (ب).

(٥) البيت لجميل بن معمر العذري المعروف بـ«جميل بثينة» ديوانه: ١٤٤. قال ابن المستوفي: وأنشد أبو الفرج في كتابه لمحمد بن عبد الله بن مسلم بن المولى مولى الأنصار من مخضرمي الدولتين يمدح المهدي:

سلا دارَ ليلى هل تبين فتنطق ... وأنى ترد القول بيداء سملق

وأنى ترد القول دار كأنها ... لطول بلاها والتقادم مهرق

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٣٥، والمنخل: ١٥١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧/٦٣، وشرح المفصل للأندلسي: ٣/ وينظر: شرح السيرافي: ٣/٢١٠، وشرح التصريح: ٢/٢٤٠ والخزانة: ٣/٦٠١.

(٦) سورة القلم: آية: ٩ ﴿فيدهنوا﴾ في البحر المحيط: ٨/٣٠٩.

(٧) ديوان ابن أحمر: ٧٣.

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٣٦، والمنخل: ١٥٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧/٣٦، ٣٨، وشرحه للأندلسي: ٣/٢١٩. وينظر: المعاني الكبير لابن قتيبة: ٨٤٦، ١١٣٤.

يُـعَـالِـجُ عَـاقِـراً أَعْيَتْ عَلَيْـهِ   لِـيُلْقِـحُـهَـا فَيُـنْـتِـجَـهَـا حُـوَارَا

[كأنه] قال: يُعالج فَيُنْتِجُها، وإن شئت على الابتداء.

قالَ المُشَرِّحُ: «تأتيه» بالسكون[1] وقوله: فتحدثه بالنصب لأن المعنى وَدَّ أن تأتيه فتحدثه، وأمَّا الرفعُ فعلى الظاهر.

فإن سألتَ: فإذا كان على معنى إن تأتيه فكيف لم يجز النصب في الأول؟

أجبتُ: هذا بمنزلةِ إنَّ زيداً منطلقٌ وعمروٌ، بالرفع بالعطف على محل قوله: «زيداً»، ثم لا يجوز في زيدٍ الرَّفْعُ، لأنَّه إنما يتبين فيه كونه في محلِّ الرَّفعِ بعد انقضاء الجملة، كذلك هاهنا إنما يتبين كونه في موضع النَّصب بعد انقضائِه، ونحوه ألا تنزل تُصِبْ[2] خَيْراً.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصل): وتقول أريد أن تأتني فتحدثني ويجوز الرفع، وخيَّر الخليل في قول عُروةَ العُذري[3]:

ومـا هـو إلا أنْ أَرَاهَـا فَجَـاءَةً   فـأُبْهَـتُ حتَّى مَـا أَكَـادُ أُجِيْبُ

---

(١) شرح المفصل للأندلسي: ٢١٩/٣.

(٢) في (ب): «تصيب» وعلق الناسخ في هامش النسخة «تصب» قراءة نسخة أخرى.

(٣) وينسب إلى كثير، ديوانه: ٥٢٢، وإلى المجنون، ديوانه: ٥٩، وإلى الأحوص، ملحق ديوانه: ٢١٣.

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٣٦، والمنخل: ١٥٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣٨/٧، وشرحه للأندلسي: ٣/ .

وهو من شواهد الكتاب: ٤٣٠/١، والخزانة: ٦١٧/٣: وفيه: «وقد وقع البيت الشاهد بقافية رائية في قصيدة لأبي صخر الهذلي منها:

وإنـي لآيـتـهـا أريـد عـتـابـهـا   وأوعـدها بـالهجر مـا برق الفجـر
فـمـا هـي إلا أن أراهـا فـجـاءة   فـأبهت لا عـرف لـدي ولا نكـر
وأنسى الـذي فيه أكـون هجـرتها   كمـا قد تُنَسِّي لب شـاربها الخمـر

شرح أشعارِ الهذليين: ٩٥٨ مع بعض الاختلاف في الرواية.

بين النَّصبِ والرَّفعِ في «فَأُبْهَتُ».

قالَ المُشَرِّحُ: أما وجهُ النصبِ فظاهرٌ، وهو العَطْفُ. أما وَجْهِ الرَّفعِ فالابتداء كأنَّه قالَ: فأنا مِمن أُبهتُ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «ومما جاءَ منقطعاً قولُ أَبي اللَّحَّامِ التَّغْلِبيِّ:

عَلَى الحَكَمِ المَأْتِيِّ يَوْماً إذا قَضَى ... قَضِيَّتَـهُ أنْ لا يَجُـوْرَ ويَـقْصِـدُ

أي: عليه غيرُ الجورِ وهو يَقْصِدُ، كما تَقُوْلُ: أن لا يجور وينبغي له كذا.

قالَ المُشَرِّحُ: قوله: و«يقصد» معطوف على «الحكم المـأتي» لا على[1] قول: «أن لا يجور»، ونظيره أحب أن تذهب فتضرب زيداً تنصب «تضرب» عطفاً على «تذهب»، لأن الفعل الثاني انعقد له الحكم الذي انعقد للفعل الأول، وتقول: أحب أن أزورك فيمنعني البواب، ترفع «يمنعني»، لأنه لم ينعقد له الحكم الذي انعقد للزيارة إلا أن الزيارةَ مفعولُ «أحب» بخلاف «يمنعني» المأتي: أبـو اللَّحَامِ، بالحاء المهملة التغلبي بالغين المعجمة ما قبل البيت[2]:

---

(١) ساقط من (ب).

(٢) قال ابن المستوفي في إثبات المحصل: «وجدت هذا البيت في كتاب سيبويه يروي لعبد الرحمٰن بن أم الحكم.

قال البغدادي في الخزانة: والبيت من قصيدة عدتها تسعة عشر بيتاً لأبي اللحام التغلبي أوردها أبو عمرو الشيباني في أشعار تغلب له وانتخبها أبو تمام فأورد منها خمسة أبيات في مختار أشعار القبائل وهذا أولها ثم أورد منها ثلاثة أبيات رابعها الشاهد، ثم أورد بعد ذلك ثلاثة أبيات أخر. وأورد منها أبو تمام في الحماسة (رواية الجواليقي): ٣٣٤ بيتين ولم ينسبها إليه ثم أورد بعدهما ثلاثةَ أبياتٍ بدأها بقوله: قال آخر عدي بن زيد. وأورد منها ابن المستوفي ثمانيةَ أبياتٍ هي:

عمـرت زمـانـاً بـالتفكيـر خـاليـاً ... وسـاءلت حتى كـاد عمـري ينفـدُ

فـأضحت أمـور النـاس يغشين عـالمـاً ... [بـ]ـمـا يتقي منهـا ومـا يتعـمـدُ

على الحكم المـأتي يـومـاً إذا قضى ... حكـومتـه أن لا يـجـورَ ويقـصـدُ =

عَمِرْتُ فَأَكْثَرْتُ التَّفَكُّرَ خَالِياً وساءَلْتُ حتَّى كادَ عُمْرِيَ يَنْفَدُ
فأَضْحَت أُمُوْرُ[1] النَّاسِ يَغْشَيْنَ عالِماً بما يُتَّقى منها ومَا يُتَعَمَّدُ
جَدِيْرٌ بأَنْ لا أَسْتَكِيْنَ ولا أرى إذا حَلَّ أمرٌ سَاحَتِي أَتَبَلَّدُ
عَلَى الحَكَمِ المَأْتِيِّ..... .... البيت

عَمِرَ الرجل [- بالكسر -] يعمَرُ عَمَراً وعَمْراً على غير قياس؛ لأن قياس مصدره التَّحريك، ومنه: أطال اللَّه عُمرك، أي: عشتَ زماناً طويلاً. «بأن لا أستكين»: بأن لا أذل ولا أخضع. تبَلَّدَ، أي: تَرَدَّدَ مُتَحيِّراً من البَلَدِ وهو المَفَازَةُ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «قال سيبويه[2]: ويجوز الرفعُ في جميع هذه الحروف التي تشرِّكُ على هذا المثال».

قالَ المُشَرِّحُ: يريد نحو قوله: أريد أن تأتني ثم تحدثني وقوله:

* «... أن أراها فجاءة فأبهت...» *

والمعنى إن هذا قياسٌ غير مقصورٍ على السَّماع.

= وما المَرْءُ إلا حيثُ يجعل نفسه فأبصر بعينيك امرءاً حيث يعمدُ
فإنك لا تدري بإعطاء سائل أأنتَ بما تُعطيه أم هو أسعدُ
عسى سائِلٍ ذُو حاجةٍ إن مَنَعْتَهُ من اليوم سُؤْلاً أن يجيءَ به غدُ
أراكُم رجالاً بدنا حق بدن فلستُ أبا اللُّحَّام إن لم تخلدُوا
جديرٌ بأن لا أستكين ولا أرى إذا حلّ أمرٌ ساحَتي أتَبَلَّدُ
توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٣٧، والمنخل: ١٥٣، والكوفي: ٢٢٨، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣٨/٧، ٣٩، وشرح المفصل للأندلسي: ٢٢٠/٣.
وينظر: الكتاب: ٤٣١/١، وشرح أبياته لابن السيرافي: ١٨٢/٢، والمحتسب: ١٤٩/١، ٢١/٢، والخزانة: ٦١٣/٣.

(١) في (ب): «فأصحب أمر الناس».

(٢) الكتاب: ٤٢٢/١.

وأمَّا قوله(1):

وإِنِّيَ لا تَجْـزُوْنَنِي عـنـدَ ذلِكُـم ولكنْ سَيَجْـزِيني الإِلـهُ فَيُعـقِبَـا

وقولـه(2):

سـأتـركُ مَنْـزِلِي لبَنِي تَمِيْـمٍ وأَلْحَقُ بـالحِجَـازِ فَـأَسْتَـرِيْحَـا

وقول طرفة(3):

لَنَـا هَضْبَةٌ لا ينـزِلُ الذِّلُّ وَسْطَهَا ويَـأْوِي إليهـا المُسْتَجِيْـرُ فَيُعْصَمَـا

فقد قال أبو سعيد السيرافي: الوَجهُ فيه الرفعُ.

---

(1) شرح الكتاب للسيرافي: ٣/٢١٠ فما بعدها وفيه النص الذي نقله المؤلف وأوردَ أبو سعيدٍ الشاهد في أول كتابه في باب الضرائر (ضرائر الشعر: ١٩٨) قطعة مطبوعة من كتاب أبي سعيدٍ.

والبيت للأعشى في ديوانه: ٩٠ (الصبح المنير).

(2) هو في شرح أبي سعيد كسابقه، وفي قطعة الضرائر: ١٩٥.

والبيت للمُغيرة بن حَبْناء في الكتاب: ١/٤٢٣، ٤٤٨، والمقتضب: ٢/٢٤، والمسائل البغداديات: ٣٤٢، والمحتسب: ١/١٩٧، وأمالي ابن الشجري: ١/٢٧٩، وشرح المفصل لابن عصفور: ٢٨٤، والبحر المحيط: ٣/٣٣٧، ٦/٣٠٢، والخزانة: ٣/٦٠٠.

(3) هو في شرح أبي سَعِيْدٍ كسابقيه، وفي قطعة الضرائر منه أيضاً. ينسب إلى طرفة، ديوانه: ١٥٩ (ملحقاته) وينسب إلى الأعشى.

وهو من شواهد الكتاب: ١/٢٢٣، والمقتضب: ٢/٤٢، والمحتسب: ١/١٩٧، وضرائر الشعر لابن عصفور: ٢٨٥.

[بابُ الجوازم]

قالَ جارُ اللَّهِ: «المجزوم تعمل فيه حروف وأسماء نحو قولك: لم يخرجْ ولمَّا يضربْ ولِيَضربْ، ولا تفعلْ وإن تأتني أُكرمْكَ وما تَصنَعْ أَصْنَعْ، وأيًّا تضربْ أضربْ، وبمنْ تَمرُرْ أَمْرُرْ به».

قالَ المُشَرِّحُ: حروف الجزم: «لم»، و«لمَّا»، و«لام الأمر»، و«لا» في النفي، و«إنْ» في المجازاة، وأما الأسماء الجازمة فمنها: «أي»، و«مَنْ»، و«ما».

قال جارُ اللَّهِ: «(فصل): ويجزم «بأنْ» مضمرة إذا وقع جواباً لأمرٍ أو نهيٍ أو استفهام أو تَمَنٍّ أو عرضٍ نحو قولك: أكرمني أكرمْك، ولا/ تفعل [١٣١/أ] يكنْ خيراً لك، إن لا تأتني أحدثك، وأينَ بيتك أزرك، وألا ماءَ أشربْهُ، وليته عندنا فيحدثْنا، وألا تنزل تصب خيراً، وجواز إضمارها لدلالة هذه الأشياء عليها. قال الخليل: إنَّ هذه الأوائل[1] كلها فيها معنى «إن» فلذلك انجزم الجواب».

قالَ المُشَرِّحُ: قوله: «أكرمني أكرمك» معناه: أكرمني فإنَّك إن أكرمتني أكرمك، وكذلك «لا تفعل يكن خيراً لك»، معناه: لا تفعل فإنك إن لم تفعل يكن خيراً لك.

---

(١) في (أ): «الأول».

فإن سألت(١): كيف جاز قولهم: ألا تأتني أحدثك، وألا ماء فأشربه، وألا تنزل تُصب خيراً مع أنه يفضي إلى أن يكون المعنى إن لم تأتني أحدثك وإن لم يكن ماء أشربه، وإن لم تنزل تُصِبْ خيراً؟

أجبتُ: بأنَّ ذلك جار مجرى التَّمني، وقد مضى ذلك في قسم الأسماء.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصل): وما فيه معنى الأمر والنهي بمنزلتهما في ذلك تقول اتَّقى اللَّه امرؤٌ وفعل خيراً يثبت عليه ومعناه ليتقي الله وليفعل خيراً، وحسبك ينم الناس».

قالَ المُشَرِّحُ: أبو سعيد السيرافي(٢): [وإن كان] لفظه لفظ الخبر، ومعناه (٣معنى الأمر، كما أن قولهم: غفر الله لزيد ورحمه الله لفظه لفظُ الخبر٣) ومعناه الدعاء، وقال أيضاً: وهكذا يقول الواعظ لمن يسمع كلامه ليس قصده بأن يخبر عن إنسان بأنه قد اتقى الله، وعندي(٤): أن هذا على إضمار حرف الشرط والشرط في مثل قولهم: رجلٌ فعل كذا، [وإذا كانُوا قد أضمروا الشرط في قوله تعالى(٥): ﴿وإنْ أَحَدٌ مِنَ المُشْرِكِيْنَ استَجَارَكَ﴾ ﴿ولَوْ أَنَّهُم صَبَرُوا﴾(٦)](٧) فلأن يجوزُ إضمار حرفِ الشرطِ دون الشرط أولى.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصل): وحق المضمر أن يكون من جنس المظهر فلا

---

(١) شرح المفصل للأندلسي: ٣/٢٢٤.
(٢) شرح الكتاب للسيرافي: ٤/٤ ونقل العبارة الأندلسي في شرحه: ٣/٢٢٤.
(٣ - ٣) ساقط من (ب) موجود في شرح الكتاب.
(٤) شرح المفصل للأندلسي: ٣/٢٢٤.
(٥) سورة التوبة: آية: ٦.
(٦) سورة الحجرات: آية: ٥.
(٧) ما بين القوسين ساقط من النسختين مصحح في هامش الورقة في نسخة (ب) على أنه قراءة نسخة أخرى.

يجوز أن تقول: لا تدن من الأسد يأكلْكَ بالجزم، لأن النفي لا يدل على الإثبات».

قالَ المُشَرِّحُ: قولهم: «حق المضمر أن يكون من جنس المظهر» معناه: أن كلَّ نوعٍ من هذه الأنواع متى وقع مثبتاً أو منفياً ثم أضمر فيه المجازاة وجبَ أن يكونَ الكلامُ بعد إضمار المجازاة فيه من جنس الكلام الأول قبلَ إضمارِ المجازاة إثباتاً ونفياً، ألا ترى أنك إذا قلت: ائتني أكرمك فهو كلامٌ مثبتٌ، ثم إذا أضمرت فيه المُجازاة فقيل[1]: معناه: [إن][2] تأتني أكرمك، كان قولك: تأتني أكرمك من جنس الكلام الأول إثباتاً، وإذا قيل لا تفعلن يكن خيراً لك من جنس الكلام نفياً. إذا عرفت هذا فوجه انسكابه بك إلى الغرض أن قولنا: لا تَدْنُ من الأسد يأكلْكَ إنما كان غير صحيح؛ لأن المعنى إن لم تدنُ من الأسدِ يأكلك، وهذا ـ بلا ارتياب ـ غير صحيح.

قالَ جارُ اللَّهِ: «ولذلك امتنع الإضمار في النفي فلم يُقَل ما تأتينا تحدثنا ولكنَّك ترفع على القطع كأنك قلت: لا تدنُ منه فإنه يأكلك».

قالَ المُشَرِّحُ: لو قلتَ[3]: ما تأتنـا تحدثنا بالجزم لم يجز لأنه يصير المعنى إن لم تأتنـا تحدثنا، وهذا فاسد، ثم العلة في [امتناع][4] «إن» تقدر في النفي أن لا تفعل كما قدرت في النهي أنه إنما يصح أن تقول أن لا تفعل مع من هم بفعل يفعله النهي [أبداً][3] يكونُ عن فعلٍ يكونُ المخاطبُ[5] قد همَّ بأن يفعله أو ينزل منزلته من هم، ولا يتصور في النفي ذلك. فإن قلتَ لرجلٍ: ما تأتينا فإنَّك تحكم عليه بعدمِ الفعلِ منه فكيف تقول فإنك أن لا تَفعل؟

---

(١) بياض في نسخة (ب).

(٢) في (ب).

(٣) شرح المفصل للأندلسي: ٣/٢٢٥.

(٤) ساقط من (أ).

(٥) في (ب).

قالَ جارُ اللَّهِ: «وإن أدخلتَ الفاءَ ونصبت فحسنٌ».

قالَ المُشَرِّحُ: لو أدخلت الفاء في مسألة لا تدن من الأسد يأكلك فحسن، لأن[1] محصولَ المعنى حِيْنَئِذٍ لا يكونُ منك[2] دنوٌّ من الأسد فأكلٌ منه.

تخميــر: الفرق بين ما تدنو من الأسد فيأكلك على النفي، وبين لا تدن من الأسد فيأكلك أن الأول يدل على أنه لا يقع أكل من الأسد، وليس كذلك الثاني، لأنه لا يجوز أن تخالف الأمر فيأكلك.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): وإن لم تقصد الجزاء فرفعت كان المرفوع على أحد ثلاثة أوجه:

إمَّا صفة كقوله عزَّ وجَلَّ[3]: ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِياً يَرِثُني ﴾[4].

أو حالاً كقوله[5]: ﴿ ويَذَرُهُمْ في طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُوْنَ ﴾.

أو قطعاً واستئنافاً كقولك: لا تذهب به تُغلب عليه، وقم يدعوك، ومنه بيت الكتاب[6]:

* وَقَـالَ رَائِـدُهُمْ أَرْسُـوا نُـزَاوِلُهَـا *

---

(١) ساقط من (ب).
(٢) ساقط من (ب).
(٣) ساقط من (ب).
(٤) سورة مريم: آية: ٥.
(٥) سورة الأعراف: آية: ١٨٦.
(٦) الكتاب: ١/ ٤٥٠، ونُسِب إلى الأخطل، قال أبو البركات ابن السمتوفي في إثبات المحصل: «ووجدت هذا البيت بخطِّي للأخطل، وكذا أنشده سيبويه له، ولم أره في شعره.
إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٣٧، والمنخل: ١٥٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧/ ٥٠، وشرحه للأندلسي: ٣/٣٢٧.
وهو في الخزانة: ٣/٦٥٩.

قالَ المُشَرِّحُ: ﴿ يَرِثُنِي ﴾ صفةُ ﴿ ولياً ﴾ معناه: وَليًّا وارثاً، يريد: ويذرهم في طغيانهم عَمِهِيْنَ كأنه قالَ: لم لا أذهب به فقيلَ: لأنك تُغلب عليه. معناه: لماذا أقوم فقيل: لأنه يدعوك. وتَمَامُهُ:

* فَكُلُّ حَتْفِ امرئٍ يَجري بِمِقْدَارِ *

أرسوا: أي أقيموا، وأصله من إرساءِ المِلَّاح وهو: إلقاؤه المَرْسَاةَ في قعرِ البحرِ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «ومما يحتمل الأمرين الحال والقطع قولهم: ذره يقول ذاك، ومره يحفرها وقول الأخطل:

* كُرُّوا إلى حَرَّتَيْكُمْ تَعْمُرُونَهُمَا * / [١٣١/ب]

وقوله تعالى[١]: ﴿ فَاضْرِبْ لَهم طَرِيْقاً في البَحْرِ يَبَساً لَا تَخافُ دَرَكاً ولا تَخْشَى[٢] ﴾.».

قالَ المُشَرِّحُ: أما الحال[٣] فكأنه قال: ذره قائلاً، وأما القطع فكأنه قال: ذره لأنَّه يقول ذلك.

فإن سألتَ: فكيف تقول في مُره يحفرها على معنى الحال؟

أجبتُ: أمره بالحفر حافراً لها.

فإن سألتَ: فإذا كان في الحَفْرِ فما معنى الأمر به؟

أجبتُ: معنى الأمر به في تلك الحال إمَّا الحث والإغراء وإمَّا الثَّبَاتُ عليه، وإمَّا تَتْمِيْمُهُ. تمام البيت[٤]:

---

(١) في (ب): «عز وعلا».

(٢) سورة طه: آية: ٧٧.

(٣) شرح المفصل للأندلسي: ٣/٢٢٧.

(٤) البيت في شعر الأخطل: ١/٢٠٦ من قصيدة أولها: =

* كَمَـا تَكِـرُّ إلى أَوْطَـانِهَـا البَقَـرُ *

يعني: البَقَرَ الإِنسية، يقول:

ارجعوا إلى أوطانِكم أذلاء كما تأوي البقر إلى أوطانها بعد الجهد والكد.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): وتقول: إن تأتني تسألني أعطك، وإن تأتني تمش أمش معك برفع المتوسط، ومنه قول الحُطيئة:

مَتَى تَـأْتِهِ تَعْشُـو إلى ضَـوءِ نَـارِهِ   تَجِـدْ خَيْرَ نَـارٍ عندهـا خَيرُ مُـوْقِدِ

وقد قال عُبَيْدُ اللَّه بن الحُرِّ:

مَتَى تَـأْتِنَـا تُلْمِمْ بِنَـا في دِيَـارِنَـا   تَجِـدْ حَطَبـاً جَزْلاً ونَـاراً تَـأَجَّجَـا

فَجَزَمَهُ على البَدَلِ.

قالَ المُشَرِّحُ: «تسألني» في محل النَّصبِ على الحال وكذلك «تمش» نحو إن تأتني تمشِ أمشِ مَعَكَ يجزم أمش، ولا يجوز أن تقول: إن تأتني تأكل آكل معك، لأن الأكل ليس من الإتيان في شيءٍ.

عشـوت إلى النـار[1]: استـدللت عليهـا ببصـرٍ ضعيفٍ. فـي (الصحاح)[2]: إذا صدرت عنه إلى غيره قلت عشوت عنه. «خير نار» من

= خف القـطين فـراحـوا منـك وابتكـروا   وأزعجتـهم نـوى فـي صـرفهـا غيـر

توجيه إعراب البيت وشَرحه في إثبات المحصَّل: ١٣٧، والمُنخل: ١٥٤، وشرحها للكوفي: ٢١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧/٥٠، ٥٢، ٥٩، وشرحه للأندلسي: ٣/٢٢٧.

وهو من شواهد الكتاب: ١/٤٥١، وشرح أبياته لابن السيرافي: ٢/٧٨، وشرح الألفية للأشموني: ٣/٣٠٩.

(١) البيت في ديوان الحطيئة: ٢٥.

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٣٨، والمنخل: ١٥٤، وشرح المفصل للأندلسي: ٣/٢٢٨، وشرحه لابن يعيش: ٧/٤٥، ٥٣.

وهو من شواهد الكتاب: ١/٤٤٥، ومجالس ثعلب: ٤٦٧ والمقتضب: ٢/٦٥، والجمل: ٢٢٠، وأمالي ابن الشجري: ٢/٢٧٨.

(٢) الصحاح: ٦/٢٤٢٨ (عشا).

الكلم المسمى بـ (التجريد) يمدح بهذا الشِّعر بغيضاً، وهو من بني سعد[1] بن زيد مناة. «تلمم» بدلاً من قوله: «تأتنا» وهذا من أوضح الدلائل على أن البدل كما يكون في الأسماء يكون في الأفعال. والمضير في «تأجّجاً» للنار والحطب الجزل وتذكيرهما [2]على طريقة التَّغليب[2]، يقول: إنهم يوقدون النار بالغليظ من الحطب لتقوى نارُهُم فينظر إليها الضِّيفان، وقبله[3]:

إذا خَرَجُوا من غَمْـرَةٍ رَجَعُوا لَهَـا ... بِـأَسْيَـافِهِمْ والـطَّعنِ حتَّى تَفَـرَّجَـا
مَـتَـى تَـأْتِـنَـا... ... ... الـبـيـت

---

(١) الاشتقاق: ٢٥٦، والإصابة: ١١٤/٥.

(٢ - ٢) في (ب): «على جهة التغليب».

(٣) شعره: (شعراء أمويون): ٩٨/١، وعُبيد الله شاعر فحلٌ وقائدٌ مشهورٌ كان من أصحاب عُثمان ثم مع معاوية يوم صِفِّين... توفي سنة ٦٨ هـ.

أخباره في: جمهرة النَّسب لابن الكلبي: ٢٥٠، والخزانة: ٢٩٦/١، أورد له ابن المستوفي في إثبات المحصل بعض الأبيات من القصيدة التي منها الشاهد لم ترد في مجموع شعره منها:

وأبيضَ قـد نَبهتـه بعـد هَجعـه ... وقـد لبس اللَّيل القَميص الأَرَنْـدَجَـا
وَجَـدْتُ عليـه مغـرمـاً فَقَبَضْتُـه ... وفـرَّجتُ ما يُـرجى بـه أن يُفـرجـا
وكـنتُ إذا قَـومي دَعَـوْني لـنَـجْـدةٍ ... شَـدَدْتُ نِطَاقِي حِيْنَ أُدعى وأسـرجَا
فـأكـشف غمَّـاهـا وأكسب مَغْـنَمـاً ... وأُطفِئُ الـذي قـد كـانَ منهـا مُؤَجَّجَـا

وذكر ابن الكلبي أن المجشر بن خويلد بن زياد بن شهاب بـن دينار بن الحارث بن ربيعة بن عائذ بن ثعلبة بن الحارث بن تيم كان من فرسان عُبيد الله بن الحر الجُعفي وذكره في شعره فقال:

وكـل فتى مـثـل المجشـر منـهـم ... يعـانق مثلي المستميت الـمـدججـا

وهذا البيت لم يرد في شعره أيضاً. وروى أبو بكر بن الأنباري في الزاهر ٢/: بيت الشاهد هكذا:

من يـأتنـا يـومـاً يقص طـريقَـنـا ... يَجِـدْ حَـطَبـاً جزلاً ونـاراً تـأججـا

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٣٩، والمنخل: ١٥٥، والكوفي: ٢٢٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٣/٧، وشرحه للأندلسي: ٢٢٩/٣.

وهو من شواهد الكتاب: ٤٤٦/١، وشرح أبياته لابن السيرافي: ٦٦/٢، والمقتضب: ٦٦/١، والانصاف: ٥٨٣، وخزانة الأدب: ٦٦٠/٣.

فصل: قالَ جارُ اللَّهِ: «وتقول[1]: إن تأتني آتك فأحدثْك بالجزم، ويجوزُ الرَّفع على الابتداء، وكذلك الواو وثُم، قالَ اللَّهُ تعالى[2]: ﴿ مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَنَذَرُهُم فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾[3] وقُرِىءَ ﴿ونَذَرْهُمْ﴾ بالجزم[3]، وقال[4]: ﴿ إن تتولوا يَسْتَبْدِلْ قوماً غَيْرَكُم ثُمَّ لا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ ﴾، وقال[5]: ﴿ وإن يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الأَدْبَارَ ثُمَّ لا يُنْصَرُونَ ﴾».

قالَ المُشَرِّحُ: المعنى إن تأتني آتك فإنّني ممنْ يُحَدِّثُكَ، مَن رفع ﴿ وَيَذَرُهُمْ ﴾ لم يجعل الحرف العاطف للاشتراك، ولكن لعطف جُملةٍ على جُملةٍ، ونظيرها في الوَجهين ﴿ وإن تُخْفُوْهَا وتُؤْتُوْهَا الفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ونُكَفِّرْ ﴾[6].

قالَ جارُ اللَّهِ: «وسأَل سيبويه الخَليل[7] عن قوله عزَّ وجَل[8]: ﴿ رَبِّ لَوْلاَ أَخَّرتَنِي إلى أَجَلٍ قَرِيْبٍ فَأَصَّدَقَ وأَكُنْ من الصَّالِحِيْنَ ﴾ فَقَالَ هذا كقولِ عُمرو بن مَعْدِي كَرِبٍ[9]:

دَعْـنِـي فَـأَذْهَـبُ جـانِـبـاً يَـوْمـاً وأَكْـفِـكَ جَـانِـبَـا

---

(١) يظهر أن الناسخ في نُسخة (ب) أسقط كلمة (فصل) ثم استدركها وكتبها قبل: قال جارُ اللَّه.

(٢) سورة الأنعام: آية: ١١٠.

(٣) ساقط من (ب).

(٤) سورة محمد: آية: ٣٨.

(٥) سورة آل عمران: آية: ١١١.

(٦) سورة البقرة: آية: ٢٧١ وكلمة ﴿ ونكفر ﴾ ساقط من (ب).

(٧) الكتاب: ٤٥٢/١.

(٨) سورة المنافقون: آية: ١٠.

(٩) البيت في ملحقات ديوانه: ١٨٥، قال أبو البركات ابن المستوفي في إثبات المحصل: ١٤٠ «ولم أجد بيت عمرو في ديوان شعره وهو عندي بخط مكتوب في محرم سنة سبع وسبعين وثلاثمائة».

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٤٠، والمنخل: ١٥٥ وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٦/٧، وينظر: الخزانة: ٦٦٤/٣.

وكقوله(1):

بَدَا لِيَ أنّي لستُ مُدْرِكَ ما مَضَى ... ولا سابِقٍ شَيْئاً إذا كانَ جائِيَا

أي: كما جَرُّوا الثَّاني لأنَّ الأول قد تدخله الباء فكأنَّها ثابتة [فيه](2)، فكذلك جَزموا الثاني؛ لأنّ الأول يكون مجزوماً ولا فاءَ فيه، فكأنَّه مجزومٌ.

قالَ المُشَرِّحُ: هذا(3) من جِنْسِ قوله(4):

مَشَائِيْمَ لَيْسُوا مُصْلِحِيْنَ عَشِيْرَةً ... ولا ناعِبٍ إلا بِشُؤْمٍ غُرَابُهَا

بجر «ناعب»، ومما يشبه هذه المسألة(5):

* أمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوْزٌ شَهْرَبَهْ *

---

(1) يُنسب هذا البيت لزُهير بن أبي سُلمى، ديوانه: 287 قال أبو البَرَكَات ابنُ المستوفي في إثبات المحصل: 140: «أما البيت الثاني فيروى لأبي صرمة الأنصاري وأنشده سيبويه لصرمة الأنصاري، ورواه الأصمعي أيضاً لصرمة وهو الصحيح. وغيره يرويه لزهير. ووجدته في ديوانه.

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: 140، والمنخل: 155، وشرح المفصل لابن يعيش: 56/6، وشرحه للأندلسي: 3/

وهو من شواهد سيبويه: 83/1، 154، 290، 418، 429، 542، 278/2. وينظر: شرح أبياته لابن السيرافي: 72/1 وشرحها لابن خلف: والمقتضب: 339/2، والأصول: 252/1، والجمل: 96، والخصائص: 353/2، 424، والانصاف: 191، والخزانة: 665/3.

(2) في (أ): «فيها».

(3) شرح المفصل للأندلسي: 230/3.

(4) البيت للأخوص ـ بالخاء المعجمة ـ واسمه زيد بن عمرو بن يربوع التميمي شاعر إسلامي (ت 50 هـ). أخباره في: الخزانة: 140/2. وقد ينسب البيت في بعض مصادره إلى الفرزدق وهو من شواهد الكتاب: 83/1، 145، وشرح أبياته لابن السيرافي: 74/1، وشرحها لابن خلف: وفرحة الأديب:

وينظر: الخصائص: 354/2، وأسرار العربية: 155، وشرح المفصل لابن يعيش: 98/5.

(5) البيت ينسب لرؤبة، ديوانه: 15.

وهو في الكتاب: 103/1، والمقتضب: 162/4 والخزانة: 480/3.

لأن المعنى: إنَّ أمَّ الحُلَيْسِ، فلذلك حصل في خبر المبتدأ اللاَّم، وعكسها قوله تَعالى[1]: ﴿ إن الذين قالوا رَبُّنا الله ثم استقاموا فلا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون ﴾ لأن المعنى الذين قالوا ولذلك دخل في خبر المبتدأ الفاء.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصل): وتقول والله إن أتيتني لأفعلُ بالرفع، وأنا والله إن تأتيني لا آتك بالجزم، لأن الأول لليمين والثاني للشرط».

قالَ المُشَرِّحُ: قبل[2] الخوض في هذه المسألة ألقي عليك مسألتين:

إحداهما: من القبيح أن تقول: إن تزرني لأزورنك لأن «إن» إذا جزمت اقتضت بعدها مجزوماً، حتى يظهر أنها جزمته.

فإن سألت: فكيف قبُح قولك: إن زرتني أزرك؟

أجبتُ: لأن القسم أوقع للمجازاة في الطَيِّ، أما إذا لم تجزم «إن» وأضمرت فيه القسم فإنه يحسن نحو قولك: إن أتيتني لا أكرمك.

وثانيهما: قوله تعالى[3]: ﴿ إلاَّ تَغفِرَ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الخَاسِرينَ ﴾ وقوله[4]: ﴿ إنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنا وَتَرْحَمْنا لَنَكُونَنَّ مِنَ الخَاسِرِيْن ﴾ الأَول للشَّرْطِ بدليل أنَّ الشَّرْطَ قَدْ عَمِلَ في الأول. والثاني: للقسم.

وأمَّا الجزمُ في ﴿ تَغفـر ﴾ فهو بـ«لم» لا بـ«أن» فيكـون لليمين. [١٣٢/أ] لذلك / حَسُنَ قولك إن أتيتني لأُكرمنَّك لأن «إن» لم تعمل في الشرط.

وإذا ثبت هذا رقيتك إلى الطلب فقلت: إنما كان الأول لليمين، لأن

(١) سورة الأحقاف: آية: ١٣.
(٢) شرح المفصل للأندلسي: ٣/٣٣١.
(٣) سورة هود: آية: ٤٧.
(٤) سورة الأعراف: آية: ١٤٩.

القسم في الأول أوقع في الجزاء في الطيِّ ـ وإن لم يعمل في الشرط ـ فيكون الكلام لليمين بخلاف الثاني فإن القسم فيه قد وقع في الطَيِّ لكون الضمير مبتدأ والجزاء قد خرج عن الطَيِّ بعمله في الشرط فيكون للشرط، وللشرط إبهام. وهذا الفصل من حيَّات هذا الكتاب وعقاربه.

[باب فعل الأمر]

قالَ جارُ اللَّهِ: «ومن أصناف الفعل مثالُ الأمرِ وهو الذي على طريقة المضارع للفاعل[1] المخاطب، لا يخالف بصيغته صيغته إلا أن تنزع الزائدة فتقول في يضع: ضع، وفي تضارب ضارب، وفي تدحرج دحرج ونحوهما مما أوله متحرك، فإن سكن زدت، لئلّا تبتدىء بالساكنِ همزة وصل فتقول في يضرب اضرب، وفي ينطلق ويستخرج انطلقْ واستخرجْ».

قالَ المُشَرِّحُ: مثال الأمر أبداً على طريق المضارع من الفعل الذي تصوغه منه؛ تفسير ذلك أنك تجد فاء الفعل [وعينه][2] فيه على ما هما عليه في المضارع، تقول: اضرب. فتجد الضاد ساكنة والراء مكسورة كما تجدها كذلك في يضرب، وتقول: اذهب فتجد الفاء ساكنة والعين مفتوحة كما أنهما كذلك في يذهب، وعلى هذا القياس أبداً، هذه ألفاظ الإمام عبد القاهر الجرجاني [رحمه الله].

فإن سألتَ: الهمزةُ تكسر إذا كانت العين مكسورة، وتضم إذا كانت مضمومة. فكيفَ لم تُفتح إذا كانت مفتوحة؟

أجبتُ: لئلا يُظن أنه مضارع موقوف عليه فتقع اللَّبسة. ألا ترى أنك لو

---

(١) في (ب): «للفاعل على المخاطب».

(٢) في (أ): «وهيئته».

قلت حينئذ افتح دار الأمير لم يكن فرق بين أن يكون هذا إخباراً، وبين أن يكون أمراً.

قالَ جارُ اللَّهِ: «والأصل في يكرم يُؤكْرم كيُدَحْرج، فعلى ذلك[1] خرج أكرم».

قالَ المُشَرِّحُ: لما مست الحاجة إلى المجيء بالهمزة والمجيء بالهمزة الأصلية أقل.

فإن سألتَ: فلم سقطت الهمزة في مضارع أكرم؟

أجبتُ: لئلا يكتفي في الحكاية همزتان، ثم أطرد في غير الحكاية، ونحوه سقوط الواو في يعد، لئلا يتخلل أجنبي بين أختين ثم أطرد كما في تعـد ونعد وأعد.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصل): وأما ما ليس للفاعل فإنه يؤمر بالحرف داخلاً على المضارع دخول لا ولم، كقولك: لتضرب أنت وليضرب زيد، ولأضرب أنا، وكذلك ما هو الفاعل، وليس لمخاطب كقولك: ليضرب زيد، ولأضرب أنا».

قالَ المُشَرِّحُ: أمر الخطاب[2] بمثال (فاعل) له شريطتان.

إحداهما: أن يكون للفاعل.
والثانية: أن يكون للمخاطب.

فإذا فقدت إحدى الشريطتين فاللام كقولك: لتضرب أنت، لأنه ليس للفاعل، وليضرب زيدٌ، لأنه ليس للمخاطب.

تخميـر: ونحوه قولهم: لتُعنَ بحاجتي: إنما كان الأمر فيه باللام

(١) في (ب): «هذا».
(٢) شرح المفصل للأندلسي: ٣/٢٣٣.

من حيث إن الأمر في فعل ما لم يُسم فاعله يتوجه في الحقيقة إلى الفاعل المتروك ذكره. قال الإمام عبد القاهر الجرجاني: فقولك: لتُعن في معنى ليعُنك أمرُ حاجتي. الأمر كما يكون لغير الأمر فقد يقع للأمر.

فإن سألتَ: الأمر إنما يكون لغير الأمر أما أن يكون له فكيف يصح؟

أجبتُ: أما في قولك: لتضرب [نحن] الآن فكأنك قلت: لتضرب أصحابي وأنا معهم في الضرب كواحد منهم، وأمّا فيما إذا قلت: لأضرب أنا فمعناه: أنا المتعين لضرب المستعين بأعواني عليه.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصل): وقد جاء قليلاً أن يؤمر بالفاعل للمخاطب بالحرف، ومنه قراءة النبي ﷺ[١]: ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا ﴾[٢].

قالَ المُشَرِّحُ: الأخفش: إدخالُ اللاَّم في أمرِ المُخاطب لغةٌ رديئةٌ؛ لأنَّ هذه اللام إنما تدخل في الموضع الذي لا تقدر فيه على (أفعل) إذا خاطبت قلتَ قُم لأنك قد [استغنيت عنها][٣]، والأمر كما ذكره الأخفش، إلا أن من المواضع ما يحسن فيه الأمر باللام للفاعل المخاطب، وذلك إذا كان المأمور جماعة بعضُها غايبٌ وبعضُها مخاطبٌ كقوله ﷺ: «لتأخذوا مصافكم» فالخطاب[٤] يفيد الخطاب واللام تفيد الغيبة فمجموع الأمرين مستفاد العموم، ولو قُلتَ: خُذوا مصافكم[٥] لأوهم خصوص الجماعة[٦] المخاطبة وعليه قراءةَ النبي ﷺ: ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا ﴾ الفاء في فلتفرحوا مزيدة كما في «فاجْزَعِيْ» من قوله[٧]:

---

(١) القراءة في تفسير الطبري: ٨٨/١١، وإعراب القرآن للنحاس: ٦٥/٢.
(٢) سورة يونس: آية: ٥٨.
(٣) في (أ): «إذا استغلت. . .».
(٤) في نسخة: (ب) «فالتاء» مصححة على هامش النسخة.
(٥) ساقط من (ب).
(٦) شرح المفصل للأندلسي: ٣٣٤/٣.
(٧) تقدم ذكره في الجزء الأول.

لا تَجْـزَعِي إن مُنْفِسـاً أَهْلَكْتُـه   فـإذا هَلَكْتُ فعندَ ذلِـكَ فَاجْـزَعِيْ

قالَ جارُ اللَّهِ: (فصل): وهو مبني على الوقف عند أصحابنا البَصريين، [١٣٢/ب] وقال: الكوفيون: هو مجزومٌ باللام مضمرة، وهذا خُلف من القول».

قالَ المُشَرِّحُ: احتج الكوفيون(١) في المسألة بشيئين:

أحدهما: أن اللاَّم [مما](٢) يضمر كما في قوله(٣):

* مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كلُّ نَفْسٍ *

فتضمره هاهنا لأنّ الأصل في المضارع الإعراب.

وثانيهما: أن الفعل المنهي عنه معرب مجزوم نحو: لا تقم ولا تقعد، فكذلك فعل الأمر نحو قم واقعد إذ النّهي ضدُّ الأمرِ والأشياء تُجرى على نقائضها، كما تُجرى على نظائرها.

حُجَّةُ البصريين: أن الأضمار على(٤) خلافِ الأصلِ فلا يُصار إليه إلا بدليلٍ.

---

(١) شرح المفصل للأندلسي: ٣٣٥/٣.
وهذا آخر نص في الجزء الثالث من شرح الأندلسي. وتخريج المسائل بعد ذلك من الجزء الرابع بعده، وهو من تجزأة أخرى. فهو غير موال لهذا الجزء فليعلم.
(٢) ساقط من (ب).
(٣) تمامه: * إذا ما خِفْتَ من أمرٍ تبالا *.
ينسب إلى حسان، ولم يوجد في ديوانه ونسب في شرح الشذور إلى أبي طالب عمّ النبي ﷺ وفي الخزانة: ٦٢٩/٣ نسبه إلى الأعشى عن بعض فضلاء العجم، وهو المشهور بـ «فخر الدين الخوارزمي» شارح أبيات المفصل.
وهو من شواهد الكتاب: ٤٠/١، والإنصاف: ٥٣٠، وأسرار العربية: ١٢٥، وشروح سقط الزند: ١١٢٥ والجنى الداني: ١١٣.
ومسألة الخلاف التي ذكرها المؤلف مذكورة في الانصاف لابن الأنباري: ٥٢٤، مسألة رقم (٧٢) والتبيين للعكبري: ١٧٦ مسألة رقم (١٥) وينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٦١/٧، ٦٢، وشرح الكافية للرضي: ٢٤٩/٢.
(٤) ساقط من (ب) ومن نص الأندلسي.

قوله: «الأصلُ في المضارع الإعرابُ فلا يبنى إلا بدليلٍ».

قُلنا: ما ذكرت من الدّليل إن دلَّ على إضمار اللام في أمر المخاطب، فهاهنا ما يدل على عدم إضماره، وذلك أن الأصلَ في المضمرات يكون ممكن الإظهار، وإظهار اللام هاهُنا غير ممكن؛ لأنه (1لو أمكن إظهاره1) لا يخلو من أن يظهر مع إعادة المحذوف، أولا مع إعادة، لا وجه إلى أن يكون لا مع إعادة لأنك لو قلت: لقم لقوماً لقوموا لم يكن شيئاً، بدليل أن اللام إنما تكون للأمر إذا [دخل على][2] المضارع.

ولا وجه إلى أن يكون مع إعادة المحذوف، لأنه يلزمك أن تقول: لا تضرب أو لتا يضرب، وذلك محال.

(1 ـ 1) في (ب): «أن أظهر».

(2) في الأصل: «دخل عليها...».

[باب الفعل المتعدي وغير المتعدي]

قالَ جارُ اللَّهِ: «ومن أصناف الفعل المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي على ثلاثةِ أضربٍ متعدٍّ إلى مفعول به، وإلى اثنين، وإلى ثلاثة، فالأول نحو قولك: ضربت زيداً، والثاني نحو: كسوت زيداً جبةً، وعلمتُ زيداً فاضلاً، والثالث: أعلمتُ زيداً عَمْراً فاضلاً.

وغير المتعدي ضرب واحد وهو ما تخصص بالفاعل كذهبَ زيد[1] ومكث وخرج، ونحو ذلك».

قالَ المُشَرِّحُ: غيرُ المتعدي على ضربين:

أحدهما: أن يكونَ وصفيًّا كقولك: قام[1] زيد.

والثاني: أن يكون جُعلياً نحو ضُرب زيدٌ مبنياً للمفعول.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): وللتَّعدِيَة أسبابٌ ثلاثة وهي الهمزة، وتثقيل الحشو، وحرف الجرِّ، تتصل ثلاثتها بغيرِ المتعدي فتُصَيِّرُهُ مُتعدياً، وبالمُتعدي إلى مفعول واحدٍ فتُصيره ذا مفعولين نحو قوله أذهبته وفرَّحته وخرّجت به وأحفرته بئراً، وعلمته القرآن وغَضَّبت عليه الضَّيعةَ، وتتصل الهمزة بالمُتعدي إلى اثنين فتنقله إلى ثلاثةٍ نحو أعلمت».

---

(١) ساقط من (ب).

قالَ المُشَرِّحُ: «غضَّبت» (١يعني قد١) تعدى إلى المفعول الأول.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): والأفعال المتعدية إلى ثلاثة على ثلاثة أضرب:

[ضربٌ] منقولٌ بالهمزة عن المتعدي إلى مفعولين وهو فعلان أعلمت وأريت، وقد أجاز الأخفش أظنت وأحسبت وأخلت وأزعمت.

وضربٌ متعدٍ إلى مفعولٍ واحدٍ قد أُجري مُجرى أعلمت لموافقته له في معناه فعدي تعديته وهو خمسةُ أفعالٍ: أنبأتُ، ونبأتُ، وأخبرتُ وخبّرتُ وحدثت، قالَ الحارثُ بن حِلِّزَةَ:

* فَمَنْ حَدَّثْتُمُوْهُ لَهُ عَلَيْنا العَلاَءُ *

قالَ المُشَرِّحُ: هذه المسألة تدل على أن التعديةَ بالهمزة عند الأخفش قياسٌ. صدر البيت[٢]:

أَوَ مَنَعْتُمْ ما تُسْأَلُونَ فَمَن حُدِّثْتُمُوْهُ. . . البيت

مَنَعْتُمْ: مبني للفاعل، تُسألون: مبني للمفعول. حُدِّثتموه: لما جعل مبنياً للمفعول انتقص منه المفعول الأول، لأنه أُقيم مقامَ الفاعلِ فصارَ الفعلُ متعدياً إلى مفعولين فالهاء أحد المفعولين وله علينا العلاء وهو المفعول الثاني.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وضربٌ متعدٍ إلى مفعولين وإلى الظرف المتسع فيه كقولك: أعطيتُ عبدَ الله ثوباً اليوم، وسرق زيد عبد الله الثوب الليلة».

(١ ـ ١) في (ب): «بعلى فقد».

(٢) صاحب البيت من شعراء المعلقات، والبيت في ديوانه: ١٢، وشرح القصائد لابن النحاس: ٥٧٤. ويُروى: (الولاء).
توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٤٠، والمنخل: ١٥٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ٦٦/٧.

قالَ المُشَرِّحُ: عبدالله هو المفعول [الأول «وثوباً» هو المفعول] الثاني واليومَ هو الظرف المُتسع فيه، وفي (شرح الكتاب) عبد الله قد سقط منه حرف الجر، أبو سعيد السيرافي جاز أن تكون اللَّيلة مفعولةً على السعة بمنزلة:

* يَا سَارِقَ اللَّيْلَةَ أَهْلَ الدَّارِ *

وقد جاز أن يكون ظرفاً.

تخميــر: تقول: يوم الجمعة سير بزيد فيه فرسخان، وإن جعلت يوم الجمعة مفعولاً قلت: يوم الجمعة سِيرَ بزيد فرسخان فإن قدمت الفرسخين أيضاً ويوم الجمعة ظرف قلت: الفرسخان يوم الجمعة سيرا فيه بزيد، وإن جعلت يوم الجمعة مفعولاً قلتَ: سيراه، فإن أقمتَ يوم الجمعة مقامَ الفاعلِ قلت الفرسخان يوم الجمعة [سير][1] بزيد فيهما[2 / وإن جعلتَ الفرسخين [١٣٣/أ] مفعولين على السَّعةِ قلت الفرسخان يوم الجمعة سيراهما بزيدٍ[2]، وتقول: على هذا القياس: أما الليلةَ فَكَانهَا زيدٌ منطلقٌ، وفكان زيد إياها منطلقاً، أما اليوم فكانه زيد منطلقاً وفكان زيد إياه منطلقاً، وكذلك أما اليوم فليسه زيد منطلقاً، وفليس زيد إياه منطلقاً، وأما الليلة فليسها زيد منطلقاً وفليس زيد إياها منطلقاً، ولا تقول أما اليومَ فليتَهُ زيداً منطلقٌ تُريد[3]: ليتَ فيه؛ لأنَّ «ليت» ليس بفعلٍ، ولا هذا موضع مفعول فيُتَّسع فيه.

قالَ جارُ اللّهِ: «ومن النَّحويين من أَبى الاتساعَ في الظَّرفِ في الأفعال ذات المَفْعُولين».

قالَ المُشَرِّحُ[4]: المفعولين في قوله: «ذات المَفْعُولين» جمع لا مثنى.

---

(١) في (أ): «سيراهما».

(٢ ـ ٢) ساقط من (ب).

(٣) ساقط من (ب).

(٤) بعده في (ب): «رحمه الله».

ابنُ السراج ولا تقول: اليوم أنا مُعلمه زيداً بشراً منطلقاً لأنه لا يكون فعلاً يتعدى إلى أربعة مفعولين.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصل): والمُتعدي وغيرُ المتعدي سيان في نصب ما عدا المفعول به من المفاعيل الأربعة، وما ينتصب بالفعل من الملحقات بهن كما ينصب ذلك بنحو ضرب وكسا وأعلم تنصبه بنحو ذهب وقرب».

قالَ المُشَرِّحُ: المفاعيل عندي في الحقيقة ثلاثة على ما ذكرته في قسم الأسماء، وأما المنصوب بمعنى «اللام (١والمنصوب بمعنى١) «مع» فليسا بمفعولين(٢).

(١ ـ ١) ساقط من (ب).

(٢) في الأصل: «المفعولين».

[بابُ المبني للمَفعول]

قالَ جارُ اللَّهِ: «ومن أصناف الفعل المبني للمفعول. وهو: ما استُغني عن فاعله فأقيم المفعول مقامه وأُسند إليه معدولاً عن صيغة فَعَلَ إلى صيغة فُعِلَ، ويسمى فعل ما لم يسم فاعله، والمفاعيل سواء في صحة بنائه لها إلا المفعول الثاني في باب علمت والثالث في باب أعلمت، والمفعول له والمفعول معه، تقول: ضرب زيد وسير سير شديد، وسير يوم الجمعة وسير فرسخان».

قالَ المُشَرِّحُ: الضمير في «بنائه» للفعل. وفي «لها» للمفاعيل. المفعول الثاني في باب علمت لا يصح إسناد الفعل إليه وذلك أنه بمنزلة المفعول غير الصحيح. ألا ترى إذا قلت: علمت زيداً منطلقاً فهو بمنزلة: علمت زيد في صفة الانطلاق، والمفعول الصحيح مع غير الصحيح إذا اجتمعا فالإسناد إلى الصحيح، فإن لم يكن الأول فعلمت حينئذ لا يتعدى إلى مفعولين، وكذلك الإسناد في باب أعلمتُ، فأمَّا المنصوب بمعنى «اللام» والمنصوب بمعنى «مع» فلأنهما ليسا بمفعولين في الحقيقة على ما مضى.

تخمير: اِعلم أنَّك إذا قلتَ: سيرَ بزيدٍ سيراً فالوجه النصب لأنك لو رافعته لكان بعض الفعل فاعلاً له وذلك لا يجوز. ابن السراج: فإن وصفته فقلت: شديداً وهيّناً فالوجهُ الرفعُ لأنَّك لما نعته قربته من الأسماء وحدثت فيه فائدة لم تكن في سِيْر.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصل): وإذا كان للفعل غير مفعول فبني لواحد بقي ما بقي على انتصابه كقولك: أعطى زيدٌ درهماً وأعلم أخوك منطلقاً وأعلم أخوك عمراً خيرَ الناسِ».

قالَ المُشَرِّحُ: البناء للمفعول نقيض التعدية، وذلك أن البناء للمفعول ينتقص الفعل مفعولاً كما أن التعدية تزيده مفعولاً.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصل): وللمفعول به المتعدي إليه بغير حرف الجر من الفعل على سائر ما ما بني له أنه متى ظُفِرَ به في الكلام فممتنع أن يُسند إليه غيره تقول: دُفع المال إلى زيد وبلغ بعطائك خمسماية برفع المال وخمس المائة، ولو ذهبت تنصبها مسنداً إلى زيد وبعطائك قائلاً: دفع إلى زيد المال: وبلغ بعطائك خمسماية كما تقول منح زيد المال وبلغ عطاؤك خمسماية خرجت عن كلام العرب».

قالَ المُشَرِّحُ: الكلامُ إذا[1] كانَ فيه مفعولٌ صحيحٌ فإنه لا يجوزُ بناءُ الفعلِ إلا له، فإذا فُقد فحينئذٍ يُسند إلى أي مفعولٍ شئتَ من المفاعيل المذكورة في الكلامِ الفعلُ، تقول: جذبت زيداً إلى داره جذباً شديداً يومَ الجمعةِ خلفَ القاضي ثم جُذب إلى داره جذباً شديداً خلفَ القاضي فترفع «زيداً» لقيامه مقامَ الفاعل، ولا ترفع لهذا المعنى غيره، لأن المفعول به بعد طرح الفاعل أسبق حضوراً بالبال [فتكون إقامته مقام الفاعل أولى. أمَّا أنه أسبق حضوراً بالبال][2] فلأنه بالإضافة إلى سائر المفاعيل مفردٌ، أما بالإضافة إلى المفعول غير الصحيح فلأن غير الصحيح مجذوب إليها والصحيح مجذوب، ولا شبهة في أن المجذوبَ مفردٌ.

[١٣٣/ب] وأما بالإضافة إلى نوعي المفعول فيه فلأن ذلك كما عرفت مجذوب /

---

(١) شرح المفصل للأندلسي: ٥٧/٤.

(٢) ساقط من (أ)، موجود في نص الأندلسي ما عدا قوله: «بالبال».

وهما مجذوب فيهما فهذا هو المفعول غير الصحيح ونوعي المفعول فيه. وأما المفعول المطلق فلا دلالة للفعل عليه، كما له على المفعول به دلالة، وهذا لأن معنى المفعول المطلق يرجع إلى معنى التأكيد. ألا تَرى أنَّك إذا قلت: جذبت زيداً جذباً[1] فمعناه أوجدت فيه جذباً جذباً بليغاً بحيث قد استوجب أن يذكر مرتين ونفس الجذب لا يدل على الجذب البليغ بخلاف المفعول به فإن الجذب يدل ضرورة أن الفعل لا يكون بدون المفعول فكان المفعول به عند طرح الفاعل خاطراً بالبالِ، ولم يكن المفعول المطلق عند ذلك خاطراً. أما أنه إذا كان أسبق خطوراً بالبال فإقامته مقام الفاعل أولى فظاهر؛ لأنه أمكن إقامته مقام الفاعل، وفي وقت لم يمكن فيه إقامة غيره مقامه فيقام.

تخمير: الفعل[2] إذا تعدى إلى المفعول بواسطة حرف الجر فالمفعول ما هو؟ أهو المجرور بدون الجار أم هو به، فعند النحويين المفعول هو المجرور مع الجار وهذا سهو، ألا ترى أن الباء في قوله: خرجت بزيدٍ بمنزلة الهمزة وتثقيل الحشو في أخرجتُ وخرَّجتُ فكما أن الهمزة وتثقيل الحشو في أخرجت وخرجت ليسا جزءاً من المفعول إنما هما جزءٌ من الفعل كذلك هاهنا؛ لأن هذا الفعل المتعدي بحرف الجر يُجعل مبنياً للمفعول ولو لم يكن الجار جزءاً من الفعل لما جاز بناؤه من المفعول؛ لأن الفعل اللازم لا يجعل مبنياً للمفعول، ولأن الجار هاهنا قد تعدى به الفعل وصار معه بمنزلة الفعل المتعدي، وشيءٌ من الفعل المتعدي لا يكون جزءاً من المفعول.

فإن سألتَ: ما ذكرت من الدليل إن دل على أنه جزءٌ من الفعل فهاهنا

---

(١) بعدها في (ب): «عجباً» وهي أيضاً ساقطة من شرح الأندلسي.

(٢) النص في شرح المفصل للأندلسي: ٤/٥٨.

ما يدل على أنه (1ليس جزءاً(1) منه إذ [لو] كان جزءاً منه لما تأخر عن الفاعل(2) (3في خرجت بزيد وخرج عمرٌو بزيدٍ؛ لأن جزءاً من الفعل لا يتأخر عن الفعل(3)؟.

أجبت: لو كان جزءاً من الفاعل لتأخر ما في خرجت بزيد فلأنه لو لم يكن يتأخر لكان [الجار](4) مقدماً فبعد ذلك لا يخلو من أن يتقدم مع المجرور أولا مع المجرور.

لا وجه أن يتقدم لا مع المجرور؛ لأنَّ ذلك مما يُوقع الفصل بين الجار والمجرور، وذلك لا يجوز.

ولا وجه أن يتقدم مع المجرور؛ لأنَّه يلزم ذلك اتصال تاء الضمير بالاسم، وذلك لا يجوز.

فإن سألتَ: ما ذكرتَ من الدليل إن دل على أن الجار جزء من الفعل فهاهُنا ما يدل على أنه ليس جزءاً منه وذلك أنه لو كان جزءاً منه للزم من ذلك أحد الأشياء المحذورة وهو: إما تأخر الجزء من الفعل، وإما الفصل بين الجار والمجرور، وإما اتصال تاء الضمير بالاسم؟

أجبت: نعم لكن لمعارضٍ(5)، إمّا على تقدير تأخر الجار عن الضمير قليلاً يلزم من ذلك أحد المحذورين اللذين هما الفصل بين الجار والمجرور واتصال تاء الضَّمير بالاسم، وإما على تقدير التقدم قليلاً يلزم من ذلك أحد المحذورين الآخرين اللَّذَيْن هما تأخر الجزء من الفعل على الفاعلِ واتصال

---

(1) في (أ): «ما يدل...».

(2) في (أ): «عن الفعل».

(3 - 3) ساقط من (ب)، وقد اختصر الأندلسي العبارة في السؤال فتعذرت المقابلة به.

(4) في الأصل: «الجازم»، وهو خطأ تصحيح من سياق العبارة.

(5) في (ب): «المعارض».

تاء الضَّمير بالاسم أنْ [لو] كان الواقع [هو الفصل بين الجار والمجرور أحد المحذورين اللذين هما تأخر الجزء من الفعل عن الفاعل] والفصلُ بين الجار والمجرور أن [لو] كان الواقع هو اتصال تاء الضمير بالاسم، والدليلان إذا تعارضا ولأحدهما معارضٌ فترك العمل بماله معارضٌ أولى نظيره: القِصاصُ واجبٌ على القاتل بالنص، ثم يقال بأنه لو وجب عليه القصاص للزم من ذلك الضَّررُ بالقاتل والضرر منتف، لأنا نقول يلزم من ذلك الضرر بالقاتل لكن لمعارض آخر وهو دفع الضرر عن المقتول. فحاصل المسألة أنه لا يترك العمل بالموجب للقصاص للزوم الضرر بالقاتل، بل يعمل به، ولزوم الضرر بالقاتل مضاف إليه المعارض. كذلك هاهُنا فهذا في خَرَجْتُ بزيدٍ. أما في خرج عَمْروٌ بزيد فلئلا يلزم من ذلك تقديم المفعول على الفاعل تقديماً أبديّاً.

قالَ جارُ اللَّهِ: «ولكن إذا أردت الاقتصار على ما ذكر المدفوع إليه، والمبلوغ إليه قلت: دُفع إلى زيد وبُلغ بعطائك».

قالَ المُشَرِّحُ: هذا بناءً على ما ذكرته من أن الكلام إذا لم يكن فيه مفعول غير صحيح وفيه مفعول صحيح فإنه يُسند إليه الفعل.

قالَ جارُ اللَّهِ: «ولذلك لا تقول: ضُرب زيداً ضربٌ شديدٌ، ولا يومُ الجُمعة، ولا أمامُ الأميرِ، بل تَرفعه وتَنصبهما».

قالَ المُشَرِّحُ: [يريد][1] أنه إذا كان في الكلام مفعولٌ صحيح وفيه سائر المفاعيل فإن الإسناد إلى المفعول الصحيح.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وأما سائر المفاعيل فمستوية الأقدام لا تفاضل بينها / [١٣٤/أ] إذا اجتمعت في الكلام في أن البناءَ لأيِّها شئت صحيح غير ممتنع تقول:

(١) ساقط من (أ).

استُخِف بزيد استخفافاً شديداً يومَ الجمعة أمام الأمير إن أسندت إلى الجار مع المجرور، ولك أن تسند إلى يوم الجمعة أو إلى غيره، وتترك ما عداه منصوباً».

قالَ المُشَرِّحُ: الكلامُ إذا لم يكن فيه مفعول صحيح، وفيه سائر المفاعيل فلك الخيار في الإسناد إلى أيّها شئت. قوله: وإن أسند إلى الجار مع المجرور منظورٌ فيه كما ذكره.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): ولك في المفعولين المتغايرين أن تُسند إلى أيهما شئت تقول: أُعطي زيدٌ درهماً وكُسي عمروٌ جبةً وأعطي درهم زيداً، وكسيت جبة عمراً، إلا أن الإسناد إلى ما هو فاعل في المعنى أحسن وهو زيد لأنه عاط وعمرو لأنه مكتس».

قالَ المُشَرِّحُ: إذا كان للفعل مفعولان ثانيهما غير الأول فلك أن تُسند إلى أيهما شئت إلا أن الاختيار أن تسند إلى ما هو فاعل في المعنى.

[بابُ (ظنّ) وأخواتها]

قالَ جارُ اللَّهِ: «ومن أصناف الفعل أفعال القلوب، وهي سبعة: ظننتُ، وحسبتُ، وخلتُ، وزعمتُ، وعلمتُ، ورأيتُ، ووجدتُ، إذا كُنَّ بمعنى معرفة الشيء على صفة كقولك: علمت أخاك كريماً، ورأيته جواداً، ووجدت زيداً ذا الحفاظ».

قالَ المُشَرِّحُ: [هذه][1] الأفعال تقتضي مفعولين وثانيهما هو الأول. الأربع الأول للشك والثلاث الباقية لليقين.

قالَ جارُ اللَّهِ: «تدخل على الجملة من المبتدأ أو الخبر إذا قصد اقتضاؤها على الشك أو اليقين فتنصب الجزأين على المفعولية وهما على شرائطهما وأحوالهما في أصلهما».

قالَ المُشَرِّحُ: المفعولان في باب علمت ـ في الأصل ـ مبتدأ وخبره فالمفعول الأول هو المبتدأ والمفعول الثاني هو الخبر. عني بأحوالهما كونهما معرفة ونكرة، وشرائطهما إعادة الضمير من الخبر إلى المبتدأ.

قالَ جارُ اللَّه: «(فصلٌ): ويُستعمل أَرَيْتُ استعمال ظَنَنْتُ فيقال: أريتُ زيداً منطلقاً، وأرى عمراً ذاهباً، وأينَ تَرى بشراً جالساً؟ ويقولون...».

---

(١) ساقط من (أ).

قالَ المُشَرِّحُ: رأيت تتعدى إلى مفعولين فإذا عدي بالهمزة صار متعدياً إلى ثلاثة ثم إذا جعل مبنياً للمفعول عادت الحال الأولى جذعة.

فإن سألتَ: فأين المفاعيل في قوله(1): ﴿ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا ﴾؟

أجبتُ. هو من قولهم فلان يرى رأي الخوارج، فقصر على مفعول واحد، وإليه ذهب أبو عبيدة في تأويل الآية(2) [فقال]: وأرنا مناسكنا، أي: علمنا وأنشد(3):

* أَرِيْنِيْ جَوَاداً ماتَ هُزْلاً لَعَلَّنِي *

(4قالَ جارُ اللَّهِ: «ويقولون في الاستفهام متى تقول زيد منطلقاً؟ وأتقول عمراً ذاهباً؟ وأكلُّ يوم تقول عمراً ذاهباً؟ وأكل يوم تقول عمراً منطلقاً؟ بمعنى تظن قال:

أَجُهَّـالاً تَقُـولُ بَـنِي لُـؤَيٍّ   لَعَمْـرُ أَبِيْـكَ أم مُتَجَـاهِلِيْنَـا

قالَ عمر بن أبي ربيعة:

أَمَّـا الـرَّحِيْـلُ فـدونَ بعـدِ غَـدٍ   فَمَتَى تَقُـوْلُ الـدَّارَ تَـجْمَـعُنَـا4)

قالَ المُشَرِّحُ: اِعلم أنك إذا قلت: تقول بني لؤي جهالاً وأتقول بني لؤي جهالاً فمعنى القول في الفصلين واحدٌ وإن كانت صورتهما مختلفة إلا أن طريقة النَّصب أفهم الوجهين فيلزم الاستفهام لكونه ملزماً ونظيره هذه

---

(1) سورة البقرة: آية: ١٢٨.

(2) مجاز القرآن: ٥٥/١.

(3) عجزه:

* أَرَى مَا تَرَيْنَ أو بَخِيْلاً مُخَلَّدَا *

وهو لحطائط بن يعفر، أخو الأسود بن يعفر، في الشعر والشعراء: ٢٤٨، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧٨/٨، وشرح الشواهد للعيني: ٣٦٩/٣، وربما نسب إلى حاتمٍ، ديوانه: ٢٣٠ ضمن قصيدة طويلة هنالك.

(٤ ـ ٤) هذا النص وشرحه مفصول في فقرة خاصة في نسخة (ب).

المسألة: أعبدَ الله ضربته بالنصب قال الراجز[1]:

مَتى تَقُولُ القُلُصَ الرَّوَاسِمَا يُدْنِيْنَ أمَّ قاسمٍ وقَاسِمَا

البيت للكميت[2]. وفي شعره أيضاً:

أَنُوَّاماً تقولُ بني لُؤَيٍّ لعمرُ أَبِيْكَ أم مُتَنَاوِمِيْنَا
عَنِ الرَّامِي الكِنَانَةَ لم يردها ولكن كادَ غيرُ مُكَايِدِيْنَا

يخاطب بذلك أهلَ اليَمن. بنو لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النَّضر وهم قريش، يقول أتظنُّ قريشاً تغفل عمنْ هَجَا شعراء نزار لأنهم إذا هجوا شعراء مضر، والقبائل التي منها هؤلاء الشعراء فقد تعرضوا لسبِّ قُريش، فهم بمنزلة الذي رمى رجلاً فقيل له في ذلك إنما رميت كنانته ولم أرمه فكان عُرضة أن تصيب الرجل. يريد من هجا بني[3] كنانة وبني أسد، ومَنْ قَرُب نَسَبُهُ من قريشٍ فهو يعرض لسب قريش. يُحرِّضُ عليهم الخلفاء.

ما قبل بيت عمر بن أبي ربيعة[4]:

---

(١) البيتان لهُدْبَةَ بن الخَشْرَم العُذري في شعره: ١٣٠، وينظر: الخزانة: ٨٥/٤.

(٢) البيتُ من قصيدةِ الكُميت النُّونيَّة المشهورة التي يفتخر بها بالعدنانيين على القحطانيين، وقد ناقضها الهمذاني في قصيدته «الدامغة» التي ردَّ بها على هذا الشرح أستاذنا العلاّمة الشيخ حمد الجاسر في مجلة العرب سنة (١٣٩٩ هـ)، ثم أعاد نشره الدكتوران داود سلوم ونوري حمُّودي القيسي مع شرح هاشميات الكميت لأبي رياش المذكور.

والبيتان هنا في شرح النونية المذكورة. أما الشاهد فلم يرد فيها.

قال أبو البركات ابن المستوفي في إثبات المحصل: «والبيت أنشده سيبويه للكميت، ولم أره في ديوانه ولا في هذه القصيدة».

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٤٢، والمنخل: ١٥٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧٨/٧، وشرحه المفصل للأندلسي: ٦٢/٤.

وينظر: الكتاب: ٦٣/١، وشرح أبياته لابن السيرافي: ١٣٢/١، وشرحها لابن خلف: ٦٣، والمقتضب: ٢٤٩/٢، وشرح الشواهد للعيني: ٤٢٩/٢، والخزانة: ٤٢٣/١.

(٣) ساقط من (ب).

(٤) البيت في ديوانه: ٣٩٤، ومصادر تخريج البيت السابق.

قَالَ الخَلِيْطُ غَداً تَصَدُّعُنَا أو شَيْعَهُ فَمَتَى تُوَدِّعُنَا

التَّصَدُّع: هو التفرق، ومشيع الشيء: ما يتلوه يقال: ما أتيتك غداً أو شيعة كأنها قالت: ترحل غداً أو بعد غد[1] ثم قالت: بل نرحل غداً و«غداً» قبل بعد غد، تريد أن تعرف حاله من بعدها، وكيف حزنه على فقدها.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وبنو سُليم يجعلون باب قلت أجمع مثل ظننت».

[١٣٤/ب] قالَ المُشَرِّحُ: بنو سُلَيْمٍ يُجرون متصرف قُلت / في غيرِ الاستفهام أيضاً مُجرى الظَنِّ فيعدونه به إلى مفعولين فعلى مذهبهم يجوز فتح «أن» بعد القول.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصل): ولها ما خلا حسبت وخلت وزعمت معان أخر لا يتجاوز عليها مفعولاً واحداً، وذلك قولك: ظننته من الظنة وهي التهمة ومنه [قوله] عز وعلا[2]: ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الغَيْبِ بِضَنِيْنٍ ﴾ وعلمتُه بمعنى عَرَفْتُهُ، ورأيته بمعنى أبصرته، ووجدت الضالة إذا أصبتها، وكذلك رأيت الشيء بمعنى أبصرته وعرفته ومنه قوله عز وجل[3]: ﴿ أَرِنَا مَنَاسِكَنَا ﴾ وأتقولُ إنَّ زَيْداً منطلقاً أي أتفوه بذلك».

قالَ المُشَرِّحُ: هذا وجهٌ آخر لانفتاح «إنَّ» بعد القول.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصل): ومن خصائصها أن الاقتصار على أحد المفعولين في نحو كسوت وأعطيت مما تغاير مفعولاه غير ممتنع تقول: أَعطيتُ درهماً ولا تذكر من أعطيته، وأعطيت زيداً ولا تذكر ما أعطيته، وليس لك أن تقول: حسبت زيداً ولا منطلقاً وتسكت لفقدها ما عقدت عليه حديثك».

---

(١) في (ب): «بعده».

(٢) سورة التكوير: آية: ٢٤.

(٣) سورة البقرة: آية: ١٢٨.

قالَ المُشَرِّحُ: في سائر الأفعال المتعدية إلى مفعولين يجوز الاقتصار على أحدهما: أما في باب علمت فلا. وأما قوله:

* فَلَمْ أَعْرِفِ الأَطْلَالَ لكن[1] أَخَالَهَا *

فعلى معنى التوهم.

قالَ جارُ اللَّهِ: «فأمَّا المفعولان معاً فلا عليك أن تسكت عنهما في البابين قال الله تعالى[2]: ﴿ وظَنَنْتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ ﴾ وفي أَمثالهم[3]: (مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ)».

قالَ المُشَرِّحُ: قوله: فأما المفعولان بالفاء. عنى بالبابين باب علمت وأعلمت.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وأمَّا قولُ العرب ظننت ذاكَ، فذاك إشارة إلى الظن، كأنهم قالوا: ظننت فاقتصروا».

قالَ المُشَرِّحُ: ذاك في قولهم: ظننت ذاك إشارة، ومنه: عبد الله أظنُّه منطلق ونحوه: (وأجعله الوارث منا) على رأي الشيخ ـ رحمه الله ـ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وتقول: ظننت به إذ جعلته موضع ظنك كما تقول ظننت في الدَّارِ فإن جعلت الباء مزيدة بمنزلتها في: ألقى بيده لم يجز السكوت عليه».

قالَ المُشَرِّحُ: إذا جعلته موضع ظنِّك فالمفعولان متروكان كأنك قلت: ظننت به الخير حاصلاً أو نحوه، فإن جعلت الباء مزيدة كان المجرور هو المفعول الأول.

---

(١) في (ب): «الا».
(٢) سورة الفتح: آية: ١٢.
(٣) جمهرة الأمثال: ٢/٢٦٣.

قالَ جارُ اللَّهِ: (فصل): ومنها أنها إذا تقدمت أعملت ويجوز فيها الإعمال والإلغاء مُتوسطةً ومتأخرةً قال[1]:

أَبا الأَراجِيْزِ يا بنَ اللُّؤم تُوْعِدُني وبالأَرَاجِيْزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ والخَوَرُ

قالَ المُشَرِّحُ: إذا تأخرت كان الإلغاء فيها أحسن منه إذا توسطت وهذا محصولُ كلام أبي سعيد السيرافي[2]، وهذا لأنها إذا توسطت كانت متأخرة من وجه متقدمة من وجه، لأنها[3] وإن كانت متأخرة عن أحد المفعولين فهي متقدمة على [4]المفعول الآخر بخلاف ماذا تأخرت. قوله: «وفي الأراجيز»: أحد المفعولين[4] و«اللؤم والخور» هو المفعول الآخر[5]. وعندهم أن الشعر

---

(١) قال أبو البركات ابن المستوفي في إثبات المحصل: ١٤٣، ١٤٤ «والبيت الذي أورده الزمخشري كذا أورده النحويون «اللوم والخور» وكذا هو في كتاب سيبويه، وكذا أنشده ابن السيرافي: «الخور» بالراء، وهو من قصيدة لامية يروي للعين المنقري واسمه منازل بن ربيعة من بني منقر يهجو عمر بن لجأ التيمي وقيل: إن اللعين يهجو بهذه الأبيات رؤبة بن العجاج وهو الصحيح وشعره يدل على ذلك وذم الرجز لأن الفحول من الشعراء أصحاب القصيد. ومن هذه الأبيات:

أني أنا ابن جَلا إن كنتَ تعرفني يا رُؤْبَ والحَيَّةُ الصماء في الجَبَلِ
أَبا الأراجِيز يا ابنَ اللؤم توعدني وفي الأراجيز خبث اللؤم والفشلِ
ما في الدَّوابر في رجلي من عقل عند الرهانَ ولا أَلوي من العفلِ

ترجمة اللعين في كُنى الشعراء: نوادر المخطوطات: ٧/ ٢٩٠ توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٤٢ والمنخل: ١٥٩، والكوفي: ٥٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨٤/٧ و٨٥، وشرحه للأندلسي: ٦٩/٤.

وينظر الكتاب: ٦١/١، وشرح أبياته لابن السيرافي: ٤٠٧/١، وشرحها لابن خلف: ٦٠، وفرحة الأديب للأسود: ٩٢، والأصول: ١٨٣/١، والإيضاح: ١٣٥، وشرح أبياته لابن بري: ١٢٠.

(٢) شرح الكتاب.

(٣) ساقط من (ب).

(٤ - ٤) في (ب): «أحد المفعولين»، وما بعدها ساقط من (ب).

(٥) ساقط من (ب).

الفحل هو القصيد، وفحول الشعراء أصحاب القصيد. البيت للَّعِيْن المنقري يهجو عمرو بن لَجَأ التَّيْمِيّ(١).

تخميـر: اِعلم أن «أعلمت» إذا لم يُسم الفاعل فيها وسطتها بين المفعولين فالقياس فيها أن تلغى إلغاء ظننت لأنها صارت بالنقل الذي دخل فيها بمنزلة الفعل المتعدي في الحقيقة. ألا ترى أنك إذا قلت: أعلمت زيداً عمراً خير الناس فقد أوصلت إلى زيد علماً، كما أنك إذا قلت: أعطيت زيداً درهماً، فقد أوصلت إلى زيد درهماً فصار مخالفاً لباب ظننت وأخواتها فأعرفه بحثاً سقتُهُ إليك كما سيق إليَّ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «ويلغى المصدر إلغاء الفعل فيقال: متى زيد ظنك ذاهب، وزيد ظني مقيم وزيد أخوك ظني، وليس ذلك في سائر الأفعال».

قالَ المُشَرِّحُ: المفعولان في هذا الباب أصلهما المبتدأ والخبر فبأدنى شيء يعودان إلى أصلهما ولذلك قلنا: بأن العلم متى كان منقولاً عن الجنس جاز دخول اللام عليه بغير كراهية.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصل): ومنها أنها تعلق وذلك عند حرف الابتداء والاستفهام والنفي كقولك ظَنَنْتُ لزيد منطلق، وعلمت أزيد عندك أم عمرو، وأيُّهم في الدَّارِ، وعلمت ما زيد منطلق».

قالَ المُشَرِّحُ: اشتقاق التعليق من قولهم: امرأة معلقة لا ذات بعلٍ ولا مطلقة، ومما يوقفك على حقيقة المعلقة المسألة المذكورة في كتاب النكاح: رجل تزوج أختين في عقدين ولا يُدري / أيّهما الأولى(٢) فرق بينه وبينهما، [١٣٥/أ]
لأنه لو لم يفرق بينه وبينهما بقيت الأولى معلقة لا ذات بعل ولا مطلقة. ثم أفعال القلوب عند انعزالها عن العمل بأحد الأشياء الثلاثة تسمى معلقة؛ لأنها

(١) نسبه ابن المستوفي إلى جرير والصحيح ما تقدم في تخريج البيت من كلام ابن المستوفي.
(٢) في (أ): في «ب» أولى.

حينئذ لا معملة ولا غير معملة، فكان لها شبهٌ بها وإنما يبطل عملها عند أحد هذه الأشياء الثلاثة لما مضى في أوائل قسم الأسماء.

تخميـر: الذي يقول: علمتُ لزيدٌ أخوكَ أم عمروٌ ويأتي بلفظ الاستفهام وليس غرضه الاستفهام ولكن أن يدل على أنَّه قد علم ما يطلبه المستفهم بمثلِ هذا الكَلام، والذي يَطْلُبُ هو معرفته غير الذي هو أخو المخاطب من بين زيدٍ وعمروٍ.

تخميـر: اعلم أنه لا يجوز أن يلي «أي» إذا كانت استفهاماً شيئاً من الأفعال إلا أفعال القلوب؛ لأنك تحتاج أن تلغيها إذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله، وخُصت بذلك أفعال القلوب لأنها قد تلغى وأمَّا الأفعال المؤثرة فلا يجوز أن تدخل على الاستفهام؛ لأنها لو دخلت عليه لا تخلو من أن تلغيها أو تعملها وكلا الأمرين لا يجوز.

أمَّا إلغاؤها فلأن الأفعال المؤثرة لا تلغى.

وأما إعمالها فلأن ما قبل الاستفهام لا يعمل فيه.

فإن سألتَ: ما الدليل على أن ما قبل الاستفهام لا يعمل في الاستفهام والدليل عليه أنك تقول: أيَّهم تضرب فتنصب «أيهم» بتضرب وهو مقدم عليه من حيث المعنى؟

أجبت: لا نُسلِّم أن تضرب مقدم على أيَّهم من حيث المعنى، وهذا لأن «أياً» نائبة[1] من حيث المعنى عن شيئين:

أحدهما: الاسم المستفهم عنه فهو غير مقدم.

والثاني: الاستفهام.

والفعل وإن كان مقدماً عليه من حيث الاسم المستفهم عنه فهو غير

(١) في (أ): «من حيث المعنى نائبة...».

مقدم عليه من حيث الاستفهام، **فلا** يكون مقدماً عليه، ضرورة أن الفعل مؤخر عنه، وقد وقع التعارض في تقديمه فيمتنع تقديمه.

قالَ جارُ اللَّهِ: «ولا يكون التعليق في غيرها».

قالَ المُشَرِّحُ: ابنُ السراج: لا تقول جعلتك[1] إنَّك لخارجٌ.

تخميــر: اِعلم أن «جعل» تجري مجرى أفعال المقاربة مرة، وتجري [مجرى] أفعال القلوب أخرى، تقول: جعل يفعل كذا وجعلت زيداً أميراً قال الله تعالى[2]: ﴿ وجعلكم ملوكاً ﴾ وتشاركها أيضاً في جواز أن يتعدى فيها فعلا الضمير المتصل أو المستكن إلى مثله كقولك: جعلتك أميراً. أي قدرت ذلك في نصيبك وإحسانك بجعلك نظيراً لزيدٍ. قال الإمام عبد القاهر الجرجاني: فأمَّا الإلغاء والتَّعليق فلا يكون فيه.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصل): ومنها أنك تجمع فيها بين ضميريَ الفاعل والمفعول، فتقول: علمتني منطلقاً ووجدتك فعلت كذا ورآه عظيماً».

قالَ المُشَرِّحُ: الرِّوَايَةُ بين ضَميري الفاعل والمفعول من غير توسط، والعطف وإنما جازَ أن تجمع فيها بين ضميري الفاعل والمفعول لأن ذاك وإن كان جمعاً بينهما من حيث الظاهر فليس جمعاً من حيث المعنى. ألا تَرى أن المعنى علمت انطلاقي متحققاً، ووجدت فعلك موجوداً، ورآه عظيمه واقعاً بخلاف شتمتني وضربتك. وتقول: زيد ظننته منطلقاً ولا يجوز زيد ظن منطلقاً، والأصل فيه أن تعدية المضمر إلى المضمر جائزة. ولا يجوز تعدية المضمر إلى المظهر، وكلامُ الشَّيخِ ـ رحمه الله ـ يومىء إلى هذه اللطيفة، وذلك من حيث تثنية المضمر.

---

(١) في (ب): «وعدتك» وعلقت جعلتك عليها قراءة نسخة أخرى.

(٢) سورة آل عمران: آية ٢٠.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وقد أجرت العرب عدمت وفقدت مجراها فقالوا: [عدمتني] وفقدتني، قال جران العَود:

لَقَدْ كَانَ لي عن ضَـرَّتَيْنِ عَدِمْتُنِي وعَمَّـا أُلاقي منهمـا مُتَـزَحْـزَحُ[1]

ولا يجوز ذلك في غيرها، فلا تقول: شتمتني ولا ضربتك ولكن شتمت نفسي وضربت نفسك».

قالَ المُشَرِّحُ: إنما أجروا عدمت وفقدت مجرى أفعال القلوب؛ لأنهما بمنزلة وجدت. جِرَانُ العَوْدِ: سُمي لقوله في هذه الحائية.

خُـذَا حَـذَراً يـا جَـارَتَيَّ فـإنَّنِي رأيتُ جِرَانَ العَوْدَ قـد كادَ يَصْلُحُ

كادَ من الأفعال. كان اتخذ لهما قطيعاً من جلدٍ طريء وألقاه في الشَّمس ليجف فرآه قد أخذ يجف فأنذرهما.

---

(١) اسمه عامر بن الحارث بن كلفة، وقيل: كلدة النميري. أخباره في الشعر والشعراء: ٢/٧١٨، والخزانة: ٤/١٩٨، والبيت في ديوانه: ٣٩، ٤٠.

توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ١٤٤، والمنخل: ١٥٧، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧/٨٨، وشرحه للأندلسي: ٣/

وينظر: أمالي ابن الشجري: ١/٣٩.

[باب الأفعال الناقصة]

قالَ جارُ اللّهِ: «ومن أصناف الأفعال الناقصة: هي كـان، وصار، وأصبح، وأمسى، وأضحى، وظـل، وبات، وما زال، وما برح، وما انفك، وما فتىء، [وما دام][1]، وليس. يدخلن دخول أفعال / القلوب على المبتدأ، [١٣٥/ب] والخبر، إلا أنهن يرفعن المبتدأ وينصبن الخبر، ويسمى المرفوع اسمـاً والمنصوب خبراً ونقصانهن من حيثُ أن نحو ضرب وقتل كلام متى أخذ مرفوعه، وهؤلاء ما لم يأخذن المنصوب مع المرفوع لم يكن كلاماً».

قالَ المُشَرِّحُ: «يَكُنَّ» في «لم يكنَّ [كلاماً][1]» بتشديد النون الفرق بين فعل التام والفعل الناقص، أن الفعل الحقيقي يدل على معنى وزمان نحو قولك: ضرب يدل على [2]ما مضى من الزَّمان وعلى الضرب وكان ـ فيما زعموا ـ يدل على معنى من الزَّمان فقط[2].

ابنُ السراج[3] فإذا قالوا: كان زيدٌ قائماً فإنما معناه: زيد قائم فيما مضى من الزمان. ولذلك لا يجوز الاقتصار على الفاعل هاهنا، بخلاف سائر الأفعال التامة.

---

(١) ساقط من (أ).

(٢ ـ ٢) ساقط من (ب).

(٣) الأصول: ٨٢/١.

وهذا الكلامُ عندي معترضٌ عليه، وذلك أن سائرَ الأَفعال الماضية إنّما كانت تامةً من حيثُ أن فيها خُصوصُ [زمانٍ][(١)] وخصوصُ لَفْظٍ فمن حيث خصوص الزَّمان يدلُّ على المُضي، ومن حيث خُصوص اللَّفظ يدل على خصوصِ مَعنى المَصدر، وخُصوص [الزَّمان][(١)] مع خصوص اللفظ موجود هاهنا فوجب أن يكون تاماً، ولعلهم عنوا أن الفعل الناقص وإن كان يدل على معنى المصدر كما يدل[(٢)] على معنى الزمان، لكن الخبر ما انعقد لتعريف معنى المصدر فيه، لأنه معلوم، فكان دلالته عليه وعدم دلالته بمنزلةِ واحدةٍ[(٢)].

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصل): ولم يذكر سيبويه منها إلا كان وصار وما دام وليس، ثم قال[(٣)]: وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر، ومما لا يجوز أن يلحق بها آض وعاد وغدا وراح. وقد جاءت بمعنى صار في قول العرب: ما جاءت حاجتك، ونظيره قعد في قول الأعرابي: (أرهف شفرته حتى قَعَدَتْ كأنَّها حربة)».

قالَ المُشَرِّحُ: هذا استفهام كأنه قال: أيُّ شيءٍ صارت حاجتك وفي جاءت ضمير ما، وإنما أنث لتأنيث الخبر كقولهم: من كانت أمك.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصل): وحال الاسم والخبر مثلهما في باب الابتداء والخبر من حيث إن كون المعرفة اسماً والنكرة خبراً أحد الكلام، ونحو قول القطامي:

* ولا يَـكُ مَوْقِفٌ مِنْـكَ الـوَدَاعَـا *

وقول حَسّان:

---

(١) في (أ): «وزن».
(٢) ساقط من (ب).
(٣) الكتاب: ١/٢١.

* يَكُــوْنُ مِـزَاجَهَــا عَسَــلٌ ومَــاءُ *

وبيتُ الكتاب:

* أَظَبْيٌ كــانَ أُمَّــكَ أَمْ حِـمَــارُ *

من القلب الذي كان يُشَجِّعُ عليه أَمْنُ الالتباس».

قالَ المُشَرِّحُ: الاسمُ في بيتِ حسّان وإن كان نكرةً غير موصوفة فهي بمنزلةِ الموصوفةِ، وهذا كما قلنا في: (شرٌّ اهرَّ ذا نابٍ) المعنى عَسَلٌ وأيُّ عسلٍ، وماءٌ وأيُّ ماءٍ. وأما بيت القطامي فمنزلة الموصوف أيضاً لأن معناه: لا يك وداع في موقف وداعك. وأمَّا بيتُ الكتاب:

* أَظَبْيٌ كـانَ[1] أُمَّـكَ أَمْ حِمَــارُ *

فشاذٌّ، [ودليل][2] شذوذه أن الضَّمير المستكن في «كان» هاهنا نكرة، وهذا لأن الضَّمير إذا رجع إلى نكرةٍ فهو على وجهين:

إمَّا إن كان في موضع تحسن فيه الإشارة إليه كما في قولك: جاءني رجل فأكرمته فذلك معرفة.

وإما إن كان في موضع لا يحسن الإشارة إليه فيكون نكرة ولولا الرواية لرفعت المنصوب هاهنا لتكون «كان» هي المزيدة. صدر بيت القطامي[3]:

قِفِي قَبْــلَ التَّفَرُّقِ يَــا ضُبَــاعَــا ولا يَــكُ... ... ... البيت

---

(١) في (أ): «وكان...».

(٢) ساقط من (أ).

(٣) ديوانه: ٣٧.

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٤٥، والمنخل: ١٥٨، والكوفي: ٦٧، ١٨١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧/٩١، وشرحه للأندلسي: ٤/٨٢.

وهو من شواهد الكتاب: ١/٣٣١، وشرح أبياته لابن السيرافي: ١/٤٤٤، والمقتضب: ٤/٩٣، والجمل: ٥٩، والخزانة: ١/٣٩١، ٤/٦٤.

هي ضُبَاعَةُ: ـ بالضم ـ بنت زُفر بن الحارث الكلابي، يقول: قفي حتى أودعك قبل أن نَتَفرَّق. صدر بيت حسان(١):

كـأنَّ سـلافـةً مـن بَيْتِ رَأْسٍ ... ... الـبـيـت

ويروى: (كأن خبيئةً)، ويروى: (سبيئةً)، سبأت الخمر سبأً ومسبأً: إذا شريتها لتشربها قال(٢):

* يَعْلُوا بأَيْدِي الرِّجَالِ مَسْبَؤُهَا *

فإذا شَرَيْتَهَا لتحملها إلى بلدٍ آخر قلتَ: سبئت، والسَبَّاءُ: هو الخمارُ. بيتُ رأسٍ: اسمُ قَريةٍ بالشام(٣). كانت تُباع فيها الخُمُور، وبعده:

علـى أَنْيَـابِـهَـا أو طَـعْـمَ غَضٍّ   مـن التُّـفـاحِ هَـصَّـرَهُ اجْـتِـنَـاءُ

هَصَّرَهُ، أي: أَمَالَهُ. وأولُ بيتِ الكِتَابِ:

---

(١) ديوان حسان: ١/١٧.

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٤٥، والمنخل: ٥٨، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧/٩٣، وشرحه للأندلسي: ٤/٨٢.

وهو من شواهد الكتاب: ١/٢٣، وشرح أبياته لابن خلف: ١٥، والمقتضب: ٤/٩٢، والأصول: ١/٦٧، ٨٣، والمحتسب: ١/٢٧٩. وتحدث ابن دحية في (تنبيه البصائر) عن هذا البيت ونقل كلام النحاة واللغويين في ذلك.

(٢) البيت لإبراهيم بن هرمة القرشي، ديوانه: ٥٧. وقبله في الديوان:

خـود تـعـاطـيـكَ بـعـد رَقْـدَتِـهَـا   إذا يُـلاقـي الـعُـيـون مَـهْـدَؤُهَـا
كـأسـاً بـفـيـهـا صـهـبـاء مـغـرقـةً   يـغـلو بـأيـدي الـتّـجـار مَـسْـبَـؤُهَـا

وهي في الدّيوان أبيات متناثرة جمعها جامع شعره من المصادر، وقد عثرت على القَصيدة بأكملها مكتوبة في القرن السادس الهجري في نهاية بعض نسخ الحُلل في شرح أبيات الجُمل لابن السيِّد البَطليوسي، ومن أراد إعادة نشر شعره فليَطلبها. ويستشهد العلامة ابن عبد البرّ بكثيرٍ من أبياتها في «التَّمهيد».

والشاهد في الصحاح: ١/٥٥ (سبأ)... وغيره.

(٣) معجم البلدان: ١/٥٢٠، والكامل: ١/١٢٦.

قالَ ابنُ دِحْيَة في تنبيه البصائر: «كأن سبيئة أي: مشتراة من بيت هذا الخمار الذي يسمى رأساً. وقيل: إنما عنى رئيس الخمارين...».

فـإنَّــك لا تُبَــالِي بَعْــدَ حَــوْلٍ   أَظَـبْــيٌ... ... الــبــيــت

وأنشد [أبو العباس] المبرد في كتابه الموسوم بـ (المقتضب) لخداش ابن زهير[1]. ونظير هذا البيت إعراباً ما أنشده المُبَرِّدُ أيضاً[2]:

أَسَكْرَانُ كانَ ابنَ المَرَاغَةِ إذ هَجَا   تَمِيْماً بِجَوْفِ الشَّامِ أَمْ مُتَسَاكِـرُ

سَكْرَانُ: مرفوعٌ، وابنُ المَرَاغَةِ: منصوبٌ. وبعده:

فَقَـدْ لَحِقَ الأَسَـافِـلُ بـالأَعَـالِي   وَمَـاجَ الـقَـوْمُ واختَـلَطَ النِّجَـارُ

يقول: تغيرت أخلاق الناس حتى صار كل قوم منهم يرجعون إلى أصلهم ونجارهم، وما كان عليه أوائلهم، وذهب السؤدد والمكارم حتى أنهم إن بقوا على هذا الوصف سنة لا يبالي إنسان أهجيناً كان أم غيرَ هجين، وقيل: [3]ما بعد ذلك البيت[3]:

لَقَدْ بُـدِّلْتُ أهـلاً بَعْـدَ أَهْـلٍ /   فَـلاَ عَـجَبٌ بِـذَاكَ وَلاَ شَـجَـارُ [١٣٦/أ]
فَـقَـدْ لَـحِـقَ... ... ... الــبــيــت

الشِّجار والمُشَاجَرَةُ بمعنىً، وهما: النِّزاعُ والمُنازعة.

---

(١) المقتضب: ٩٣/٤.
والصحيح أن البيت لثروان بن فزارة بن عبد يغوث بـن زهير... من بني عـامر بن صعصعة، شاعرٌ جاهليٌّ أدرك الإسلام ووفد على النَّبي ﷺ وأسلم.
أخباره في: جمهرة أنساب العرب: ٢٨١، والإصابة: ٢١٨/١، والخزانة: ٢٣٢/٣.
توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٤٦، والمنخل: ٥٩، والكوفي: ٦٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩١/٧، ٩٤، وشرحه للأندلسي: ٨٤/٤.
وهو من شواهد الكتاب: ٢٣/١، وينظر: شرح أبياته لابن السيرافي: ٢٢٧/١، وشرحها لابن خلف: ١٥، وفرحة الأديب: ٥٣، والمُقتضب: ٩٣/٤، والخزانة: ٢٣٠/٣، ٦٧/٤، ٣٨٩، ٤٦٤.
(٢) المقتضب: ٩٣/٤، وهو للفرزدق في ديوانه: ٤٨١. وهو من شواهد الكتاب: ٢٣/١، ٣١٤، والخصائص: ٣٧٥/٢ وخزانة الأدب: ٦٥/٤.
(٣ ـ ٣) في (ب): «ما قبل البيت».

قالَ جارُ اللَّهِ: «ويجيئان معرفتين معاً ونكرتين معاً[1] والخبر مفرداً وجملة بتقاسيمها».

قالَ المُشَرِّحُ: محصول هذا الفصل أنَّ المبتدأ والخبر إما أن يكونا معرفتين وإما أن يكونا نكرتين، فبعد ذلك إمَّا أن يكون المبتدأ هو المعرفة والخبرُ النكرة وإما العكس، مثال ذلك كان زيدُ المُنْطَلِق، كان رجلٌ ظريفٌ منطلقاً، كان زيدٌ منطلقاً، كان مِزَاجَها عسلٌ وماءٌ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): و«كان» على أربعةِ أوجهٍ: ناقصة كما ذكرنا، وتامة بمعنى وقع ووجد كقولهم: كانت الكائنة والمقدور كائن، وقوله تعالى[1]: ﴿ كُنْ فَيَكُوْنُ ﴾.

وزائدة في قولهم: إن من أفضلهم ـ كان ـ زيداً، وقال[2]:

جِيَـادُ بَنِي أَبي بكـرٍ تَسَـامَـىٰ عَلَى كـانَ المُسَـوَّمَـةِ العِـرَابِ

ومن كلامِ العرب: وَلَدَتْ فاطمةُ بنت الخرشب الكملةَ من بني عبس لم يوجد ـ كانَ ـ مثلُهم، والتي فيها ضمير الشأن».

قالَ المُشَرِّحُ: مثال التي فيها ضميرُ الشَّأنِ قولهم: كان أنت خير من زيد، وهي على حسب مذهبهم في الأصل الناقصة. والمعنى كان الأمر والشأن أنت خير من زيد.

وعندي: أن «كان» هاهُنا هي التَّامة والجُملة بعدها محكيةٌ والمعنى وقع[3] هذه الوَقعة وهي أنتَ خيرٌ من زيدٍ.

---

(١) سورة النَّحل: آية: ٤٠.

(٢) توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٤٩، والمنخل: ١٥٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩٨/٧، ١٠٠، وشرحها للأندلسي: ٨٥/٤، وهو من شواهد الأزهية: ١٩٧، وأسرار العربية: ١٣٦.

(٣) في (ب): «وقع في هذه...».

تخميـــر: الأفعال المؤثرة لا يجوز أن يُضمر فيها المجهول مع الألفاظ التي تدخل على المبتدأ والخبر نحو «كان» و«ظننت» و«إن». هذه ألفاظ ابن السراج ـ رحمه الله ـ.

تخميـــر: إذا قلت: كان زيد قائماً فمعناه فيما مضى من الزمان جاز أن يكون الزمان [منقطعاً][1] فيكون زيد في وقت إخبارك عنه هذا غير قائم.

وجاز أن يكون غير منقطع فيكون زيد في وقت إخبارك عنه هذا[2] قائماً وعليه قوله عز وجل[3]: ﴿ وكانَ اللَّهُ عليماً[4] حَكِيْماً ﴾.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وقيل في قوله[5]:

بِتَيْهَـاءَ قَفْـرٍ والـمَـطِيُّ كَـأَنَّهَـا   قَطَا الحَزْنِ قَدْ كانَتْ فِراخاً بُيُوْضُها

إنَّ «كان فيه بمعنى «صار».

قالَ المُشَرِّحُ: إنّما جعلها ذات فراخٍ لأنَّه أسرع لها.

قالَ جارُ اللَّهِ: (فصل): ومعنى صار الانتقال وهو في ذلك على استعمالين:

أحدهما: قولُك: صار الفقيرُ غنياً والطِّيْنُ خزفاً.

---

(١) في (أ): «منقضياً».
(٢) ساقط من (ب).
(٣) سورة النساء: آية: ١٧.
(٤) في (ب): «عزيزاً حكيماً» وعلى هذا فهي الآية: ١٥٨ من سورة النساء أيضاً.
(٥) البيت لابن أحمر الباهلي في ديوانه: ١١٩، وربما نسب إلى ابن كنزة، أو إلى ذي الرمة، وفي إثبات المحصل: الباهلي الأنصاري؟!.
توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ١٥٠، والمنخل: ١٦٠، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠٢/٧، وشرح المفصل للأندلسي: ٨٨/٤.
وينظر: التكملة لأبي علي: ٤٢١، وشرح أبياته لابن بري: ٥٢٥: ٥٢٥، قال وأنشد لابن كنزة، والصحيح أنه لابن أحمر، وشرح الأشموني: ٢٣٠/١، والخزانة: ٣١/٤.

والثاني: صارَ زيدٌ إلى عمروٍ ومنه: كلُّ حيٍّ صائِرُ إلى الزَّوالِ.

قالَ المُشَرِّحُ: الفرقُ بين الاستعمال الأول والثاني أنَّ الأول جملة دخل عليه «صار» والثاني غير جملة، إذ لا تقول زيد إلى عمرو. هذا محصول كلام أبي سَعِيْدٍ السِّيْرَافِيِّ في (شرح الكتاب).

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): وأصبح، وأمسى، وأضحى على ثلاثة معان:

أحدها: أن يقترن مضمون الجملة بالأوقات الخاصة التي هي الصباح والمساء والضحى على طريقة «كان».

والثاني: أن تفيد معنى الدخول في هذه الأوقات كأظهر وأعتم، وهي في هذا الوجه تامة يسكت على مرفوعها، قال عبد الواسع بن أسامة:

ومِنْ فَعَلَاتِيْ أَنَّنِي حَسَنُ القِرَى إذا اللَّيْلَةُ الشَّهْبَاءُ أَضْحَى جَلِيْدُهَا

والثالث: أن تكون بمعنى «صار» كقولك: أصبح زيد غنياً وأمسى أميراً وقال عدي:

ثم أَضْحَوا كأَنَّهُمْ وَرَقٌ جَفَّ فأَلْوَتَ به الصَّبا والدَّبُوْرِ»

قالَ المُشَرِّحُ: المعنى الأول: ما ذَكَرَه أبو سَعِيْدٍ السِّيرافي في (شرح الكتاب)[1] إذا قلت: أصبحَ زيدٌ عالماً فكأنك قلت: دخل وقت الصَّباح وهو عالم.

والثاني: دخل في الصَّباح والمَساء والضُّحى.

والثالث: أن تكون هذه الأفعال[2] بمعنى «صار» من غير أن يوجد فيها معنى الوقت الذي هو الصباح والمساء والضحى.

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي: ٣٠٤/١.
(٢) في (ب): «الأوقات».

الجليد[1]: ثرىً يسقط من السماء فيسقط على الأرض تقول منه: جلدت الأرض فهي مجلودة. وكذلك السقيط والضريب. وصف الليلة بالشهبة لشهبة الجليد فيها. الجدب عندهم يكون في الشتاء وذلك لفَقد المَرعى وانقطاع الحُبوب والثمار. ما قبل البيت[2]:

وتأمل ربَّ الخوزنق إذا أشرف يوماً وللهدى تفكيرُ
سرَّه بما رأى وكثرةُ ما يملِكُ والبَحر معرضاً والسَّديرُ
فارعَوى قلبُهُ فقال وما غِبْطَةُ حيٍّ إلى الممات يَسيرُ
وأخو الحضر إذ بناه وإذ دجله تجبى إليه والخابورُ
شادَه مَرْمَراً وجلَّلَهُ كِلْساً فللطير في ذُراه وُكُورُ
لم يهبه ريب المنون فباد الملك عنه فبابه مَهجورُ
أينَ كِسرى كِسرى المُلوك أنوشِروان وأين قبله سَابورُ
وبنو الأصفر الجلال ملوك الرُّوم لم يَبْقَ منهُمُ مَذكورُ
أيُّها الشامِتُ المُعَيِّرُ بالدَّهر أأنت المبرأ المَوْفُورُ
أم لَدَيْكَ العهدَ الوَثِيق من الأَيَّام أم أنت جاهل مَغْرُورُ
مَنْ رأيتَ المنون أبقين أم مَنْ ذا عليه من أن يضام خَفِيْرُ
ثم بعدَ الفَلاح والخَير والإِمَّةُ وارَتْهُمُ هناك القُبُورُ
ثم أَضْحَوْ [كأنهم]. . . . . البيت

(١) هذا شرح بيت عبد الواسع بن أسامة.
توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ١٥١، والمنخل: ١٦٠، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠٣/٧، وشرح المفصل للأندلسي: ٨٩/٤.
وينظر: شرح الأشموني: ٢٣٦/١.

(٢) الأبيات في ديوانه: ٩٠.
توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ١٥١، ١٥٢، والمنخل: ١٦٠، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠٤/٧، ١٠٥، وشرحه للأندلسي: ٩٠/٤.
وينظر: شرح الأشموني: ٢٣٠/١.

الخِزْنَقُ[1]: اسم قصر بالعراق، فارسي معرب[2]، بناه النعمان الأكبر الذي يقال له: الأعور، وهو الذي لبس المسوح فسار في الأرض ذكره. الجوهري[3]: ذكروا أنه أشرف من الخرنق في زمن الرَّبيع فنظر نحو المشرق حتى رجع نظره حسيراً عن بلوغ أقاصي خيله ونَعَمه فقال: لمَن هذا؟، فقالوا: لَكَ ـ أبيت اللَّعن ـ ثم نظر نحو الغرب إلى بياض أنهارٍ جاريةٍ، وجنانٍ زاكيةٍ فقال: لمن هذا؟ فقالوا: لك ـ أبيت اللعـن ـ فقال: فهل أوتي أحدٌ مثل هذا؟ فقام رجل من الرائضة ـ والرائضة بقية أهل العلم، لا تخلو الأرض منهم ـ فقال: ـ أَبيت اللَّعْنَ ـ إنما أُعجبت بفانٍ لا يبقى وزائلٍ لا يدوم، قال فكيفَ المَخْرَجُ؟ قال: العَمَلُ بطاعةِ اللّهِ والتَّخلي عن الدُّنيا، قال: فإذا فعلتَ ذلك فمه؟ فقال: ملكٌ دائمٌ لا يزول، ومقامٌ ليس بعده شخوصٌ، وحياةٌ لا تموت، قال: فإذا كان وقت السحر فاقرع على بابي، فأتاه الرجل في الوقت فإذا هو قد صبَّ على نفسه أمساحاً، وساح معه حتى لحقا برأسِ جبلٍ وجعلا يعبدان الله عزَّ وجلَّ حتى لحقا به.

السَّدِيْرُ[4]: نهرٌ. الحَضَرُ: قصر[5] بأرض الجزيرة وصاحبه عدي بن نصر الساطرون وهو أبو عمرو بن عدي. الخابور موضع: قال[6]:

---

(١) معجم ما استعجم: ٤٩٤، ومعجم البلدان: ٢/٤٠١.

(٢) المعرب للجواليقي: ١٢٦.

(٣) الصحاح: ٤/١٤٦٨ (خرنق).

(٤) معجم البلدان: ٣/٢٠١.

(٥) معجم البلدان: ٢/٢٦٧.

(٦) البيت لليلى بنت طريف، وتسمى ليلى، وتلقب «الفارعة» وهي أخت الوليد بن طريف بن الصلت بن طارق بن سيحان بن عمرو بن فدوكس الشيباني الشاري، أحد الخوارج الشجعان الطغاة، خرج في عهد الرشيد فوجه إليه يزيد بن مزيد الشيباني فنازله منازلات كثيرة كان آخرها وقعة في أول خميس من رمضان ظفر به يزيد فقتله وفرق جمعه، فقالت أخته القصيدة التي منها البيت ترثيه وتبكي عليه. والقصيدة موجودة في عدة مصادر منها حماسة البحتري: ٤٣٥، وتاريخ الطبري: ٨/٢٦١، وحماسة ابن الشجري: ٣٢٧، وأمالي القالي: ٢/٢٧٤، وسمط اللآلي: ٩١٣. =

* أَيَا شَجَرَ الخَّابُوْرِ ما لَكَ مُوْرِقاً *

الإِمَّةُ: ـ بالكسر ـ النعمة.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصل): وظل وبات على معنيين:

أحدهما: اقتران مضمون الجملة بالوقتين الخاصين على طريقة «كان».

والثاني: كينونتهما على معنى صار، ومنه قوله عزَّ اسمه[1]: ﴿ وإِذَا بُشّر أَحَدُهُمْ بالأُنْثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا ﴾».

قالَ المُشَرِّحُ: ظلَّ وباتَ لا تكون حال الأفعال المذكورة في الفصل المتقدم تاماً، ولذلك اقتصر معناه على معنى الناقص.

قالَ جارُ اللَّهِ: (فصلٌ): والتي في أوائلها الحرف النافي في معنى واحد، وهو استمرار الفعل بفاعله في زمانه».

قالَ المُشَرِّحُ: ينبغي أن تعلم أن ما زال، وما برح، وما فتيء، وما انفك

= وعجز البيت:

* كأنك لم تجزع على ابن طريف *

وأولهـا:

تبكّي بَنَاتِي رسمَ قَبرٍ كأنه ... على جبلٍ فوقَ الجبالِ مُنيفِ
تضمن مجداً عُذْمُلِيًّا وسُؤْدَداً ... وهمةَ مقدامٍ ورأيَ حَصِيْفِ
فيا شَجَرَ الخَابُورِ ما لك مُورِقاً ... كأنك لم تجزَعْ على ابنِ طَرِيْفِ
فتى لا يُحبّ الزَّاد إلا من التُّقى ... ولا المالَ إلا من قَنىً وَسُيُوْفِ
ولا الذُّخر إلا كلَّ جرداءَ صَلْدَمٍ ... مُعَاودة للكر بين صُفُوفِ
كأنَّك لم تَشهد هناك ولم تقُم ... مقاماً على الأعداء غيرَ خَفيفِ
ولم تَستلم يوماً لورد كريهةٍ ... من السَّرد في خضراءَ ذاتِ رَفِيْفِ
ولم تَسْعَ يومَ الحَرْبِ والحربُ لاقحٌ ... وسمرُ القنا يَنْهَرْنَنَا بأنوفِ
حَلِيْفُ النَّدى ما عاشَ يرضى به الندى ... فإن ماتَ لا يرضى النَّدى بحليفِ
فقدنَاك فقدانَ الشَّبابِ ولَيْتَنَا ... فَدَيْنَاكَ من فُتْيَانِنَا بأُلُوفِ
فإنْ يَكُ أرادهُ يَزِيْدُ بنَ مَزْيدٍ ... فرب زُحوف لفها بزُحوفِ
عليكَ سلامُ اللَّهِ وقفاً فإنني ... أرى المَوْتَ وقاعاً بكلِّ ضَرِيفِ

(١) سورة النحل: آية: ٥٨.

أربعتها بمعنى وهو استغراق الزمان كله. هذه ألفاظ الإمام عبد القاهر الجرجاني [ـ رحمه الله ـ].

قالَ جارُ اللّهِ: «ولدخول النفي فيها على النفي جرت مجرى «كان» في كونها للإيجاب، ومن ثم لم يجز: ما زال زيد إلا مقيماً، وخطىء ذو الرمة في قوله[1]:

* حَرَاجِيْجَ ما تَنْفَكُّ إلَّا مُنَاخَةً *

قالَ المُشَرِّحُ: هذه الأفعال نزلت منزلة «كان» في كونها للإيجاب.

فإن سألتَ: لو جرت هذه الأفعال مجرى «كان» في كونها للإيجاب لجاز أن يتقدم [خبر] ما انفك على ما انفك كما في سائر الأفعال الموجبة من الناقصة؟

أجبتُ: ابن كيسان يجيز: قائماً ما زال زيدٌ، على أنا نقول عند تقديم خبر «ما انفك» لم يتقرر بعد كونه للإيجاب بخلاف قوله:

* ... ما تَنْفَكُّ إلا مُنَاخَةً *

فإنه تقرر، ونظير هذه المسألة جاءني القوم ليس زيداً ولا يكون عمراً، «فليس» و«لا يكون» هاهنا وإن كان في الأصل للنفي إلا أنهما نُزلا منزلة حرف الاستثناء فلذلك لا يجوز أن يعطف عليهما بالواو، ولا يقال: ضربت القوم وليس زيداً ولا عمراً، وأكرمت القوم ولا يكون عمراً ولا زيداً، ومن ثم

---

(١) ديوان ذي الرمة: ٣/١٤١٩، من قصيدة أولها:

لقد جشأت نفسي عشية مشرق ويوم لوى حُزوي فقلت لها صبرا

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٥٢، والمنخل: ١٦١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧/١٠٦، وشرحه للأندلسي: ٤/٩٠. والبيت من شواهد الكتاب: ١/٤٢٨، والمحتسب: ١/٣٢٩، وأمالي ابن الشجري: ٢/١٢٤ والانصاف: ١٥٦، والتبيين عن مذاهب النحويين: ٣٠٤، وخزانة الأدب: ٤/٤٩.

لا [تقول]: أليس أحد في الدار، لأن المعنى يزول إلى قولك أحد في الدار وأحد لا يستعمل في الواحد ولذلك لا يجوز أن تجيء إلا مع التقدير، فلا يقال: أليس زيد إلا فيها بدل، لأن المعنى يؤول إلى قولك زيد إلا فيها، وذا لا يكون كلاماً. ذكره ابن السراج(١).

الحراجيج: جمع حرجوج، وهي: الناقة الطويلة على وجه الأرض(٢) من الحرج وهي خشب يشد بعضه إلى بعض يحمل فيه الموتى عن الأصمعي. ويشهد له بيت طرفة(٣):

* وناجِيَةٍ مِثْلُ الأَرَانِ نَسأْتُهَا *

وكذلك بيت الشماخ(٤):

وعنسٍ كألواحِ الأرانِ نَسأْتُهَا إذا قيلَ للمَشْبُوبَتَيْنِ هُمَاهُمَا

تمامه:

* عَلَى الخَسْفِ [أَوْ نَرْمِيْ بِهَا بَلَداً قَفْرَاً *

من أوطانها التي لا تنفصل عنها إلا ولها بعد الانفصال هاتان الحالتان:

إما الإناخة على الخَسفِ في المَراحل.

(١) الأصول: ١/٩٠.
(٢) كتاب الإبل للأصمعي:
(٣) ديوانه: ١٢ وعجزه:

* على لاحبٍ كأنّه ظهر برجد *

ورواية الديوان:
(أمون كألواح...)
وشاهده أن الأران: في بيت طرفة معناه: النعش الذي يحمل عليه الميت أو التابوت الذي يوضع فيه وكذلك بيت الشماخ، وكلٌ واحدٍ من الثلاثة يشبه ناقته بالألواح التي ربط بعضها ببعض، ومعنى ذلك أنها هزلت من كثرة السفر حتى بدت كالألواح المشدود بعضها ببعض.
(٤) ديوان الشماخ: ٣١٣.

أو السير في البلد القفر.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وقد يجيء محذوفاً منها حرف النفي. قالت امرأة سالمُ بن قُحْفَان:

[١٣٦/أ] * تَـزَالُ حِبَالٌ مُبْـرَمَـاتٌ أُعِـدُّهَـا */

وقالَ امرؤ القيس:

* فَقُلْتُ أَمَـا ـ واللهِ ـ أَبْرَحُ قَـاعِداً *

وقـال:

تَـنْـفَـكُّ تَـسْـمَـعُ مَـا بِـقِـيْـ ـتَ بِـهَـالِـكٍ حتَّى تكُـوْنَـه

وفي التنزيل[١]: ﴿ تَااللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُوا يُوْسُفَ حتَّى تَكُوْنَ حَرَضاً ﴾.

قالَ المُشَرِّحُ: قُحْفَانُ: بضم القاف وسكون الحاء المهملة تَمَامُهُ[٢]:

* لَهَا مَا مَشَى يَوْماً عَلَى خُفِّهِ جَمَلْ *

---

(١) سورة يوسف: آية: ٨٥.

(٢) البيت لليلى زوجة سالم بن قحفان العنبري التميمي.

قال ابن المستوفي في إثبات المحصل: ١٥٤: «وقبل قولها:

تَـزَالُ حِـبَـالٌ مُـبْـرَمَـاتٌ أُعِـدهـا لهـا مـا مشى يَـوْمـاً على خُفّـة جَمَـلْ
وتقسم ليلى يـا ابن قحفـان بـالـذي تكفَّـلَ بـالأرزاقِ في السَّهـلِ والجَبَـلْ

وبعـده:

فـأعطِ ولا تبخَـلِ لمن جـاءَ طـالِبـاً فَعِنْـدِي لَهَـا عَقْـلٌ وقـد زَاحت العِلَلْ

كذا قرأته على شيخنا أبي الحرم مكي بن ريان ـ رحمه الله ـ (على خفة جمل) بغير ألف ولام وهو أولى.

وكان من حديثها أن أخاها أتى زوجها سالماً فأعطاه بعيراً من إبله، وقال لامرأته هاتي حبلاً يقرن به ما أعطيناه إلى بعيره ثم أعطاه بعيراً آخر ثم أعطاه ثالثاً فقال: هاتي حبلاً فقالت ما بقي عندي حبل فقال لها: «على الجمال وعليك الحبال». ثم قال:

لا تَـعْـذِلِيْـنِي في الـعَـطَاءِ ويَـسِّـري لِـكُـلِّ بَـعِـيْـرٍ جـاءَ طـالِـبُـهُ حَـبْـلا =

لها أي: للإبل. تمام بيت امرىء القيس[1]:

* ولو [قطعوا][2] رأسي لديك وأوصالي *

بعده:

المرءُ قد يَرْجُو الحَيَا ةَ مؤملاً والموتُ دونه

الشيخُ - رحمه الله - يُروى أن أبا بكر الصديق - رضي الله عنه - كان تتمثل بهذا كثيراً.

الحَرَضُ: الذي أَذَابَهُ الحُزْنُ أو العشق، وهو في معنى مُحرض وقد حَرِضَ بالكسر، وأحرَضَهُ الحبُّ؛ أي: أفسده، قاله أبو عمرو[3] وأنشد للعَرْجِيِّ:

إنِّي امرؤٌ لَجَّ بِيْ حُبٌّ فأَحْرَضَني حَتَّى بَلِيْتُ وحتَّى شَفَّنِي السَّقَمُ

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصل): و«ما دام» توقيت للفعل في قولك: أجلس

= فإنّي لا تَبلى على أفالها إذا شبعت من روض أوطانها بقلا
فلم أرَ مثل الإبل مالاً لمُقْتَنٍ ولا مثلَ أيَّام الحقوق لها سُبْلا
فألقت إليه خمارها وقالت: صيِّره له حَبْلاً. وقالت الأبيات المذكورة».

ويظهر لي أن أول البيت قوله:

لقد بكرت أم الوليد تلومني ولم أجترم جرماً فقلت لها مهلا

كذا في بعض نسخ الحماسة: ٢٥٧.

وهي في الحماسة: ٥١٤ (رواية الجواليقي)، وينظر شرحها للمرزوقي.

(١) ديوانه: ٣٢.

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٥٤، والمنخل: ١٦١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧/١١٠، ٨/٣٧، ٩/١٠٤، وشرح المفصل للأندلسي: ٤/٩٢.

وهو من شواهد الكتاب: ٢/١٤٧، والمقتضب: ٢/٣٢٦ والجمل: ٨٥، والخصائص: ٢/٢٨٤، والخزانة: ٤/٢٠٩.

(٢) في (أ): «ضربوا».

(٣) الصحاح: ٣/١٠٧٠ (حرض) عن أبي عمرو، والبيت في ديوان العرجي: ٥ (رواية ابن جني).

ما دمت جالساً كأنك قلت: أجلس بدوام جلوسك، نحو قولهم: أتيتك خفوق النجم، ومقدم الحاج، ولذلك كان مفتقراً إلى أن يُشفع بكلامٍ، لأنه ظرف لا بد له مما يقع فيه».

قالَ المُشَرِّحُ: في إيراد مقدم الحاج هاهنا نظرٌ، وقد مضى في قسم الأسماء.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصل): و«ليس» معناه نفي مضمون الجملة في الحال تقول ليس زيد قائماً الآن ولا تقول: ليس زيد قائماً غداً، والذي يصدق أنه فعل لحوق الضمائر وتاء التأنيث ساكنة، وأصله لَيِسَ كَصَيِدَ البعير».

قالَ المُشَرِّحُ: الدليل على أن وزنه (فَعِلَ) بكسر العين إذ لو كان بفتحها لما احتاجوا فيه إلى التخفيف، إذ الفتح خفيف ألا ترى أنك تقول في فخذ فخذ، وفي عضد عضد، ولا تقول في جمل جمل. صَيِدَ البعيرُ أصابه الصيد، وهو: داء في عنق البعير[1].

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصل): وهذه الأفعال في تقديم خبرها على ضربين، فالتي في أوائلها (ما) يتقدم خبرها على اسمها لا عليها، وما عداها يتقدم خبرها على اسمها وعليها، وقد خُولف في «ليس» فجُعل من الضرب الأول، والأول هو الصحيح».

قالَ المُشَرِّحُ: قوله: والأول هو الصحيح معناه يجوز تقديم خبر «ليس» على «ليس» وإليه ذهب سيبويه[2].

---

(١) الصحاح: ١/٤٩٦ (صيد).
وينظر: كتاب الإبل للأصمعي: ٩١، ١٥٦ (الكنز اللغوي)، وتهذيب اللغة: ١٢/١٢١، والمخصص: ٧/١٧٠، واللسان: (صيد).

(٢) وكذلك نسبه إلى سيبويه ابن يعيش والأندلسي في شرحيهما وقال ابن الأنباري في الأنصاف: ١٦٠ ولا يوجد له نص في ذلك. =

فإن سألت: فكيف كان هذا المذهب هو الأول؟

أجبتُ: لأن قوله: وما عداها يتقدم خبرها على اسمها وعليها يتضمن ذكر هذا المذهب وهو مقدم على فعله فجعل من الضرب الأول.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصل): وفصَّل سيبويه بين تقديم الظرف وتأخيره بين اللغو منه والمستقر، فاستحسن تقديمه إذا كان مستقَراً نحو قولك[1]: ما كان فيها أحد [خيرٌ منك][2]، وتأخيره إذا كان لغواً نحو قولك: ما كان أحدٌ خيراً منك فيها، ثم قال[3]: وأهل الجفاء يقرؤون: ﴿ولم يكن كفو له أحد﴾.

قالَ المُشَرِّحُ: المستقَر - بفتح القاف - كذا سمعنا في (المفصل) وفي (الكشاف) والمراد به الموضع، ولفظ ابن السراج[4]: إذا كان الظرف غير محل سماه الكوفيون الصفة الناقصة وجعله البصريون لغواً، وإنما استُحسن تقديمه إذا كان مستقراً أنه إذا كان كذلك كان خبراً، وإذا كان لغواً كان متعلقاً بالخبر، وتقديم نفس الخبر أولى من تقديم المتعلق.

فإن سألت: فتأخير اللغو إذا كان هو المستحسن فلم قدم في التنزيل: ﴿ولم يكن له كفواً أحد﴾؟

أجبت: المعنى بذلك أن في تقديم المستقر جهةَ حسنٍ ليس في تقديم اللغو، ويجوز أن يعتقد للشيء جهة حسن وتحصل له جهة حسن أخرى مثاله

= وهذه المسألة من مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين في الأنصاف: ١٦٠ - ١٦٤ مسألة رقم (١٨) والتبيين عن مذاهب النحويين للعكبري: ٣١٥ - ٣٢٤ مسألة رقم (٤٧) وينظر: الأصول لابن السراج: ١٠٢/١، والإيضاح: ١١٠، وشرح الرضي: ٢٩٧/٢، والبحر المحيط: ٢٠٦/٥.

(١) ساقط من (ب).

(٢) في (أ): «وخبرك».

(٣) الكتاب: ٢٧/١، وينظر: المقتضب: ٩٠/٤، والأصول: ٨٥/١، والبحر المحيط: ٥٢٨/١.

(٤) الأصول: ٨٥/١.

عالم وحافظ للقرآن فتأخير الحافظ هاهُنا أولى. وأما إذا كان العالم قليل الاحتياط في أفعال الوضوء والصَّلاة فتأخير العالم هاهنا أولى. والذي قدمه في القراءة المشهورة هو الاهتمام والعناية؛ لأن الاسم أن يذكر أولاً الذي تبقى عنه الكفاءة.

تخميـر: إذا كان الظرف لغواً لم يجز في الخبر إلا الرفع وذلك قولك: فيك عبد الله راغب، ومنك أخواك هاربان[1]، وإليك قومك قاصدون. قال ابن السراج: لأن «منك» و«فيك» و«إليك» في هذه المسألة لا [تكون] محالاً ولا يتم بها الكلام، وقد أجاز الكوفيون فيك راغباً[2] عبد الله شبهها القراء بالصفة التامة لتقدم «راغباً»[2] على عبد الله.

عنى بالجَفاء الغلظ وقلة اللُّطف وفي كلام الصابىء: «فعومل معاملة [١٣٦/ب] فيها جفاء / من غير مكروه في الجسم». وقال أبو زَيْدٍ البَلْخِيّ: «فإنه لا يكاد يحتمل معدة أحد من أهل النعمة والدعة خصوصاً الذي ترق طبائعهم منهم، أكلتين في اليوم والليلة يكون في كل واحدة منها لحم، وإنما يحتمل ذلك معدة الجفاة الطبائع والتركيب من الناس الذي يعتملون الأعمال الشاقة ويتحركون بالحركات القوية من الفَعَلَةِ وأَشباههم». ومما أعثرني عليه كتاب (الأغاني) ـ له اللّه من كتابٍ ـ: ما منعك من معرفته إلا غلظ الطبع وجفاء الخلق. وهذه المسألة تمد بطبيعتك في تقرير ما أسلفناه من الحال أعني قوله: وقد مَنَعُوا في مررت راكباً بزيد أن يجعل الراكب حالاً من المجرور.

---

(١) في (ب): «يضاربان».

(٢) في (ب): «راغب».

[باب أفعال المقاربة]

قالَ جارُ اللّهِ: «ومن أصناف الفعل أفعال المقاربة منها «عسى» ولها مذهبان:

أحدهما: أن تكون بمنزلة قاربَ، فيكون لها مرفوعٌ ومنصوبٌ، إلا أن منصوبها مشروطاً فيه أن يكون «أن» مع الفعل متأولاً بالمصدر، كقولك: عسى زيد أن يخرج في معنى قارب زيدٌ الخروجَ. قال الله تعالى[1]: ﴿ فَعَسَىٰ اللَّهُ أن يَأْتِيَ بالفَتْحِ ﴾.

والثاني: أن يكون بمنزلة «قرب» فلا يكون لها إلا مرفوع، إلا أن مرفوعها «أن» مع الفعل في تأويل المصدر كقولك: عسى أن يخرج زيدٌ في معنى قرب خروجُ زيدٍ[2]. قال اللّهُ تعالى[3]: ﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيرٌ لَكُمْ ﴾».

قالَ المُشَرِّحُ: «عسى» موضوعة لفعل يتوهم كونه في الاستقبال وهو على لفظ المضي ولذلك احتاج إلى ذكر «أن» بعده؛ لأنه لا مستقبل له. وهو على معنيين[4]:

---

(١) سورة المائدة: آية: ٥٢.

(٢) في (ب): «خروجه».

(٣) سورة البقرة: آية: ٢١٦.

(٤) شرح المفصل للأندلسي: ٤/١٠١.

فإذا قلتَ: عسى زيدٌ أن يخرجَ فهو هاهُنا بمعنى قارب.

وإذا قلتَ: عسى أن يَخرج زيدٌ فمعناه: قَرُبَ خروجُ زيدٍ.

فإن سألتَ فلمَ لا يجوز أن تكون «عسى» بمعنى قرب[1] في الوجهين فإذا قلت: عسى زيدٌ أن يخرج فالمعنى قرب زيد من أن يخرج، لكن حرف الجر قد حذف وحروف الجر تحذف عند «إن» و«أن» كثيراً. وأمَّا قولهم: «عسى الغُويْرُ أَبْؤُساً» فهو منصوبٌ على أنه خبر «كان»، وخبـر «عسى» محذوف، وهو يكون، وكذلك لم لا يجوز أن يكون «عسى» في الوجهين بمعنى قارب، لكن إذا قلتَ: عسى أن يخرجَ زيدٌ فمعناه: قارب [2]زيد الخروج، وإذا قلت عسى زيدٌ أن يخرج فمعناه: قارب[2] الخروج زيدٌ فهو على أحد الوجهين بتأخير المفعول، وعلى الوجه الثاني بتقديمه؟.

أجبتُ: أمَّا الأول: فلأن «عسى» لو كان بمعنى «قرب» في الوجهين لما [جاء] عَسَاكَ.

وأمَّا الثاني: فلأنَّه لو كان بمعنى «قارب» في الوجهين لخلا عن فاعله ونحوه قوله تعالى: ﴿ وَعَسَىٰ أن تَكْرَهُوا شَيْئاً ﴾.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): ومنها «كادَ» ولها اسمٌ وخبرها مشروطٌ فيه أن يكون فعلاً مضارعاً متأولاً باسم الفاعل كقولك: كاد زيدٌ يخرج، وقد جاءَ على الأصل:

* . . . . وما كِدْتُ آيِبَا *

كما جاء: «عَسَىٰ الغُوَيْرُ أبؤساً».

---

(١) كررت مرتين في (أ).

(٢ ـ ٢) ساقط من (ب).

قالَ المُشَرِّحُ: «كاد» لما كان لمقاربة الأمر على سبيل الوجود والحصول أجري مجرى «حصل»[1]، ولذلك سقط عن خبره «أن» بخلاف «عسى» فإنه لمقاربة الأمرِ على سبيل الرّجاء والطّمع، ومن ثَمَّ قالوا: إنَّ «كاد» أبلغُ في تقريب الشيءِ من الحال و«عسى» أذهب في الاستقبال. ألا تَرى أنَّك لو قلتَ: كادَ يذهبُ بعد عام لم يجز؛ لأنَّ «كاد» توجب أن تكونَ شديدةَ القربِ من الحال، ولو قلت: عسى اللّه أن يدخلني برحمته الجَنَّةَ لكان جائزاً، وإن لم تكن شديدة القرب من الحال، وكذلك قوله:

* ... وَمَا كِدْتُ آيِبَا *

بمعنى وما حَصَلْتُ آيبا، ولو كان بمعنى القُرب لما كان له هاهُنا معنى. قولهم: «عسَىٰ الغُوير أبؤُساً» معناه: قارب الغوير أَبؤساً.

قالَ جارُ اللّهِ: «(فصل): وقد شَبَّه «عسى» بـ«كاد» من قال:

عَسَى الكَرْبُ الذي أَمْسَيْتُ فيه يكونُ وراءَه فرجٌ قَرِيْبُ

و«كاد» بـ«عسى» من قال:

* قَدْ كَادَ من طُولِ البِلاَ أَنْ يَمْصَحَا *

قالَ المُشَرِّحُ: «كادَ أصله أن يكون مقروناً بـ«أن» لأنه في الأصل من أفعال المقاربة وهذه حقيقة مهجورةٌ؛ لأن «كادَ» قد خرج إلى معنى «حصل» على ما ذكرته وهو مجاز مستعمل.

قوله:

* يكون وراءَه فرجٌ قريبٌ *

---

(١) شرح المفصل للأندلسي: ١٠٢/٤ عن الخوارزمي.

خبر «عسى»، وقد شبه فيه «عسى» بـ«لعل»، كما شبه «لعل» بـ«عسى» في قوله(1):

* لَعَلَّكَ يوماً أن تلِمَّ ملمَّة *

والذي به يثلج الصدر قوله:

* عَسَاكَ تُعْذَرُ إن قَصَّرْتَ في مَدْحِي *

[137/أ] ألا تَرى أنَّه أُجري / مُجرى «لعلَّ» حذو القُذة بالقُذة.

فإن سألت: فهل يجوزُ أن يكونَ حذف «إن» عن خبر «عسى» على تشبيهه بـ«كاد»؟

أجبتُ: بأنه يجوزُ ذلك لوجهين:

أحدهما: أن الشَّبه (2بين «عسى» و«لعل» فوق الشبه2) بين «عسى» و«كاد» ومن ثم قالوا: بأن «كاد» تُستعمل في الممكن وغيره بخلاف «عسى» و«لعل».

الثاني: أنَّ «كاد» إذا طرح عن خبره «أن» فهو على معنى «حَصَلَ» فلا تَبقى للمقاربة. قوله(3):

---

(1) عجزه:

* عليك من اللائي يدعنك أجدعا *

وهو لمتمم بن نويرة اليَرْبُوعي في رثاءِ أخيه مالك ديوانه: 106، وقد تقدم في الجزء الثاني.

(2 - 2) ساقط من (ب).

(3) البيت غير منسوب.

توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: 156، والمنخل: وشرح المفصل لابن يعيش: 121/7، وشرحه للأندلسي: 4/ وهو في الكتاب: 4781، والمقتضب: 57/3، والجمل 210، والأنصاف: 566، وضرائر الشعر: 61، والخزانة: 90/4.

* قَـدْ كَـادَ مِنْ طُـوْلِ البِـلاَء أن يَمْصَحَا *

على الحقيقة المهجورة.

البيتُ لهُدْبة بن الخَشْرَم(1). «فرجٌ قريبٌ» بالجيم. وقبله:

فـأرقـنـي اكـتـئـاب أبـي نُـمَـيْـرٍ ... فَـقَـلْـبِـي مـن تَـذَكُّـرِهِ كَـئِـيْـبُ

فـقـلـتُ لـه هَـدَاكَ الـلّٰه مـهـلاً ... وخيرُ القولِ ذو العَيْجِ المُصِيْبُ

وبعـده:

فَـيَـأْمَنُ خـائـفٌ ويُـفَـكُّ عـانٍ ... ويَـأْتِي [أَهْلَهُ] الـرَّجُـلُ الغَـرِيْبُ

العيج: بفتح العين والياء يقال: ما عجت بكلامه، أي: ما انتفعت به، وتناولت دواء فما عجت به، أي: لم أنتفع به.

كان هدبة قد هرب من أرض قومه لأن السلطان طلبه من أجل قتله ابن عمه زياد بن مزيد(2).

---

(1) شعره: ٥٣، ٥٤.

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٥٦، والمنخل: ١٦٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ١١٧/٧، ١٢١، وشرحه للأندلسي: ١٠٢/٤، ١٠٣.

والبيت من شواهد الكتاب: ٤٧٨/١، والمقتضب: ٧٠/٣، والجُمل: ٢٠٩، وضرائر الشعر: ١٥٣، وشرح التصريح: ٢٠٦/١، والخزانة: ٨١/٤، ٨٢.

واختلفوا في التاء من «أمسيت» هل هي مضمومة أو مفتوحة؟.

قال أبو عبد الله محمد بن أحمد بن هشام اللخمي في كتابه الفصول والجمل... «ومن هذه الأبيات ما وقع فيه تاء المخاطب فالتبست بتاء المتكلم حتى ظنها أبو القاسم تاء المتكلم فرويت عنه مضمومة، وإنما هي تاء المخاطب، لأن ما قبل البيت يدل عليها، وإنما وهم فيه من لم يعرف ما قبله. ....: وروينا هذا البيت في كتاب «الأمالي» لأبي علي القالي بفتح التاء ومثله قال ابن المستوفي في إثبات المحصل: ١٥٦، وعبارته: «روى بفتح الفاء وضمها، والنحويون إنما يرونه بالضم والفتح عندي أولى، لأنه يخاطب ابن عمه أبا نمير وكان معه في السجن».

(2) القصة مشهورة في كتب الأدب وهي في صدر ديوانه.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): وللعربِ في «عسى» ثلاثةُ مذاهب:

أحدُها: أن يقولوا عست أن تفعلْ كذا وعسيتما إلى عسيتنَّ وعسى زيدٌ أن يفعل وعسيا إلى عسين، وعسيت وعسينا.

والثاني: أن لا يتجاوزوا عسى أن تفعل، وعسى أن يفعلا، وعسى أن يفعلوا.

والثالث: عساك أن تفعل إلى عساكن، وعساه أن يفعل إلى عساهن، وعساني أن أفعل وعسانا».

قالَ المُشَرِّحُ: «عسى» في أحدِ الوُجوه لا تتصرف، وفي الوَجهين تتصرف، ففي أحدهما: تتصرف بالضَّمير المرفوع، وفي الآخر بالضمير المنصوب.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) وتقول: كاد يفعل إلى كِدْن، وكدت أن تَفعلَ إلى كدتُنَّ وكدتُ أَفعل وكِدْنَا. وبعضُ العربِ يقول: كُدت بالضم».

قالَ المُشَرِّحُ: كذا[1] حكاه سيبويه، وزَعم الأصمعي: أنه سمع من العَرب مَنْ يقول: لأفعل ذلك ولا كوداً فجعلها من الواو قال:

* ونَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ ما كُدْتُ أَفْعَلَهْ *

وَرَواهُ الفَرَّاء بالضَمِّ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): والفصل بين معنى «عسى» و«كـاد» أن «عسى» لمُقاربة الأمرِ على سبيلِ الرَّجاء والطمع تقول: عَسى اللَّه أن يَشفي مريضك، تريد: أن قربَ شفائِهِ مرجوٌّ مطموعٌ فيه، و«كاد» لمقاربته على سبيلِ الوُجود والحُصول تقول: كادت الشَّمس تغرب، تريد: أن قربها من الغُروب قد حصل».

---

(١) ساقط من (ب).

قالَ المُشَرِّحُ: معنى هذا الفصل قد مَضَىٰ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): وقوله عزَّ وجلَّ[1]: ﴿إذا أخرج يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾[2] على نَفْيِ مُقاربة الرُّؤية وهو أبلَغُ من نفسِ الرُّؤية ونظيرُهُ قول ذي الرُّمة:

إِذَا غَيَّـرَ النَّـأيُ المُحِبِّيْنَ لَمْ يَكَـدْ رَسِيْسُ الهَوَىٰ من حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

قالَ المُشَرِّحُ: روى عن عنبسة[3] أنه قال: قدم ذو الرمة الكوفة فوقف ينشد الناس بـ(الكُناسة) قَصيدته الحائية التي منها[4]:

---

(١) في (ب): «وعلا».

(٢) سورة النور: آية: ٤٠.

(٣) القصة مشهورة من حديث عبد الصمد بن المعذل، أما عنبسة المذكور هنا وفي دلائل الإعجاز: ٢٧٤، أو أبو عنبسة على قراءة نسخة الأصل فلم أعرفه؟ إلا أن يكون هو المذكور في خبر القاضي عبد الله بن سوار بن عبد الله بـن قدامة العنبري، فقد جاء في أخبار القضاة: ١٥٦/٢ «وقال عبد الله بن محمد بن أبي عنبسة يذكر عبد الله بن سوار... وذكر أبياتاً».
وقال شيخنا الأستاذ المحقق أبو فهر محمود محمد شاكر ألبسه الله ثياب الصحة والعافية: «هكذا هنا عن عنبسة وأرجح أنه خطأ، ولذلك وضعته بين قوسين لأن راوي الخبر هو: عبد الصمد بن المعذل عن جده غيلان بـن الحكم بن البختري بن المختار...».
وسياق الخبر في الموشح هكذا: «حدثني أحمد بن محمد الجوهري، وأحمد بن إبراهيم الجمال، قالا: حدثنا الحسن بن عليل العنزي، قال: حدثنا يزيد بن محمد بن المهلب بن المغيرة بن حبيب بن أبي صفرة قال: حدثنا عبد الصمد بن المعذل عن أبيه عن جده غيلان ابن الحكم قال: قدم علينا ذو الرمة الكوفة فوقف على راحلته بالكناسة ينشدنا قصيدته الحائية...

وابن شبرمة، هو عبد الله بن شبرمة بن الطفيل بن حسان بن ضرار بن عمرو بن مالك بن زيد ابن كعب بن كلاب بـن ذهل بن مالك بن بكر بن سعد بن ضبة مولى المنذر بن حسان.
أخباره في: أخبار القضاة لوكيع: ٣٩/١ فما بعدها.
توجيه إعراب الشاهد وشرحه في إثبات المحصل: ١٥٧، والمنخل: ١٦٣ وشرح المفصل لابن يعيش: ١٢٤/٧، ١٢٥، وشرحه للأندلسي: ١٠٤/٤.
وهو من شواهد التسهيل: ٨٠، والخزانة: ٧٤/٤، والكُنَاسَةَ بالكوفة من أسواق العرب المشهورة (معجم البلدان: ٤٨١/٤).

(٤) ديوان ذي الرُّمة: ١١٩٢/٢ وهي غير متتالية.

هي البُرْؤُ والأسقامُ والهَمُّ والمُنَىٰ ومَوتُ الهَوَى في القَلْبِ منّي المُبَرِّحُ
وكانَ الهَوَى النَّائِي يُمحي فيَمَّحي وحبُّكِ عنـدي يَسْتَجِـدُّ ويَـرْبَـحُ
إذَا غيَّـر [النَّـأْيُ] المُحِبّيْـنَ... ... ... الـبـيـت

فلمَّا [انتهى] ناداهُ ابنُ شُبْرُمَةَ [قال] أَراه قد يبرح؟ فشَنَقَ ناقته وجَعَلَ يتأخر [بها و] يفكر، ثم قال:

إذا غيَّـر النـأي المُحبين لم أَجِـدْ رَسِيْسَ الهَوَى من حبِّ مية يبرحُ

قال عَنْبَسَة: فلمَّا انصرفتُ حدَّثْتُ أبي فقالَ: أخطأَ ابنُ شُبْرمةَ حين أنكر على ذي الرمة [(١]ما أنشده[١)] وأخطأ ذو الرمة حين غير شعره لقول ابن شُبرمة، إنما هذا كقوله تعالى: ﴿ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إذا أَخْرَجَ يَدَهُ لم يَكَدْ يَرَاْهَا﴾ إنما هو لم يَرَهَا ولم يَكَدْ. والإمام عبد القاهر الجُرجاني ذكر كلاماً لتقرير كلام أبي[(٢)] عَنْبَسَةَ فأنا أولاً [أنقلُ][(٣)] كلامه ثم أُورد بعد ذلك ما عليه حقيقة هذه المسألة.

قال ـ رحمه الله ـ: اِعلم[(٤)] أن سبب الشُّبهة في ذلك أنه قد جَرى في العُرف أن يُقال: ما كاد يفعلُ ولم يكد يفعلُ في فعل قد فعل على معنى أنه لم يفعل إلا بعد الجُهد وبعد أن كاد في الظَّن بعيداً أن يفعله كقوله

(١ ـ ١) ساقط من (ب).
(٢) ساقط من (ب)، ومن الدلائل.
(٣) في (أ): «أورد».
(٤) النص في دلائل الأعجاز: ٢٧٤ وهو نقل أمين جدًّا ليس فيه اختلاف عن ما ورد في كتاب الدلائل بتحقيق شيخنا الأستاذ محمود شاكر. إلا ما يكون من اختلاف النسخ للكتاب الواحد.
ونقل الأندلسي في شرحه: ١٠٦/٤ نص كلام الجرجاني هذا ناسباً النَّص إلى الخوارزمي.
وعبارته هكذا: «قال الخوارزمي: واعلم أنه قد جرت العادة أن يقال... ولكن الأندلسي ـ رحمه الله ـ لما نقل نص كلام الخوارزمي بعد أن حذف بعض عباراته أو استبدلها بعبارات أخرى نقل قول الخوارزمي في آخر النص: فهذا كلام الجرجاني وفيه نظر...».
والقارىءُ لكلام العلاّمة الأندلسي يدرك أنه لم يجر ذكر للجُرجاني أصلاً في كلامه. كما أنه يظن أن قوله: «وفيه نظر» من كلام الأندلسي، وهي من كلام الخوارزمي والله ـ تعالى ـ أعلم.

تعالى(١): ﴿ فَذَبَحُوْهَا وَمَا كَادُوْا يَفْعَلُوْنَ ﴾ فلما كان مجيءُ النَّفي في «كاد» على هذا السبيل توهَّم ابن شبرمة أنه إذا قال:

* لَمْ يَكَدْ رَسِيْسُ الهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ *

[فقد](٢) زعم أن الهوى بَرَحَ، ووقع لذي الرُّمة مثل هذا الظَّنّ وليس الأمرُ كالذي ظناه، فإن الذي تَقتضيه اللَّفظة(٣)، إذا قيل لم يكد يفعل وما / [١٣٧/ب] كاد يفعل أن يكون المراد أن الفعل لم يكن من أصله، ولا قارب أن يكون ولا ظنَّ أنه يكون وكيف بالشَّك في ذلك؟ وقد علمنا أن «كاد» موضوع يدل على شدَّة قُربِ الفعلِ من الوُقوع، وعلى أنه قد شارفَ الوجود، وإذا كان كذلك كان محالاً أن يوجب نفيه وجود الفعل، لأنه يؤدي إلى أن يوجب نفي مقاربة الفعل [الوجود](٤) وجوده، وأن يكون قولك(٥): ما قارب أن يفعل مقتَضِياً على البيت أنه قد فعل وإذ [قد](٦) ثبت ذلك فمن سبيلك أن تنظر فمتى لم يكن المعنى على أنه قد [كانت](٦) هناك صورة تقتضي أن لا يكون الفعل وحال يبعد معها أن يكون، ثم تغير الأمر كالذي تَرَاهُ في قوله تعالى: ﴿ فَذَبَحُوْهَا وَمَا كَادُوْا يَفْعَلُونَ ﴾ فليس إلا أن تلزم الظاهر وتَجعل المعنى على أنَّك تَزْعُم(٧) أن الفِعل لم يُقارب أن يكونَ فضلاً عن أن يكون. فهذا كلامُ الإمام عبد القاهر الجُرجاني. وفيه نظر.

والكلام فيه مبنيٌّ على أَصلين:

---

(١) سورة البقرة: آية: ٧١.

(٢) في (أ): «وزعم...» والمثبت عن الدلائل.

(٣) في الدلائل: «اللفظ».

(٤) عن الدلائل.

(٥) في (أ) و(ب): «قوله» والتصحيح من الدلائل.

(٦) في (ب) والدلائل.

(٧) في (أ): «تزعم على أن الفعل...»، والمثبت من الدلائل.

أحدهما: ما ذكرنا من أن «كاد» إذا استعمل بغير «ان» فهو بمعنى حصل.

وثانيهما: أن الكلامَ متى اشتمل على قيدٍ زائدٍ على أصل المعنى ثم دخل على ذلك الكلام النفي فإنه يتوجه إلى ذلك القيد لا إلى أصل الكلام.

بيانه أنك تقول: جاء زيدٌ راكباً فيكون كلاماً مشتملاً على ما وراء المعنى على قيد، وأما أصل المعنى فجاء زيد، وأما القيد فكونه راكباً حالة المجيء، فإذا قلت: ما جاء زيد راكباً فالنفي هاهنا يتوجه إلى ركوب زيد لا إلى أصل مجيئه، حتى إن قولك: ما جاء زيد راكباً إثبات لمجيئه، إذا ثبت هذا فوجه المسألة أن قوله:

... ... لَـمْ يَـكَـدْ رَسِيْسُ الهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

معناه: أنه لم يَحصل رسيسُ الهَوَى بارحاً، ومحصوله حصل غير بارحٍ، كما أن قولَكَ لم يَجِيء[١] زيدٌ راكباً معناه جاءَ غيرُ راكبٍ وقولنا: حصل غير بارحٍ يقتضي أن لا يكون لذلك حاصلاً، ثم يحصل، فهذا معنى قول ابن شبرمةأراه قد بَرِحَ، وعلى ذلك قولهم: فَعَلَهُ وما كاد يفعل، معناه: فعله بعدَ أن حصل غير فاعلٍ له، وعليه قوله تَعالى: ﴿ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا ﴾ معناه: حَصَلَ غير راءٍ لها بعد أن [كان][٢] رائياً لها وقوله: ﴿ فَذَبَحُوْهَا وَمَا كَادُوْا يَفْعَلُونَ ﴾ المعنى: ذَبَحُوْهَا بعد أن حَصَلُوا غيرَ فاعلين للذَّبح. فهذا تَحقيق الكَلامِ في هذا الفصل فليَكُنْ تَعْرِيْجُكَ عَلَيْهِ.

وأمّا قولهم: أصابت بديهيته وأخطأت رؤيته، فلا يُلتفت إليه فإن ذا الرُّمة

---

(١) في (ب): «لم يك».
(٢) في الأصل: «كاد».

أجل من أن يُنبه لخطأ فتنبه له[1].

قالَ جارُ اللَّهِ: «ومنها» «أوشك»[2]: تستعمل استعمال «عسى» في مذهبها واستعمال كاد تقول: يوشك زيد أن يجيء، ويوشك أن يجيء زيد، ويوشك زيد يجيء قال[3]:

يُـوشـك مـن فـرَّ من مَنِـيَّـتِـهِ   في بعضِ غـرَّاتِـهِ يُـوافـقـهـا

قالَ المُشَرِّحُ: ما بعد البيت:

مَنْ لَم يَمُتْ غِبْـطَةً يمُت هَـرَمـاً   للمـوتِ كـأسٌ فـالمـرءُ ذائِقهُـا

غَبَطَ البعير واغتَبَطَهُ: إذا نحره من غير علة، وهو بالعين المهملة، واعتبط فلان ـ على البناء للمفعول ـ إذا مات شاباً.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): ومنها «كَرَبَ» و«أَخذَ» و«جَعَلَ» و«طَفِقَ» تستعمل استعمال «كاد»، وتقول كرب يفعل وجعل يقول ذاك، وأخذ يقول، قال اللَّه عزَّ وجلَّ[4]: ﴿ وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا [5]مِنْ وَرَقِ الجَنَّةِ[5] ﴾».

قالَ المُشَرِّحُ: أصل كرب هو الدُّنو يقال: كربتُ الأرضَ قلبتها[6] للحرث؛ لأنَّ ذلك أَدنى لها منه، وكربت حياة النار إذا دنا انطفاؤها[6]، قال[7]:

---

(١) نقل الأندلسي النص من كتاب الخوارزمي من بداية كلام عبد القاهر الجرجاني كما أسلفت حتى وصل إلى هذه العبارة ثم عقب عليها بقوله: «وكان شيخنا تاج الدين الكندي يقول في الآية قولاً آخر وهو: أن انتقاء الرؤية إنما فهم من الشرط، وذلك أن «إذا للشرط والمعلق على شرط لا يقع بدون وقوع الشرط».

(٢) في (ب): «يوشك».

(٣) البيت لأمية بن أبي الصلت، ديوانه: ٤٢١.

(٤) الأعراف: آية: ٢٢.

(٥ ـ ٥) ساقط من (ب).

(٦) الصحاح: ١/٢١١ (كرب) وأنشد البيت.

(٧) البيت من قصيدة جيدة لعبد قيس بن خفاف، من بني عمرو بن حنظلة بن تميم، من البراجم =

أُبُـنَـيَّ إنَّ أبـاك كـاربُ يَـوْمِـهِ (١فإذَا دُعِيْتَ إلى المَكَارِمِ فاعدِلِ ١)

وإناء كربان، أي: دانٍ من الامتلاء.

= انتخبها المفضل في المفضليات: ٣٨٤، والأصمعي في الأصمعيات: ٢٢٩ قالها يوصي بها ابنه ويحثه فيها على الأخلاق والآداب، ورواية الأصمعي والمفضل:

أُجُـبَـيْـلُ أنَّ أبـاكَ كـارِبُ يَـوْمِـهِ ... ...

وبعده:

أوصيكَ إيصاءَ امرِئٍ لك ناصحُ طَبن بِرَيْبِ الدَّهْرِ غيرُ مُغَفَّلِ
اللَّهُ فاتَّقه وأوفِ بنَذْرِهِ وإذَا حَلَفْتَ مُمارِياً فتَحَلَّلِ
والضَّيفَ أكرِمه فإن مبيتَه حقٌّ ولا تَكُ لُعنةً للنُّزَّلِ
واعلَمْ بأنَّ الضَّيفَ يخبر أهله بِمَبِيْتِ لَيْلَتِهِ وإنْ لَمْ يُسْأَلِ

(١ ـ ١) كتب الشطر الثاني على هامش الصفحة في نسخة (ب).

[باب نعم وبئس]

قالَ جارُ اللَّهِ: «ومن أصناف الفعل فعلا المدح والذم هما «نعم» و«بئس» وضعا للمدح العام والذم العام».

قالَ المُشَرِّحُ: مذهب سيبويه والبصريين أن «بئس» و«نعم» فعلان ماضيان، أمَّا الكُوفيُّون: فعلى أنهما اسمان(1).

احتج الكوفيون في هذه المسألة بقول العرب: «يا نعم المولى ويا نعم النصير»، والأصل في حرف النداء أن يكون دخوله على الاسم، وبأنه لا يحسن اقتران الزمان بهما فلا يحسن أن تقول: نعم الرجل / أمس، ولا نعم [١٣٨/أ] الرجل غداً، وبأنه(2) قد جاء عن العرب ما نقله قُطرب: «نَعِيْمُ الرَّجُلُ أنتَ» بفتح النُّون وباليَاءِ بعد العَيْنِ، وفَعِيْل ليس من أبنية الأفعال فَتَعَيَّن أن يكونَ اسماً.

حجة البصريين: قولهم: نعمت المرأةُ هندٌ، وبئستِ المرأةُ سُعاد فلحوق

---

(1) هذه المسألة في الأنصاف: ٩٧ ـ ١٢٦ مسألة (١٤)، والتبيين للعكبري: ٢٧٤ مسألة: (٤٠) وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة مسألة رقم (٤) في فصل الفعل ورأي البصريين في المقتضب: ١٤١/٢، والأصول: ١١٣/١ ورأي الكوفيين في معاني القرآن للفراء: ١٤١/٢ وشرح ديوان المتنبي المنسوب إلى العكبري: ٢٩٩/٢ ـ ٣٠١ وينظر: اشتقاق أسماء الله للزجاجي: ٢٢٤، ومجالس العلماء له: ٩٥، والمرتجل: ١٣٦، وشرح الكافية: ٣٠٧/٢، والتعليقة على المقرب لابن النحاس: ١٥.

(2) في (أ): «أو بأنه».

التاء بهما دليل على أن الكلمةَ فعلٌ وهذا قطعي. قوله: «وضعا للمدح العام والذم العام» أصل «نعم» و«بئس» أن يكون فاعلهما جنساً تمدحه بـ«نعم» أو تذمه بـ«بئس»، ثم تندرج منه إلى الفرد، ولذلك[١] لم يجيزوا نعم الذي قام أنت، ولا نعم الذي ضرب أنت، من أجل أن «الذي» بصلته مقصود إليه بعينه، فإن جاء لمعنى الجنس كقوله تعالى[٢]: ﴿ والَّذي جَاءَ بالصِّدْقِ وصَدَّق به ﴾ فـ«نعم» و«بئس» يدخلان على «الذي» في هذا [المعنى][٣] عند أبي العباس[٤]، قال ابن السراج[٥]: والذي قال قياسٌ إلا أني وجدتُ جميع ما يدخل عليه «نعم» و«بئس» وترفعه وفيه الألف واللام فله نكرة تنصبه «نعم» إذا فقد المرفوع و«الذي» ليست له نكرة البَتَّة.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وفيها أربع لغات (فَعِلَ) بوزن حَمِدَ وهو أصلها قال:

* نَعِمَ السَّاعُوْن في الأَمْرِ المُبَرّ *

(وفَعِل) و(فِعِل) بفتح الفاء وكسر العين و(فعل) بكسرهما، وكذلك كل فعل واسم على فَعِل ثانيهما حرف حلق كفخذ وشهد»[٦].

قالَ المُشَرِّحُ: أبو سَعِيْدٍ السِّيْرَافِيُّ في (شرح الكتاب)[٧] في كلِّ واحدة منها أربعُ لغات في «نعم» و«شهد» كسر الفاء لكسرة العين، ثم حذفت

---

(١) في (ب): «فلذلك».
(٢) سورة الزمر: آية: ٣٣.
(٣) في (أ): «المذهب».
(٤) المقتضب: ١٤٣/٢.
(٥) الأصول: ١١٣/١.
(٦) في الأصلين: «كشهد وفخذ».
(٧) شرح الكتاب للسيرافي: ٢٩/٣ قال: «في كلِّ واحدٍ منهما أربعُ لغاتٍ: (فعل) نعم وبئس و(فعل) كنعم وبئس وكذلك كل ما كان من الأسماء والأفعال على (فعل) وثانيه حرف من حروف الحلق ففيه أربع لغات، فالاسم نحو فخذ وفخذ وفخذ وفخذ، والفعل نحو شهد وشهد وشهد وشهد، وإنما ألزموها الإسكان لكثرة استعمالها تخفيفاً».

الكسرة التي على العين، ونظيره قولهم: ضعفي بل هذا أشدُّ من الأول من حيثُ أنه أقرا الكسرة في الفاء مع العين وفي الأول كانت الكسرة المحذوفة منه[1] في تقدير الإثبات. ما قبل البيت[2]:

فـفـداء لِـبَـنِـي قَـيْسٍ عـلـى ... مـا أَصَابَ النَّـاسَ من شرٍّ وضُـرّْ

مـا أَقَـلَّتْ قَـدَمَـايَ إنـهـم ... نَـعِـمَ الـسَّـاعُـون... الـبـيـت

ما أَقَلَّتْ قَدَمَاي: أي ما حَيِيْتُ، عنى بالأمر المُبر: الأمرُ الغالب العظيم، من أبرَّ فلانٌ على أصحابه إذا غَلَبَهُم وعلا فيهم.

قالَ جارُ اللَّهِ: «ويُستعمل «ساءَ» استعمال «بِئْسَ» قال الله تعالى[3]: ﴿ سَاءَ مَثَلاً القَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا ﴾».

قالَ المُشَرِّحُ: [4]لهذه المسألة[4] كلامٌ يجيءُ عمَّا قليلٍ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصل): وفاعِلُها إمَّا مظهرٌ معرَّفٌ باللَّامِ أو مضافٌ إلى المُعرف به، وإمَّا مُضمرٌ مميَّزٌ بنكرةٍ منصوبةٍ، وبعد ذلك اسمٌ مرفوعٌ هو المخصوص بالمدح والذم، وذلك قولك: نعم الصَّاحبُ أو نعم صاحبُ القومِ زيدٌ، وبئس الغلامُ أو بئس غُلامُ الرجلِ بشرٌ، ونعم صاحباً زيدٌ وبئس غلاماً بشرٌ».

---

(١) ساقط من (ب).

(٢) ديوان طرفة: ٧٢، وفي الديوان: «في القوم الشطر».

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: والمنخل: وشرح المفصل للأندلسي: ٤/ وشرحه لابن يعيش: ١٢٧/٧.

والشاهد في المقتضب: ١٤٠/٢، وشرح الكتاب: ٣٠/٣، والأنصاف: ١٢٢، والخزانة: ١٠١/٤.

(٣) سورة الأعراف: آية: ١٧٧.

(٤ ـ ٤) في (ب): «هذه المسألة فيها كلام...».

قالَ المُشَرِّحُ: قالوا معناه: نعمَ الصَّاحِبُ صاحباً زيدٌ، وبئس الغُلامِ غلاماً بشر.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) وقد تجمع بين الفاعل الظاهر وبين المميز تأكيداً فيقال نعم الرَّجلُ رجلاً زيدٌ قال جرير[١]:

تَـزَوَّدْ مـثـلَ زادِ أَبِـيْـكَ فِـيْـنَـا ... فـنِـعْـمَ الـزَّادُ زَادُ أَبِـيْـكَ زَادَا»

قالَ المُشَرِّحُ: إذا قلت: نعمَ الرَّجُلُ رجلاً زيدٌ فقولك، رجلاً توكيدٌ لأنَّه مستغنى عنه بذكر الرجل أولاً، وهو بمنزلة [قولك]: عندي من الدَّراهم عشرون درهماً. وهذه ألفاظ ابنُ السَّراج[٢].

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): قوله تعالى[٣]: ﴿نِعِمَّا هِيَ﴾ «نعم» فيه مسند إلى الفاعل المُضمر، ومميزه «ما» و«هي» نكـرة لا موصـولة ولا موصوفة، والتقدير: نعم شيئاً هي».

قالَ المُشَرِّحُ: هذا[٤] الذي حكـاهُ الشَّيخُ [ـ رحمـه الله ـ] مذهبُ سِيبويه[٥]. وفيه كلامٌ.

اِعلم أنَّهم قالوا: حكم [نعم] إذا وصلت بـ «ما» أن يبطل عملها تقول:

---

(١) البيتُ لجرير في ديوانه: ١٣٥ من قصيدة أولها:

أبـت عـيـنـاك بـالـحـسـن الـرقـادا ... وأنـكـرت الأصـادق والـبـلادا

يمدح بها الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه والحسن هنا نَقاً في بلادِ بني ضَبَّة، سُمي الحَسَن لحُسن شجره ويعرف بالإضافة (نقا الحسن).

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٥٩، والمُنخل: ١٦٥، وشرح المفصل للأندلسي: ٤/ وشرحه لابن يعيش: ١٣٢/٧، وهو في المقتضب: ١٥٠/٢، والخصائص: ٨٣/١، والخزانة: ١٠٨/٤.

(٢) الأصول لابن السراج: ١١٧/١.

(٣) ساقط من (ب)، والآية في سورة البقرة: آية: ٢٧١.

(٤) شرح المفصل للأندلسي: ١١٢/٤.

(٥) الكتاب: ٤٧٦/١.

نعما أنت، ونعما زيدٌ ونعما صَنَعْتَ؛ لأنَّها[1] بنيت مع «ما» لتدخل على ما لم يكن يَصِحُّ دخولها عليه كما ذلك في «رب» و«إنَّ» ونحوهما. أمَّا قوله[2]: ﴿ بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوْا ﴾ فـ «أَنْ يَكْفُرُوا» رفعٌ على ظاهر كلام سيبويه؛ لأن موضعه كموضع زيد في قولك: بئس رجلاً زيدٌ و«ما» في معنى شيءٍ «واشتروا به» نعتٌ «ما»، وإليه ذهب في هذه الآية الزجاج[3]. وقال الفراء[4] «أَنْ يَكْفُرُوْا» يجوز أن تَكون في موضع خفضٍ برده على الهاء في «به» ويذهب إلى أن «ما» بمعنى «الذي» وهي موصولة بقوله و: ﴿ اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ ﴾ و: ﴿ أَنْ / يَكْفُرُوْا ﴾ بَدَلٌ من الهاءِ فيصير أيضاً في صلة «ما» [١٣٨/ب] وبئسما في هذا الوجه تسمى مُنْكَفِئَة، لأنّ تقديرها بئس الذي اشتروا به أنفسهم، فالكلام تام وليس بمنزلة بئس الرجل، لأن الكلام لا يتم ثَمَّ حتى تقول: زيدٌ، ويتم بقولك: بئسما صنعت وبئسما اشتريت به نفسك، وقالَ أيضاً: وتقديره عند الكسائي بئس شيئاً شيءٌ صنعت، على أنه أضمر «ما» أخرى، لأن بعدها فعل فإن كان بعدها اسمٌ فهو بمنزلة زيدٌ نعم الرَّجُلُ، وذلك قولك: نعما صَنِيْعُكَ، ومثله من كلامِ العرب: «بئسما تزويج بغيرِ مهرٍ»[5].

قال جار اللَّه: «(فصلٌ) وفي ارتفاع المخصوص بالمدح مذهبان:

أحدهما: أن يكون مبتدأ خبرُهُ ما تقدم من الجملة كأن الأصل: زيدٌ نعم الرجل.

---

(١) في (ب): «كأنها».

(٢) سورة البقرة: آية: ٩٠.

(٣) معاني القرآن وإعرابه: ١/١٤٦، ١٤٧.

(٤) معاني القرآن: ١/٥٦ ـ ٥٨ في معانيه دون ألفاظه فلعل ذلك راجع إلى اختلاف الروايات في كتاب المعاني للفراء. والله أعلم.

(٥) يراجع معاني القرآن للفراء: ١/٥٨، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١/١٤٧.

والثاني: أن يكون خبر مبتدأ محذوف تقديره: نعم الرجل هو زيد، فالأول على كلام والثاني كلامين».

قالَ المُشَرِّحُ: «زيد» مبتدأ، و «نعم الرجل» جملة فعلية مقدمة على المبتدأ وهي خبر له، ونحوه مررت به المسكينُ فـ «المسكين» مبتدأ، و «مررت به» خبره[1].

فإنْ سَأَلْتَ: فأَين العائِدُ من الخبرِ إلى المُبتدأ؟

أجبتُ: الرجل لما كان شائعاً في جنسه[2] كأَنَّه بأسره كان مُنسحباً على زيدٍ فُنِّزل ذلك منزلة العائد إليه، ونحو:

* [فـ]ـأَمَّا القتالُ لا قتالَ لَدَيْكُمُ[3] *

وقوله[4]:

---

(١) في (ب): «خبر له».
(٢) في (أ): «في الجنس».
(٣) البيت لخالد بن الحارث المخزومي في ديوانه: ٤٥، وعجزه:
* ولكنَّ سيراً في عراض المواكب *
وهو من شواهد المقتضب: ٧١/٢، والإيضاح: ٨٦، والمنصف: ١١٨/٣، وأمالي ابن الشجري: ٢٨٥/١، ٢٩٠، ٣٤٨/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٣٤/٧، ١٢/٩، والخزانة: ١/
(٤) البيت لتوبة بن الحُمَيِّر في شرح شواهد الإيضاح للقيسي: ١٩، قال: وقيل: لرجل من الضباب يهجو جعفر بن كلاب.
ولم أجده في ديوان شعر توبة الذي جمعه الدكتور خليل إبراهيم العطية وطبعه في بغداد سنة ١٣٨٧ هـ.
وعجزه:
* ولكنَّ أعجازاً شديداً ضَريرُها *
وهو في الإيضاح: ٨٦، وشرح شواهده لابن بري: ١٠٢، قال: وقبله:
تُزاحمنا عند المكارم جعفر بأعجازها إذ سلحتها صدورها
والشاهد في سرّ صناعة الإعراب: ٢٦٧/١، والمقتصد: ٣٠٩/١ وشرح المفصل لابن يعيش: ١٣٤/٧، ١٢/٩.

ولأن المعنى زيدٌ موصوفٌ بهذه الصفة وهي: نعم الرَّجُلُ فتكون الجُملة متضمِّنَةً للعائد، ونظيرُ هذه المسألة ضميرُ الشأن والقصة إذا وَقَع مبتدأ.

فإن سألتَ: فهل يجوزُ على القِيَاس: زيدٌ نعمَ الرّجل؟

أجبتُ: بين هذه الصُّورة وتلك فرقٌ، وذلك أن نعم فعل غير متصرف لا بدَّ له من مضمرٍ مفسر أو مظهرٌ، ومن ثَمَّ لم يكن له مستقبل ولذلك قالوا: نعم المرأة أحسن من قام المرأة، وكذلك تقول: أخواك نعم رجلين وإخوتك نعم رجالاً فلا يثنى ولا يجمع، ولا تقول: أخواك قام، ولا إخوتك قام.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): وقد يحذف المخصوص إذا كان معلوماً كقوله عز وجل[1]: ﴿ نِعْمَ العَبْدُ إنَّه أَوَّابٌ ﴾ أي: نعم العبدُ أيُّوب، وقوله[2]: ﴿ فَنِعْمَ المَاهِدُوْن ﴾ أي: فنعم الماهدون نحن».

قالَ المُشَرِّحُ: مهدت[3] الفراشَ مهداً أي: إذا بسطته ووطأته.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): ويؤنث الفعل ويثنى الاسمان ويُجمعان نحو قولك: نعمت المرأةُ هندٌ، وإن شئت قلتَ: نعمَ المرأة [هندٌ]، وقالُوا: هذه الدَّار نعمت البَلَدُ لما كان البلدُ الدار كقولهم: من كانت أُمك، وقال ذو الرمة:

أو حـرَّةٌ عيـطَلٌ ثَـبْجـاءُ مُجْفِـرَةٌ   دَعَـائمَ الـزَّوْرِ نِعْمَتْ زَوْرَقُ البَلَدِ

وتقول: نعم الرَّجلان أَخَوَاك، ونعمَ الرِّجالُ إخوتك ونعمت المرأتان هندٌ ودعدٌ، ونعمت النِّساء بناتُ عَمِّكَ».

---

(١) سورة ص: آية: ١٧.

(٢) سورة الذاريات: آية: ٣٨.

(٣) شرح المفصل للأندلسي: ٤/١١٤.

قالَ المُشَرِّحُ: عنى بالاسمين الرجل والمرأة في قولك[١]: نعم الرجل زيد ونعمت المرأة هند. هذا الفصل يشتمل على معان.

أحدها: أن الفعل غير متصرف فجاز أن تلحق به تاء التأنيث.

وثانيها: أن فاعل نعم وبئس مما تلحقه التثنية والجمع.

وثالثها: أن الفعل ربما يؤنث لتأنيث الخبر وربما يؤنث لتأنيث المبتدأ.

ناقةٌ حرَّةٌ: كريمة[٢]. العَيْطَلُ: [بالعين المهملة][٣] من النِّساء الطويلة العُنق[٤] وكذلك من النُّوق. ثَبْجَاءُ: عظيمة الثَّبَجِ وهو: ما بين الكاهل إلى الظَّهر. مجفرة: عظيمةُ الجَفْرِ وهي الوسط. دعائم الزُّور: عظامه، وانتصابها على التَّمييز. البلدة: الأرض يقال: هذه بلدتنا كما يقال بحرتنا أي: أَرضنا.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): ومن حقِّ المخصوص أن يجانس الفاعل وقوله عز وجل[٥]: ﴿ساءَ مثلاً القومُ الذين كذَّبوا بآياتنا﴾ على حذفِ المُضاف أي: ساءَ مثلاً مثلُ القومِ [٦]الذين كذَّبوا[٦]، ونحوه قوله تعالى[٧]: ﴿بِئْسَ مَثَلُ القَوْمِ الَّذِيْنَ كَذَّبُوْا﴾ أي: مثل الّذين كَذَّبوا يجوز أن يكون محل «الذين» مجروراً صفةً للقوم ويكون المخصوص بالذَّم محذوفاً أي: بئس مثل القَوْمِ المكذبين مثلهم».

---

(١) في (ب): «قوله».

(٢) البيت لذي الرمة في ديوانه: ١/١٧٤، من قصيدة أولها:

توجيه إعراب البَيْتِ وشرحه في إثبات المحصل: ١٦٠، والمُنخل: ١٦٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧/١٣٦، وشرحه للأندلسي: ٤/١١٤.

وينظر: المُقرب: ٧٢، والخزانة: ٤/١١٩.

(٣) في (ب).

(٤) تأخرت هذه اللَّفظة في الأصل إلى من ما بعد من النوق...

(٥) سورة الأعراف: آية: ١٧٧.

(٦ - ٦) ساقط من (ب).

(٧) سورة الجمعة: آية: ٥.

قالَ المُشَرِّحُ: ﴿ سَاءَ مَثَلاً القَوْمُ الَّذِيْنَ كَذَّبُوْا بِآيَاتِنَا ﴾ منصوبٌ على التَّمييز والقَوْمُ / هو الفاعِلُ، و﴿ الّذِيْنَ كَذَّبُواْ ﴾ هو المَخصوص بالذَمِّ. فبعد [١٣٩/أ] ذلك لا يخلو من أن يجوز ذلك التَّمييز في «بئس» أو لا يَجوز، فإن جازَ فذاك، ولئن لم يجز فالفرقُ بين بئس وساءَ ظاهرٌ، وذلك أن «ساءَ» متصرفٌ بخلاف بئس، ويشهد له قولهم: [نِعْمَ] زيدٌ رجلاً ويحتجوا بقوله[١]: ﴿ حَسُنَ أُولئك رَفِيْقاً ﴾ قالَ ابنُ السَرَّاجِ[٢]: و«حسن» ليس كـ «نعم».

قالَ جارُ اللَّهِ: «و(حبَّذا) مما يُناسب هذا الباب، ومعنى حبَّ: صارَ محبوباً جدّاً، وفيها لُغتان فَتح الحاءِ وضَمُّها، وعليها رُوي قولُهُ:

* وَحُبَّ بها مَقْتُولَةً حينَ تُقْتَلُ *

وأصله: حَبَبَ، وهو مسندٌ إلى اسمِ الإشارةِ إلا أنّهما جريا بعد التَّركيب مُجرى الأمثال التي لا تُغير، فلم يضم أول الفعل ولا وضع موضع «ذَا» غيره من أسماء الإشارة بل أُلزمت فيه طريقة واحدة».

قالَ المُشَرِّحُ: «حَبَّ» هاهنا من باب (فَعُلَ) بضم العين.

فإن سألتَ: لم لا يَجوزُ أن يكون فَعَلَ أو فَعِلَ بفتح العين وكسرها.

أجبتُ: لوجهين[٣]:

أحدهما: أن الصفة منه حَبِيْبٌ.

والثاني: أنه قد وَرَدَ فيه ـ كما علمت ـ نقل الضَّمة من العين إلى الفاء.

---

(١) سورة النساء: آية: ٦٩.

(٢) الأصول: ١/١١٧ قال ابن السراج: «وللمتأول أن يتأول غير ما قالوا، لأنه فعل يتصرف. تقول: نعم القوم الزيدون، ونعم رجالاً الزيدون، والزيدون نعم القوم والزيدون نعم قوماً...».

(٣) شرح المفصل للأندلسي: ٤/١١٧.

وأول البيت[1]:

فَقُلْتُ اقتُلُوهَا عَنْكُمْ بِمِزَاجِهَا وحُبَّ بها... ... البيت

قَتْلُ الخَمْرَةِ: مزاجها بالماء، وكسر قوّتها [به] فكأنه قَتلَها، قالَ حَسَّانُ[2]:

إن الذي نَاوَلْتني فَرددتُها قُتِلَتْ قُتِلْتَ فَلَيْتَها لَمْ تُقْتَلِ

الباء في «بها» هاهُنا للتَّعجب، ونظيره قولهم: كفاك بزيدٍ رجلاً. ابنُ السَّراج[3]: وإن دخل دليل التَّعجب كما قالوا إذا قلت: إنك من رجل لعالم لم يسقط «من» لأنها دليل[4] التعجب.

قالَ جارُ اللَّهِ: «[(فصلٌ)]: وهذا الاسم في الإبهام مثل الضَّمير في «نعم» ومن ثَمَّ فُسر به فقيلَ حبَّذا رجلاً زيدٌ كما يقالُ نعم رجلاً زيدٌ [غير أن الظاهر فضِّل على المضمر بأن استغنوا معه عن المفسر فقيل حبَّذا زيدٌ، ولم يقولُوا نِعْمَ زيد][5]».

قالَ المُشَرِّحُ: اختلفوا في «حبَّذا» أن المغلب عليها الإسمية أم الفعلية[6] فقال قومٌ: هذا التركيب وهو «حبذا» بمنزلة اسم يرفع ما بعده وهما

---

(1) البيت للأخطل في شعره: ١٩، وفيه: «وأطيب...».
توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٦٠، والمنخل: ١٦٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٢٩/٧، وشرحه للأندلسي: ١١٧/٤.
والشاهد في الأصول: ١١٦/١، وشروح سقط الزند: ١٣٩٥/٣، وشرح الشواهد للعَيني: ٢٦/٤، والخزانة: ١٢٢/٤.
(2) البيت لحسَّان بن ثابت في ديوانه: ٧٥/١.
والبيت في الكتاب: ١٥٩/٢، والخزانة: ٢٤٠/٢. ويروى: (فهاتها).
(3) الأصول: ١٢١/١.
(4) في (ب): «من دليل».
(5) ساقط من (أ).
(6) شرح المفصل للأندلسي: ١١٨/٤.

من حيث المعنى مبتدأ وخبره والشيخ [ـ رحمه الله ـ] هاهُنا قد مال إلى المغلب عليها الفعلية بدليل أنه جعل اسم الإشارة هاهنا بمنزلة الضَّمير في نعم رجلاً زيدٌ عنى بالظاهر: اسم الإشارة وهو «ذا»، ويحتمل أن يكون «ذا» للإشارة إلى جنس المحاضرة قال الإمام عبد القاهر الجرجاني[1]: وأنه خلع منه معنى الإشارة وجعل بمنزلة قولك: الشَّيء.

ويحتمل أن يكون «ذا» مزيدة فيرتفعُ زيدٌ بـ «حبَّ» لأنَّه فاعلٌ، ونحو «ذا» هاهنا، ماذا صنعت؟ في أحدِ الوجهين ومن ثم أُجيب بمنصوب فقيل[2]: حبيباً.

تخمير: ولا بدَّ لـ «حبَّذا» من معرفة أو جارٍ مجرى المعرفة فلوقلتَ: حبَّذا رجلٌ وسكتَّ لم يكن شيئاً. قاله الإمام عبد القاهر الجرجاني.

قالَ جارُ اللّهِ: «ولأنه لا ينفصل المخصوص عن الفاعل في نعم وينفصل في حبذا».

قالَ المُشَرِّحُ: هذا عذرٌ آخر[3] يقدم في لزوم المفسر في قولهم: حبذا زيد. يقولُ: إن الإشارة هاهُنا نُزل منزلة الجزءِ من الفعل حتى خرجا عما عليه الفعل والفاعل، ولذلك أجرى على الواحد والاثنين والجماعة والمذكر والمؤنث مُجرى واحداً في قولك: حبذا زيدٌ وحبَّذا هندٌ وحبذا الزَّيدان [وحبذا الهندان وحبذا الزيدون وحبذا الهندات لولا ذلك لقالوا حبذه وحبذان الزيدان] وهذا الموضع من حيَّات هذا الكتاب وَعَقَارِبهْ.

(١) المقتصد: ١/٣٩٥.

(٢) في (ب): «فعيل».

(٣) شرح المفصل للأندلسي: ٤/١١٩.

[باب التَّعَجُّب]

قالَ جارُ اللَّهِ: «ومن أصناف الفعل فعلا التَّعَجَّبُ نحو قولك: ما أكرم زيداً وأكرِم بزيد، ولا يُبنيان إلا مما بني منه أفعل التَّفضيل».

قالَ المُشَرِّحُ: التعجب له صيغتان: إحداهما: ما أفعله والثانية: أفعل به، والصّيغتان عند البصريين فعلٌ، ويشهد لكونه فعلاً شيئان:

أحدهما: اتصال نونُ العمادِ بالضمير في قولك متعجباً: ما أكرمني وما أكرمنا.

والثاني: أنَّك تقولُ: ما أحسنَ وما أجملَ زيداً إن نصبت زيداً بـ«أجمل» وإن نصبته بـ«أحسن» قلت: ما أحسن وأجمله زيداً تريد: ما أحسنَ زيداً أن «أحسن» و«أجمل» وما أشبه ذلك أفعال.

وعندي أن «ما أَفعله» جملةٌ اسميَّةٌ لا فعلية، أصلُها: زيدٌ أَفعل فقدم على المبتدأ الخبرُ، و«ما» هي الإبهامية، و«أفعل» ـ في الأصل ـ أفعل تفضيل، بدليل أنَّ كلَّ ما يبنى منه أفعل التفضيل يبنى منه التَّعجب. ألا تَرى إلى ما ذكره ابن الأنباري أن العرب تقول: هو خيرٌ من ذلك وشرٌّ منه. فلا يُبنى منه أفعل التَّعجب / كما لا يُبنى أفعل التَّفضيل، ومن قالَ: هو أخيَرُ منه [١٣٩/ب]
وأشرُّ [بني] وكذلك[١] ورد على خلافِ القِيَاسِ، هو أَعطاهم للدِّرهم[٢]

(١) في (ب): «ولذلك».
(٢) في (أ): «للدينار والدرهم».

والدِّينار وأولاهم للمعروف فقيل ـ أيضاً ـ: ما أعطاه للدِّينار وأولاه للمعروف فكما أن أفعل التفضيل لا يُبنى من الألوان والعُيُوب فكذلك التَّعجب ويَشهد لكونه اسماً ورددُ التَّصغير عليه في[1]: «ما أحيسنها مقلة» وقال[2]:

* يامَا أُمَيْلِحَ غِزْلَاناً شَدَنَّ لَنَا *

ولو كانَ فعلاً لما صُغِّر؛ لأن تَصغير الفعل غيرُ متصوَّرٍ، ومن ثَمّ لم يَجُز هو ضُويرب زيدٍ، لأن فيه رائحةً من الفعلِ، بدليل أنه أُعمل عمل الفعل، فإذَا لم يَجز تصغير الاسم لأنَّ فيه رائحة [من] الفِعل فلأن لا يجوز تصغير نَفْس الفِعْلِ أَولى، والذي يقتلع الشغب من أصله أنَّك تقول: ما أَقْدَرَ اللَّه وما أَعْلَمَهُ، ولو قلت في تفسيره شيءٌ جَعَلَ اللَّه قادِراً وشيءٌ جعله عالماً خرجت إلى أَشنَعِ ما يكون من الكُفر.

فإن سألتَ: فلمَ انتصب الاسم بعد هذه الصيغة؟

أجبتُ: نظراً إلى نون العمادِ في الحِكَاية، وبهذه العلة انتصب اسم «إن».

وأمَّا الصيغةُ الثانيةُ فهي (فعلٌ) وأصله من قولهم: كرم الرَّجُلُ رجلاً زيدٌ، ولَؤُمَ الرَّجُلُ رجلاً زيدٌ، فيُجرى مُجرى «نعم» و«بئس» في الإضمار على شريطةِ التَّفسير[3] إذا أردت المدح أو الذم وفيه[4] معنى التَّعجب من عِظَم كَرمه وعِظَم لُؤمه، وكذلك أن (فعل) بانفراده يأتي للمُبالغة نحو قَضُو

---

(١) في (ب): «قال...».

(٢) ينسب هذا البيت إلى العرجي في ديوانه: ١٨٢، وإلى المجنون في ديوانه: ١٦٨، كما ينسب إلى غيرهما. وعجزه: * من هؤليائكن الضال والسّمر *.

ينظر: أمالي ابن الشجري: ٢/١٣٠، ١٣٣، والإنصاف: ١٢٧، والتبيين: ٢٨٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ١/٦١، ٦٧، وشرح شواهد الشافية: ٨٣، وخزانة الأدب: ١/٤٥.

(٣) شرح المفصل للأندلسي: ٤/١٢٧.

(٤) في (أ): «ومنه».

الرجل: إذا جاد قضاؤه، وفَقُه: إذا قوي فقهه، وشَعُر: إذا جادَ شعره، ويُحكى[1]: ضَرُبَتِ اليد إذا جاد ضَرْبُها، فكيفَ إذا عُومل معاملة نِعم وبئس؟ قال علي بن عيسى: وكذلك كلُّ فعلٍ متصرف فإنه يجوز أن ينقل إلى (فَعُل) في باب المدح ويعامل معاملةَ «نعم» و«بئس» فمن ذلك قوله تعالى[2]: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ من أَفْوَاهِهِمْ﴾، وأمَّا [معتل][3] اللام مثل قضى الرجل زيداً ودعا الرجل بكراً ففي النَّحويين من يتركه على حاله في هذا الباب والكسائي يَنْقُلُه إلى فَعُل على القياس تقول: رموت اليد يده والرجل، وقضو زيدٌ. وقد شذَّ ثلاثة أحرف علم، وسمع، وجهل، لأن قدرته لا تشتمل على هذه الثلاثة، فهي ليست له حتى يد منها فمن ثَمَّ تركوها على حالها كما كانت.

وأمَّا المُضاعف فإنه يُترك على إدغامه نحو جَدَّ الرجلُ.

وحكم فعل في هذا البـاب جواز[4] نقل الحركة من العين إلى الفاء تقول ظرف الرجل في ظرف ومثله:

* وحُبَّ بها مقتولة (٥حين تقتل٥) *

وإذا ثبت هذا قلنا: أكرم بزيد في الأصل أمر مخاطب لوجهين:

أحدهما: أن الأمر من المعتل اللام يسقط آخره ويؤنسك في هذا الباب بيت الشريف[6]:

---

(١) في (ب): «وحكى».

(٢) سورة الكهف: آية: ٥.

(٣) في (أ): «بعد».

(٤) ساقط من (ب).

(٥ ـ ٥) ساقط من (ب).

(٦) جاء في هامش نسخة (ب): «هو أميرُ مكَّة عُلَيُّ بن وَهَّاسٍ الحُسَيْنِيُّ الذي صَنَّفَ له جارُ اللَّه =

وأَحْـرِ بَأَنْ تَـزْهَى زَمَخْشَرُ بـأمرِىءٍ   إذا عُدَّ في أُسدِ الشَّرَىٰ زَمَخَ الشَّرَىٰ

والثاني: أنَّه يَحْسُنُ عطف الأمرِ عليه كما في قول الخَفَاجِيِّ: على ما أَنْشَدَنِيْه بعضُ المَواصِلَةِ:

أعظِمْ برأيِـكَ إن حَاوَلْتَ وَاضِحَـةً   ومتْ له[1] فَعَلَى هَذَا مَضَى السَّلَفُ

ولو كان[2] اسماً لما جازَ عطفُ الفعلِ عليه. ألا تَرى أنه يجوز لم يقمْ زيدٌ ولم يقعُدْ، [ولا يجوز][3] لم يقِم زيد ولا يقعد بالجزم وهذا لأن «لا» لنفي المستقبل ورعاية المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه واجبة. فإذا قُلتَ: أقض بزيدٍ وارم بيده فمعناه أثبت معنى قضو زيد ورموت يده، كما لو قلت: أخرج فمعناه أثبت معنى خرج، والمعنى تعجب في القضاء والرماية بزيد وبيده أي بهذه الأداة.

قالَ جارُ اللَّهِ: «ويُتَوَصَّلُ إلى التَّعجُّب مما لا يجوز بناؤهما منه بمثل ما يُتَوَصَّلُ به إلى التفضيل [إلا ما شذَّ من نحوِ ما أَعطاهُ وما أَوْلاَهُ للمعروف، ومن نحو ما أَشْهَاهُ وما أَمْقَته][4]».

قال المُشَرِّحُ: الذي يتوصل به إلى التَّفضيل مما يمنع التفضيل أن يُصاغ أفعل مما يُصاغ منه ثم تميز بمصادرها، كقولك: هو أجود منه جواباً

= الكَشَّاف، وصدره باسمه وقبل هذا البيت:

جَمِيْعُ قُرى الـدُّنْيَا سِـوَىٰ القَرْيَـةِ الَّتِي   تَـدَيَّـرَهَـا يَـوْمـاً فِـدَاءُ زَمَـخْشَـرَىٰ

. . .».

وعُلَيٌّ ـ بالتَّصغير ـ: تقدم التَّعريفُ به، وأبياته التي منها البَيتان السابقان مذكورةٌ في مصادر ترجمة الزَّمخشري وهي موجودةٌ في صدر كتابَيْ شرح المفصل للأندلسي، وإثبات المحصل لابن المستوفي.

(١) في (ب): «به».

(٢) في (ب): «كانت».

(٣) في (أ): «ولم يجز».

(٤) ساقط من (أ).

وأسرع انطلاقاً وأشدَّ سمرة، كذلك تقول هاهنا ما أجود جوابه وأسرع انطلاقه وأشد سمرته. وأمَّا قولهم: ما أعطاه [للمَال] وما أولاه للمعروف فلأنَّه ورد في أفعل التفضيل كما ذكرنا هو أعطاهم للدرهم، وأولاهم للمعروف، وكذلك ما أشبهها لأنه [قد] ورد في أفعل التَّفضيل هي أشهى إليَّ، ولعل ما أمقته كذلك.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وذكر سيبويه[1] أنَّهم لا يقولُون ما أقيله استغناء عنه / [١٤٠/أ] بما أكثر قائلته كما استَغْنَوْا بتَرَكْتُ عن وذرتُ».

قالَ المُشَرِّحُ: [ما أقيله] كأنه استعمل في القيل وهو سير[2] [نصف] النَّهار فلا يُستعمل في القيلولة، يقول: استعمل الفعل من القيلولة وأميت منه التعجب، كما استعمل المضارع والأمر في قولهم: هذا يذره وذر، وأُميت منه الماضي.

قالَ جارُ اللَّهِ: «ومعنى ما أكرم زيداً [أي] شيءٌ جعله كريماً كقولك: أمرٌ أقعده عن الخروج ومهمٌّ أشخصه عن مكانه، تريد أن قُعوده وشُخوصه لم يكونا إلا لأمرٍ، إلا أن هذا النَّقل من كل فعل خلا ما استثنى [منه] فمختصٌّ بباب التَّعجب، و[غير منكرٍ] في لسانهم أن يجعلوا لبعضِ الأبواب شأناً ليس لغيره لمعنى».

قالَ المُشَرِّحُ: الذي استثنى من هذه القَضِيَّة أفعال الألوان والعُيُوب؛ لأنَّها وإن كانت ثلاثية فأصلها باب أفعل وأفعال، قوله: في لسانهم أن يجعلوا لبعض الأبواب شأناً، مثاله قولهم: اللهم [اغفر] لنا أَيَّتُها العصابة، ولا يجوز اللَّهم اغفر لهم أيتها العصابة.

---

(١) الكتاب: ٢/٢٥١.

(٢) في (ب): «شرب».

قالَ جارُ اللَّهِ: «وأمَّا أكرم بزيدٍ، فقيل[1]: أصله أكرم زيد أي صارَ ذا كَرَمٍ كأغدَّ البعير أي: صارَ ذا غُدَّةٍ، إلا أنه أُخرج على لفظ الأمر ما معناه الخبر، كما أُخرج على لفظ الخَبر ما معناه الدُّعاء في قولهم: رحمهُ الله، والباء مثلها في [قولهم]: كَفَى بالله».

قالَ المُشَرِّحُ: هذه تمشية الشيخ أبي عليٍّ الفارسي[2] [ـ رحمه الله ـ].

قالَ جارُ اللَّهِ: «وفي هذا ضربٌ من التَّعَسُّفِ، وعندي أن أسهل مأخـذاً منه أن يُقال: إنه أمرٌ لِكُلِّ أَحد بأن يَجعل زيداً كريماً [أي] بأن يَصِفَهُ بالكرمِ والباء مزيدةٌ مثلها في: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ [3]إلى التَّهْلُكَةِ[3]﴾ للتَّـأكيد والاختصاص».

قالَ المُشَرِّحُ: الفرق[4] بين ما قاله النَّحويون وبين ما قاله الشَّيخ [ـ رحمه الله ـ] أنَّ الباء على مذهبه زيادةٌ في المنصوب وهي كثيرةٌ، وفي ما قالوه زيادةٌ في المرفوع وهي قليلة.

قالَ جارُ اللَّهِ: «أو بأن تَصِيِّرَ ذا كرمٍ والباء للتَّعدية، هذا أَصلُهُ، ثم جَرَى مجرى المَثَلِ فلم يُغيّر عن لفظِ الواحدِ في قولك: يا رَجُلان أكرم بزيدٍ، ويا رجال أكرم بزيدٍ».

قالَ المُشَرِّحُ: وكونُ الباءِ للتَّعدية أيضاً كثيرٌ، بخلاف زيادة الباء في المرفوع إلا أنها إنما لا يُغير المثل، لأنَّه شبيهُ الواقع بحالِ من ضُرِبَ به المَثَلُ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): واختلفوا في «ما» فهي عند سيبويه غير

---

(١) ساقط من (ب).
(٢) شرح المفصل للأندلسي: ١٢٧/٤.
(٣ ـ ٣) ساقط من (ب).
(٤) شرح المفصل للأندلسي: ١٢٧/٤.

موصولةٍ ولا موصوفةٍ، وهي مبتدأ وما بعده خبره، وعند الأخفش موصولةٌ وصلتها ما بعدها، وهي مبتدأ محذوف الخبر. وعند بعضهم فيها معنى الاستفهام كأنه قيل أي شيءٍ أكرمه».

قالَ المُشَرِّحُ: تقدير المحذوف على تقدير الأخفش الذي أكرمَ زيداً موجودٌ.

قالَ جارُ اللّهِ: «[فصل]: ولا يتصرف في الجملة التعجبية بتقديمٍ ولا تأخيرٍ ولا فَصْلٍ، فلا يقال: عبدُ اللّه ما أحسن وبزيدٍ أكرمْ، ولا أحسن في الدَّارِ زيداً، ولا أكرم اليَوْمَ بزيدٍ وقد أجاز الجَرْمِيُّ الفَصل، وغيره من أصحابنا وينصرهم قول القائل: ما أحسن بالرَّجل أن يصدق».

قالَ المُشَرِّحُ: كلُّ كلامٍ صار علماً لمعنى فالقياس أن لا يتصرف فيه حتى لا يختل الفهم، ولأن ما في التعجب من الفعل جامد غير متصرف والجرمي قد أجاز الفصل بالظَّرف وذلك أن ارتباط بعض أجزاء الجملة التعجبية بالبعض لا يكون أقوى من ارتباط المُضاف بالمضاف إليه والجار والمجرور ثم جازَ الفصل بين الفصلين بالظَّرف، فكذلك هاهنا. قول القائل في كلامِ الشَّيخ ـ رحمه الله ـ ليس بثبتٍ إنما هو غير موزون.

قالَ جارُ اللّهِ: «(فصلٌ): ويقال: ما كانَ أحسن زيداً للدلالة على المضي وقد حُكي ما أصبح أَبردها، وما أَمسى أدفأها. والضمر للغَدَاة».

قالَ المُشَرِّحُ: ابنُ السراج[1]: وهذا عندي غير جائزٍ ويفسد تَشبيههم ما ظَنُّوه أن «أمسى» و«أصبح» أزمنة مؤقتة، و«كان» ليست مؤقتة، ولو جازَ في «أصبح» و«أمسى» لجازَ [ذلك][2] في «أضحى» و«ما زال» هذه ألفاظه.

---

(١) الأصول: ١/١٠٦، ونقل العبارة الأندلسي في شرحه: ٤/١٢٨.

(٢) زيادة من الأصول، وإنما أثبتها لقول المؤلف هذه ألفاظه.

[باب الفعل الثلاثي]

قالَ جارُ اللَّهِ: «ومن أصناف الفعل الثلاثي للمجرد منه ثلاثة أبنية فعل وفعل وفعل، وكل واحد من الأولين على وجهين متعد وغير متعد ومضارعه على بنائين مضارع/ فعل على يفعل، ومضارع فعل على يفعل ويفعل [١٤٠/ب] والثالث على وجه واحد غير متعد، ومضارعه على بناء واحد وهو يفعل».

قالَ المُشَرِّحُ: هذه[١] الأبواب الثلاثة دعائم الأبواب لا سيما فعل يفعل.

قال ثعلب: وإذا أشكل عليك فعل فلم تدر من أي باب هو؟ فأحمله على فعل يفعل فإنه أصل الأبواب كلها. ابن جني: إن باب فعل المتعدي [ان] يجيء على يفعل مكسور العين كضرب يضرب وحبس يحبس. وباب فعل غير المتعدي أن يكون على يفعل مضموم العين كقعد يقعد، وخرج يخرج، وإنما قد يتداخلان فيجيء هذا في هذا وهذا في هذا. هذه كلمة.

قال نصر بن سيار[٢]: «أرحبكم الدخول في طاعة الكرماني» أي: وسعكم.

قال الخليل: وهي شاذةٌ لم يَجىء في الصَّحيح فعل متعدياً غيره.

---

(١) شرح المفصل للأندلسي: ١٣١/٤.

(٢) النص بحروفه في كتاب العين: ٢١٥/٣.

وأمَّا المُعتَلُّ فاختلفوا فيه.

قالَ جارُ اللَّهِ: «فمثال فَعَلَ: ضربه يضربه وجلس يجلس، وقتله يقتله، وقعد يقعد، ومثال فَعِلَ: شَرِبَه يَشْرَبُه، وفَرِحَ يَفْرَحُ، ووَمِقَه يَمِقُه، وَوثِقَ يَثِقُ، ومثال فَعُل كَرُمَ يَكْرُمُ».

قالَ المُشَرِّحُ: ذكر لكل باب مثالين[1] مثالاً متعدياً، ومثالاً لازماً.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وأما فَعَلَ يَفْعَلُ: فليس بأصل ومن ثم لم يجيء إلا مشروطاً أن يكون عينه أو لامه أحد حروف الحلق: الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء إلا من شذَّ من أبى يأبى وركن يركن».

قالَ المُشَرِّحُ: القياس أن يختلف من حركة عينهما كما أنهما يختلفان معنًى كما في سائر الأبواب من الثُّلاثية والمتشعبة والرُّباعية والمَبني للمفعول، إلا أنَّ حروفَ الحَلْقِ مُسْتَثْقَلَةٌ لتسفلها فجبروها لخفة الفتحة؛ لأن فيها صعوداً، فهذا هو الذي ألجأهم إلى فتحها. وأمَّا الحرفُ الذي عليه مَدَارُ هذه المسألة فهو أن الفعل إذا كان غَرِيْزِيًّا غير مُحتمل للتفاوت في كلّ كرة فإنه لا يختلف فيه عينا الماضي والمضارع وذلك نحو باب الطَّبائع نحو [تقول][2]: شرُفَ يشرُف وكرُم يكرُمُ، وكذلك مطاوعات فعل وفاعل وفعلل، وهي التفعيل والتفاعل والتفعلل. أمَّا إذا كان غير غَريزي محتملاً للتفاوت فإن عين الماضي فيه تُخالف عين المضارع، وذلك نحو كَتَبَ وأكرم وجرب ودحرج.

فإن سألت: فما تقولُ في [قولهم]: انكسر ينكسر؟

أجبتُ: الكلامُ فيه مبنيٌّ على الفَرق بين فَعَلَ بالتخفيف وفعَّل بالتشديد فتقول: (فَعَلَ) كأنه لذات الفعل وللابتداء، و (فعَّل) كأنه للمبالغة وللانتهاء

---

(١) ساقط من (ب).

(٢) في (أ): «نحو».

فكان الأول مما يحتمل التفاوت؛ لأنه إذا أتى بالفعل على أيِّ وجهٍ كان فقد أتى بذات الفعل بخلاف الثاني وذلك بخلاف المضموم[1] العين في الماضي والمُستقبل فإنه خاصٌّ للطبائع في المعنى والمستقبل فيهما، متفقان من حيثُ المعنى؛ لأن الموجب لهما شيءٌ واحدٌ وهو الطَّبيعة.

فإن سألتَ: فما تقولُ في المكسور العَين [في الماضي والمستقبل؟].

أجبتُ: أنه ليس من الأبواب لقلَّته فإنه ليس شيءٌ منه إلا وقد جاءت فيه لغةٌ أخرى مستقلة إلا منقلبة يقال: رَكَنَ إليه يَرْكُنُ بالضم وحكى أبو زيدٍ ركِنَ إليه بالكسر يركن، وأمَّا ما حكاه أبو عمرو من رَكَنَ يركن ـ بالفتح فيهما ـ فمن تداخل اللغتين. ومن هذا الباب قول العرب: أحزنني هذا الأمر، فإذا صاروا إلى المستقبل قالوا يحزُنُني كأنهم قَصَدُوا في أَبى يأبى أن يكون مهموز اللاَّم حتى لا يقع بين أبى من الآباء وبين أبى من الأبوة اشتراك، إلا أن وقوع الهمزة فيه فاءً منعهم من ذلك فـ (يأبى) في افتتاح العين بمنزلة (يهب) في سقوط الواو.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وأما[2] فعُل يفعُلُ نحو فَضُل يفضُلُ ومت تموت فمن تداخل اللغتين وكذلك فعل يفعِل نحو كدت تكاد.

وللمزيد فيه خمسة وعشرون بناءً تمر في أثناء التَّقاسيم بعون اللَّه، والزيادة لا تَخلو إما[3] أن تكون من جنسِ حروف الكلمةِ، أو من غير جنسها، كما ذُكر في أبنية الأسماء».

قالَ المُشَرِّحُ: الزِّيادة من جنس حروف الكلمة كـالباء في جلبب وتجلبب.

---

(١) في (أ): «المضموم من العين».
(٢) قبلهما في (ب): (فصل...).
(٣) في (أ): «من أن تكون...».

وأمَّا التي من غير جنسها كالهمزة في أكرم، والواو في حوقل.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصل): وأبنية المزيد فيه على ثلاثة أضرب، موازن للرُّباعي على سبيل الإلحاق، وموازن له على غير سبيل الإلحاق، وغير موازن له.

[١٤١/أ] فالأول على ثلاثةٍ أوجه: ملحق مدحرج / نحو شَمْلَلَ وحَوْقَلَ وبَيْطَرَ وجَهْوَرَ وقَلْنَس وقلنسي.

ومُلحق يَتَدَحْرَجَ نحو: تَجَلْبَبَ وتَجَوْرَبَ وتَشَيْطَنَ وتَرَهْوَكَ وتَمَسْكَنَ وتَعَاقَلَ وتَكَلَّمَ.

وملحق باحْرَنْجَمَ نحو اقْعَنْسَسَ واسْتَلْقَىٰ.

ومصداق الإلحاق اتحادُ المصدرين.

والثاني: نحو أخرج وجرَّب وقاتل، يوازن دحرج غير أن مصدره مخالف لمصدره.

والثالث: نحو انطلق واقتدر واستَخرج واشهابَّ واشهب، واغدودن واعلِوَطَّ».

قالَ المُشَرِّحُ: شملل شَمْلَلَةً: إذا أَسْرَعَ من قولهم: ناقةٌ شملة وشمليل وشملال أي: خفيفة سريعة. حَوْقَلَ: بالحاء المُهملة من الحقلة، وهي ما بقي من نفيات التَّمر، لأن قولهم: حوقل الرجل معناه كَبُرَ وضَعُفَ فصار كأنَّه لم يبقَ منه إلا بقاية العُمر، قال الراجز[1]:

يَا قَوْمُ قَدْ حَوْقَلْتُ أو دَنَوْتُ

(١) البيتان لرؤبة في ديوانه: ١٧٠ (ملحقاته).
وينظر: المقتضب: ٩٦/٢، والمنصف: ٣٩/١، والصحاح (حقل)، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٥٥/٧، وشرح الشواهد للعيني: ٥٧٣/٣.

وبَعْـدَ حِيْقَالِ الـرِّجَـالِ المَـوْتُ

وهو في المَعنى قريبٌ من قولهم: شيخٌ قاحلٌ أي: كبيرٌ مُسِنٌّ. جَهْوَرَ من الجَهَارَةُ وهو ارتفاع الصوت وظهوره. بيطر الدابة: أصلها من البَطْرِ، وهو الشَقُّ في جِلْد أو غيره ومنه سمي البِيْطَار؛ لأنَّهم كثيراً ما يصفونه بالشَقِّ، قال[1]:

أقبّ لَمْ يَثْقِبُ البِيْـطَارُ سُـرَّتَـهُ وَلَمْ يَـدِجْهُ ولَمْ يَقْـطَعْ لـه عَصَبَـا

قلنس وقلنسي كلاهما من القلنسوة.

تجلبب: يحتمل أن تكون من الجلبة وهي جلدة تعلو الجرح للبرء، أو من الجلب وهو سحاب ليس فيه ماء قال تأبط شراً[2]:

* وَلَسْتُ بِجُلْبٍ جُلْبِ ريحٍ[3] وقِرَّةٍ *

الواو في (تَجَوْرَبَ) مزيدةٌ، لأنها كذلك في (جَوْرَبَ) والدليل على أنها مزيدة في (جَوْرَبَ) أنها وقعت موقع الواو من (حَوْقَلَ) وهي ثَمَّ مزيدةٌ فكذلك هاهنا.

تَشَيْطَنَ: من الشيطان وهو كلُّ عاتٍ متمرِّدٍ من الجِنّ والإنس والدَّواب، قال جَرير[4]:

أيَّامَ يَدْعُـونَنِي الشَّيطان من غَـزَلي وهنَّ يَهْـوَيْنَنِي إذْ كُنْتُ شَيْـطَانَـا

---

(١) البيت لمُرة بن محكان، في اللسان: (نقب)، وهو في تهذيب اللغة: ٩/١٩٩ باختلاف في اللفظ.

(٢) ديوانه: ١٧٤.

وينظر: الصحاح: ١/١٠٠ (جلب) وعجزه:

* ولا بصَفاً صَلْدٍ عن الخَيْرِ مَعْزَلِ *

(٣) في (ب): «أرم».

(٤) ديوانه: ١/١٦٥.

وأصله من شَطَنَ: إذا بَعُدَ.

يقال: مرَّ الرجل يترهوك وكأنه معرب الواو فيه مزيدة لأنها وقعت موقع الواو من سهوكته فتسهوك أو بروهلك، والواو ثم مزيدة لقولهم: سهكت الريح: إذا أطارت تُرابها. قال(١):

* رَمَاداً أطارَتْه السَّوَاهِكُ رَمْدَدَا *

(تغافل): الرِّواية فيه بالغَين المعجمة.

(أحرنجم القوم): إذا ازدحموا.

(أقعنسَسَ): وقد مَضى في قسم الأسماء فألحقوا بنات الثلاثة بالرباعية فالواو والياء في هذه الأفعال(٢) زيادة، لأنهما لا تكونان [أصولاً](٣) في ذوات الأربعة إلا في التضعيف.

اعلم أن افعللت إنما هي مقصورة من افعاللت لطول الكلمة ومعناها كمعناها. قال سيبويه: وليس شيءٌ يقال فيه افعللت إلا يقال فيه افعاللت إلا أنه قد تقل إحدى اللغتين في الشيء وتكثر فيه الأخرى لكن طرح الألف في أحمر وأصفر وأبيض وأسود أكثر إثباته في اشهاب وادهَامَّ، واكماتَّ أكثرُ يقال: اغددن الليل ـ بالغين المعجمة ـ: إذا أظلم.

واعلوط بَعيره إعلواطاً: إذا تَعَلَّق بعُنُقه وَعَلَاهُ وهو بالعين المُهملة.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): فما كان على فَعل فهو على معانٍ لا تضبط كثرةً وسعةً، وباب المُبالغة مختصٌّ بفعل يفعل منه كقولك: كارمني فكرمته وأكرمته، وكاثرني فكثرته وكذلك عازَّني فعزَزْتُهُ وخاصَمني فخصمته،

(١) شعره: ١٦٤/١ عن الصحاح: ٤٧٤/١ (رمد).
(٢) ساقط من (ب).
(٣) ساقط من (أ).

وهاجاني فهجوته، إلا ما كان معتل الفاء كوعدت أو معتلِ العين واللام من بنات الياء كبعت ورميت فإنَّك تقول فيه أَفعله بالكَسْرِ كقولك: خايرته فخُرته وأخيره. وعن الكسائي أنه استثنى أيضاً[1] ما فيه أحدُ حروفِ الحلق فإنه يُقال فيه أفعله بالفتح وحكى أبو زيدٍ[2] شاعرته أشعره وفاخرته أفخره بالضم.

قالَ المُشَرِّحُ: ما كان مُعتل الفاء فإنه لا يكون يفعل منه إلا بالضم إلا كلمة يتيمة وهي مع ذلك لغةُ بني عامر وحدها، وأمَّا المعتل العين واللام من بنات الياء فلئلا يختلط بنات الياء ببنات الواو.

تخميـــر: قال سيبويه[3]: وزعم الخليل أنك حيث قلت: حزنته لم ترد جعلته حزيناً، كما أنك حيث قلت أدخلته أردت جعله داخلاً لكنك أردت أن تقول: جعلت فيه حزناً، كما قلت كحلته جعلت فيه كحلاً ودهنته جعلت فيه دهناً.

قالَ جارُ اللَّهِ: «قال سيبويه: وليسَ في كلِّ شيءٍ يكون هذا أَلا ترى أنَّك لا تقول: نازَعَنِي فَنَزَعْتُهُ استغني عنه بغلبته».

قالَ المُشَرِّحُ: [4]استغني عنه بغلبته[4] لكونه مستَثْقَلاً، وأصابه العوض عنه، أمَّا كونه مُستَثْقَلاً فلكون / الضَّمة مُستَثْقَلَةً على الزاي لكونه من حروفِ [١٤١/ب]
الصَّفير ووقوع العين بعده. أمَّا إضافة العوض عنه فظاهرة.

قالَ جارُ اللَّهِ: «و(فَعِلَ) تكثر فيـه الأعراض من العلل والأحـزان وأضدادها كسَقِمَ ومَرِضَ وحَزِنَ وفَرِحَ وجَذِلَ وأَشِرَ، والألوان كأدِمَ وشهِب وسَوِدَ. وفعُل للخِصَال التي تكون في الأَشياء كحسُن وقبُح وصغُر وكبُر».

---

(١) ساقط من (ب).
(٢) النوادر: ٥٥٧.
(٣) الكتاب: ٢/ ٢٣٤.
(٤ - ٤) في (ب).

قالَ المُشَرِّحُ: عنى بالخِصال الغَرائز والطِّباع. وهذه ألفاظ سيبويه.

قالَ جارُ اللّهِ: «(فصل): وَتَفَعْلَلَ يجيءُ مطاوعَ فعلل كجوربه فتجورب وجلببه فتجلبب، وبناء مقتضياً كتسهوك وترهوك».

قالَ المُشَرِّحُ: بعضُ الأدباء(١): كم راجعت النفس في تقديم تفعلل في المتشعبة على سائرها فأعوزني التخريج. ولك أن تجيبه بأن تفعلل رأسُ المطاوعة، لأنَّ فعللاً لا يكون مُتَعَدِياً إلا وتفعلل مُطاوعه.

قالَ جارُ اللّهِ: «(فَصْلٌ): وتَفَعَّل يجيء مطاوع فعل نحو: كسرته فتكسر، وقطعته فتقطع، وبمعنى التَّكَلُّف نحو: تشجع وتبصر وتحلم وتمرأ. قال حاتم(٢):

تَحَلَّمْ عَلَى الأَدْنَيْن وَاسْتَبْقِ وِدَّهُـمْ وَلَنْ تَسْتَـطِيعَ الحِلْمَ حَتَّى تَحَلَّمَـا

[قالَ المُشَرِّحُ: الأَدنَيْن ـ بفتح النون، وكذلك بفتح ما قبل الياء ـ وإن كان جمعاً، ونحو مررت بالمُصطفين].

قالَ جارُ اللّهِ: «قال سيبويه: وليس هذا مثل تجاهل، لأن هذا يطلب أن يصيرَ حليماً، ومنه تقيس وتنزر».

قالَ المُشَرِّحُ: التفعل(٣): تطلب، والتفاعل جزء؟. تقيَّسَ فلانٌ: إذا تَشَبَّه بقيس عيلان، أو تمسك منهم بسببٍ أو حلفٍ أو جود أو ولاء، قال رؤبة(٤):

---

(١) نقل الأندلسي في شرحه: ٤/١٣٧ نص المؤلف.

(٢) ديوان حاتم: ٢٣٧.

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٦١، والمنخل: ١٦٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧/١٥٨، وشرحه للأندلسي: ٤/١٣٨.

والشاهد في الكتاب: ٢/٢٤٠، ونوادر أبي زيد: ٣٥٥، والممتع: ١٨٤.

(٣) شرح المفصل للأندلسي: ٤/١٣٨.

(٤) هو العَجَّاجُ، ديوانه: ٢١٠.

* وَقَيْسُ عَيْلَانَ ومَنْ تَقَيَّسَا *

وعيلان هاهنا بالعَين المهملة وهو اسمه [الناس][1] وأخوه إلياس بن مضر بن نزار، وقيس لقبه. وتنزر الرجل إذا تشبه بالنزارية وأَدْخَلَ [فيهم نفسه].

قالَ جارُ اللَّهِ: «وبمعنى استفعل كتكبر وتعظم وتعجل الشيء وتيقنه وتقصاه وتثبته[3] وتبينه».

قالَ المُشَرِّحُ: استعجلت الشيءَ طلبتُهُ على عجلته، ويقال: تعجل من الكرى. كذا تيقنه واستيقنته كأنه تكلف حتى تيقنه. واستقصى فلان في المسألة وتقصى كأنه طلب أقصاها. تثبته[2] واستثبته[2] كأنه طلب ثباته[2]. وأبان الشَّيءَ فهو مُبين وأبنتُهُ أنا أي: أوضحته واستَبَان الشَّيء: إذا ظَهَرَ، واستَبْيَنْتُهُ أي: عَرَفْتُهُ، وتبين الشيءَ: ظَهَرَ، وتبيَّنْتُهُ أنه. قال الجوهري[3]: تتعدى هذه الثلاثة ولا تتعدى.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وللعمل بعد العمل في مُهلة كقولك: تجرعه وتحسَّاه وتَعَرَّفَهُ وتفَوَّقَهُ ومنه تَفَهَّم وتَبَصَّر وتَسَمَّع».

قالَ المُشَرِّحُ: كأن[4] معناه شَرِبَهُ جُرْعةً جُرْعةً، وحَسْوَةً حَسْوَةً وغَرْفَةً غَرْفَةً وفَيْقَةً فَيْقَةً وأفواقاً فُواقاً.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وبمعنى اتخاذ الشيءِ نحو: تبوأت الدار (٥تدبرت المكان٥)، وتوسدت التُّراب، ومنه تبناه».

---

(١) ساقط من (أ).

(٢) في (ب): «تبينه» و«استبينه» و«بيانه».

(٣) الصحاح:

(٤) شرح المفصل للأندلسي: ١٣٨/٤.

(٥ ـ ٥) ساقط من (ب).

قالَ المُشَرِّحُ: كان[1] المثبت في المتن تَديَّرْتُ المكان، ومكان تَبَوَّأتُ. وعن العِمْرَانِيِّ: قلتُ لصاحب (الكشاف): تديرت تفيعلت وليس بتفعلت إلا أنه لم تصح الواو فيه.

فقال: هو كما تقولُ.

فقلت: فلماذَا أثبتَّه في باب تفعلت؟

فقال: إنّ الشيخ الإمام عبد القاهر قد أورده في باب تفعّلت [ويفوتني].

قلت: في أيِّ كتاب أورده؟

فقال: ليس في ذكرى الساعةَ مكانه.

قلت: هل أضرب القَلم؟

فقال: نعم.

قلت: وأي شيءٍ أكتب مكانه؟

فقال: الأمر بيَدك: أكتُب مكانَه شيئاً يوافقه نحو تبوأت الدَّار اتخذتها مباءَة، وتأثَّلت المَكَانَ جعله لنفس أُثلة أي: أصلاً ووسدته الشيءَ فتوسده، إذا جعلته تحت رأسه، تبنيت فلاناً: اتخذته ابناً.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وبمعنى التجنُّب كقولك: تحوَّب وتألَّم، وتَهَجَّد وتَحَرَّج: أي تَجَنَّب الحُوْب والإثم والهُجود والحَرَج».

قالَ المُشَرِّحُ: الحاب والحُوب ـ بالضَمِّ ـ: الإثم، يقال: حبتُ بهذا، أي: أَثِمْتُ تحوب حُوْباً وحُوْبَةً وحيابة، قال النابغة الذُّبياني[2]:

صَبْراً بَغِيْضَ بن رُيْثٍ إنَّها رَحِمٌ   حُبْتُمْ بِهَا فأنَاخَتْكُمْ[3] بِجَعْجَاعِ

---

(1) شرح المفصل للأندلسي: ٤/١٣٩.

(2) ديوانه: ١٩٢.

(3) في (أ): «فأناخكم».

الحَرَجُ: [هو](١) الإثم، ومن هذا الباب تلوَّم انتظر انتظار من تجنب الملامة.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): وتفاعل [لما](٢) يكون بين اثنين فصاعداً، نحو تضاربا وتَضَارَبُوا، ولا يَخلوا من أن يكونَ من فاعل المُتعدي إلى مفعول، أو المُتَعدي إلى مفعولين، فإن كان المتعدي (٣إلى مفعولٍ كضارب لم يَتَعدَّ، وإن كان من المتعدي٣) إلى مفعولين نحو نازعته الحديث وجاذبته الثوب وناسيته البغضاء، تعدى إلى مفعولٍ واحدٍ كقولك: تنازعنا الحَدِيْثَ، وَتَجَادَبْنَا الثَّوْبَ، وتناسينا / البَغْضَاءَ». [١٤٢/أ]

قالَ المُشَرِّحُ: التَّفاعل(٤) بالإضافة إلى المفاعلة بمنزلة البناء للمفعول بالإضافة إلى التعدية، إلا أن ذلك عامٌّ وهذا خاصٌّ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «ويجيء ليريك الفاعل أنه [في](٥) حال ليس فيها نحو تَغَافلت وتَعَاميت وتَجَاهلت، قال:

* إذا تَخَازَرْتُ وما بي من خَزَرْ *

قالَ المُشَرِّحُ: [الرجز](٦) لعمرو بن العاص في يوم صِفِّين، ويروى: للنَّجاشي الحارثي ويروى - فيما أظُنُّ -: لغيرهما أيضاً وبعده(٧):

---

(١) في (ب).
(٢) في (أ): «إنما».
(٣-٣) ساقط من (ب).
(٤) شرح المفصل للأندلسي: ١٣٩/٤، ١٤٠.
(٥) في (أ): «ومن».
(٦) في (أ): «الشعر».
(٧) ينظر: وقعة صفين: ٣٧٠، وينسب إلى أرطَأة بن سُهية أيضاً.
توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٦١، والمُنخل: ١٦٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٥٨/٧ وشرحه للأندلسي: ١٣٩/٤.
وهو من شواهد الكتاب: ٢٣٩/٢، والمقتضب: ٧٩/١، والمحتسب: ١٢٧/١.... وغيرها.

ثُمَّ كَسَرْتُ الطَّرفَ من غيرِ عَوَرْ
أَلْفَيْتَنِي أَلْوي بُعَيْدَ المُشْتَمِرْ
ذَا صَوْلَة في المُصْمَئِلَّات الكِبَرْ

قوله:

* ثُمَّ كَسَرْتُ الطَّرْفَ مِنْ غَيْرِ عَوَرْ *

تفسير التَّخازر. الألوي: هو الذي يلتوي على خصمه. (بعيد المُشتمر)، أي: أمرُّ في الخصومة إلى مقامٍ لا يمر إليه غيري. المصمئلات: الدَّواهي، الواحدة مُصمئلة. الكبر: جمع الكبرى مثل (١الفضل والفضلى١).

قالَ جارُ اللَّهِ: «وبمنزلةِ فعلت كقولك: تَوانيت في الأمر وتقاضيته وتجاوز الغاية».

قالَ المُشَرِّحُ: تَوَانَيْتُ في الأمرِ أي: وَنَيْتُ، تَجَاوَزَ الغَايَةَ أي: جاوزها.

فإن سألت: تقاضيت هاهنا كيف تكون[٢] بمنزلة فعلت؟

أجبت: لأنه ليس ليريك الفاعل في حال ليس فيها وليس مطاوع فاعلت إنما هو بمنزلة ساءلته قَضَاءَ ديني.

قالَ جارُ اللَّهِ: «ومطاوع فاعلت نحو: باعدته فتباعد».

قالَ المُشَرِّحُ: في متن (المفصل)[٣]:

(١ ـ ١) في (ب): «مثل الفضلى والفضل».
(٢) ساقط من (ب).
(٣) تقدم ذكره في الجزء الأول.

* باعَدَ أمَّ العَمْرِ مِنْ أَسِيْرِهَا *

قَالَ جارُ اللَّهِ: «(فصل): وأفعل للتعدية (1في الأكثر1) نحو أجلسته وأمكنته».

قالَ المُشَرِّحُ: أمكنته(2) كأنه تعديه مكن. ألا ترى أنه يُقال: فلان بيِّن المكانة. المكان في الأصل مفعل والميم فيه للإلحاق بفعال ومن [ثم](3) كُسِّر على أَمْكِنَةٍ، وهو للإلحاق الكثير، ونحوه المَصير للمِعَى ولذلك قيل في جمعه مُصران.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وللتعويض للشيء وأن يجعل سبب منه نحو أقتلته وأبعته إذا عرضته للقتل والبيع، ومنه: أقبرته وأشفيته وأسقيته إذا جعلت له قبراً وشفاء وسقياً، وجعلته بسبب منه من قبل الهيئة ونحوها».

قالَ المُشَرِّحُ: سقاه وأسقاه قد جمعهما في قول لبيد(4):

سَقَى قَـوْمِي بَنِي مَجْـدٍ وأَسْـقَى ... نَـمِيْـراً والـقَبَـائِـلَ مـن هِــلَالِ

ويقال: سَقَيْتُهُ أسقيه، وأسقيته [لأرضه، وماشيته](5) والاسم السُّقيا بالضم من أسقاه، ونحوها: البقيا من أبقى عليه.

قالَ جارُ اللَّهِ: «ولصيرورة الشيءِ ذا كَذَا نحو: أغدَّ البعيرُ: إذا صار ذا غُدَّةٍ، وأجرب الرَّجُلُ وأنْحَزَ وأَحَالَ إذا صار ذا جَرَبٍ ونَحَازٍ وحَيَالٍ في ماله».

(1 ـ 1) ساقط من (ب).

(2) شرح المفصل للأندلسي: ١٤١/٤.

(3) ساقط من (ب).

(4) ديوانه: ٩٣، قال شارحه: (مجد) ابنه تيم بن غالب بن فهر بن مالك أم كلاب وكليب ابني ربيعة بن عامر بن صعصعة.

وينظر: المحبر: ١٧٨، والشاهد في تهذيب اللغة: ٢٢٩/٩، والأفعال للسرقسطي: ٤٩٩/٣، والصحاح واللسان والتاج (سقى).

(5) في (أ): «لأرض وما سقيته».

قالَ المُشَرِّحُ: غُدَّةُ البَعير طاعونه. النَّحاز: كالسُّعال[1] وزناً ومعنًى، يقال: بَعير ناحِزٌ وبه نَحازٌ، وأصله النَّحْزِ وهو الدَّق بالمنحاز، أي: الهاون. يقال: الرَّاكب يَنْحَزُ بصدره واسطة الرّحل. حالت الناقة حيالاً: إذا ضربها الفحلُ فلم تَحمل وكذلك النَّخلُ، وأصله من الحَؤول وهو الانقلاب.

قالَ جارُ اللّهِ: «ومنه ألامَ وأَراب وأَصرم النَّخلُ وأحصدَ الزَّرعُ وأَجزَّ».

قالَ المُشَرِّحُ: ألامَ الرَّجُلُ أتى بما يُلام به، قال[2]:

* ومَنْ يَخْذُل أخاهُ فقَدْ ألَامَا *

وفي المثل[3]: (ربَّ لائمٍ مَلِيْم). الرِّيْبَةُ ـ بالكسر ـ: التُّهمة والشَّكُّ. ورابني فلانٌ: إذا رأيتُ منه ما يَريبك وتَكرهه، وأَراب[4] الرَّجُلُ كأنه[5] صار ذا لَؤْمٍ ورِيْبَةٍ. أصرمَ النَّخْلُ وأَحْصَدَ وأجزَّ حان له أن يُصرم ويُحصد ويُجز فكأنه صار ذا صرمٍ وصرامٍ[6] وحَصادٍ وحِصَاد وجَزَازٍ وجِزَازٍ.

قالَ جارُ اللّهِ: «ومنه أبشر وأفطر وأكب وأقشع الغيم».

قالَ المُشَرِّحُ: بشرته بمولود فأبشر إبشاراً، وتقول: أبشر بخيرٍ بقطع الهمزة ومنه: ﴿ أَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ[7] ﴾ فطرت الصائم تفطيراً فأفطر. كبَّه لوجهه فأكَبَّ، أي: صَرَعَهُ فانْصَرَعَ. وهذا من النَّـوادر. يقالُ: كبَّ اللّه عـدوَّ

(١) في (أ): «النحاز طاعون...» ثم ترك مكان كلمة.

(٢) صدره:

* تعدُّ معاذراً لا عذرَ فيها *

والبيت لأم عمير بن سلمى الحنفي.

الصحاح: ٢٠٣٤/٥ (لوم).

(٣) مجمع الأمثال: ٤٤/٢، وقائله: أكثم بن صيفي.

(٤) في (ب): «أرب».

(٥) ساقط من (ب).

(٦) ساقط من (ب).

(٧) سورة فصلت: آية: ٣٠.

المُسلمين ولا يُقال أكبَّ قَشَعَتِ الريحُ السحابَ، أي: كشفته فانقشَعَ وتَقَشَّعَ وأَقْشَعَ، وهذا مثلُ أكب كأنه صارَ ذا بشارةٍ وفطرٍ وإكبابٍ وإقشاعٍ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «ولوجود الشيء على صفة نحو أحمدته أي وجدته محموداً، وأحيَت الأرض وجدتها حيَّة النَّبات، وفي كلام عَمْرو بن مَعْدِي كَرب لمُجاشع السُّلمي: (للَّه دركم/يا بني سليم قاتلنكم فما أجبْنَاكم، [١٤٢/ب] وساءَلْنَاكُم فما أبْخَلْنَاكُمْ، وهاجيناكم فما أفْحمناكم)».

قالَ المُشَرِّحُ: جاءَ عمرو بن(١) معدي كرب إلى مجاشع السُّلمي فقال [له] مُجاشع: حاجتك فقال: صله مثلي فأعطاه فرساً من بنات الغَبْرَاء، ودرعاً حصينة، وسَيْفاً باتِراً، وصُرَّةً فيها كَذا وكذا ديناراً فقال عَمرو: للَّه دركم... الحديث ساءلناكم: بالمد من باب المُفاعلة كذا السَّماع، قال(٢):

فَـلِلَّهِ مَـسْـؤلاً نَـوَالاً ونـائِـلاً وصاحبَ هَيْجَا يومَ هَيْجَا مُجَاشِعُ

وقوله: «نائِلاً» معطوف على «مسؤولاً» لا على «نوالاً» يقال: نَاله: إذا أعطاه ويجوز أن يحمل قوله تعالى(٣): ﴿ فإنَّهُمْ لا يُكْذِبُوْنَكَ ﴾ بالتَّخفيف على مَعنى لا يُصادفونك كاذِباً.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وللسلب نحو أشكيتُهُ وأعجمتُ الكتابَ: إذا أزلت الشّكاية والعُجمة».

---

(١) مقدمة ديوان عمرو.

ومجاشع السلمي: هو مجاشع بن مسعود بن ثعلبة. صحابي جليل وأحد قادة الفتح الإسلامي الكبار فتح حصن أبرويز في بلاد الفرس، وعزا كابل ثم صالح أهلها. استخلفه المغيرة على ولاية البصرة في زمن عمر رضي الله عنه.

أخباره في: الإصابة: ٥/٧٦٧، وأخبار أصفهان: ١/٧٠.

(٢) ديوان عمرو: ١٣٩.

(٣) سورة الأنعام: آية: ٣٣.

والتخفيف قراءة نافع والكسائي... وغيرهما في السَّبعة: ٢٥٧، والتيسير: ١٠٢، والبحر المحيط: ٤/١١١.

قالَ المُشَرِّحُ: يقال: شكا إليه فأشكاه.

قالَ جارُ اللَّهِ: «ويجيء بمعنى فعلت نحو قُلته البَيع وأقلته وشغلته وأشغلته».

قالَ المُشَرِّحُ: قلتُ بوزن فُعت، وفيه دليلٌ على أن ألف أقاله من الياء.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وبكر وأبكر».

قَالَ المُشَرِّحُ: فعل وأفعل هاهنا قد اشتركا في فعل لازم.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصل): فعل يواخي أفعل التَّعدية نحو فرحته وعزمته».

قالَ المُشَرِّحُ: فَرِحَ به أي: سُرَّ، والفَرَحُ أيضاً البَطَرُ ومنه: ﴿ إنَّ اللَّه[1] لا يُحِبُّ الفَرِحِيْن ﴾[2] وأَفرحه: سرَّه، وكذلك فرَّحه. عَزَمَ الرجل للشيء [عزامة][3]: إذا لَزِمَهُ أداؤه[4] وعزمتُه حملته على العزامة.

قالَ جارُ اللَّهِ: «ومنه خطأته وفسقته وزنيته وجدعته وعقرته».

قالَ المُشَرِّحُ: المعنى نسبته إلى الخطأ والفِسق والزِّنا فكأني جعلته خَطَّاءً وفاسِقاً وزانِياً، وقلت له جدعاً له وعقراً، فكأني جعلته ذا جدعٍ وذا[5] عقرٍ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وللسَّلبِ نحو قزعته وقذيت عينه وجلدت البعير وقردته أي أولت منه القزع والذي والجلد والقراد».

---

(١) في (أ): «إن الله تعالى. . .».
(٢) سورة القصص: آية: ٧٦.
(٣) ساقط من (أ).
(٤) ساقط من (ب).
(٥) ساقط من (ب).

قالَ المُشَرِّحُ: القُراد واحد القردان، يقال: قرد بعيرك.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وفي كونه بمعنى فعل كقولك: زلته وزيَّلتُهُ وعضَته وعوَّضته، ومُزته ومَيَّزْتُهُ».

قالَ المُشَرِّحُ: زلتُ الشيء[١] من مكانه أُزيله زيلاً لغة في أزلته قاله الجوهري[٢].

قالَ جارُ اللَّهِ: «ومجيئه للتَّكثير هو الغالب، وعليه نحو قولك: قطعت الثّياب وغلقت الأَبواب، وهو يحول ويطوف أي: يُكثر الجَوَلَان والطَّواف، وبَرَّكَ النَّعم، وربَّض الشاءَ وموَّت المال ولا يقال للواحد».

قالَ المُشَرِّحُ: لا يقال[٣] بَرَكَ البعير ولا رَبَضَ الشاء، ولا مَوَتَ البعير[٤]، وفيه تنبيه [على] أن المال[٥] لا يطلق إلا على الجمع.

فإن سألت: لو كان التَّفعيل بناءَ تكثيرٍ لما استقام وصف الكثير بالقليل، وفي[٦] قوله تعالى[٧]: ﴿ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيْلاً ﴾؟

أجبتُ: المُرادَ به زماناً قليلاً، وهذا لأنَّ تمتيعَهُ لما كان إلى نَقْصٍ وفَنَاءٍ ونَفَاذٍ وصفه اللَّه بالقلة ومن هذا الباب قوله تعالى[٨]: ﴿ قُلْ مَتَاعُ الدُّنيا قَلِيْلٌ ﴾.

---

(١) شرح المفصل للأندلسي: ١٤٤/٤.
(٢) الصحاح: ١٧٢٠/٤ (زيل).
(٣) شرح المفصل للأندلسي: ١٤٥/٤.
(٤) في (ب): «المال».
(٥) ساقط من (ب).
(٦) في (ب): «وقوله».
(٧) سورة البقرة: آية: ١٢٦.
(٨) سورة النساء: آية: ٧٧.

قالَ جارُ اللَّهِ: «[(فصل[1])]: وفاعَل أن يكون من غيرك إليك ما كان منك إليه كقوله ضاربته وقاتلته».

قالَ المُشَرِّحُ: معناه كان بيني وبينه مُضاربة ومُقاتلة، تارة منه إليَّ، وأُخرى[2] منِّي إليه.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وإذا كنتَ الغالب قلتَ فاعلني ففعلته».

قالَ المُشَرِّحُ: هذا من بابِ المفاعلة وقد مضى.

قالَ جارُ اللَّهِ: «ويجيءُ مجيءَ فعلت كقولك: سافرتُ، وبمعنى أفعلت نحو عافاكَ اللَّه وطارَقْتُ النَّعلَ».

قالَ المُشَرِّحُ: يقال: سَفَرْتُ وأسفَرْتُ سفوراً خرجت إلى السَّفر فأنَا مُسافرٌ وقومٌ سفرٌ. عافاه الله وأعفى بمعنًى. المجان المُطرقة: التي يطرق بعضها على بعضٍ[3]، وطارقت بين النعلين أي: خصف أحدهما فوق الآخر، ونعل مطارقة، أي: مخصوفة.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وبمعنى فعلت نحو ضاعفت وناعمت».

قالَ المُشَرِّحُ: ضَعَفْتُ الشيءَ وضاعَفْتُهُ، ونَعَمَهُ اللَّه وناعمه فتنعَّم وامرأة منعَمة ومنعَّمة.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): وانفعل لا يكون إلا مطاوِعَ فعلٍ[4] كقولك: كسرته فانكسر وحطمتُه فانحطم إلا ما شذَّ من قولهم: أقحمته فانقحم وأغلقته فانْغَلَقَ وأسفقته فانسفق، وأزعجته فانزعج».

---

(١) ساقط من (أ).

(٢) في (ب): «وتارة».

(٣) شرح المفصل للأندلسي: ١٤٦/٤.

(٤) في (ب): «فعلت».

قالَ المُشَرِّحُ: أسفق الباب وأصفقه: إذا ردَّه.

قالَ جارُ اللَّهِ: «ولا يقعُ إلا حيثُ [يكون][1] علاجٌ وتأثيرٌ ولهذا كان قولهم: انعدم خطأً».

قالَ المُشَرِّحُ: انعدم إنما كان خطأ، لأن الانفعال له شريطتان:

أحدهما: أن يكون مطاوعُ فعلٍ.

الثاني: أن يكون فيه علاجٌ وتأثيرٌ، والشَّريطة الأولى وإن كانت هنا موجودة لأنه يقال: عدمته، لكن الشريطة الثانية وهي العلاج والتأثير مفقودةٌ، ولذلك لو قلت: فقدته فانفقد كان خطأ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وقالُوا: فانقال، لأن القائل يعمل في تحريك لسانه».

قالَ المُشَرِّحُ: يريد أن الشريطتين في (انقال) موجودتان. أما أحدهما: فلأن انقال مطاوع فِعْلٍ وهو قال. وأمَّا الثانية: فلأن فيه علاجاً وتأثيراً.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصل)[2]: وافتعل يشارك انفعل في المطاوعة كقولك: غممته فاغتم وشويته فاشتوى، ويقال: انغم وانشوى.

قالَ المُشَرِّحُ: الاغتمام والانغمام، وكذلك الاشتواء والانشواء.

قالَ جارُ اللَّهِ: «ويكون بمعنى تَفاعل نحو اجْتَوَرُوا، واختَصَمُوا والتَقَوا».

قالَ المُشَرِّحُ: يعني تَجاوروا وتَخاصموا وتَلاقوا.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وبمعنى[3] الاتخاذ نحو أذبح وأطبخ واشتوى: إذا اتَّخذ ذبيحةً، وطَبيخاً وشواءً لنفسه».

---

(١) عن المفصل.

(٢) ساقط من (ب).

(٣) شرح المفصل للأندلسي: ٤/١٤٧.

قالَ المُشَرِّحُ: فرق بين ذَبَحَ وأذبح، وطبخ وأطبخ، وذلك أن[1] فَعَلَ عامٌّ يكون له ولغيره، وافتَعَل خاصٌّ لا يكون إلا له.

قالَ جارُ اللَّهِ: «ومنه اكتَالَ واتَّزن».

قالَ المُشَرِّحُ: اكتَالَ واتَّزن يريد معناهما كال لنفسه، ووزن لنفسه.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وبمنزلته فعلت نحو قرأت واقترأت وخطف واختطف».

قالَ المُشَرِّحُ: قرأت واقترأت [بمعنى][2].

قالَ جارُ اللَّهِ: «وللزيادة على معناه كقولك: اكتَسب في كَسب، واعتَمَل في عمل. قال سيبويه[3] أما كَسَبْتُ فإنه يقول أصبت وأما اكتسبت فهو التَّصرف والطلب. والاهتمال بمنزلة الاضطراب».

قالَ المُشَرِّحُ: اعتمل أي [اضطرب] في العمل، قال[4]:

إنَّ الكـريمَ ـ وأَبِيْـكَ ـ يَعْـتَمِـلْ   إنْ لَمْ يَجِدْ ـ يَوْماً ـ عَلَى مَنْ يَتَّكِلْ

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): واستفعل أطلت الفعل، تقول: استخفه[1] واستعمله، استعجله إذا طلب خفته[5] وعمله وعجلته، ومر مستعجلاً أي: مرَّ طالباً ذلك من نفسه مكلفها[6] إياه».

---

(١) في (ب): «لأن».

(٢) ساقط من (أ).

(٣) الكتاب: ٢/٢٤١.

(٤) الشاهد في الكتاب: ١/٤٤٣، وشرح أبياته لابن السيرافي: ٢/٢٠٥، والخصائص: ٢/٣٠٥، والمحتسب: ١/٢٨١، وأمالي ابن الشجري: ٢/١٦٨، وخزانة الأدب: ٤/٢٥٢.

(٥) في (ب): «استحقه ـ طلب حقه».

(٦) في (ب): «يكلفها».

قالَ المُشَرِّحُ: أنشدنا الفَضل[1] المُذَكِّر من الخراسية[2] وهو على رأس المِنْبَرِ:

وزائــرٌ زارَ ومــا زَارَا كــأنَّــه مُــقْــتَــبِسٌ نَــارَا
مــرَّ ببــابِ الــدَّارِ مُسْتَعْجِــلاً مَــا ضَــرَّهُ لَــوْ دَخَــلَ الــدَّارَا

قالَ جارُ اللَّهِ: «ومنه استَخرجته أي: لم أَزَلْ أتَلَطَّف وأطلب حتى خرج».

قالَ المُشَرِّحُ: فرق[3] بين أخرجته واستخرجته، وذلك لأن استخرجته لا يكون إلا بحيلةٍ وعلاجٍ [بخلاف][4] الإخراج.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وللتحول نحو استتيست الشَّاة، واستنوق الجمل واستحجر الطين:

و * إنَّ البُغاث بأَرْضِنَا يَسْتَنْسِرُ *

قالَ المُشَرِّحُ: أي: صارت الشَّاةُ تَيْساً، والجَمَلُ ناقةً، والطِّين حجراً، والبُغات نَسْراً.

قالَ جارُ اللَّهِ: «و[لـلإصابـة][5] على صفةٍ نحـو [استَطْعمتـه][6] واستَسْمَنْتُهُ واستجدته، أي أَصبته عظيماً وسميناً وجيداً».

---

(١) في (أ): «المذكرة» وفي (ب): «ابن الفضل المذيحرة». وما أثبته يؤيده نص الأندلسي المنقول من هنا في شرحه: ١٤٨/٤.
(٢) في (ب): «من الخرمية».
(٣) شرح المفصل للأندلسي: ١٤٨/٤.
(٤) ساقط من (أ).
(٥) في الأصل: «للإضافة».
(٦) في الأصل: «استظعمه».

قالَ المُشَرِّحُ: يحتمل أن يكون المعنى هاهنا [عدة][1] عظيماً وسميناً وجيداً، والمعنيان متقاربان.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وبمنزلة فَعَلَ نحو فزه واستفزه، وعلا قِرْنه واستعلاه».

قالَ المُشَرِّحُ: القِرْن ـ بالكسر ـ: مثلك في الشجاعة.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): وافعوعل بناءُ مبالغةٍ وتوكيدٍ كاخشوشن، واعشوشبت الأرض واحلولى الشيء، في خشن واعشب وحلا قال الخَلِيْلُ: في اعشوشب إنما يريد أن يجعل ذلك عامًّا قد بالغ».

قالَ المُشَرِّحُ: هو بناءُ مبالغة في الثلاثي مجرداً كان كخشن، أو مزيداً فيه كأعشب.

---

(١) في (أ): «وعنده».

[باب الفعل الرباعي]

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): ومن أصناف الفعل الرُّباعي للمجرد منه بناء واحد فعلل، ويكون متعدياً نحو دحرج الحجر، وسرهف الصبي. وغير متعد نحو دربح وبرهم».

قالَ المُشَرِّحُ: الشيخُ ـ رحمه الله ـ برهم وبرسم إذا حدَّد النظر.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): وللمزيد فيه بناءان افعنلل نحو احرنجم، وافعلل نحو اقشعر».

قالَ المُشَرِّحُ: احرنجم تفسيره قد مضى.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وكلا بناءي المزيد فيه غير متعد وهما في الرباعي نظير انفعل وافعل في الثلاثي. قال سيبويه: وليس في الكلام احرنجمته لأنه نظير انفعلت في بنات الثلاثة زادوا نوناً وألف وصل كما زادوهما في هذا».

قالَ المُشَرِّحُ: يقال: ألقيته فاستلقى وطمأنته فاطمأن واطمان واطمأن مقلوب منه ذكره الشيخ ـ رحمه الله ـ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وليس في الكلام افعللته ولا إفعاللته وذلك نحو احمررت واشهاببت ونظير ذلك من بنات الأربعة اطمأننتُ واشمأززتُ».

قالَ المُشَرِّحُ: اشمأزَّ الرجلُ اشمئزازاً أي: انقبض.

قالَ جارُ اللَّهِ: «**كمل القسم الثاني من كتاب المفصل**»[1].

(١) قال محققه الفقير إلى الله تعالى عبد الرحمٰن بن سليمان العثيمين وبهذا ينتهي الجزء الثالث من كتاب (التخمير) شرح المفصل لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي من تجزئة محققه ويليه في الجزء الرابع إن شاء الله تعالى: «قال جارُ اللَّه: القسم الثالث في الحروف».

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
باب النَّسب	٥
باب أسماء العدد	٤٥
باب المقصور والممدود	٦٣
باب الأسماء المتصلة بالأفعال	٧١
باب اسم الفاعل	٩٩
باب اسم المفعول	١١٣
باب الصفة المشبهة باسم الفاعل	١١٥
باب أفعل التفضيل	١٢٣
باب أسما المكان والزمان	١٣٥
باب أسماء الإآله	١٤٣
باب الاسم الثلاثي المجرد	١٤٥
باب الاسم الرباعي امجرد	١٨٩
باب الخماسي المجرد	٢٠٣
القسم الثاني من الأفعال	٢٠٧
باب الفعل الماضي	٢٠٩
باب الفعل المضارع	٢١١
باب وجوه إعراب المضارع	٢١٧
باب نصب الفعل المضارع	٢٢١
باب الجوازم	٢٤٥

باب فعل الأمر ٢٥٧
باب الفعل المتعدي وغير المتعدي ٢٦٣
باب المبنى للمفعول ٢٦٧
باب ظن وإخواتها ٢٧٣
باب الأفعال الناقصة ٢٨٣
باب أفعال المقاربة ٣٠١
باب نعم وبئس ٣١٣
باب التعجب ٣٢٥
باب الفعل الثلاثي ٣٣٣
باب الفعل الرباعي ٣٥٥